طبعة مزيدة ومنقحة



المعنى وظلال المعنى

أنظمة الدلالة في العربية

د. محمد محمد يونس علي

المدار الإسلامي



د. محمد محمد يونس علي

أستاذ اللسانيات المشارك بجامعة الشارقة.

- حائز على دكتوراه في اللسانيات من جامعة إدنبره
- حائز على جائزة أفضل دكتوراه في الجامعات البريطانية 96/1997، وجائزة التميز في البحث العلمي من كلية الآداب والعلوم 2004/2005
- درّس في جامعة الفاتح بطرابلس، ليبيا، وجامعة إدنبره ببريطانيا، وجامعة زايد بالإمارات العربية المتحدة.

المعنى وظـلال المعنى

أنظمة الدلالة في العربية

المعنى وظلال المعنى
أنظمة الدلالة في العربيّة

طبعة مزيدة ومنقّحة

د. محمد محمد يونس علي

دار المدار الإسلامي

المعنى وظلال المعنى - أنظمة الدلالة في العربيّة

محمد محمد يونس علي

الطبعة الثانية
آذار/مارس/الربيع 2007 إفرنجي

موضوع الكتاب لسانيات
تصميم الغلاف دار المدار الإسلامي
الحجم 17 × 24 سم
التجليد فنّي مع جاكيت

ردمك **ISBN** 9959-29-383-1
(دار الكتب الوطنية/بنغازي ـ ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2006/7453

دار المدار الإسلامي
الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،
هاتف 04 03 75 1 961 + **خليوي** 39 39 93 3 961 +
05 03 75 1 961 + **فاكس** 07 03 75 1 961 +
ص.ب. 14/6703 بيروت ـ لبنان
بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb
الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية
زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى
هاتف وفاكس: 013 07 34 21 218 + نقّال 463 45 21 91 218 +
بريد إلكتروني: **oeabooks@yahoo.com**

الإهـــــــداءُ

إلى والدي الذي أهدى لي قلماً، وأساتذتي الذين سكبوا فيه حبراً، أهدي هذه الدراسة التي كتبَها ذلكَ القَلمُ وأخُصّ من أسَاتذتي فقيد العربيّة الأستاذ: عبد الله محمّد الهُوني، رحمَه الله وأدخَله فسيح جناته.

مقدّمة الطبعة الثانية

الحمد لله العليم، والصلاة والسلام على نبيّه الكريم، أمّا بعد...

فيعدّ هذا الكتاب مقدّمة موسّعة لكل من يسعى إلى اقتحام غمار البحث الدلالي، وربما وجد الباحثون عن التعمق العلمي، والتنوّع الفكري، والتبصّر المعرفي فيه بعض ضالتهم؛ ذلك بأنه يمتاز بجمعه بين نظريات اللسانيين المحدثين، والنظرات الثاقبة لعلماء التراث من أصوليين ولغويين وبلاغيين، يشرح المصطلحات، ويغوص في المفاهيم، ويتعمق في تشعبات الأفكار، ويوضح علاقاتها بالمباحث المنطقيّة والفلسفيّة ذات الصلة. ولعلّه من المثير أن نشير إلى أنه على الرغم من التوسّع في البحث وتشعّبه، ووصفه الدلالي الشامل للعربيّة، فإن الأسلوب المنهجي السهل الذي كتب به الكتاب سيجذب شريحة واسعة من القرّاء الباحثين عن الدقّة العلمية، والمغرمين بالثقافة العامّة، واللاهثين وراء المتعة الفكريّة.

ينطلق الكتاب من منطلق التفريق بين المعنى، وإيحاءاته النفسيّة والاجتماعيّة، المرتبط بالتفريق بين الوظيفة الإبلاغيّة للغة ووظيفة التأثير. وينفرد بتشريحة المعنى المركزي إلى أنظمة دلالية مختلفة تشمل النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، والنظام المعجمي.

وقد يكون من المهم أن نذكر قارئ الكتاب بأهميّة المنطلقات المنهجيّة والفكرية التي يستند إليها، ولاسيما منها طائفة من الثنائيات التي تعين على فهم الكثير من محتويات الكتاب؛ لأنها تؤلف مرجعيّة من مرجعياته، ومنطلقاً من منطلقات أصوله النظريّة، ومن أهم هذه الثنائيات:

أولاً: ثنائية اللغة والكلام:

وهي ثنائية دو سوسور المشهورة التي تتضمن تفريقًا بين الوجود الكامن لأداة التخاطب، ووجودها الفعلي المُحسّ. وعلى الباحث في اللسانيّات - بمقتضى هذا التفريق - ألا يخلط بين ما ينتمي إلى المجال الأوّل، وما ينتمي إلى المجال الثاني - على مستويات التحليل اللغوي المختلفة: الصوتي، والصرفي، والنحوي - على الرغم من عدم وضوح الحدود الدقيقة بينهما في بعض الأحيان بسبب التداخل البيني.

وبناء على هذا التفريق، من المهم أن ننسب كلاًّ من الصيتة phoneme، والمُصرّف morpheme، والجملة sentence، إلى اللغة في حين نعزو كلاًّ من التنوّعات الصوتيّة allophones، والتنوّعات الصرفية allomorphs، والقولات utterances، إلى الكلام. والمعيار الذي نستند إليه في هذه التمييزات هو الوجود الذهني الافتراضي الكامن لوحدات التحليل اللغوي، والوجود الفعلي المحس لتحليل الكلام؛ إذ أنّ ما نسمعه حقيقة في أثناء الكلام إنما هو قولات تتألّف من تنوّعات صوتيّة وصرفيّة، محكومة بالقرائن اللفظيّة والحاليّة. أمّا الجمل فهي المراجع الذهنيّة للقولات مثلما كانت الصيتات والمصرّفات مراجع ذات طبيعة ذهنية مجرّدة لمقابلاتها الكلاميّة: التنوعات الصوتيّة والتنوّعات الصرفيّة على الترتيب.

ثانيا: ثنائية الدلالة والتخاطب:

تقوم هذه الثنائيّة على الاعتقاد الشائع عند معظم المهتمين بعلم الدلالة بإمكان دراسة المعاني على مستويين مختلفين نسبيًا: مستوى ما قبل التحقّق السياقي في مقام التخاطب (أو ما يمكن تسميته بالتسييق المقامي situational contextualisation) ومستوى ما بعد التحقق السياقي، فبينما يتناول علم الدلالة المستوى الأول (وهو مستوى المعنى قبل تحقّقه سياقيًا في مقام التخاطب)، يدرس علم التخاطب المستوى الثاني (وهو المعنى بعد أن يصير قصدًا فعليًا تبعًا للقرائن التي ينصبها المتكلّم). ولعلّ الثمرة الفعليّة لهذا التفريق هو التمييز المنهجي بين دلالة الجملة، ودلالة القولة: فالأولى هي المعنى المستنبط من

المواضعات اللغويّة المعجميّة منها والقواعديّة (بنوعيها الصرفيّة والنحويّة)، والثانية هي المعنى المستنتج نتيجة للتفاعل بين متطلّبات المواضعات اللغويّة ومقتضيات القرائن اللفظيّة والحاليّة في مقام التخاطب.

ثالثًا: الوضع والاستعمال:

يمكن وصف هذه التفريق بأنّه ثنائية الأصوليين المعادلة لثنائيّة الدلالة والتخاطب في اللسانيّات الحديثة. فالوضع هو ما يقوم به واضع العناصر اللغويّة (المعجميّة والقواعديّة) عندما ينسب إليها معنى من المعاني لغرض الدلالة الثابتة عليها، والاستعمال هو إطلاق المتكلّم اللفظ في مقام تخاطبيّ معيّن للتعبير عن قصده.

ولطالما استخدمت ثنائيّة الوضع والاستعمال في أصول الفقه الإسلاميّ أداةً منهجيّة للتفريق بين العناصر اللغويّة الأصليّة والعناصر الكلاميّة السياقيّة التي اقتضاها أو استحدثها المقام التخاطبي، وذلك كأن يدلّ أسلوب الاستفهام على التمنيّ، أو النفي، فيخرج عن أصل وضعه اللغوي. ولعلّ الخلاف المشهور عند الأصوليين في ما إذا كان المجاز من مشمولات الوضع، أم هو من مقتضيات الاستعمال يبرهن على الأهميّة التي أولاها الأصوليّون لهذا التفريق. وشبيهٌ بذلك اختلافهم في التراكيب: أهي ناشئة عن الوضع أم هي نتاج للاستعمال؟

وعلى أي حال فإن التفريق بين الوضع والاستعمال يتّصل اتصالاً وثيقًا بالثنائيتين السابقتين؛ فكل هذه التفريقات الثلاثة تفترض أن المعاني تتحوّل في مقامات التخاطب إلى مقاصد، وتقضي بأن العبرة في نجاح التخاطب إنما يكون بإدراك المخاطَب المراد من كلام المخاطِب، وليس بالوقوف على معناه الوضعي.

وأخيرًا لابدّ من التنبيه على أنّ هذه الطبعة اتسمت بشيء من التنقيح الشكلي، وكانت بداية التنقيح بتغيير العنوان من "وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزيّة: دراسة حول المعنى وظلال المعنى" في طبعة جامعة الفاتح الصادرة في سنة 1993، إلى صيغة "المعنى وظلال المعنى: أنظمة

الدلالة في العربيّة" في الطبعة الحاليّة. ومع مرور نحو عقد ونصف من الزمان على كتابة الكتاب، لم أجد حاجة تدعو إلى تغيير ماورد فيه من أفكار، كما أنّ أصوله النظرية العامّة تنسجم مع ما صدر بعده من كتب؛ ولذا فقد اكتفيت بتغيير بعض العبارات والمصطلحات (كالإيحاء بدلاً من التضمن، والتخاطب في بعض السياقات بدلاً من الإبلاغ)، وذيّلته بفهرس للمصطلحات، وآخر للأعلام. أدعو الله العليّ العظيم أن ينفع به قارئه، ويجزينا عنه خير الجزاء، ويعفو عما ورد فيه من خطأ أو تقصير.

محمد محمد يونس علي

mohamedyunis@gmail.com

مقدمـــة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أما بعد،

فقد تناولت في هذه الدراسة اللغة العربية الفصحى من الناحية الدلالية، فطرحت ما ليس له علاقة مباشرة بالدلالة، وعزفت عن الدراسات البنائية Formal المحضة.

وتنطلق النظرة إلى الدلالة في هذا البحث من مفهوم العلامة المركب عند فردينان دو سوسور Ferdinand de Saussure مع توسيع مفهوم العلامة بحيث يشمل كل مركب ناشئ عن ارتباط الدال بالمدلول.

وتميز الدراسة تمييزاً واضحاً بين الدلالة المركزية للتعبيرات اللغوية، وهي التي يشترك في فهمها عامة المتكلمين باللغة، والدلالة الهامشية التي تختلف باختلاف الأفراد، وتركز بالخصوص على النوع الأول من هاتين الدلالتين، لكونها موضوع هذه الدراسة.

كما تأخذ في اعتبارها التفريق الجليّ بين الدلالة المعجمية المرتبطة بالعجمات Lexemes، والدلالة القواعدية (التي تشمل الدلالة التصريفية والدلالة النحوية) المتعلقة بالبنية القواعدية للغة. وبذلك تتجنّب القصور الناشئ عن حصر الدراسات الدلالية في دراسة المفردات، والتركيز على المستوى المعجمي فقط، دون الاهتمام بالمستوى القواعدي.

ويذكر جون لاينز John Lyons في هذا الإطار أن اللغويين كانوا ـ حتى عهد قريب ـ يوجهون اهتمامهم إلى المعنى المعجمي أكثر منه إلى معنى

الجملة، ولكنهم أدركوا الآن ـ على وجه العموم ـ أن المرء لا يمكنه أن يفسر أحدهما دون تفسير الآخر، فمعنى الجملة يتوقف على معنى العجمات المؤلفة لها، ومعنى بعض العجمات، إن لم يكن جميعها، يتوقف على معنى الجمل التي تظهر فيها. وكذا فإن البنية القواعدية للجمل ذات صلة كذلك بتحديد معنى الجمل. ولذا ينبغي أن نعد المعنى القواعدي مكوِّناً آخر لمعنى الجملة. وبقدر ما يكون اللغويون مهتمين، في المقام الأول، بوصف أنظمة اللغة، فإن كلاً من المعنى المعجمي والمعنى القواعدي ومعنى الجملة يدخل بوضوح في نطاق علم الدلالة اللغوي[1].

ولما كانت اللغة تختلف في وجودها الكامن في أذهان أفراد البيئة اللغوية عنه بعد استخدامها في نطاق موقف معين وفي سياق معين، فقد فرقت بين ما ينتمي إلى الدراسات الدلالية، وما ينتمي إلى الدراسات التخاطبية Pragmatic، وكذلك بين ما ينتمي إلى اللغة وما ينتمي إلى الكلام، وتبدو ملامح هذا التفريق في كل ما له صلة به من مباحث هذه الدراسة.

ويغلب على الطريقة المتَّبعة في هذا العمل الانطلاق من الدوال، لا من المدلولات، أي إنني أبحث عن المباني (وما يقوم مقامها من القرائن) التي لها صلة بالدلالة، ثم أصنفها بعد الاستقراء، كأن أحاول البحث مثلاً عن الدَوال الصرفية في اللغة العربية، فأستنتج بعد الاستقراء أن للغة العربية في التعبير عن المعاني الصرفية وسيلتين هما:

(1) الإلصاق، أي استخدام سابقة في بداية الكلمة، أو لاحقة في آخرها.

(2) والصياغة، وهي استخدام صيغة صرفية معينة للدلالة على معنى صرفي معين.

ولو كان المنطلق هو المدلولات، لكان على الباحث أن يستقرئ المعاني الصرفية كالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والفاعلية (أي كون الفعل

(1) Lyons, J., Language & Linguistics Cambridge University Press 1981, PP. 139 - 140.

حصل من فاعل) والمفعولية، والمطاوعة، والطلب، والتكثير، ونحو ذلك من المعاني الصرفية[2]، ثم يذكر المبنى (أو المباني) المعبرة عن كل معنى من تلك المعاني.

وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تتناول وصف اللغة كما هي، دون الخوض في مضمار التقعيد، أو مناقشة صحة بعض القواعد، وخطئها، لأن ذلك إنما تتكفل به الدراسات المعيارية.

وعلى الرغم من أن معالجتي في هذا الكتاب تنتمي إلى الدراسات البنيوية Structural في مجملها، فإنها لا تسقط من حسابها أهمية الافتراضات المقدرة الخارجة عن العناصر اللغوية القابلة للملاحظة، وهي في ذلك تستفيد من التقديرات والتأويلات المألوفة في الدراسات النحوية والصرفية عند نحاة العربية، وتستأنس بالتفريق المهم بين البنية السطحية والبنية العميقة في النظرية التحويلية التوليدية.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع النقص الظاهر في المكتبة العربية، وافتقارها إلى هذا النوع من الدراسة، حيث تخلو المكتبة العربية - فيما أعلم - من دراسة تفرق بين الدلالتين (المركزية والهامشية) باستثناء ما كتبه اللغوي إبراهيم أنيس في كتابه (دلالة الألفاظ) الذي صدر سنة 1958م، وهو لا يتجاوز خمس عشرة صفحة. وقد تناول فيه التعريف بالدلالتين، ودور الدلالة الهامشية في المجال السياسي، ومجال القضاء، وفي النقد الأدبي. وقد عرض الموضوع عرضاً شائقاً، ودعمه بأمثلة متنوعة، ولكنه أدخل في الدلالة الهامشية ما ليس منها.

أما على صعيد البحث في الدلالة من حيث هي، فإن أهم المحاولات التي تستحق التنويه هي محاولة اللغوي إبراهيم أنيس في كتابه المذكور، وقد تناول فيه بعض المباحث الدلالية اللغوية، منها ما هو من مباحث ما وراء

---

(2) لا يخفى أن بعض هذه المعاني مشترك بين النحو والصرف، ولكنني لم أشر إلى نصيب النحو في تلك المعاني، لأن الحديث هنا مركز على المعنى الصرفي.

اللغة، وهو نشأة الكلام، ومنها ما يتسم بالذاتية، كاستيحاء الدلالة من الألفاظ، ومنها ما يعدُّ دراسة تاريخية للمؤلفات المعجمية العربية، وهو كنوز الألفاظ العربية، ومنها ما ليس له صلة وثيقة بالدلالة، كموضوع أمية العرب، وموسيقية الأدب العربي، ومنها ما هو متعلق بالدراسات الدلالية الزمانية (التاريخية) كموضوع تطوّر الدلالة، ومن هذه المباحث ما اتسم بأهمية خاصة من جهة كونه من البحوث الدلالية النادرة في العربية، كموضوع اكتساب الدلالة ونموها، والمركز والهامش في الدلالة، ودور الدلالة في الترجمة.

ويدخل في هذا الإطار أيضاً كتاب اللغوي تمّام حسان (اللغة العربية، معناها ومبناها) الذي يعد في مجمله دراسة لأنظمة اللغة العربية (النظام الصوتي والصرفي والنحوي)، وقد عدّ محاولته في إعادة ترتيب الأفكار اللغوية أجرأ محاولة بعد محاوَلَتي سيبويه وعبد القاهر الجرجاني، وتتميز معالجته الدلالة بجدتها، وجمعها في الإفادة بين الدراسات التراثية، والدراسات اللغوية الحديثة، وشموليتها بدراستها للمستويين المعجمي والقواعدي.

ويعدُّ كتاب (علم الدلالة) للغوي أحمد مختار عمر، الذي صدر سنة 1982، آخر الدراسات الدلالية العربية الحديثة المهمة. وقد درس المؤلف في هذا الكتاب مفردات اللغة، ووعد بإعداد كتاب آخر لدراسة التراكيب، ويتميز الكتاب بتوسعه في عرض أفكار اللغويين الغربيين وآرائهم في كثير من القضايا الدلالية. ويبدو أن ذلك يلائم غرض المؤلف الذي يهدف إلى إطلاع القارئ العربي على قضايا علم الدلالة، ويرمي إلى التعريف بهذا العلم الحديث.

ولعلنا لاحظنا أن الكتب الثلاثة السابقة لها صلة بهذا البحث، ولكن موضوعاتها مختلفة عن موضوعه، من جهة كونه يجعل من الوصف الدلالي للعربية محوراً للدراسة.

وقد حاولت في هذه الدراسة أن أجمع في مراجعي بين كتب المتقدمين والمحدثين، رغبة في تقديم الجديد المجدي، وشغفاً بالبحث عن القديم المفيد.

ومن المصادر التراثية التي اعتمدت عليها بعض كتب المناطِقة وعلماء الأصول، ككتاب منطق المشرقيين لابن سينا، وكتاب معيار العلم، وكتاب محك النظر، وكتاب المنخول للغزالي، وحاشية العلاَّمة البناني على شرح شمس الدين المحلي على متن جمع الجوامع، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي، وكتاب إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للشوكاني، وغيرها. وبعض كتب النحو والصرف واللغة والبلاغة، ككتاب سيبويه، وكتاب شرح المفصل لابن يعيش وكتاب المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، وشرح الرضي على الكافية، وكتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، وشرح السعد، ونحوها. (انظر مسرد المراجع العربية).

ومن أهم المراجع التأسيسيّة الغربية الحديثة:

- كتاب فردينان دو سوسور Course de Linguistique Générale (دروس في علم اللغة العام)، ووثّقت النصوص المترجمة منه بالترجمة التونسية للكتاب(3)، التي تحصلت عليها في مرحلة متأخرة من العمل.

- كتاب Elements de Linguistique Générale (مبادىء علم اللغة العام) لأندريه مارتينيه André Martinet، وقد اعتمدت في الاقتباس منه على الترجمة الإنجليزية، وإن كنت قد استفدت كثيراً من الترجمة العربية(4).

- كتاب جون لاينز Introduction to Theoretical Linguistics، (مقدمة في علم اللغة النظري)، وSemantics (علم الدلالة)، وLanguage and Linguistics (اللغة وعلم اللغة).

- كتاب فيرث Firth (Papers in Linguistics 1934-1951) (مقالات في علم اللغة).

---

(3) دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي، ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1985م.

(4) مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة أحمد الحمو، إشراف عبد الرحمن الحاج صالح، وفهد عكام، منشورات وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، 84 ـ 1985م.

- وكتاب بلومفيلد Bloomfield (Language) (اللغة).
- وكتب أخرى. (انظر مسرد المراجع الأجنبية).

ومن النقاط الجديرة بالإشارة في المنهج المتبع في هذه الدراسة:

(1) الاكتفاء بذكر الاسم الكامل وتاريخ الوفاة للأعلام العربية المذكورة في البحث، وإن كان ذلك مقتصراً على من كان لآرائهم المقتبسة صلة بالدراسة اللغوية. وأقتصر في ذكر الاسم الكامل وتاريخ الوفاة على أول موضع من مواضع ورود العَلَم.

(2) كتابة المصطلح الأجنبي، قريناً لمقابله العربي، في أول مواضع وروده عادة.

(3) كتابة بيانات المراجع المستعان بها في أول مواضع ورودها فقط.

(4) ولما كان منهجي في هذا العمل وصفياً. ولم يكن في ودِّي إثبات قاعدة لغوية، أو تصحيحها أو تخطئتها، فإنني لم أحفل كثيراً بتخريج الأبيات الشعرية، وذلك لأن هذا إنما يكون - حسب رأيي - في الدراسات المعيارية التي ينبغي أن تكون فيها الأبيات المستشهد بها داخلة في الإطار الزماني والمكاني لعصر الاستشهاد، كي تكون حجة في موضعها، ويصبح التدقيق في تخريجها ضرورياً حتى يُعلم صاحب البيت، ومدى صلته بالبيئة الزمانية والمكانية لعصر الاستشهاد، أما في الدراسات الوصفية فإن الأبيات الشعرية وغيرها إنما تذكر باعتبارها أمثلة فقط، ولذا يستوي في هذه الأبيات ما كان منها شاهداً وما لم يكن كذلك، وإن اشترط في جميعها أن يكون مطابقاً لقواعد اللغة المدروسة وأساليبها.

وربما كانت قضية التقابل الاصطلاحي بين اللفظ الأجنبي واللفظ العربي من أهم الصعوبات التي واجهتني في هذا العمل. وإذا كانت الترجمة حسب المفهوم هي الطريقة الشائعة في هذه الدراسة، فقد أعدل عنها إلى طريقة الترجمة حسب الماصدق.

ومهما يكن من أمر فإن كلتا الطريقتين لا تخلو من مثالب. ومن المثالب

التي قد تنجم عن اتباع الطريقة الأولى أن اللفظ العربي قد يصبح تابعاً في كثير من الأحيان للفظ الأجنبي، الأمر الذي قد يصبغ اللفظ العربي بطابع الغرابة، فيصبح نابياً عن الذوق العربي. ومن مثالب الطريقة الثانية عدم الدقة في اختيار اللفظ الذي يناسب السياقات المختلفة، والمجالات المتنوعة التي يستخدم فيها، وعدم صلاحه لمواكبة التطورات التي تحدث في ما صدق ذلك المصطلح.

وقد حاولت أن أتجنب مثالب الطريقتين ما وسعني ذلك. وربما اضطررت في أحوال كثيرة إلى أن أعدل عن بعض المصطلحات المستخدمة من قِبل بعض لغويي العربية المحدثين، إما لغرابتها، كما في استخدام بعضهم مصطلح الصوتم والصوتيم مقابلاً لـ(phoneme)، واللفظم والصرفيم مقابلاً لـ(morpheme) أو لأنها معربة كاللكسيم، والمورفيم، والفونولوجي مقابلاً لـ(lexeme) و(morpheme) و(phonology)، أو لطول المصطلح مع عدم الدقة أحياناً، كعلم وظائف الأصوات مقابلاً لـ(phonology)، أو لطوله مع كونه شرحاً للمصطلح، وليس اسماً له، كما في الوحدة الصرفية الدالة مقابلاً لـ(morpheme).

ومن عيوب النوع الأول والثاني نبوُّه عن الذوق العربي في كثير من الأحيان، ومن عيوب الثالث عدم مرونته، وصعوبة ملاءمته للسياقات المختلفة، كما إذا أريدت النسبة إليه في نحو (phonological)، فضلاً عن إطنابه.

وقد حاولت في هذا الصدد أن أستثمر الوسائل اللغوية التي تتيحها العربية، مثل:

(1) **المجاز**: كما في (عجمة) مقابلاً لـ(lexeme) حيث تحيل كلمة عجمة في العربية على (النواة)، وهذا المعنى موجود في مفهوم (lexeme) من حيث استخدامه الاصطلاحي، ثم إن هذه الكلمة مناسبة من جهة أخرى، وهي كونِ الكلمة (عَجَمة) لها علاقة اشتقاقية بنحو معجم، ومعجمي، وهذه العلاقة موجودة أيضاً في المصطلح الأجنبي الذي يتصل بنحو (lexicon) و(lexical).

(2) **الاشتقاق**: كما في المصرِّف من التصريف، وهذه العلاقة مشابهة للعلاقة بين morpheme وmorphology.

(3) **معاني الصيغ الصرفية**: كما في صيغة (فِعالة) التي تدل على الحرفة وشبهها، فترجمت (phonology) بصياتة، و(semantics) بدلالة (بكسر الدال) تمييزاً له عن دلالة (بالفتح) التي خصصتها لـ(signification).

ومن المزايا التي حاولت أن تتميز بها المصطلحات العربية الموضوعة بإزاء المصطلحات الأجنبية، الانسجام والتناسق بين المصطلحات، والاطراد في استخدام المصطلح إلى حد كبير، وذلك كما في التماثل اللفظي لـ(homonymy) والتماثل الصوتي لـ(homophony) والتماثل الإملائي لـ(homography)، وكما في الإحالة لـ(denotation) ويحيل لـ(denote) ومحال عليه لـ(denotatum).

ومن هذه المزايا أيضاً الالتزام باستخدام ألفاظ محددة عادة في مقابل الألفاظ الأجنبية، وإن كان ذلك مطرداً في المصطلحات، وأغلبياً في الألفاظ اللغوية.

وقد قسّمت الدراسة إلى ثمانية فصول، مهّدت لها بمقدمة، ثم خصصت الفصل الأول للحديث عن اللغة: حقيقتها، وخصائصها، ووظائفها، ومظاهرها. وخصصت الفصل الثاني للحديث عن الدلالة بعامة، والنظريات الدلالية الحديثة المشهورة، وهي نظرية الإشارة، والنظرية السلوكية، والنظرية السياقية، مع إشارة موجزة إلى نظرية التحليل التكويني للمعنى، ونظرية الحقول الدلالية. وخصصت الفصل الثالث للحديث عن علم التخاطب (pragmatics) باعتباره العلم الذي يدرس الاستعمالات الفعلية للغة، وتأثير السياقات الخارجية، والداخلية، في دلالة التعبيرات اللغوية. وتناولت في الفصل الرابع المقصود بالدلالتين المركزية والهامشية، والفرق بينهما، مركزاً على الدلالة الهامشية، وذلك لأن الدلالة المركزية (وهي موضوع البحث) قد خصصت لها الفصول الأربعة الأخيرة، بالإضافة إلى أن كل ما تناولته مما له علاقة بالدلالة في الفصول الثلاثة الأولى هو في الواقع أساس للبحث في الدلالة المركزية.

وقد درست في الفصول الأربعة الأخيرة الدلالة المركزية للتعبيرات اللغوية في مستوياتها المختلفة، مخصصاً الفصل الخامس للمستوى الصياتي، والسادس للمستوى التصريفي، والسابع للمستوى التركيبي، والثامن للمستوى المعجمي.

وإذا كنت لم أولِ اهتماماً كبيراً بالفصل الخامس من حيث المساحة المخصصة له، فذلك راجع إلى ضآلة صلته بالدلالة، بالموازنة مع الفصول الأخرى.

وقد ذيّلت الكتاب بخاتمة ضمنتها ملخصاً تجريدياً يعين القارئ على التمكن من تصور العمل تصوراً كلياً وشمولياً، وذكرت فيها أهم النتائج التي انتهت إليها الدراسة.

وبعد، فإنني أشكر جزيل الشكر الأستاذين الدكتور سعدون السويّح ود. محمد منصف القماطي على مواكبتهما لهذا العمل منذ بدايته، وعلى الملحوظات والمقترحات والتوجيهات والمساعدات المختلفة التي قدماها لي في جميع مراحله، فجزاهما الله عني خير الجزاء. كما أشكر كل من مدَّ لي يد العون والمساعدة من الأساتذة والزملاء والأصدقاء لإخراج هذا العمل إلى حيِّز الوجود، وما توفيقي إلا بالله.

الفصل الأول

اللـغــــة

الفصل الأول

اللغـــــة

1 ـ 1 ـ تعريف اللغة:

لقد حاول الإنسان منذ أقدم العصور أن يتصل بمن حوله من أبناء جنسه، واتخذ وسائل عديدة لتحقيق ذلك، ولعل أهم تلك الوسائل ما يعرف باللغة، تلك الوسيلة التي نستخدمها في حياتنا اليومية للاتصال بأفراد مجتمعنا، ولا نكاد نشعر بصعوبة في استخدامها، غير أننا قد نحار إلى حد ما في إدراك كنهها ومعرفة طبيعتها ووظيفتها وطرائق تحليلها، وأول ما يلفت الانتباه في هذا الشأن صعوبة تحديدها. أهي مقصورة على ما يتجسد في تلك الأحاديث المتبادلة بيننا، كتابة ومشافهة، أم أنها تشمل أنواعاً أخرى كتلك التي نسميها لغات في تعبيراتنا، وإن كنا نشعر أنها استخدامات مجازية؟ ومن ذلك ما يعرف بلغة العيون، ولغة الحيوانات كالنمل والنحل، ولغة الصم والبكم، ولغة الرسم والتصوير والنحت. ولغة الخيالة، ولغة الإشارات (سواء أكانت إشارة مرور أم إشارات بحرية أم غيرها).

إننا نستطيع أن ندرك سمة مشتركة تجمع بين هذه اللغات، وهي اتخاذها وسيلة للإبلاغ، الذي يميزها بوضوح من بعض الظواهر المشاهدة التي قد نستدل بها على حصول أمر ما دون أن نتخذها وسيلة للإبلاغ، كالآثار التي نستدل بها على معرفة المجرم، وكوجود رماد دليلاً على نار سابقة له، ونحو ذلك مما لا يمكن عدّه لغة حتى بالمعنى الواسع للكلمة، ولكن في مقابل ذلك سنواجه مشكلات معقدة ـ إذا ما نهجنا منهجاً علمياً ـ في تمييز تلك اللغات بعضها من بعض.

لقد أدرك اللغويون والعلاميون semiotists بوجه عام هذا اللبس الناجم عن استخدام كلمة لغة فحاولوا التمييز بين اللغة المعروفة وغيرها من اللغات المشار إلى بعضها سابقاً فأطلقوا عليها اسم اللغة الطبيعية natural language. لكنهم عندما أرادوا تحديد الخصائص التي تتميز بها هذه اللغة من غيرها، وجدوا صعوبة كبيرة في تحديدها وإبراز الملامح الخاصة بكل واحدة من هذه اللغات، مع ما يبدو من سهولة ـ بحسب النظرة الساذجة ـ في التفريق بين اللغة الطبيعية وسائر اللغات الأخرى. وفي هذا الإطار سأعرض بعض التعريفات العلمية للغة، ثم أتتبع هذه التعريفات بدراسة مقتضبة أركز فيها على ما تعرضت له تلك التعريفات من نقد، علّنا بعدها نهتدي إلى مجموعة من الخصائص التي تعيننا على إدراك مفهوم أدق لكلمة (اللغة).

وقبل أن أشرع في ذلك أود الإشارة باختصار إلى نقطة جديرة بالنظر تتمثل في تفريق فردينان دو سوسور بين اللغة بمفهومها العام langage، واللغة المعينة. ويبدو أن كلمتي (اللغة الملكة) و(اللغة المعينة) هما الكلمتان المناسبتان لمصطلحَي langage و langue على الترتيب، على أن تبقى كلمة (اللغة) مستخدمة في المواضع التي لا يُراد فيها إظهار الفرق الذي أشار إليه دو سوسور، وهذا الاستخدام هو الذي سأسير عليه في الكتاب عندما يقتضي الأمر استخدام أحد هذه المصطلحات الثلاثة.

يرى دو سوسور أن للغة الملكة جانباً فردياً وآخر اجتماعياً، ولا يمكن تصور أحدهما دون الآخر، ومع ذلك فإنها تفرض دائماً نظاماً système مستقراً وتطوراً في الوقت نفسه، وهي في كل آن مؤسسة اجتماعية institution حالية ونتاج للماضي. وقد يبدو لأول وهلة أنه من السهل التمييز بين النظام وتاريخه، أي بين ما هو عليه وبين ما كان عليه، وفي الحقيقة فإن العلاقة بين الأمرين وطيدة إلى الحد الذي يصعب معه الفصل بينهما[1].

وليست اللغة المعينة سوى جزء محدَّد بارز من اللغة الملكة، وهي في الوقت نفسه نتاج اجتماعي لمقدرة اللغة الملكة، ومجموعة من المواضعات الضرورية المختارة من قبل الكيان الاجتماعي corps لممارسة تلك المقدرة لدى

الأفراد. واللغة الملكة في جملتها ذات أشكال متعددة وأخلاط ملفقة، وذلك لأن لها عدة مجالات في وقت واحد، فيزيائي وفسيولوجي ونفسي، وتنتسب إلى المجالين الفردي والاجتماعي معاً.

إن ممارسة اللغة الملكة تعتمد على المقدرة التي فطرنا عليها، في حين أن اللغة المعينة شيء مكتسب وتواضعي يتحتم أن يرضخ للغريزة الطبيعية بدلاً من أن يتقدم عليها[2].

وبينما تكون اللغة الملكة مزيجاً من أخلاط، فإن اللغة المعينة ذات طبيعة متجانسة، إنها نظام من العلامات قواه اتحاد المعنى بالصورة الأكوستيكية acoustique، وطرفا العلامة فيه نفسيان[3].

وخلاصة القول إن اللغة بمفهومها العام هي ملكة أصلها فردي، في حين أن اللغة المعينة كالعربية والفرنسية هي نتاج اجتماعي لتلك اللغة الملكة.

لقد أدرك علماء البلاغة في تراثنا مفهوم (الملكة)، وقالوا: إنها صفة راسخة في النفس يستطيع المتكلم بواسطتها أن يعبِّر عما في نفسه، إلا أنهم قصروها على البلاغة في المتكلم، ولذلك فهي عندهم مزيّة اختص بها بعض الناس دون الآخرين. وقد عرَّف الشريف الجرجاني (أبو الحسن علي بن محمد) (ت816) البلاغة في المتكلم بأنها «ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ»[4]؛ ويلزم من هذا أن تكون اللغة ملكة يقتدر بها على تأليف مطلق كلام، بليغ أو غير بليغ، وهو ما ذهب إليه المحدثون.

لعلنا بعد هذا قد شعرنا بصعوبة في إدراك بعض المفاهيم المتعلقة باللغة، وهذا ليس غريباً، لأن دور اللغة في الأساس هو اتخاذها وسيلة للتعبير عن غيرها، فإذا كانت اللغة نفسها هي موضوع الحديث ـ وليس ثمة وسيلة أخرى نتحدث بها عن اللغة بطبيعة الحال ـ فمعنى هذا أننا نستخدم اللغة للحديث عن اللغة. وقد أدرك اللغويون المحدثون هذه الظاهرة فعدُّوها ضمن الوظائف التي تستطيع أن تقوم بها اللغة. وسموها وظيفة ما وراء اللغة metalanguage. كما لم يفت القدماء إدراكهم هذه الوظيفة وصعوبتها، يقول أبو حيان التوحيدي

(ت400)، «فأما الكلام على الكلام فإنه يدور على نفسه، ويلتبس بعضه ببعضه»[5]. وموضوعنا في هذا البحث يندرج في كثير من مناحيه ضمن هذه الوظيفة. وسأتحدث فيما يلي عن بعض التعريفات التي وضعها بعض اللغويين للغة، وأبدأ أولاً بتعريف إدوارد سابير Edward Sapir، يقول: «اللغة منهج method بشري صرف غير غريزي لإبلاغ communicating الأفكار ideas والعواطف emotions والرغبات desires بواسطة نظام من الرموز symbols المحدثة اختياراً»[6].

إن هذا التعريف يستحضر خصائص عديدة للغة منها:

1 - أن اللغة ليست ردود فعل تلقائية كتلك التي تحصل عند الشعور بالألم أو الفرحة، فهناك اختلاف كلي في العالم - كما يقول سابير - بين التعبير التلقائي عن الشعور، والنموذج الطبيعي لإبلاغ الأفكار الذي هو الكلام، إذ إن النوع الأول غريزي بالفعل ولكنه ليس رمزياً، وبعبارة أخرى، فإن صرخة الألم أو صرخة الفرح لا تعبّر عن العاطفة، ولذا فهي جزء أو قطعة من العاطفة نفسها[7].

2 - اللغة ليست غريزية بل ينبغي تعلمها باعتبارها نظاماً من الرموز الاعتباطية arbitrary التواضعية conventional، وهذه الرموز أساساً ملفوظة vocal يحدثها ما يسمى أعضاء النطق organs of speech، ولكن أنظمة ثانوية أخرى مثل الكتابة، وأنظمة وضعية codes أخرى، ربما تكمل النظام اللفظي[8].

لقد انتقد هذا التعريف باعتباره يشمل لغات أخرى غير اللغة الطبيعية، ،اك كثير من أنظمة الرموز المحدثة اختياراً... كالتي يشار إليها الآن بتعبير ـة الجسم (bodylanguage) الذي يجعل استخدام الإيماءات gestures، وضاع الخاصة postures ونظرة العين eye-gaze يبدو أنّه يفي بشروط تعريف ر»[9]، ومهما فسرنا بوضوح المصطلحات (فكرة - عاطفة - رغبة) فإنه يبدو ـحاً أن هناك كثيراً مما يعبّر عنه باللغة، ولا يندرج تحت أي واحد من هذه ـطلحات الثلاثة، ثم إن مصطلح (فكرة) بالذات يكتنفه غموض متأصل[10]،

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا التعريف يضفي الطابع البشري على اللغة، والظاهر أن هذا تأكيد للدور البشري في إبداعها.

والتعريف الثاني الذي أقتبسه هنا هو أحد تعريفين استهلت بهما دائرة المعارف البريطانية حديثها عن اللغة[11]، وهو تعريف اللغويين الأمريكيين برنارد بلوك Bernard Bloch وجورج. ل. تراجر George. L. Trager الذي يقولان فيه: «إن اللغة نظام من الرموز اللفظية الاعتباطية التي يتم عن طريقها التعاون بين أفراد الجماعة الاجتماعية»[12].

إن هذا التعريف إذا ما وازناه بتعريف سابير، فإننا نجده «لا يحتكم إلى الوظيفة الإبلاغية إلا على نحو غير مباشر، وعلى سبيل الاستلزام implication، وبدلاً من ذلك فإنه يؤكد وظيفتها الاجتماعية... كما أنه يتناول بنظرة ضيقة الدور الذي تؤديه اللغة في المجتمع»[13].

ويختلف هذا التعريف أيضاً عن تعريف سابير من جهة كونه يستحضر خصيصة الاعتباطية arbitrariness، ويقصر بوضوح اللغة على لغة الحديث[14]، وهو ما نلاحظه من خلال تخصيصه للرموز اللفظية دون الكتابية.

أما التعريف الثالث الذي سأعرضه هنا فهو لهول Hall، يقول: «إن اللغة هي المؤسسة الاجتماعية التي بها يبلغ الناس بعضهم بعضاً، ويتفاعلون عن طريق الرموز الاعتباطية الشفهية ـ السمعية oral-auditory المستخدمة بحكم العادة[15] habitually».

ومما يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه استخدم المصطلح (شفهية ـ سمعية) بدلاً من لفظية، وهو «يوافقه تقريباً ويختلف عنه فقط في أن المصطلح المستخدم يجعل الإشارة إلى السامع علاوةً على المتكلم»[16].

ثم إن المصطلح (مؤسسة اجتماعية) يوضح وجهة النظر القائلة: إن اللغة التي يستخدمها مجتمع معيَّن، إنما هي جزء من ثقافة ذلك المجتمع.

ومما يلاحظ أيضاً في هذا التعريف استخدامه مصطلح العادة، وأن هناك أسباباً تاريخية لذلك، فعلم اللغة linguistics وعلم نفس اللغة the psychology of

language كانا متأثرين جداً، ولمدة ثلاثين سنة تقريباً، ولا سيما في أمريكا، بنظريات (المثير والاستجابة) لدى السلوكيين، وقد اكتسب مصطلح العادة habit ضمن النطاق النظري للسلوكيين معنى خاصاً، حيث استخدم للإشارة إلى ضروب السلوك التي تمثل استجابات يمكن التنبؤ بها إحصائياً لمثيرات معيَّنة، وقد استخدم مصطلح (العادة) عند السلوكيين لما لا يدخل عادة داخل نطاق هذا المصطلح، ولقد غدا من الواضح في الوقت الحاضر أن مصطلح (العادة) سواء في استخداماته الفنية أم في غيرها، لا يمكن أن يشمل اللغة، إذ إن قولات utterances اللغة لا يمكن اعتبارها، بأي حال، عادات في حد ذاتها، أو صادرة عن عادات.

وإذا كان مصطلح (الرمز) لم يستخدم للإشارة إلى قولات اللغة، وإنما للكلمات والعبارات phrases المؤلفة من الرموز، فسيظل من الخطأ الإلحاح إلى أن المتكلم يستخدم كذا وكذا كلمة في كذا وكذا مناسبة، بمقتضى العادة[17].

ورابع التعريفات المقتبسة هنا للغوي الأصواتي phonetician الإنجليزي هنري سويت Henry Sweet الذي نص على أن اللغة هي «تعبير عن أفكار جزئية ideas بواسطة أصوات كلامية مؤلفة في كلمات مؤلفة في جمل، وهذا التأليف منطبق على الأفكار الجزئية المندرجة في أفكار شاملة[18] thoughts».

وما يلفت النظر في هذا التعريف أنه أشار إلى خصيصى هامة جداً في اللغة الطبيعية وهي قابليتها للتجزئة segmentation، ومع أنه لم يصرح بذكر هذه الخصيصى إلا أن إشارته إلى ذلك التأليف وإصراره عليه، وانتقاله من الجزء إلى الكل يدل على أنه مدرك لأهمية هذه الخصيصى، ويلزم من كون اللغة مجموعة من التأليفات المتكونة بهذا الشكل، ومن أن وظيفتها التعبير عن الأفكار المتشكلة بفعل هذه التأليفات، أن المخاطب يحتاج، لفهم الجملة أو الفكرة، إلى شيء من التحليل والتفكيك عن طريق التجزئة، أي رد المركبات إلى أجزائها الصغرى المتكونة منها.

ومما يمكن أن نلحظه أيضاً في هذا التعريف تركيزه على وظيفة واحدة

من وظائف اللغة وهي التعبير عن الأفكار، مع أن هناك أغراضاً كثيرة تعبِّر عنها اللغة غير هذه الوظيفة، ولعل ما ذكره سابير في تعريفه السابق، حين أبرز دور اللغة في التعبير عن العواطف والرغبات يمكن أن يُعدَّ بعضاً منها. وإن بقيت أشياء أخرى تُعدُّ وظائف للغة لم يتناولها كل من سويت وسابير.

وهذه النقطة تنقلنا إلى تعريف خامس، هو أقدم من كل هذه التعريفات السابقة، وهو تعريف اللغوي أبي الفتح عثمان بن جني (ت392) الذي يرى أن اللغة «أصوات يعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم»[19]. فكلمة أغراض كلمة عامة تشمل كل ما يرمي إليه المتكلم، باستعماله اللغة، واختيار ابن جنّي لهذه الكلمة يعفيه مما كنا نخوض فيه من نقد للتعريفات السابقة من هذه الناحية، تلك التعريفات التي ركزت على بعض ما تعبِّر عنه اللغة، وأغفلت جوانب أخرى، وقد يقال: إن هذه الكلمة غير محددة، ذلك أنها لا تبرز وظائف معيَّنة تعبِّر عنها اللغة، والجواب أن التعريف ينبغي أن يشير باختصار إلى ما يشمل جميع الوظائف، وشرح التعريف هو الذي يتكفل بمهمة بيان وظائف اللغة، أما الاكتفاء بذكر وظيفة واحدة أو أكثر بقليل فذلك نقص في التعريف ينبغي تجنبه، علاوة على أن اللغة يصعب حصر وظائفها في عدد محدود، ذلك أن كل متكلم يستعملها لتحقيق أغراضه، والأغراض متعددة إلى حد كبير.

ومما يحمد لهذا التعريف أيضاً ـ علاوة على اختصاره الشديد ـ أنه ألمح إلى سمة المواضعة convention التي يمكن أن نستنتجها من قوله (كل قوم)، ولو قال (كل فرد) لما كان له أن يظفر بهذه الميزة، كما يمكن أن نلمح فيه أيضاً الوظيفة الاجتماعية للغة، وإن كان ذلك على نحو غير مباشر.

أما ما يمكن أن يؤخذ على هذا التعريف فهو أنه أقرب إلى الكلام parole منه إلى اللغة، والكلام ما هو إلا مظهر من مظاهر اللغة. واللغة يمكن أن تتجسد في الكتابة مثلما تتجسد في الكلام، أي أن الكتابة مظهر آخر من مظاهر اللغة.

كما أن تجاهل عنصر النظام في اللغة، وهو من أهم الخصائص التي

ينبغي أن تذكر في تعريف اللغة، لأن اللغة في حقيقتها ليست أصواتاً ينطق بها المتكلم هكذا دون علاقة بينها، بل هي سلسلة من أصوات مرتبطة بعلاقات ائتلافية syntagmatic وأخرى استبدالية pardigmatic. ومفهوم النظام هذا لم يكن معروفاً إلا حين بيَّن دو سوسور أن مجموعة المعاني تؤلف «نظاماً على قاعدة من التمييزات والمقابلات، إذ إن هذه المعاني تتعلق [بعضها ببعض]، كما تؤلف نظاماً متزامناً، إذ إن هذه العلاقات مترابطة»[20].

وقد ترتب على فكرة النظام في اللغة نشوء، ما يعرف بالبنيوية[21] structuralism وهو المنهاج الذي انتقل من علم اللغة إلى علوم أخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس، وعلم الإناسة anthropology، وغيرها.

ويتحدث روبينز Robins عن اللغة باعتبارها نظاماً من أنظمة الرموز أو العلامات signsالتواضعية، مثلها في ذلك مثل العلامات المصطلح عليها في الكنائس، والسكك الحديدية وعلى الخرائط، وعلامات الطريق، وألوان الإشارة الضوئية. ومن بين تلك الأنظمة الرمزية تحتل اللغة مكانة خاصة، وذلك لسببين اثنين على الأقل:

أولهما أنها تقريباً مؤسسة على مواضعة محضة أو اعتباطية... فالجزء الأكبر من قائمة كل اللغات في تسمياته اعتباطي محض.

أما الخصيصة الثانية التي تختص بها اللغة الطبيعية فهي أكثر أهمية، وتضع اللغة في منزلة فذة، فاللغة هي الوحيدة القادرة على ربط رموزها بكل جزء، وبكل نوع من أنواع الخبرة البشرية، وبجميع ما حوت الأرض والسماء، ولهذا السبب فإن كل الأنظمة الرمزية إنما توضح بالرجوع إليها[22].

ويذكر روبينز سبب هذه المزيّة الثانية التي اختصت بها اللغة بقوله: إن اللغات قابلة للتوسيع extendable وقابلة للتعديل modifiable وفقاً لحاجات المتكلمين وأحوالهم المتغيرة. ويمكن أن ترى هذا بوضوح في التكيف السريع لمفردات اللغة الإنجليزية، واللغات الأخرى، مع الاكتشافات العلمية والتغيرات المقترنة بها في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر والقرن العشرين[23].

ويعلق جون لاينز John Lyons على ما ذهب إليه روبينز بقوله: ربما لا يوجد تناقض منطقي بين فكرة أن اللغات أنظمة تحكمها العادة ـ والعادة هنا مفسرة بمفهوم خاص ـ والفكرة التي يعبِّر عنها روبينز، إذ من الممكن أن نتصور أن نظام العادة نفسه سيتغير بمرور الوقت استجابة للحاجات المتغيرة لمستخدمي اللغة، غير أن مصطلح (العادة) لا يرتبط عادة بالسلوك القابل للتكيف[24].

وهكذا يختلف اللغويون في نظرتهم إلى اللغة باختلاف اتجاهاتهم واهتماماتهم الدراسية.

وإذا كان اللغويون قد اهتموا باللغة، وحاولوا إدراك كنهها وطبيعتها، فهناك بعض فروع المعرفة لها إسهامات تضاف إلى ما جاء به اللغويون، ومن ذلك «أن الإناسيين يعتبرون اللغة شكلاً للسلوك الثقافي، وعلماء الاجتماع يعدُّونها تفاعلاً بين أعضاء الجماعة الاجتماعية، ويعدها طلاب الأدب أداة فنية، وهي عند الفلاسفة وسيلة لتفسير الخبرة البشرية، وعند معلمي اللغة مجموعة من المهارات»[25].

وسأحاول فيما يلي أن أضع تعريفاً ملائماً يشتمل على أهم خصائص اللغة، لمساعدة الباحث على تناول الخصائص البارزة للغة، تلك التي أشارت إليها التعريفات السابقة، تناولاً منهجياً منظماً، فأقول: إن اللغة نظام من العلامات المتواضع عليها اعتباطاً التي تتسم بقبولها للتجزئة، ويتخذها الفرد عادةً وسيلة للتعبير عن أغراضه، ولتحقيق الاتصال بالآخرين، وذلك عن طريق الكلام أو الكتابة.

وسأتحدث عن كل خصيصة من الخصائص الواردة في التعريف، وأبدأ أولاً بالحديث عن كون اللغة علامات، ثم المواضعة والاعتباطية، ثم التجزئة باعتبارها نتيجة مترتبة على النظام، ثم وظائف اللغة، ثم أفرِّق بين اللغة والكلام والكتابة، مشيراً إلى أن الكلام والكتابة هما المظهران الخارجيان الأساسيان للغة.

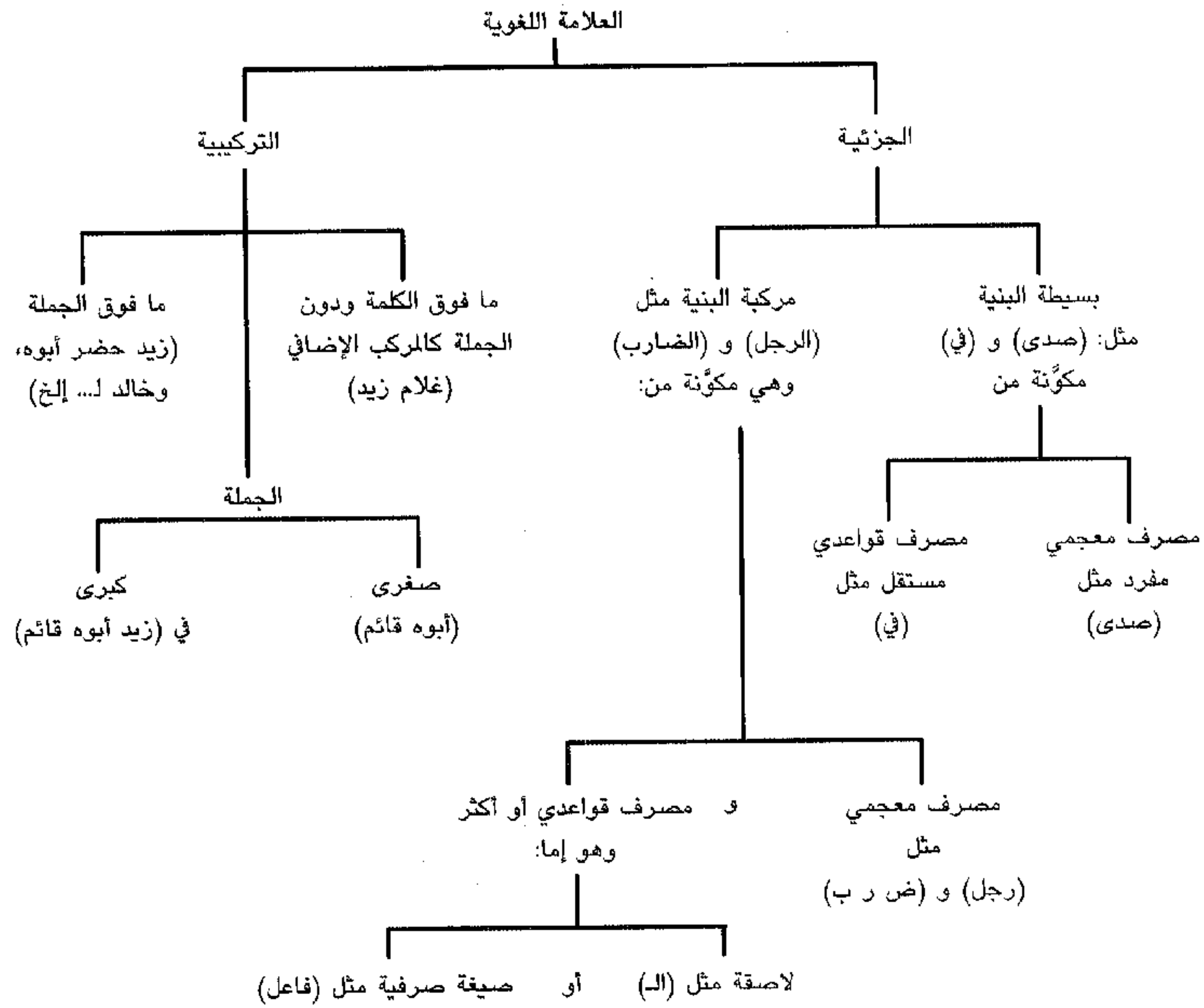
1 ـ 2 ـ خصائص اللغة:

1 ـ 2 ـ 1 ـ كونها علامات:

تُعدُّ اللغة مجموعة من العلامات، والعلامة signe ـ كما عرَّفها دو سوسور ـ هي «المجموع الناجم عن ارتباط الدال بالمدلول»[26]، ولكي ندرك هذا المفهوم بدقة أرى أن نوازن بينه وبين مفهوم اللفظ في معناه العام، فاللفظ ـ كما يعرِّفه الشريف الجرجاني ـ هو «ما يتلفظ به الإنسان أو [ما] في حكمه، مهملاً كان أو مستعملاً»[27]. إن هذا التعريف يُبرز حقيقة مهمة، وهي أن هناك فرقاً بين اللفظ الموضوع بإزاء معنى، وبين اللفظ الذي أهمل في اللغة، ولم يستعمل بمعنى معيَّن، وهذه الفكرة تدفعنا بعد أن عرفنا مفهوم العلامة واللفظ من خلال تعريفَي دو سوسور والجرجاني إلى تعريف إجرائي[28] للعلامة، وهو أن العلامة هي اللفظ المستعمل، أي الموضوع بإزاء معنى، فاللفظ المهمل إذن ليس علامة، لأنه لا يرتبط بمدلول، وهذا يجعلنا نؤكد مرة أخرى ما يراه دو سوسور من أن العلامة مفهوم مركَّب من الدال والمدلول، وهو التعريف الذي أستقر عليه.

وقبل أن أتوسع في الحديث عن العلامة أود الإشارة إلى أن العلامة ينبغي أن لا نقتصر في إدراكها على مفهومها القريب إلى الذهن، وهو أنها اللفظ الذي يشير إلى شيء في الخارج كما تشير كلمة تفاحة إلى تلك الفاكهة المعروفة، فالعلامة بالمفهوم الذي أعتقده هي أكثر تعقيداً ودقة من ذلك، وهي أنواع، حيث لا تقتصر على ما يمكن أن يسمى بالعلامة المعجمية، بل تشمل العلامة المعجمية، ونوعاً آخر يمكن تسميته بالعلامة الوظيفية (أو القواعديّة)، كما أنها أيضاً ليست مقتصرة على ما يمكن أن يسمى بالعلامة الجزئية، بل تشمل أيضاً ما أدعوه بالعلامة التركيبية (انظر الشكل 1).

وأصغر ما تكون عليه العلامة هو المُصرّف، الذي قد يكون كلمة أو جزء كلمة. أما العلامة التركيبية فالجملة هي نواتها الأساسية (سواء أكانت هذه الجملة صغرى أم كبرى)، وقد تكون العلامة التركيبية أصغر من جملة كما في


العلامة اللغوية
الجزئية
التركيبية
بسيطة البنية
مثل: (صدى) و (في)
مكوَّنة من
مركبة البنية مثل
(الرجل) و (الضارب)
وهي مكوَّنة من:
ما فوق الكلمة ودون
الجملة كالمركب الإضافي
(غلام زيد)
ما فوق الجملة
(زيد حضر أبوه،
وخالد لـ... إلخ)
مصرف معجمي
مفرد مثل
(صدى)
مصرف قواعدي
مستقل مثل
(في)
الجملة
صغرى
(أبوه قائم)
كبرى
في (زيد أبوه قائم)
مصرف معجمي
مثل
(رجل) و (ض ر ب)
و
مصرف قواعدي أو أكثر
وهو إما:
لاصقة مثل (الـ)
أو
صيغة صرفية مثل (فاعل)

المركَّب الإضافي، وربما كانت أكبر من جملة، وإن كان هذا (أي ما هو أكبر من جملة) لا يدخل في التحليل اللغوي عادةً، حيث يكتفى بالجملة باعتبارها أصغر علامة لغوية تشتمل على معنى تركيبي مفيد.

وجميع أنواع هذه العلامات يندرج في العلامات الوظيفية ما عدا الوحدة المعجمية[29]، فهي قسم يقابل العلامة الوظيفية (أو القواعديّة).

وكلمة (علامة) هي المرادف العربي لمصطلح sign، وهو المصطلح الذي استخدمه دو سوسور، ويستخدم اللغويون الأمريكيون عادةً في المواضع التي يستخدم فيها الفرنسيون مصطلح (signe) المصطلح (symbol) كما مرَّ عند سابير وبلوك وتراجر، وهو ما يترجمه المترجمون العرب غالباً بالرمز، ولم نستخدم مصطلح الرمز بدلاً من العلامة، لأن كلمة (الرمز symbole) ملتبسة في الفرنسية بما يُعرف بالرمز المعبِّر icon كالميزان رمزاً للعدالة، حيث يستخدم الفرنسيون كلمة symbole للدلالة على هذا النوع من الرموز[30]، وقد انعكس هذا الاضطراب على استخدامات اللغويين العرب ونقاد الأدب في العربية، فأصبح مصطلح الرمز يطلق عند بعضهم على ما يعرف بالعلامة، كما أطلق على الرمز المعبِّر فقط عند بعضهم الآخر.

وقد استخدم نحاة العربية كلمة علامة في مفهوم أضيق من مفهومها في هذا الكتاب، وذلك كما في نحو (علامة التأنيث)، و(علامة الجمع)، واستخدامهم هذا يندرج في مفهوم المُصرِّف morpheme، وإن كان المصرِّف يشمل هذا النوع وغيره.

أما دو سوسور فقد استخدم مصطلح العلامة بمفهوم لا يطابق تماماً ما تقدم شرحه، في بيان أنواع العلامة، وقد أخذت عنه فكرة التركيب في العلامة، وأدخلت عليها التعديلات التي أراها مناسبة.

ويشير دو سوسور إلى أن اللغة أشبه بورقة، الفكر صفحتها والصوت ظهرها، وكما أننا لا نستطيع في الورقة أن نقطع صفحتها دون أن نقطع ظهرها، فكذلك اللغة، لا يمكن أن نفصل الصوت عن الفكر، ولا الفكر عن

الصوت[31]. وهذا مثال مناسب لتوضيح العلاقة بين الصوت والفكر، وإن كانت العلاقة بين الدوال ومدلولاتها، فيما يبدو لي، أكثر تشابكاً وتداخلاً وتعقيداً مما أوضحه دو سوسور، ولا سيما إذا أخذنا في الاعتبار المفهوم العام للعلامة الذي يشمل العلامة الوظيفية، وإضافةً إلى العلامة المعجمية التي ركَّز عليها دو سوسور، ذلك لأن المدلول الذي هو أحد الطرفين اللذين تتركب منهما العلامة يختلف من حيث النوع في العلامة المعجمية عما هو عليه في العلامة الوظيفية.

ويمكن أن أشير هنا إلى مفهوم العلامة عند أندريه مارتينيه André Martinet الذي يستخدمها بمعنى قريب من المعنى الذي شرحته فيما سبق، حيث يرى أن جملة مثل J'ai mal à la tête (أحس بألم في رأسي) تُعدُّ علامة لغوية، وكذلك كل جزء من هذه القولة إذا كان يحمل معنى، ويذهب إلى أن كل علامة لغوية تحوي مدلولاً significatum أي معناها أو قيمتها value كما تحوي دالاً significans، وهو الذي تظهر العلامة بواسطته، ويشير إلى أن كلمة علامة في الاستخدام الشائع تقتصر على الدال فقط[32]، وهذا شبيه بما نفعله نحن حين نستخدم اللفظ أو المبنى في مقابل المعنى، أو الشكل في مقابل المضمون، أو الدال في مقابل المدلول، دون الإشارة في جميع ما سبق إلى ظاهرة التركب من الطرفين المتقابلين عن طريق مصطلح يدل على تركبهما، مع أننا نجد في تراثنا ما يؤكد العلاقة الوطيدة بين المبنى والمعنى، كما في قول عبد القاهر الجرجاني (ت471): «وكيف يتصور أن يصعب مرام اللفظ بسبب المعنى، وأنت إن أردت الحق لا تطلب اللفظ بحال، وإنما تطلب المعنى، وإذا ظفرت بالمعنى فاللفظ معك وإزاء نظرك؟ وإنما كان يتصور أن يصعب مرام اللفظ من أجل المعنى أن لو كنت إذا طلبت المعنى فحصلته احتجت إلى أن تطلب اللفظ على حدة، وذلك محال»[33]. وكأنه بذلك يريد أن يقول: إن اللفظ لا يمكن أن ينفصل عن المعنى بحيث يمكننا أن نطلب المعنى وحده دون أن يستدعي معه اللفظ. وهكذا يتضح لنا مدى العلاقة بين اللفظ والمعنى، وإذا رمنا تصوراً أوضح، فلنذكر ما نفهمه من لغة أجنبية لا نعرفها، حيث لا تدرك الأذن منها «إلا مجاميع من الأصوات على شيء من الطول يقل أو يكثر،

ويفصل بينها فترات من الصمت»[34]، فإذا كنا نفهم اللغة التي نستمع إليها «أيقظت في الذهن هذه المجاميع من الأصوات مجاميع تصورية مرتبطة كل منها بالأخرى وتكون ما يسمى جملة في الاصطلاح النحوي»[35].

وقد يقول قائل: إن مفهوم العلامة المركَّبة هذا يتعارض مع بعض الظواهر والقضايا اللغوية كالاشتراك اللفظي، والاشتراك القواعدي، واستعمال ألفاظ مختلفة لمعنى واحد تبعاً لاختلاف اللغات، فإذا كانت كل علامة مركَّبة من دال ومدلول، فما بال اللغات مختلفة والمعاني واحدة؟ وما بال المعاني مختلفة واللفظ واحد في المشترك اللفظي والمشترك القواعدي؟ والجواب أن مدلول العلامة ينبغي أن ينظر إليه في ظل عدة أمور.

أولها: علاقة الدال بما يحيل عليه في الخارج،

وثانيها: علاقة العلامة بغيرها من العلامات،

وثالثها: علاقة العلامة بمستخدميها والمساق المستخدمة فيه.

فإذا أخذنا هذه الأمور جميعها بعين الاعتبار، فلن نجد إلا دالاً واحداً لمدلول واحد، تجمعهما علامة واحدة.

ثم إننا لا نسلِّم بأن المعاني واحدة إلا إذا نظرنا إليها مجردة من لغات تصفها وتسميها وتتحدث عنها، فهي في هذه الحال واحدة، أي قبل أن تتشكل في لغة من اللغات (وهي نظرة اعتبارية على كل حال) فإذا تشكلت أصبحت خاضعة إلى حد ما لما يفرضه عليها الشكل اللغوي، أو طريقة التعبير التي تتشكل وفقاً للغة المستعملة، ويصبح إدراك السامع لها من خلال الطابع الذي رسمته تلك اللغة.

إننا عندما نقول في العربية: (هذه خالتي) و(هذه عمتي) نجد أن الإنجليزي يقول في الحالتين: (إنها عمتي)، ولا يفرِّق بينهما إلا في أحوال خاصة وبألفاظ مركَّبة، وهذا يجعلنا نحن متكلمي العربية ننظر إلى العمة والخالة بمنظار خاص بكل منهما، في حين أن الإنجليزي لا يفرق بينهما بالدرجة نفسها، فإذا سألت أحد المتكلمين بالعربية أو بالإنجليزية عن شيء اسمه تفاح

الأرض، وآخر اسمه تفاح الرائحة، كنت ملغزاً، فإذا سألت هذا السؤال فرنسياً بلغته طبعاً فقد تضمن سؤالك الإجابة، ذلك لأن الفرنسيين يسمون البطاطا تفاحة الأرض pomme de terre والشمّامة تفاحة الرائحة pomme de senteur فقد علّمتهم لغتهم أن يروا صورة التفاح في البطاطا، وفي الشمّام، وفي أشياء أخرى يمكن مراجعتها في المعاجم الفرنسية في مادة pomme.

ومما هو جدير بالذكر فيما نتحدث عنه أننا كثيراً ما نستعمل دوال مختلفة لمدلول نظنه واحداً، ولا يعني ذلك أن هذه الدوال يمكن عدّها مترادفة، بل إن كلاً منها يعكس وجهة نظر معينة قد تخفي وراءها نية مبيتة، وبغض النظر عمّا إذا كانت النية حسنة أو سيئة فإن ما ينبغي الانتباه له أن المدلولات في مثل ما نحن بصدده تبدو واحدة والدوال مختلفة تبعاً لاعتبارات المتكلم، فما يسميه الإسرائيليون عمليات تخريبية يدعوه العرب عمليات فدائية، وما يسميه الغرب إرهاباً قد نسميه نحن تضحية أو بطولة، أو دفاعاً مشروعاً عن حقوق مهضومة.

وهكذا تختلف الدوال دون اختلاف المدلول بحسب الظاهر، ولكن هذا كله من منطلق النظر إلى المدلول في واقع الأمر، أي في ما هو خارج اللغة، ولكن ما ينبغي أن ينظر إليه هو أن الاختلاف بين الدوال إنما يكون لاختلاف المدلولات في واقع الأمر، أي عندما تكون غير متوافقة في الخارج، أو لاختلاف نظرنا إليها وإن كانت واحدة في الخارج، ولذلك ينبغي لنا أن ننظر إلى الألفاظ إما على أنها تبيِّن لنا الأشياء في ذاتها أو على أنها تبيِّن لنا وجهة نظرنا إلى تلك الأشياء، وبناءً على ذلك فإنه ليس هناك اختلاف بين تعبيرين إلا روعي فيه أحد الاعتبارين السابقين، هذا كله يجعلنا نقول مع أندريه مارتينيه: «إن اللغة ليست نسخة من الواقع»(36).

وسأعود إلى الخوض في هذا الموضوع عند الحديث عن وظائف اللغة والعلاقة بين اللغة والفكر. وأختم حديثي هنا عن مفهوم العلامة وطبيعتها المركَّبة بنقطة جديرة بالانتباه، وهي أن العلامة، كما أنها تحوي، دلالة تشتمل، كذلك، على قيمة تأثيرية في كثير من الأحيان.

1 ـ 2 ـ (2 ـ 3) ـ المواضعة والاعتباطية:

قد نسمع كلاماً من وراء حجاب فنستدل به على وجود إنسان، أو تسجيل لصوت إنسان، وقد نرى دخاناً أو نشم رائحة دخان، فنعتقد بوجود نار، ونجد غدرانا تملأ الشوارع فنستدل بذلك على نزول المطر، وقد نرى سحاباً كثيفاً فنتوقع نزول المطر، ونسمع بعض الناس يتأوّه فنستنتج أنه يتألم، وهكذا، فإذا حاولنا أن نفهم سر هذه الدلالات، فلن نختلف على أن الناس لم يتفقوا على أن يجعلوا تلك الدلائل اصطلاحات تدل على ما تدل عليه، وإنما تعود دلالتها إلى استنتاجات يرجع بعضها إلى حكم العقل ويرجع بعضها الآخر إلى حكم العادة والتعود، فإذا وازنا، من هذه الزاوية، بين الظواهر الطبيعية السالفة والأنظمة الرمزية على وجه العموم، فسنجد أن الأمر مختلف، إذ إن اللغات وكذلك سائر الأنظمة الرمزية (العلامية) ترتكز دلالتها في الأساس على المواضعة، بمعنى أن الناس جعلوا للمدلولات التي أرادوا التعبير عنها دوال تقوم بهذه المهمة، كما أننا سنجد أن هذا النوع من الظواهر (ذات الدلالة العقلية أو الطبيعية) لا يتضمن سمة الإبلاغ، بمعنى أن المتكلم من وراء حجاب لا يريد أن يقول: إنه موجود، والمتأوّه لا يقصد إبلاغنا بمرضه، والسماء ـ حسب تعبير جورج مونان ـ «لا تنوي البتة أن تبلغ الإرصادي شيئاً»[37]، وهكذا دواليك. على أنه ينبغي أن يلاحظ أن المتكلم من وراء حجاب، على سبيل المثال، قد يقصد إعلامنا بوجوده، ولكن ذلك يصبح خارجاً عن الدلائل الطبيعية، ويصير إبلاغاً، وإن كان مفتقراً إلى سمة المواضعة والنظام، وهو ما يجعله غير مؤهل لأن يكون نظاماً علامياً.

وإذا ما نظرنا إلى اللغة فسنجد أن المتكلمين قد تواضعوا من الناحية الاعتبارية، لا من الناحية الزمانية والواقعية، على بعض الألفاظ فجعلوا لها معاني، كما أهملوا ألفاظاً أخرى فلم يجعلوا لها معاني، وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن سبب اختيار لفظٍ ما لمعنى معيَّن، وهل هناك بواعث معيَّنة في المعنى ترجح أو تلحُّ على اختيار لفظ ما لذلك المعنى، وقبل أن أتحدث عن ذلك أود الإشارة باختصار إلى أن اللغة ـ كما أوضح جوناثان كلر Jonathan

Culler ـ ليست تسميات لمجموعة من المفاهيم العمومية، إذ لو كانت كذلك، لكان من السهل ترجمة لغة إلى أخرى، وذلك بأن يستبدل لفظ مفهوم ما، بكل سهولة، في إحدى اللغتين، بلفظ آخر من اللغة الأخرى، ولكان القيام بتعلم لغة أجنبية أسهل كثيراً مما هو عليه الحال، ولكن كل من حاول القيام بهاتين المهمتين فقد نال قدراً فسيحاً من البرهان القاطع على أن اللغات ليست تسميات، ذلك أن المفاهيم والمدلولات في لغة ما يمكن أن تختلف اختلافاً جوهرياً عنها في لغة أخرى، إنَّ (aimer) الفرنسية لا تدخل الإنجليزية بطريقة مباشرة، بل على المترجم أن يختار بين (to love) و(to like)، وكلمة (to know) تغطي في الفرنسية مدلولين هما: (connaître) و(savoir)، وما يدعى في الإنجليزية (light blue) و(dark blue)، ويعامل على أنه درجتان للون مفرد، يُعدُّ في الروسية لونين مميزين أساسيين، وهكذا، فكل لغة تنطق (articulates) أو تنظّم (orgnizes) العالَم بطريقة مختلفة[38].

إن هذه المسألة تفترض أن اختيار المدلولات يتم بطريقة اعتباطية، وهو ما أكده جوناثان كلر[39] في معرض حديثه عن أفكار دو سوسور، وكما أن المفاهيم نفسها اعتباطية بناءً على هذا الافتراض فكذلك الدوال، وإن كانت الاعتباطية في اختيار الدوال أوضح منها في اختيار المدلولات، ومعنى الاعتباطية في اختيار الدوال أنه ليس هناك موجب معيَّن لاختيار لفظ ما لمعنى ما، فالثوب «يسمى في لغة العرب باسم، وفي لغة العجم باسم آخر، ولو سمي الثوب فرساً، والفرس ثوباً لما كان ذلك مستحيلاً» وفقاً لأبي إسحاق الإسفراييني[40] (ت418). وهكذا فإن سلسلة الأصوات التي تتكوَّن منها كلمة (كلب) ليست أفضل سلسلة صوتية للتعبير عن هذا المعنى[41].

وقد أشار أولمان Ulmann إلى أن أمثال هؤلاء الذين أكدوا اعتباطية العلامة، وقللوا من شأن أهمية الاعتماد على الإيحاء الصوتي في استنباط المعنى يتفقون مع ما تقوله جولييت على لسان شكسبير «ماذا في اللفظ؟ إن ما نسميه وردة سوف يحتفظ برائحته الزكية فيما لو سميناه باسم آخر»[42].

ويمضي عبد القاهر الجرجاني إلى أفق أبعد حين يؤكد أن اعتباطية الدال

ليست مقتصرة على اختيار الأجزاء التي يتكوَّن منها، بل تبدو أيضاً في نظمها وترتيبها، «وذلك أن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه. فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب)، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»[43]، غير أن هذا النظم الاعتباطي عند عبد القاهر لا يتجاوز نظم الدوال، فإذا ارتبطت تلك الدوال بمعاني أصبحت تابعة لترتيب تلك المعاني، يقول: «وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس»[44].

وفي هذا الاقتباس إشارة من عبد القاهر إلى مظهر التركيب في العلامة، لأن ذلك التركيب هو المقتضي لترتيب الكلم، وهو ما ذكره صراحةً بقوله: «وأي مساغ للشك في أن الألفاظ لا تستحق من حيث هي ألفاظ أن تنظم على وجه دون وجه، ولو فرضنا أن تنخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم»[45].

وخلاصة رأي عبد القاهر حسب ما يفهم من كلامه هذا أنه ليس هناك باعث يدعو إلى اختيار أصوات ما لمدلول ما، كما أنه ليس هناك في المدلول ما يدعو إلى ترتيب تلك الأصوات على نحو ما، فإذا تمَّ اختيار أصوات معيَّنة لمدلول ما، ورتِّبت ترتيباً معيَّناً ووضعت بإزاء معنى، على نحو اعتباطي، أصبح ترتيب الألفاظ (وهي المظهر الخارجي للعلامة) يسير حيث تسير المعاني التي هي المظهر الداخلي للعلامة، وهو ما يقتضيه مفهوم التركيب في العلامة.

ويكاد أعلام الفكر اللغوي في تراثنا يجمعون على مبدأ الاعتباطية في اللغة، وهو ما استنتجه اللغوي عبد السلام المسدِّي من خلال دراسته لآراء أبي نصر محمد الفارابي (ت339) والقاضي أبي الحسن عبد الجبار (415). وأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا (428) وأبي محمد علي بن حزم الأندلسي (ت456)، وابن سنان الخفاجي (ت466)، وعبد القاهر الجرجاني، وأبي حامد

الغزالي (ت505)، وفخر الدين الرازي (606)، وسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي (631)، وغيرهم[46].

وإذا ما حاولنا تكرار النظر في المعطيات التي ذكرتها سابقاً من أن المفاهيم في كل لغة تختار اعتباطاً، وأن دوال تلك المفاهيم تختار بالطريقة نفسها، فإن ذلك سيؤدي بنا إلى القول بأن العلامة بطرفيها الدال والمدلول يتمُّ اختيارها بطريقة اعتباطية، فإذا كانت اللغة نظاماً من العلامات، فذلك يعني أن كل مجتمع يختار لغته بطريقة اعتباطية، وهو ما يفضي بنا في نهاية المطاف إلى استنتاج اختلاف اللغات، وهي حقيقة ماثلة أمام أعيننا وهو ما يؤكد صحة المعطيات السابقة.

وإذا ما أنعمنا النظر في أنواع الاختلاف الذي تتسم به تلك اللغات، فسنستنتج أنه يأخذ مظهرين:

أولهما: أن الألفاظ في كل لغة مختلفة عن ألفاظ اللغة الأخرى إلى حد كبير، وما نراه من تشابه في ألفاظ بعض اللغات راجع عادةً إلى الأصل المشترك بينها.

ثانيهما: أن كل لغة تعكس العالم بطريقتها الخاصة، وهو ما سأزيده إيضاحاً في الحديث عن العلاقة بين اللغة والفكر، فإذا حاولنا أن نبحث عما يدل عليه الاختلاف في مظهريه السابقين، فسنجد دلالة واضحة على أن مفاهيم كل لغة تختار بطريقة خاصة، وكذلك دوالها، وهذا يؤكد مرةً أخرى سلامة المعطيات التي انطلقنا منها.

لعلنا بعد هذا نكون قد دللنا على اعتباطية اللغة بوجه عام، ولكن كيف نفسر تلك العلاقة الطبيعية أو العقلية التي تبدو لنا في بعض استعمالات اللغة؟ تلك التي نجد صداها في حالات مثل:

(أ) المحاكاة الصوتية ONOMATOPOEIA: وهي ظاهرة ملحوظة في اللغة، وقد عول ابن جِنّي كثيراً على هذه الظاهرة في محاولة لإيجاد علاقة ما من هذا النوع بين الدال والمدلول، مشيراً إلى ذلك بقوله: «فأما مقابلة الألفاظ

بما يشاكل أصواتها من الأحداث، فباب عظيم واسع ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر ما نقدره، وأضعاف ما نستشعره»[47]. والمتتبع للأمثلة التي ذكرها ابن جِنّي، وتعليقه عليها، قد يصل إلى اقتناع بأن هذه الظاهرة موجودة بالفعل في العربية ولكنه إذا كان موضوعياً سيرى مظاهر التكلف في معالجته لكثير من الأمثلة.

لقد أشار دو سوسور أيضاً إلى هذه الظاهرة، ورأى أنها أحد استثنائين يعترضان مبدأ الاعتباطية، والاستثناء الآخر يتمثل في ألفاظ التعجب exclamations وهو يرى أن هذين المظهرين لا يتجاوزان عدداً قليلاً من العبارات، كما أن بعض الكلمات المحاكية للأصوات لم تكتسب تلك الصبغة الإيحائية من أصلها، وإنما اكتسبتها باعتبارها نتيجة طارئة للتطور الصوتي[48].

وإذا كان دو سوسور يذهب في تفسير ظاهرة المحاكاة هذا المذهب، فإن هناك نقطة أخرى ينبغي النظر إليها، وهي «أن العلاقات بين الأصوات وما تعبِّر عنه لم تكن في بادئ الأمر كما هي عليه اليوم»[49]، وهو احتمال راجح أشار إليه هيغل (جورج ولهلم ت1831 George Wilhelm) الذي أكد هو الآخر اعتباطية العلامة، وإن كان ذلك مقتصراً على الغالبية العظمى من أصوات اللغة[50]. ويمكن ربط هذا الاحتمال باحتمال آخر مفاده أن بداية الوضع في اللغات كان يقوم على محاكاة الأصوات. ولكن إذا كان الأمر كذلك أي إن وضع اللغات في الأصل كان على سبيل المحاكاة، فما الذي جعل اللغات يختلف بعضها عن بعض؟

إن هذا يدعونا إلى افتراض تفسيرين يمكن أن ننظر إليهما معاً لرفع هذه الحيرة:

أولهما: أن محاكاة الأصوات كانت قائمة على التوهم، بمعنى أن ما يسمعه فلان من صوت ما من الطبيعة يبدو له بشكل مختلف عما يبدو لشخص آخر، وهذا يجعل محاكاة كل منهما لذلك الصوت مختلفة، ويمكن إرجاع ذلك

الاختلاف إلى أسباب نفسية، غير أن ما يمكن الاستئناس به في مدى الإفادة من هذه الحقيقة في مجال اختلاف اللغات هو الافتراض القائل بأن أفراد المجتمع الواحد أقرب من غيرهم تشابهاً في إدراك الأصوات، أي إن للأسباب الاجتماعية دورها في ذلك وهو افتراض أكد صحته اللغوي إبراهيم أنيس عن طريق تجربة أجراها على بعض الطلبة[51].

وثانيهما: أن اللغات حتى على القول بأنها من أصل واحد تطورت وانتقلت من طور تجسدت فيه تلك الظاهرة بوضوح، إلى طور آخر اختفت فيه تلك الظاهرة، ولم يبق سوى كلمات قليلة نستشف فيها المحاكاة.

وخلاصة القول في المحاكاة أنها ظاهرة موجودة في اللغة، ولكن وجودها محصور في نطاق ضيق جداً، وأن الكلمات التي نستشف فيها هذه الظاهرة قد تختلف من لغة إلى أخرى، وهذا يناقض مبدأ دلالتها الطبيعية على معناها، لأن ذلك مبني على التوهم والناس مختلفون إلى حد كبير في توهمهم لتلك الأصوات، وكل هذا يزكي اعتبار الأصل في العلامة، وهو كونها اعتباطية.

(ب) المجازات: لقد انتهينا فيما مضى إلى أن دلالة اللفظ على معناه دلالة تواضعية، وليس في اللفظ ما يدل على معناه إلا في كلمات قليلة جداً لا يقاس عليها، وبالتأكيد فإن كلمة (أسد) ليست من تلك الكلمات، وهو ما يدعو إلى اعتبار إطلاقها على ذلك الحيوان المعروف إنما هو عمل اعتباطي محض، ولكن ألسنا نجد علاقة بين الدال والمدلول عندما نطلق لفظ أسد على رجل شجاع بعد أن شاع إطلاق هذه اللفظة على ذلك الحيوان المعروف؟

إننا لا نشك إطلاقاً في وجود علاقة بين لفظ الأسد وذلك الإنسان، وهي علاقة تقوم على أساس التشابه بين ذلك الحيوان المعروف، والرجل الشجاع، إذ الاستعارة في حقيقتها «تشبيه حذف أحد طرفيه»[52]، وفقاً لتعريفها عند بعض البلاغيين، أو هي «مشابهة شديدة الاقتضاب»[53]، حسب هيغل، أو «تشبيه مختزل»[54]، طبقاً لتعبير فندريس Vendryes.

وللتوضيح أقول: إن إطلاق الأسد على الإنسان ليس مرتبطاً بالوضع، أي

وضع اللفظ بإزاء معنى، ولذا فإن دلالته ليست حقيقية، وإنما هي دلالة مجازية، والدلالة الحقيقية هي التي تكون فيها العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة اعتباطية، أما الدلالة المجازية فالعلاقة فيها علاقة منطقية، تقوم على رؤية فردية أو اجتماعية.

وقد يقول قائل: إن التشابه في الحقيقة قائم بين الأسد الموجود في الخارج، والإنسان في وجوده الخارجي أيضاً، وليس بين لفظ الأسد، وحقيقة من أطلق عليه من الناس.

والجواب أن هذا الاعتراض مقبول إذا انطلقنا من منطلق أن الدال منفصل عن المدلول، أما إذا نظرنا إلى العلاقة الوطيدة بين الدال والمدلول، واعتبارهما لا ينفصلان، وأن كلاً منهما يستدعي الآخر، يصبح ذلك الاعتراض في غير محله. ولكن ما الذي يجعل العلاقة بين الدال والمدلول وطيدة إلى هذا الحد، والحال أنها اعتباطية تحكمية، كما سبقت الإشارة؟

إن الجواب عن هذا السؤال ينقلنا إلى حقيقة أخرى أريد إثباتها، وهي أن اللفظ وإن كان يرتبط بمعناه بعلاقة اعتباطية في أصل وضعه، فإن كثرة استعمال اللفظ بمعناه وتداوله بين ألسن المتكلمين والفهم له، كل ذلك يزيد من اقتران الدال بالمدلول، وشدة الاقتران تقوي من التداعي بين الدال والمدلول.

ومما يؤكد ما سبق أننا عندما نرى شجرة مثلاً، فإننا نذكر اسمها الأكثر ألفة لنا، إذا كنا نعرف لها أسماء مختلفة بلغات مختلفة.

ويمكن أن ترد هذه النقطة الأخيرة في شكل اعتراض، ومنطلق هذا الاعتراض توهم بوجود تناقض بين أن تكون العلامة مركَّبة، وأن يكون المتكلم يعرف عدة أسماء مختلفة من لغات مختلفة لمدلول تلك العلامة، والجواب كما سبق أن ألمحت إليه أن تركُّب العلامة ينبغي أن ينظر إليه في إطار اللغة الواحدة، وفي نطاق العلاقة بين العلامة والمتخاطبين.

إن ما قلته سابقاً عن الاستعارة ينطبق أيضاً على الكناية، إن لم يكن فيها أظهر، فالعلاقة ظاهرة إلى حد كبير بين طول النجاد وطول القامة، وبين بُعد

مهوى القرط وطول الجيد وبين وضع الإصبع في الأذن وعدم الرغبة في الاستماع إلى الحديث. . . إلخ، وهكذا نرى وضوح العلاقة بين هذه التعبيرات ومعانيها، وإن كانت متفاوتة الوضوح بحسب خبرة السامع بملابساتها، وقدرته على الاستنتاج، ومدى دقة تلك الكناية في التعبير عن المراد، إلى غير ذلك من القرائن المعينة على فهمها، وأذكّر بأن دلالة هذه الكنايات على المراد منها لا يرجع إلى الألفاظ في ذاتها، إذ لا توجد علاقة بين الأصوات المتسلسلة في قولنا: (كثير الرماد) ومعنى كريم، وإنما فُهم معنى الكرم من الربط بين كثرة الرماد والكرم عن طريق الوسائط المعروفة في كتب البلاغة، تلك الوسائط التي يمكن أن يتوصل إليها عقلاً دون صعوبة تذكر، وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى أن العلاقة بين الكناية ومرادها، وكذلك بين الاستعارة ومدلولها، إنما هي علاقة معنوية، أي إن إدراكها يتم «من طريق المعقول دون طريق اللفظ»[55].

وهو ما أفضى به إلى التفريق بين المعنى، ومعنى المعنى، فالمعنى هو «المفهوم من ظاهر اللفظ، والذي تصل إليه من غير واسطة»[56]، ومعنى المعنى، «أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر»[57]، فالعلاقة إذن بين الدال والمدلول في المعنى حسب تعبير عبد القاهر علاقة اعتباطية تحكمها المواضعة، أما العلاقة في معنى المعنى، فهي علاقة منطقية، وقد تدخل فيها عوامل أخرى فردية، أو اجتماعية.

ويشير شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (ت684) إلى أن الوضع يطلق بـ«الاشتراك على جعل اللفظ دليلاً على المعنى كتسمية الولد زيداً، وهذا هو الوضع اللغوي، وعلى غلبة الاستعمال في المعنى حتى يصير أشهر شيء فيه من غيره، وهذا هو وضع المنقولات الثلاث، الشرعي نحو الصلاة، والعرفي العام نحو الدابة، والعرفي الخاص نحو الجوهر والعرض عند المتكلمين»[58]. فإذا ما أخذنا رأي القرافي هذا (في إطلاق الوضع على غلبة الاستعمال) بعين الاعتبار فسنضطر إلى استثناء الكثير من المجازات (وهي تلك التي غلب استعمالها في معانٍ جديدة) من القول باعتباطية العلامة، وخاصة تلك التي تتضح فيها العلاقة بين الدال والمدلول، كما في نحو الدابة التي تشير إلى

سمة بارزة في المدلول، غير أن الغالب في إطلاق لفظ الوضع على الوضع الأول عادة.

(جـ) الرموز المعبِّرة: تشتمل اللغة على عدة كلمات لا تقتصر دلالتها على معناها المتبادر إلى الذهن، وإنما تتجاوز ذلك المعنى المتبادر (وهو هنا المعنى الذي تصل إليه من غير واسطة، ويتصل بعلاقة اعتباطية مع الأصوات المعبِّرة عنه) إلى معنى آخر من ذلك النوع المسمى (معنى المعنى)، ومن أمثلة هذا النوع من الكلمات (الميزان) المستخدمة رمزاً للعدالة، و(الدائرة) رمز الأبدية، وغيرهما من الكلمات التي كثيراً ما تستخدم باعتبارها رموزاً معبِّرة، لا باعتبار معانيها الأولى.

إن هذا الصنف من الكلمات لا يدخل عادةً في إطار المواضعة، ذلك لأن الدلالة في مثل هذه الكلمات تخضع لأمور عقلية، وتحمل مدلولها في ذاتها، وهذا يبعدها عن بقية كلمات اللغة التي لا يمكن التوصل إلى معانيها إلا في ضوء المواضعة. ويومئ جورج مونان إلى أن الكثير من هذه الرموز قد يصبغ بطابع اجتماعي، يخرجه من دلالته العقلية المطلقة، فرأس الميت الدال على الخطر بالنسبة إلى الطفل الأوروبي بكيفية نظنها تلقائية هو الصورة العادية للحلوى المكسيكية، والسواد الذي يبدو لنا ببداهة اللون الطبيعي للحداد والموت هو لون الرجولة عند الكناكيين(59). وينبغي أن نلاحظ أن مونان عندما يشير إلى خروج دلالة هذه الرموز من الطابع العقلي المحض إلى الطابع الاجتماعي، فإنه لا يتحدث عنها باعتبارها داخلة في اللغة الطبيعية، وإنما ذكرها في سياق حديثه عن العلامات المصورة، غير أن ما يربط كلامه بموضوعنا هو أن الألفاظ ممثلة لمعانيها بحكم شدة الاقتران، كما أشرت سابقاً، وبناءً على ذلك فإن أمثال هذه الكلمات تحمل في ذاتها مدلولها إلى حد كبير، ويمكن التوصل إلى معانيها إما بمساعدة العقل أو العرف الاجتماعي.

(د) المشتقات وبعض الأسماء المنقولة: على الرغم من أن أغلب الأسماء في اللغة لا يمكن تعليلها فإننا نجد كثيراً من الكلمات يمكن أن نعثر على أسباب مقبولة لإطلاقها، كما في تسمية عمر ـ رضي الله عنه ـ بالفاروق وتسمية

عثمان بذي النورين، وخالد بسيف الله، وكما في تسمية من ضُرب بالمضروب، ومن يُكثر من الكذب بالكذّاب، ونحو ذلك من المشتقات وبعض الأسماء المنقولة التي تبدو خارجة عن المبدأ العام الذي أثبتُّه في بداية هذا المبحث، وهو مبدأ الاعتباطية. والحقيقة أن هذا النوع من الكلمات، ومثله مما سبق الحديث عنه من المجازات والرموز المعبِّرة لا يناقض ذلك المبدأ، لأن المدار في الاعتباطية هو دلالة أصوات الكلمة على معناها الأصلي، أما دلالة معناها على معنى آخر (كما هو واضح في المجاز) فذلك يخضع لعلاقات أخرى منطقية، قد تصبغ بصبغة فردية (كأن يكون التشبيه قائماً على نظرة خاصة بصاحب التشبيه) أو اجتماعية (كما هو الحال في أكثر التشبيهات).

وفيما يتعلق بالمشتقات وبعض الأسماء المنقولة، فإن الأمر مشابه لما قيل في المجاز إلى حد كبير، فعلى الرغم من إطلاقنا للفظ (كذّاب) على شخص قد يكون غير مبرر، إذا لم يكن الشخص كذاباً بالفعل، فإن ذلك يمكن حمله على اعتبارات أخرى ذاتية كأن يكون المتكلم يراه كذلك. وما قيل في الاستعارة حين يكون التشبيه قائماً على رؤية ذاتية ينطبق كذلك على المشتقات والأسماء المنقولة.

ومما يؤكد ما سبق من أن مثل هذه الكلمات التي كنت قد اعتبرتها شاذة عن الاعتباطية مبدئياً ليست خارجة عن هذا المبدأ. في حقيقة الأمر إن اللغات تختلف في التعبير عن مثل هذه الكلمات، فعندما نقول في العربية (أسد) في نحو (رأيت أسداً متقلداً سيفه) فإن اللغات الأخرى لا تستخدم اللفظة نفسها.

وخلاصة القول فيما سبق إن إطلاق اللفظ على المعنى الأصلي، أو ما يمكن أن يسمى بالوضع الأول هو عمل اعتباطي، أما إطلاقه على معنى المعنى كإطلاق اللسان على اللغة، أو العين على الجاسوس فهو عمل معلل، والمقصود بالوضع عند الإطلاق هو الوضع الأول، ولذا يقال إن وضع اللغة عمل اعتباطي، ونظراً إلى أن العلاقة بين الدال والمدلول تزيد وثاقة بكثرة الاستعمال، فإن المتكلمين يشعرون بقوة الاتصال بين الدال والمدلول في ألفاظ اللغة بوجه عام، ويحسُّون بعلاقة طبيعية وعقلية خاصة بين الدال والمدلول في

التعبيرات التي تشتمل على ما يُعرف بمعنى المعنى.

1 ـ 2 ـ 3 ـ 1 ـ مظاهر الاعتباطية:

إذا ما نظرنا إلى مظاهر الاعتباطية في وضع العلامات فسنلاحظ أنها تتلخص في مظهرين:

الأول: في اختيار دال معيَّن لمدلول معيَّن، كاختيار لفظ (قط) للحيوان المعروف.

الثاني: في العلاقة بين اختيار دال ما لمدلول ما، واختيار دال لمدلول آخر، أي إنه إذا أريد البحث عن دال آخر لمدلول آخر، فإن الدلالة السابقة التي تربط الدال الأول بمدلوله لن تؤخذ بعين الاعتبار، وهكذا في كل العلامات، وعلى سبيل المثال فإنه لو أريد اختيار لفظ دال لمفهوم (الأحمر) مثلاً، فسوف لن يؤخذ في الحسبان مدى الفرق بين الأحمر والأسود مثلاً، بحيث يوضع له لفظ يدل على الفرق بينهما.

1 ـ 2 ـ 2 ـ 1 ـ اختلال المواضعة:

تحتوي اللغة على كلمات كثيرة تختلف مفاهيمها عند الناس باختلاف الأفراد، على الرغم من أن هناك قدراً مشتركاً بينهم في فهم تلك الكلمات، وهو اشتراك ناقص، على كل حال، ومع ذلك فهو يتيح لهم فرصة التفاهم بينهم، ويمكن أن أمثِّل لها بكلمة (حرية) مثلاً، التي يختلف مفهومها عند المتكلم (س) عن مفهومها عن المتكلم (ص)، ومفهومها عند المتكلم (ل) يختلف عن مفهومها عن المتكلمين (س) و(ص)، وهكذا، مع اشتراكهم جميعاً في المعنى العام للكلمة.

ويترتب على وجود هذه الظاهرة (ظاهرة اختلال المواضعة) أن معرفة المعنى الكامل للجملة أو الكلمة لا يمكن الوصول إليه إلا بالوقوف على نوعين من الدلالات، الدلالة المركزية التي يشترك في فهمها عامة الناس، والدلالة الهامشية التي تختلف دلالتها باختلاف الناس. وتختلف هذه الظاهرة عن ظاهرة

التطور الدلالي من حيث إن الثانية تحتاج إلى عامل الزمن، في حين أن الأولى آنيَّة في عمومها، وإن كانت قد تخضع لعامل الزمن بقدر ضئيل (كما في الدلالة الهامشية التاريخية)، بالإضافة إلى أن التطور الدلالي لا يخرج عن نطاق المواضعة في مفهومها الشامل.

1 ـ 2 ـ 2 ـ 2 ـ مدى المواضعة:

على الرغم من أن العلامات متواضع عليها من قِبل أفراد المجتمع فإن الأفراد يتفاوتون في طريقة استخدامها، ويبدو هذا الاختلاف في كلا طرفي العلامة، الدال والمدلول، وهذا يدل على أن هناك مرونةً ما في طرفي العلامة، ولكنها مرونة محدودة على كل حال، فإذا كان بإمكان المتكلم أن يمدَّ ألف (قاتل) أربع حركات، بدلاً من حركتين، فهذا لا يعني أن بإمكانه أن يقتصر على مده حركة واحدة، لأن ذلك يؤثر على دلالة الكلمة، فتصبح (قتل) وهو ما يؤدي إلى لبس، وإذا كان بإمكان المتكلم أن يطلق لفظ الرمادي (وهو لون يشبه لون الرماد) على بعض أنواع السحب، وبعض أنواع الصفيح، وعلى أشياء كثيرة أخرى تختلف في درجة وجود ذلك اللون فيها، فهذا لا يعني أن بإمكانه أن يطلق هذا اللفظ على لون الظلام أو اللبن مثلاً. فإذا تقيد المتكلم في كلامه بهذه المرونة ولم يخرج عنها، فإن كلامه سيكون مقبولاً من لَدُن أفراد بيئته اللغوية، أما إذا خرج عنها فإنه سيكون عرضة للتخطئة، وربما كان كلامه ملبساً أو معمياً. على أن تلك الفسحة التي يجدها المتكلم في استعمال العلامات بطرفيها (الدال والمدلول) تحكمها معايير أخرى تفاضلية، تتعلق بمستويات الأداء الصوتي والدقة في استعمال الكلمات في معانيها وفي سياقاتها المناسبة. وتبدو تطبيقات هذه المعايير واضحة جلية في مجالات الشعر والنثر الفني، وفي تجويد القرآن الكريم، بإعطاء الأصوات حقها ومستحقها، وفي الخطابة والتمثيل ونحوهما مما له علاقة بجودة الإلقاء، أو له صلة بالآداب.

ويرى القاضي أبو الحسن عبد الجبار «أن ما يبلغ من الكلام الفصاحة لا يخرج عن أن يكون من جملة اللغة، كما أن ما دونه لا يخرج عن أن يكون من

جملتها»[60]، وفي هذا إشارة واضحة إلى أن هناك فرقاً بين اللغة والكلام.

1 ـ 2 ـ 4 ـ النظام:

إذا بحثنا في اللغة، وحاولنا استقراء جوهرها المادي، فسنلخصه في تلك الأصوات القليلة التي تتكوَّن منها، وهي لا تزيد عادةً عن ملء سطرين، أو أكثر بقليل في كل اللغات تقريباً، هذا هو نصيب المادة في اللغة، أما النصيب الأكبر فهو لما يعرف بالنظام الذي به نستطيع أن نكوِّن من تلك الأصوات القليلة عدداً غير متناه من الكلمات المفردة، والجمل المركَّبة، وإنَّ نظرة سريعة في معجم لسان العرب لترينا كيف استغل عنصر النظام في تأليف ذلك العدد من الكلمات التي يحتويها هذا المعجم، فإذا كان الأمر كذلك في الكلمات المفردة، فكيف يكون الحال في تلك الجمل غير المحدودة التي تمتلئ بها كتب اللغة العربية، والتي تخرج من أفواه المتكلمين بها؟

وقبل أن أشرع في توضيح مفهوم النظام يحسن أن أمهِّد بالتذكير بأن المخلوقات قد تتشابه في بعض الوجوه، وتختلف في وجوه أخرى، فإذا ذكرنا ذلك فقد اقتربنا من إدراك أهم الحقائق التي تتصل باللغة، وهي أن الأسماء إنما يلجأ إليها للتمييز بين الأشياء، ولا أظن أننا في حاجة إلى التذكير بأننا نستعمل أسماء الأعلام للتمييز بين أصحابها.

ومما يؤكد ما سبق أن الطفل عندما يحاول إدراك مفهوم (الكلب) مثلاً، فإنه يستعمل طريقتين متلازمتين في إدراكه لذلك المفهوم:

الأولى: هي طريقة الإدخال التي يمكن أن نلحظها في إطلاقه على كل ما يعتقد أنه يتصل به بشبه ما.

والثانية: هي طريقة الإخراج التي يمكن أن نلحظها في عدم إطلاقه كلمة كلب على كل ما يعتقدِ أنه يختلف عنه باختلاف ما، وكثيراً ما يخطئ الطفل في استعمال هاتين الطريقتين فنقول عنه: إنه أخفق في فهم حقيقة ذلك الشيء الذي نريد منه تعلمه.

ويمكن أن يأخذ خطأ الطفل مظهرين:

الأول: اتساعه في التعميم، وذلك بأن يطلق الاسم على آخرين غير داخلين في ذلك المفهوم المستعمل في بيئته اللغوية.

الثاني: التعميم القاصر، وذلك بأن يخرج أفراداً ممن يشملهم ذلك المفهوم (بإدراجهم في مفهوم آخر أو الحيرة في تصنيفهم).

إن هذا كله يدفعنا إلى القول بأن علامات اللغة ليست مجموعة من المصطلحات أو التسميات المستقلة، وإنما هي عناصر في نظام متشابك، بحيث لا يمكن إدراك عنصر منها إلا بالوقوف على علاقته بالعناصر الأخرى، فلكي ندرك مفهوم كلمة (أحمر) مثلاً، علينا أن نقف على أمرين:

(1) المدى الذي يمتد فيه هذا المفهوم. وهذا يمكن الوقوف عليه بتتبع الأشياء الملونة بهذا اللون، وهي تتفاوت في درجة وجوده وقوته فيها.

(2) الألوان الأخرى التي لا تنتمي إلى اللون الأحمر، كالأخضر، والأزرق والأبيض... إلخ، وقد قيل قديماً: (وبضدها تتميز الأشياء)، ويمكن النظر إلى الأمر الأول على أنه نتيجة مترتبة على الثاني.

ومن ناحية أخرى فإن المتكلم عندما يختار في حديثه كلمة ما، فذلك يعني أنه استبعد بقية الكلمات التي يمكن أن تحل محلها، وذلك لأن المتكلم قصد استخدامها بالذات لأدائها مضمون ما أراد التعبير عنه، وهو ما أدى به إلى طرح بقية الكلمات التي لا تعبّر عن هذا المضمون، أو لأن السياق يقتضي استخدام هذه الكلمة بهذا الشكل الذي جاءت عليه، وذلك ما أرغمه على طرح الأشكال الأخرى التي يمكن أن تأتي عليها هذه الكلمة لأنها غير ملائمة لهذا السياق.

وترتبط الكلمات المطروحة نتيجة للعلة الأولى بالكلمة المذكورة بعلاقة التغاير، ولذا فإن المتكلم لو أراد التعبير عن معنى آخر مغاير، فسيستعمل إحدى تلك الكلمات المطروحة، وهي تلك التي تصلح لأن تحل محل الكلمة المذكورة، وتؤدي معنى آخر، في حين ترتبط الكلمات، أو بتعبير أدق أشكال

الكلمات المطروحة نتيجة للعلة الثانية بشكل الكلمة المذكورة بعلاقة التشابه، ولذا لا يصح أن تحل تلك الأشكال محل الشكل المذكور، ويمكن أن نمثِّل لما سبق بقولنا: (حضر ثلاثة رجال)، فقد كان بإمكان المتكلم أن يقول (خرج) أو (سافر) مثلاً، بدلاً من (حضر) و(أربعة) أو (خمسة) مثلاً بدلاً من (ثلاثة) و(أطفال) أو (شيوخ) بدلاً من (رجال).

وهذا مثال لما يتصل بالكلمات المذكورة بعلاقة التغاير، أما ما ينتمي إلى أشكال الكلمات المذكورة في القولة السابقة بعلاقة التشابه، فيمكن التمثيل له بكلمة (حضروا) بدلاً من (حضر) و(ثلاث) بدلاً من (ثلاثة) و(رجالاً) بدلاً من (رجال). فكل البدائل السالفة الذكر في الأمثلة الأخيرة غير صالحة للحلول محل الكلمات المذكورة، لأنها مرتبطة بها بعلاقة التشابه، بمعنى أن السياق هو الذي فرض الأشكال التي ينبغي أن تأتي عليها كل كلمة من الكلمات الواردة في القولة السابقة.

وما قلته عن الكلمات في الجملة ينطبق على الأصوات في الكلمة، فإذا استخدم المتكلم الكلمة /نال/ مثلاً، فهذا يعني أنه استبعد كل الأصوات التي يمكن أن تحل محل الصوت /ن/ مثل /ط/، و/س/، و/ح/ في /طال/، و/سال/، و/حال/، وذلك لأنه أراد ما يؤديه مدلول هذا الصوت بالذات (ومدلول الصوت الواحد ليس في ذاته كما سنشير) دون سائر الأصوات الأخرى. كما أن السياق أرغمه على استخدام هذا الصوت بدلاً من صوت النون الوارد في نحو (من بعد)، وكذلك صوت النون الوارد في نحو (من يوم)، وهكذا.

وهذا الاستبدال في الأصوات والكلمات الذي تحدث عنه فيما مضى هو مظهر من مظهرَي النظام، أما المظهر الآخر فيبدو في التأليف بين الأصوات في إطار الكلمة الواحدة من ناحية، وفي التأليف بين الكلمات في إطار التركيب من ناحية أخرى. فالمتكلم عندما يقول (نال)، فقد قام بعملين في حقيقة الأمر:

الأول: هو المشار إليه سابقاً، وهو المتمثل في اختيار صوت النون عن بدائله المغايرة والمشابهة له.

والثاني: هو تأليفه بين هذا الصوت وصوتي الألف، واللام، لو أن المتكلم كان قد اختار صوتاً آخر أو صوتين آخرين لتأليفهما مع هذا الصوت لكان المعنى مختلفاً أيضاً، والأمر نفسه ينطبق على الكلمات في إطار الجملة، وهو لا يحتاج إلى شرح أو تمثيل.

وهكذا يمكن القول بوجود علاقتين تؤخذان معاً بعين الاعتبار في الدلالة اللغوية، تعرف الأولى بالعلاقة الاستبدالية، لأن فيها يتم اختيار عنصر واحد من عناصر بديلة، وتعرف الثانية بالعلاقة الائتلافية، لأن فيها يتم تأليف عنصر مع آخر لإفادة معنى، غير أنه ينبغي أن يراعى أن نظام اللغة لا يقتصر على هذه الطريقة الساذجة في تأليف الكلمات والجمل، بل إن هناك مسائل أكثر تعقيداً تتعلق بمفهوم النظام في اللغة؛ فالأصوات عندما تدخل في سلسلة متصلة كالكلمة أو الجملة، أو سلسلة أصغر أو أكبر من هاتين العلامتين، لا تأخذ الشكل الذي كانت عليه عندما كانت مفردة، وإنما تتغير وفقاً لما يسبقها ويليها من الأصوات، وعلى سبيل المثال، فإن صوت النون في (نال) يختلف عنه في (من يوم)، وكلاهما يختلف عن النون في (من بعد) مع أن أصوات النون هذه جميعاً تنتمي إلى صيتة phoneme واحدة هي /ن/ . وهذا الذي قلته عن الصيتات ينطبق أيضاً على الكلمات، فكلمة (حضر) في القولة التي سبق ذكرها كان يمكن أن تأتي على شكل (حضروا)، لكن وقوعها هذا المواقع هو الذي فرض هذه الصورة، وكذلك كلمة (ثلاثة) كان يمكن أن تأتي على شكل (ثلاث) وهكذا، وربما كانت علامات الإعراب في العربية، وتغير أواخر الكلم تبعاً للمواقع المختلفة التي تأخذها الكلمات أكبر دليل على أن الكلمات المفردة تختلف في شكلها عن ورودها في السياق.

لقد قدم دو سوسور بلفته الانتباه لعنصر النظام في اللغة خدمة جليلة إلى الدراسات اللغوية الحديثة، حيث ذهب إلى أن اللغة شكل وليست جوهراً، وهو يرى أن أخطاء مصطلحاتنا وكل طرائقنا في تمييز أمور اللغة المعيَّنة langue إنما تصدر عن هذا الافتراض غير المعتمد الذي مفاده أن ثمة جوهراً substance في الظاهرة اللغوية(61).

ولئن كان دو سوسور بعمله هذا قد قدم خدمة جليلة إلى الدراسات اللغوية، وغيرها من الدراسات عن طريق التركيز على مفهوم النظام في اللغة، فإن ذلك لا يعني أن الدراسات السابقة لم تكن تستشعر عنصر النظام في اللغة، ففي ذلك هضم لحقوق السابقين، وإغفال لأهمية أعمالهم، ولكن ما يؤخذ على القدماء أنهم نظروا إلى اللغة وبخاصة من الناحية النظرية على أنها أصوات بالدرجة الأولى، ولم يولوا أهمية كبيرة لعنصر النظام، ومن يتتبع تعريفات القدماء للغة فسيقف على هذه الحقيقة.

وإذا تتبعنا تراث العربية، على سبيل المثال، فسنجد أن الدراسات التطبيقية سواء على مستوى الأعمال المعجمية أو على مستوى البحوث الصوتية والصرفية والنحوية تسير وفقاً لمفهوم النظام ـ وإن لم يكن ذلك النظام بمعناه المعروف عند المحدثين ـ فإذا انتقلنا إلى الناحية النظرية، والأصولية، فسنلاحظ بوجه عام أنها لا تولي أهمية كبيرة لعنصر النظام بمفهومه الحديث، ومع ذلك فإن بعض أعلام التراث لم يفته إدراك بعض الأهمية التي يؤديها النظام في اللغة، ولعل أهم الدراسات التي تدخل في هذا الإطار، تلك الدراسة التي قام بها عبد القاهر الجرجاني في كتابه «دلائل الإعجاز»، التي ينظر إليها الدارسون على أنها نظرية متكاملة تعرف عادةً بنظرية النظم، وسألقي بعض الضوء على ما يتصل ببحثنا من هذه النظرية، وأول ذلك أن عبد القاهر فرَّق بين نظم الأصوات ونظم الكلمات، فنظم الأصوات عنده هو تواليها في النطق فقط «وليس نطقها بمقتضى عن معنى»[62]، ولا مبرر لتتابعها في النطق إلا مراعاة مقتضيات الجهاز الصوتي، وعجزه عن أن ينطق بالحروف بطريقة أخرى، فلا يتصور ـ كما قال عبد القاهر: «أن تدخل الحروف بجملتها في النطق دفعة واحدة»[63]، أما نظم الكلمات فلا يتم إلا بمقتضى من الدلالة الوظيفية التركيبية، وهي التي يدعوها بـ(معاني النحو) إذ «كيف تكون مفكراً في نظم الألفاظ وأنت لا تعقل لها أوصافاً وأحوالاً إذ عرفتها عرفت حقها أن تنظم على وجه كذا»[64].

ويرى عبد القاهر أن تلك الأحوال والمواضع التي تأخذها الكلمات ليست للألفاظ منعزلة عن المعاني، فلا «يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه»[65].

وقد كان إصراره على أهمية المعنى رداً على الذين اعتقدوا أن الفصاحة في الألفاظ وليست في المعاني، ومن أولئك القاضي عبد الجبار الذي ذهب إلى أن «المعاني وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها المزية»(66)، ومع ذلك فهو يرى أن «الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة»(67).

وبهذه الموازنة بين عبد القاهر والقاضي عبد الجبار يمكن أن نستنتج أن كليهما يعلّق أهمية كبيرة على النظم، وإن كان عبد القاهر قد نظر إليه على أنه نظم للمعاني، وما الألفاظ إلا تبع لها، وأما القاضي عبد الجبار فقد نظر إليه من زاوية اللفظ على اعتبار أن المعاني لاحقة للألفاظ، ولا بد منها بالنسبة إليها. ولو نظر كل منهما إلى اللفظ والمعنى على أنهما طرفان للعلامة، بحيث لا يتصور وجودها إلا بهما معاً، بغض النظر عما إذا كان أحدهما سابقاً للآخر، ودون تفضيل لأحدهما على الآخر، لكانت نتائج دراستهما أدق وأكثر أهمية.

ولعل مما يحمد لعبد القاهر تأكيده أهمية الكلمات بعضها ببعض، ارتكازاً على معاني النحو، واستناداً إلى معاني الكلمات، ولذا فهو يعلّق على قول القاضي عبد الجبار بـ«الضم على طريقة مخصوصة» بقوله: «فقولهم بـ(الضم) لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييهما، لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة، لكان ينبغي إذا قيل: (ضحك خرج) أن يحدث مع ضم (خرج) إلى (ضحك) فصاحة، وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضم الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينهما، وقولهم: (على طريقة مخصوصة) يوجب ذلك أيضاً»(68).

وخلاصة القول في النظام أن الوحدات اللغوية بأنواعها ترتبط فيما بينها بنوعين من العلاقات:

الأولى: العلاقات الاستبدالية القائمة بين الوحدات التي تقع في سياق واحد، ولا يجتمع اثنان منهما، بل يؤدي وجود إحداهما إلى استبعاد الأخريات.

الثانية: العلاقات الائتلافية القائمة بين الوحدات اللغوية المتجاورة، ويترتب على وجودها تأثر الوحدات اللغوية بعضها ببعض، وإعطاؤها صورة جديدة في المبنى والمعنى لا توجد فيها منفصلة.

وأخيراً إذا كانت أهمية النظام بلغت هذا الشأن فكيف يجوز لنا أن نغفله في تعريفنا للغة؟ وإذا كان ابن سينا يعترض على الاقتصار في تعريف البيت على أنه «مجموع لبن وطين وخشب» ويرى ضرورة الإشارة في التعريف إلى الهيئة والرصف والترتيب[69]، فكيف يكون الحال بالنسبة إلى من يصف اللغة بأنها مجرد أصوات، لا سيما أن الرصف والترتيب (وكذلك النظام) في اللغة أشد تعقيداً وأكثر أهمية منه في بناء البيت؟

1 ـ 2 ـ 5 ـ القابلية للتجزئة:

تتسم الأنظمة العلامية بوصفها أنظمة بقبولها للتجزئة، وتتفاوت هذه الأنظمة في مدى تعقدها تفاوتاً كبيراً، ويتناسب تعقد التجزئة مع تعقد النظام تناسباً طردياً؛ ففي إشارات المرور التي تخضع لنظام ساذج بعض الشيء نجد أن التجزئة تتسم بسذاجة مماثلة، ولذا لو حاولنا تجزئة هذا النظام، فربما لا نزيد على القول: إن كل لافتة مستديرة تدل «على أمر [من الأوامر]، وكل لافتة مثلثة على خطر، وكل لافتة مستطيلة على إخبار، ويدل كل لون أزرق على إجبار أو سماح، وكل لون أحمر على منع... إلخ»[70]، ثم نجد كل صنف من هذه العلاقات يندرج تحته أفراد جزئية.

أما إذا حاولنا تجزئة اللغة فسنجد أن الأمر أكثر تعقيداً بكثير، كما سنلاحظ أن اللغات تختلف في تجزئتها باختلاف طبيعتها، فتجزئة اللغة اللاصقة مثلاً يختلف عن تجزئة اللغة الاشتقاقية أو الإعرابية.

وانطلاقاً من مبدأ اختلاف تجزئة اللغات تبعاً لاختلاف أنواعها، فإن المتأمل في العربية يلحظ أنه بالإمكان عند تجزئتها إحداث نوعين من التجزئة:

(أ) التجزئة الأولى first segmentation: ويمكن أن نميز فيما ينجم عنها

بين نوعين من الوحدات اللغوية الأساسية، هما الكلمة والمُصرِّف، مع أن بعض الدراسات الغربية الحديثة تميل عادةً إلى عدم الاهتمام بالكلمة على اعتبار أن المُصرِّف هو البديل الأدق في التحليل اللغوي، وهو ما لا يمكن تطبيقه على العربية بوصفها لغة اشتقاقية إعرابية. وأشير هنا إلى أن نقطة الخلاف بين العربية وسائر اللغات غير الإعرابية ليست في قبولها لنوعي التجزئة اللذين أتحدث عنهما هنا، وإنما في التمييز في التجزئة الأولى بين الكلمة والمُصرِّف، وفي إطار التفريق بين هاتين الوحدتين الذي دعت إليه طبيعة العربية، أرى أن تعرَّف الكلمة بأنها (الوحدة اللغوية الصغرى القابلة للتصنيف الإعرابي، المكوَّنة من مُصرِّف قواعدي مستقل إعرابياً، أو من مُصرِّف معجمي واحد، مفرد، أو مقترن بمصرف قواعدي أو أكثر).

فكل عنصر من العناصر اللغوية: (لا) و(إنّ) و(باء الجر) و(واو العطف) ونحوها يُعدُّ كلمة لأنها مصرفات مستقلة إعرابياً بمعنى أنها لا تصنف مع غيرها في الإعراب بحيث تبدو كأنها جزء منه في إعرابها، ولذا نرى النحاة يقولون: إن (لا) حرف نفي أو نهي، و(إنّ) حرف توكيد ونصب، و(الباء) حرف جر، و(الواو) حرف عطف، وهكذا، بخلاف (ال) في نحو (الرجل) فإنهم لا يفردونها في الإعراب بل يعدُّونها جزء كلمة.

وكذا فإن نحو (صدى) و(كمثرى) يُعدُّ كلمة لأنه قابل للتصنيف الإعرابي، ومكوَّن من مُصرِّف معجمي واحد مفرد (وسأوضح الفرق بين المُصرِّف المعجمي والمُصرِّف القواعدي في الفقرات الموالية)، ومعنى إفراده أنه غير مقترن بمُصرِّف آخر بحيث يؤلف معه كلمة واحدة.

وبمقتضى هذا التعريف أيضاً، فإن كلاً من نحو: (1) رجل و(2) قاتل و(3) الضارب و(4) المضروبة، يُعدُّ كلمة، لأن كلاً منها يتكوَّن من مصرف معجمي هو (رجل) في (1) و(ق ت ل) في (2) و(ض ر ب) في (3) وفي (4)، وكل مُصرِّف من هذه المصرفات المعجمية مقترن بمُصرِّف قواعدي هو علامة الإعراب في (1)، وصيغة فاعل، وعلامة الإعراب في (2) و(ال)، وصيغة فاعل، وعلامة الإعراب في (3)، و(ال) وصيغة مفعول، وتاء التأنيث، وعلامة

الإعراب في (4). وهكذا فإن كلاً من (1) و(2) و(3) و(4) يُعدُّ كلمة واحدة على الرغم من اشتماله على أكثر من عنصر ذي معنى، وذلك لأن هذه العناصر الجزئية لا تقبل التصنيف الإعرابي، والدليل على ذلك أننا نعرب (رجل) بعنصرَيها في نحو (جاء رجل) فاعلاً ونعرب (قاتل) بعناصرها الثلاثة في نحو (زيد قاتل) خبراً، ونعرب (الضارب) بعناصرها الأربعة في نحو (رأيت الضارب) مفعولاً به، ونعرب (المضروبة) بعناصرها الخمسة في نحو (أشفقت على الفتاة المضروبة) نعتاً، وهلم جرا.

أما المُصرِّف فهو أصغر وحدة دلالية، ومن أمثلته (ال) في نحو (الرجل) وصيغة (فاعل) في نحو (ضارب) ومنه أيضاً نحو (صدى) في مثل (سمعت صدى).

وتقسم المُصرِّفات أقساماً باعتبارات مختلفة، منها:

أولاً: باعتبار الاستقلال وعدمه:

1 - المُصرِّفات المستقلة أو الحرة free morphemes، وهي تلك التي يمكن عزلها عن العناصر اللغوية السابقة والتالية لها، كما يمكن تصنيفها إعرابياً، ومن أمثلتها (في) و(عن)، و(السين) و(سوف) و(الباء الجارّة) و(واو العطف)، و(كمثرى) ونحو ذلك، ولا يخفى أن هذا النوع من العناصر اللغوية يُعدُّ مُصرِّفات من جهة كونها أصغر وحدات لغوية ذات دلالة، كما يُعدُّ كلمات من جهة كونها تقبل التصنيف الإعرابي.

2 - المُصرِّفات المقيدة bound morphemes، وهي تلك المصرفات التي لا يمكن عزلها كما لا يمكن تصنيفها إعرابياً، نحو (تاء التأنيث) في نحو (ضاربة) و(تاء الوحدة) في نحو (حمامة) و(أداة التعريف) في نحو (الرجل)، و(ياء النسب) في نحو (مصري) و(صيغة فاعل) في نحو (ضارب).

ثانياً: باعتبار معانيها:

يقسم بعض اللغويين المُصرِّفات إلى مُصرِّفات قواعدية ومُصرِّفات

معجمية، ويعزى هذا التفريق إلى مارتينيه، الذي اعتمد في تقسيمه المُصرِّفات (يسميها مونيمات monemes) إلى مُصرِّفات قواعدية (أي مونيمات قواعدية grammatical monemes) ومُصرِّفات معجمية (أي مونيمات معجمية lexical monemes) على معيار التناهي وعدم التناهي، فالمونيمات المعجمية هي «التي تنتمي إلى قوائم inventories غير محدودة»[71]، والمونيمات القواعدية هي «التي تتناوب في مواقع معيَّنة مع عدد محصور نسبياً من مونيمات أخرى»[72]. وهو يقصد بذلك أن المُصرِّفات القواعدية يمكن حصرها بعد الاستقراء وهي ترتبط بمعانٍ محدودة، وينوب بعضها عن بعض لأداء معانٍ قواعدية مختلفة، كما في [ان] و[ون] و[ات]، التي تتناوب في لحاقها بنحو (ضارب) لأداء معنى التثنية، أو جمع المذكر، أو جمع المؤنث. أما المصرفات المعجمية فهي غير محدودة العدد، وتسجل عادةً في معاجم اللغة، ويرتبط كل منها بمعنى مخصوص، كأن يدل [رجل] على الإنسان البالغ الذكر.

ويمكن أن توصف الكلمة المشتملة على عنصر لغوي واحد ذي معنى بأنها كلمة بسيطة البنية، كما في نحو (كمثرى) و(إن) اللتين يتكوَّن كل منهما من مصرف واحد مستقل، كما يمكن وصف الكلمة المشتملة على عنصرين لغويين ذوي معنى فأكثر (أي مُصرِّفين فأكثر) بأنها كلمة مركَّبة البنية، كما في (الرجل) و(الضارب) و(قاتل) و(مضروبة) و(المأكولة). (انظر الشكل 1، ص35).

وإذا كانت تجزئة الجملة إلى كلمات لا تبدو ضرورية في بعض اللغات، فإن اللغة العربية لا يتأتّى تحليلها تحليلاً سليماً إلا بمراعاة هذه التجزئة، ذلك لأن الكلمات هي موضوع الإعراب، فهي التي تردُّ إلى أصناف نحوية كالفاعل والمفعول والحال والنعت. . . إلخ.

أما المُصرِّف ـ مع أهميته في إبراز المعاني الصرفية وعلاقته الوطيدة بمعاني التراكيب ـ فإنه لا يكفي وحده في إبراز الأصناف النحوية، فالإعراب يقع على بنية الكلمة، وبالتحديد على آخرها، والمُصرِّف قد يكون كلمة وقد يكون جزء كلمة، وربما أخذ طابعاً أقرب إلى التجريد كما في مُصرِّف الصيغة. كل ذلك يدعونا إلى تأكيد أن اللغات مختلفة في طرائق تحليلها وفقاً للطبيعة

التي تختص بها كل لغة. وإذا كانت بعض اللغات (ولا سيّما تلك التي تنتمي إلى فصيلة واحدة) تتشابه في كثير من خصائصها وطرائق تحليلها، فإن هذا لا يعني أن اللغات جميعها تشترك في ذلك.

(ب) التجزئة الثانية second segmentation: لا تقتصر اللغات البشرية على قبولها للتجزئة الأولى التي تتم فيها تجزئة الكلام إلى كلمات أو مصرفات، بل بإمكانها أن تقبل نوعاً آخر من التجزئة، يعرف بالتجزئة الثانية، وهي التي تتم فيها تجزئة الكلمات أو المُصرِّفات إلى صيتات، حيث يمكن تجزئة كلمة مثل (وَهَبَ) إلى ست صيتات، ثلاث منها صوامت consonants وهي /و/، و/هـ/، و/ب/، وثلاث منها صوائت vowels وهي الفتحات الثلاث، وكل استبدال أو حذف يقع على إحدى هذه الصيتات يؤدي إلى تغيير دلالة الكلمة، إما إلى كلمة أخرى مستعملة، أو إلى كلمة أخرى غير مستعملة (مهملة)، (لاحظ مثلاً: ذهب، وهب، وهس)، (ولاحظ أيضاً: وْهَبَ، وَهْبَ، وَهَبْ... إلخ).

وتمتاز اللغة البشرية من غيرها من أنظمة الرموز، بهذا الاقتصاد البالغ الأهمية الذي يتمثل في تبديل الكلمات أو المُصرِّفات بعضها ببعض من جهة، وتبديل الصيتات بعضها ببعض من جهة أخرى. ولولا هذه المزيّة التي تتخذها اللغة وسيلة للتعبير عن المعاني المختلفة لاحتجنا إلى أصوات جديدة لكل معنى، فلو لم تكن اللغة قابلة للتبديل المترتب على التجزئة الأولى لاحتجنا إلى كلمات جديدة لكل معنى قابل للتصديق (التصديق إدراك نسبة)، ولو لم تكن اللغة قابلة للتبديل المترتب على التجزئة الثانية لاحتجنا إلى صيتات جديدة لكل معنى قابل للتصور (التصور إدراك مفرد).

1 ـ 3 ـ وظائف اللغة:

لقد أشرت إلى النقد الذي وجّهه جون لاينز إلى تعريف اللغة عند سابير ومفاده أن اللغة لا تقتصر على التعبير عن الأفكار والعواطف والرغبات، بل إن هناك كثيراً مما يعبّر عنه بواسطة اللغة، ولا ينسحب عليه أي واحد من هذه المصطلحات.

وأؤكد هنا أن ذلك النقد كان صائباً، إذ إننا كثيراً ما نميل إلى استخدام اللغة دون أن تكون هناك فكرة أو عاطفة أو رغبة معيَّنة نريد نقلها إلى المخاطب، كما في الحالات التي تستعمل فيها اللغة لفتح باب الاتصال بأناس لا نعرفهم، أو الإبقاء على اتصال بمن نعرفهم، وكما في حالات الأدعية والصلوات، ولعل الحوار الذي جرى بين سيدنا موسى ـ عليه السلام ـ وربه ـ جل وعز ـ الذي ورد ذكره في القرآن الكريم يدل دلالة واضحة على أن اللغة لا تقتصر في استخدامها على نقل الأفكار والمشاعر، فالله ـ جل وعز ـ يسأل موسى ـ عليه السلام ـ عما في يمينه، وهو يعلم حقيقتها أكثر من علم موسى نفسه، وموسى لا يقتصر في إجابته على المطلوب في السؤال، بل يزيد على ذلك لإطالة الحديث مع الحضرة الإلهية، يقول تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾[73].

ويذكر رومان جاكبسون Roman Jakobson ضمن وظائف اللغة الست ـ حسب تصنيفه ـ الوظيفة الانتباهية function phatique التي بمقتضاها توظف بعض الرسائل messages لإقامة التواصل وتمديده أو فصمه[74]، وتؤدي هذه الوظيفة «دوراً مهماً جداً في كل أشكال الاتصال: الطقوس، الاحتفالات، الأعياد، الخطب، الأحاديث، والأحاديث العائلية، أو الغرامية، حيث تنعدم أهمية محتوى الاتصال فيصير مجرد الوجود في هذا المكان وتأكيد المرء ارتباطه بالمجموعة هدفي الاتصال الأساسيين»[75]، وفي هذه الأحاديث «يكرر المتحدثون الكلمات ذاتها، والحركات ذاتها، بحيث إن اتصالاً مبهماً يبدو للزائر أو الغريب غير محتمل»[76].

وهكذا نجد أن اللغة قد تستخدم لتحقيق الاتصال، بغض النظر عن نقل فكرة أو شعور، وربما كانت التحيات من أهم الأدلة التي تؤكد ذلك، ولكن قد يقال: إن التحية لا تخلو من دلالة على عاطفة معيَّنة نحو المخاطب، وهو قول صائب، ولكنها على أية حال لا تستخدم للتعبير مباشرةً عن فكرة أو عاطفة، فعبارة (السلام عليكم) أو (صباح الخير) أو (نهارك سعيد) ليست مرادفة لقولك: (إني أحبك وأكنُّ لك التقدير والاحترام).

ولئن كانت اللغة تستخدم باعتبارها وسيلة لتحقيق أغراض أخرى غير نقل الأفكار والعواطف، فإن دورها في نقل الأفكار والعواطف يبقى من أهم الوظائف التي تقوم بها اللغة، إذ إن المتكلم في أغلب أحواله لا يتكلم إلا لنقل فكرة أو عاطفة إلى مخاطبه، وهذا الدور الذي تقوم به اللغة ممثلاً في تبادل الأفكار والمشاعر لا يتعارض مع غاية تحقيق الاتصال، بل هو وسيلة له.

وينبغي أن يُنظر إلى الفكر هنا في معناه العام الذي ينطبق حتى على أكثر الأفكار سذاجة، وهو بالتحديد ما يعنيه عبد القاهر الجرجاني بقوله: «ومعلوم أن الفكر من الإنسان يكون في أن يخبر عن شيء بشيء، أو أن يصف شيئاً بشيء، أو يشرك شيئاً في حكم شيء، أو يخرج شيئاً من حكم قد سبق منه بشيء، أو يجعل وجود شيء شرطاً في وجود شيء، وعلى هذا السبيل»(77).

وقد تعرّضت فكرة كون اللغة تستخدم لنقل الأفكار للنقد، على اعتبار أن الفلاسفة وحدهم هم القادرون على تمكين اللغة من القيام بهذه المهمة، أما عامة الناس فإن الأفكار أسمى من أن توكل إليهم مهمة التعبير عنها، إلا أن هذا النقد ينطلق من زاوية أن المراد من الأفكار معناها السامي الذي لا ينطبق إلا على أفكار الفلاسفة وخاصة الناس.

كما تعرضت هذه الفكرة أيضاً للنقد، من جهة أن اللغة قد تستخدم لإخفاء الأفكار، كما تستخدم للتعبير عنها، وهو ما دعا بعضهم إلى تشبيهها بالثوب الذي «يظهر الجسم ويستره معاً»(78)، وأذكّر هنا بأن السوفسطائيين كانوا يستغلون اللغة أسوأ استغلال في إخفاء ما يعتقدون أنه صحيح، واستخدامها في تلبيس الحق بالباطل، وشبيه به ما يفعله رجال السياسة حين يتكلمون لإخفاء ما في نفوسهم، ولكن يظل هذا كله بمنأى عن التناقض مع القول بأن وظيفة اللغة هي نقل الأفكار، لأن الإشارة إلى النقل لا تتضمن الحكم بصحة المنقول من الناحية المنطقية، أو صدقه من الناحية الواقعية، أي إن اللغة تنقل الفكرة سواء أكانت موافقة لقواعد المنطق أم لا، وسواء أكانت صادقة بموافقتها لما يحدث في الواقع أم لا، وسواء أوافقت اعتقاد المتكلم أم لا.

ويبدو أن سبب دعوى أولئك الذين يقولون بأن اللغة تستخدم لإخفاء

الأفكار أن مرادهم من الأفكار هو الحقائق التي يعتقد المرء بصحتها الواقعية وسلامتها المنطقية، ولكنه يستخدم اللغة على نحو يوهم المخاطب بعكس ما يعتقده، ولذا قالوا: إن اللغة تخفي هذه الأفكار، أي المعتقدة لا المنقولة، وفي هذه الحال يمكن التوفيق بين هاتين الوظيفتين باعتبار أن نقل الأفكار قد يترتب عليه إخفاء أفكار أخرى، هي المناقضة للأفكار المنقولة، فتكون اللغة هي الناقلة للأفكار المراد إظهارها، ويكون الإخفاء مترتباً على ذلك النقل، وبذلك يصبح القول بأن وظيفة اللغة هي إخفاء الأفكار سليماً، مثلما كان القول بأن وظيفة اللغة هي نقل الأفكار سليماً، والاختلاف مترتب على اختلاف وجهة النظر المراعاة. ولعل هذا كله يزكي اختيار أن وظيفة اللغة التعبير عن الأغراض، ويؤكد أنه أسلم من الاقتصار على القول بأن وظيفتها التعبير عن الأفكار أو نقلها.

ومما يزكي هذا الاختيار أيضاً أن فيه توسيعاً لدائرة وظيفة اللغة، بحيث تشمل إمكان التعبير عن كل ما يرمي إليه المتكلم، وهو ما لا يُمكن حصره، لأن الأفراد يختلفون في أسباب استخدام اللغة، فقد يستعملها بعضهم «ليسترعي انتباه الأليف»[79]، كما يقول اللغوي إبراهيم أنيس، أو لمجرد الثرثرة، أو للتنفيس عن النفس، أو للمناجاة، أو لغير ذلك مما يصعب حصره.

وتجدر الإشارة إلى أن اللغة إذا كانت تقوم بالتعبير عن كل أغراض المتكلم، فذلك يستلزم قبولها للتوسيع والتغيير، وذلك لأن الأغراض تختلف باختلاف الأفراد والأزمنة والأحوال، وأعني بقبولها التوسيع أن المتكلم قادر على التعبير عن فكرة لم يسبق إليها، وأنه قادر على الحديث عن شيء اكتشفه هو ولم يكن موجوداً من قبل، وأعني بقبولها التغيير أن المتكلم بإمكانه أن يطلق كلمة مستعملة في اللغة لمدلول معيَّن على مدلول آخر له صلة بالمدلول السابق، وهو ما يُعرف بالمجاز.

1 ـ 4 ـ علاقة اللغة بالفكر:

سبق أن أشرت إلى أن اللغة ليست تسميات مجردة لمفاهيم عمومية، إذ لو كانت كذلك لسهلت الترجمة وسهل تعلم اللغة الأجنبية. كما أشرت إلى أن

كل لغة تصوِّر العالم بطريقتها الخاصة، وتأكيداً لما سبق أقول: إن أفراد كل مجتمع لغوي يصورون الأشياء التي حولهم وفقاً لنظرتهم إليها، وحسب آرائهم فيها، فالملاحظة الجماعية للمجتمع، أو الزاوية التي ينظر من خلالها المجتمع إلى المخلوقات والأشياء هي التي تتحكم في وضع اللغة. فمتكلمو العربية مثلاً يطلقون كلمتي (دابة) و(ماشية) على الحيوانات المعروفة بهذين الاسمين، لأنهم ركَّزوا على الدبيب في الدابة والمشي في الماشية، وكأنهم اعتبروا أن هاتين السمتين هما ما يميِّز تلك المسميات من غيرها من المخلوقات، كما أنهم ربطوا بين الذكاء والنار، وهو ما جعلهم يطلقون ألفاظاً على الذكاء والذكي ترتبط بالنار ولهيبها، وقد تركت حياتهم البدوية أثرها في طريقة العدِّ حتى قالوا في مسائل الميراث: (عدد رؤوس المسألة) بدلاً من عدد أفرادها، وقالوا في السؤال عن العمر: (كم سنك؟)، وذلك أمر لا يختصون به وحدهم بين الأمم، وليسوا فيه بدعاً بين البشر. «فإن سكان المكسيك القدماء لما رأوا سفينة لأول مرة، ولم يكونوا يعرفونها. . . دعوها (أكالي) أي بيت مائي. . . ولما رأى بعض هنود أمريكا الفَرس لأول مرة دعوه بما مفاده (كلب سحري). . . ومن غرائب اللغة الصينية تعبيرهم عن قولنا: (فضيلة) بأربع كلمات معاً وهي (أمانة ـ شفقة ـ اعتدال ـ عدالة). . . وفي الفارسية (آب ودانة) المعيشة ومعناها حرفياً الماء والحب»[80].

وإذا رجعنا إلى قضايا أخرى تتعلق باللغة، كتصنيف النوع والعدد، والتعدي واللزوم في الفعل، فسنجد أن كل لغة لها طريقتها في ذلك، فبعض اللغات يقسم النوع إلى مذكر ومؤنث، وبعضها يضيف قسماً ثالثاً يعرف بالمحايد neutral. وإذا كنا في العربية نعرف للعدد تصنيفه الثلاثي المعروف بالإفراد والتثنية والجمع، فإن أغلب اللغات تقتصر على المفرد والجمع، كما أن كثيراً من الأفعال التي نعتبرها نحن متعدية أو لازمة تستعمل في لغات أخرى بعكس ذلك، والأمر نفسه ينطبق على التذكير والتأنيث، فما نعتبره مذكراً قد يُعدُّ في لغات أخرى مؤنثاً، والعكس صحيح.

وهذا النوع من الاختلاف بين اللغات يدل دلالة قاطعة على أن اللغة

تخضع لمنطق خاص، وضعه الأفراد المتكلمون بها، وليس هناك منطق عام يجمع بين اللغات في مثل هذه الأمور، وهو ما دعا بيار غيرو Pierre Guiraud إلى اعتبار الترجمة إلى لغة أخرى «نوعاً من إعادة الترميز»[81].

وإذا كان الأمر كذلك، فهل يعني هذا أن المتكلمين يقعون في أسر ذلك النمط من التفكير الذي تفرضه عليهم لغتهم إلى الحد الذي لا يمكنهم الخروج عنه؟

إن الإجابة عن هذا السؤال ممكنة بالنظر إلى أمرين:

1 - أن ذلك متوقف على مدى المرونة التي تسمح بها كل لغة في فتحها باب الخلق والإبداع في مفردات اللغة وتراكيبها.

2 - مدى العلاقة بين اللغة والفكر، وإلى أي حد يستطيع المرء أن يفكر دون استخدام اللغة.

أما بالنسبة إلى الأمر الأول فإن اللغات تختلف في مدى تقبلها للاقتراحات الجديدة التي يقدمها الأفراد، ويخضع ذلك لعوامل عقائدية غالباً، تتعلق بمدى ضرورة المحافظة على القديم. وبالنسبة إلى العربية فإن أغلب متكلميها حريصون كل الحرص على أن ترتبط لغتهم بتراثهم المقدّس الذي يشمل القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، وجملة الآداب المعينة على فهم القرآن الكريم، والأحاديث الشريفة، ولذلك فهي أكثر محافظة من لغات أخرى كالإنجليزية مثلاً المعروفة بسرعة تطورها من عصر إلى عصر، وهو ما يجعل الرجوع إلى نصوصها القديمة صعباً إلى حد كبير، وفي مقابل ذلك، فإن الأفراد المتكلمين بها أكثر حرية في ابتداع مفردات وتراكيب جديدة تتواءم مع مبتكراتهم، ولا يعني هذا أن متكلمي العربية مثلاً مقيدون إلى الحد الذي لا يستطيعون معه إضفاء الجديد إلى لغتهم، إذ لو كان ذلك صحيحاً فكيف استطاعت أن تواكب المعارف المختلفة عبر العصور السابقة؟ وأنّى لنا أن نجد كلمات مبتكرة عن طريق بعض الأفراد، كالقاطرة والسيارة والصاروخ والأغلبية الساحقة ونحو ذلك؟

وأما بالنسبة إلى الأمر الثاني، فإن الدراسات الحديثة تميل إلى تأكيد

أهمية اللغة في التفكير، ومع ذلك فينبغي ألا ننساق مع من يرى أن التفكير لا يحصل بغير اللغة، إذ كيف يمكن قبول هذا الرأي، والحال أن اللغة ليست الطريقة الوحيدة للتعبير عن الفكر؟ فالرسم مثلاً قد يكون أقوى دلالة من اللغة، وقد يعجز الرسام عن التعبير باللغة عما عبَّر عنه بالرسم. إن القول بأن التفكير لا يتمُّ بغير اللغة لا يمكن عدُّه إلا من المبالغات التي تندرج ضمن ما يتكرر دائماً عند الإلحاح على فكرة معيَّنة يتوقع لها عدم التسليم بسهولة.

والحقيقة أن اللغة توضح الفكر، وعدم استعمالها في عملية التفكير يجعل التفكير مفتقداً أهم أدواته، ولكن ذلك لا يعني انتفاء التفكير بغير اللغة، وإن كان يعني أن التفكير سيكون مهوّشاً.

إن الفكرة قبل أن يعبَّر عنها باللغة تبقى مجرد إحساس غامض، سرعان ما ينجلي إذا كشف عنه بواسطة التعبير اللغوي، ولعل هذا ما يفسر تلك الدهشة بل اللذة التي يشعر بها الإنسان عندما يقرأ فكرة ما، أو بيتاً من الشعر، أو خاطرة معيَّنة، فيجد لها صدى في نفسه، ويكتنفه إحساس بأن ما قرأه الآن هو ما يحس به في داخله، فتكون تلك القراءة بمثابة الدلو الذي انتشل ذلك الإحساس الغامض من أعماق فكره حتى بدا أمامه واضحاً جلياً.

وربما دعا هذا إلى تأييد فندريس Vendryes في قوله: «يوجد من الكلمات أقل مما يوجد من أفكار»[82]، وإذا كان الأمر كذلك فهل يعني هذا أننا نفكر ونشعر أكثر مما يمكن أن تتحمله طاقة اللغة، وليس في مكنة اللغة أن تصف كل أفكارنا ومشاعرنا؟

ربما كان ذلك صحيحاً إذا كانت الفكرة التي نعجز عن نقلها لا تزال غامضة في أذهاننا، وكذلك إذا كان الشعور مبهماً، أما إذا اتضحت الفكرة أو تجلَّى الشعور، فإن اللغة قادرة على أن تكشف كل المشاعر والأفكار، ذلك أنها لم تنكشف لصاحبها إلا بطريق اللغة. وربما صلح هذا تفسيراً لسبب سخط أولئك الشعراء والأدباء الذين شكوا من عجز اللغة عن التعبير عما يجول في خواطرهم ويجيش في صدورهم من خواطر ومشاعر، إذ إن مشاعرهم المرهفة

وأذهانهم المتقدة تجعلهم أكثر عرضة من غيرهم للمشاعر المتناقضة والخواطر الغامضة التي تعكس الصراع الناشب في نفوسهم نتيجة تفاعلهم مع الأحداث التي يتعرضون لها في حياتهم.

وهذا الذي أذهب إليه ينبغي ألا يفسر على أني أستكثر على هؤلاء الأدباء ابتكار أفكار جديدة، وخواطر خاصة لم تتضمنها اللغة من قبل، ولم توضع لها أسماء، فذلك ممكن أيضاً، ولكن ستبقى مبتكراتهم غامضة عليهم ومستغلقة علينا إلى أن توضع لها أسماء تسهم في إيضاحها لهم ونقلها إلينا، أي إن اللغة توضح الفكر، كما أن الفكر يصنع اللغة.

وهكذا أصبح بإمكاننا الآن أن نجيب عن السؤال الذي يقول: هل بإمكان المرء أن يخرج عن أسر أنماط التفكير التي حددتها لغته؟ فما قدمته من كلام على مرونة اللغة، والعلاقة بين اللغة والفكر يمكن أن ألخصه في أن اللغة تسمح إلى حد ما بإبداع الفرد، وإدخاله أفكاراً جديدة لم يُسبق إليها، وأن الفرد يستطيع أن يمد من آفاق تفكيره إلى نطاق أبعد مما تتحمله اللغة، وإذا ما ربطنا بين هاتين النقطتين، فسنصل إلى أن المتكلم بإمكانه أن يفكر فيما لم يسبق إليه، وبإمكانه أن يعبِّر عما فكَّر فيه.

ويمكن أن أضيف هنا إلى ما أثبتَ من حرية المتكلم في تفكيره وتعبيره أن التعبيرات اللغوية الجامدة[83]، التي يمكن أن ينظر إليها على أنها موجهة للتفكير لا تملك القدرة التي ربما نتصورها لها، إذ إن المتكلم غالباً ما يهتم بالعلاقات المرجعية أكثر من اهتمامه ببنية الكلمة، وتركيبها واشتقاقها، فإذا سمع المتكلم العربي كلمة (ماشية) مثلاً، فسينصرف ذهنه إلى مفهوم الماشية[84]، أكثر من اهتمامه بصفة المشي التي تتضمنها بنية الكلمة[85]، وإذا سمع المتكلم الفرنسي كلمة (pomme de terre) أي تفاحة الأرض، فسينصرف ذهنه فوراً إلى صورة البطاطا دون أن يعتني كثيراً بتركُّب اللفظ من كلمتَي تفاحة وأرض.

فإذا أخذنا هذه النقطة مع النقطتين السابقتين، وأضفنا إلى هذه النقاط

الثلاث أن المتكلم هو الذي يكوّن تصوراً معيَّناً للشيء الموجود في الخارج (المرجع)، فسيمكننا القول بأن المتكلم يملك زمام لغته، ويسيطر عليها أكثر من سيطرتها عليه، وأن «كل فرد يُدخل في اللغة جزءاً من التجديد خاصاً به»[86]، كما يقول فندريس.

1 ـ 5 ـ مظاهر اللغة:

1 ـ 5 ـ 1 ـ الكلام:

الكلام parole بمفهومه الحديث هو ذلك النشاط الفردي الذي يقوم به المتكلم عندما يخرج اللغة من حيِّز الوجود بالقوة إلى حيِّز الوجود بالفعل، بإحداثه أصواتاً مسموعة مفيدة معنى.

لقد كانت فكرة التفريق بين اللغة والكلام من أهم الأفكار التي ارتبطت باسم دو سوسور، فقد رأى أن اللغة المعيّنة موجودة في كل دماغ على شكل معجم تقريباً، وهي مشتركة بين الأفراد، في حين أن الكلام هو نشاط فردي[87].

والفصل بين اللغة والكلام يعني الفصل بين الاجتماعي والفردي، وبين الجوهري، والعرضي[88]، كما يعني الفصل بين ما هو كامن potential، وما هو فعلي actual[89] وبين ما هو كائن بطريقة أقرب إلى التجريد وما هو متحقق مادياً. ويرى اللغوي تمَّام حسان أن «الكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقاً... واللغة تفهم بالتأمل في الكلام... والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية»[90].

ولعل أهم النتائج الفعلية التي تترتب على التفريق بين اللغة والكلام هو التفكير بين الأصوات في الكلام الفعلي، أو الأصوات من وجهة النظر المادية، والأصوات في النظام اللغوي، أي الأصوات باعتبارها وحدات لغوية مجردة،

فبينما ينتمي النوع الأول منها إلى الكلام نجد أن النوع الثاني ينتمي إلى اللغة. وتُعدُّ الأصوات التي تنتمي إلى الكلام تحققات أو مظاهر مادية للأصوات المنتمية إلى اللغة التي تأخذ شكلاً تجريدياً، وتُعرف الأصوات التي من النوع الأول بالتنوعات الصوتية allophones، وتُعرف الأصوات التي من النوع الثاني بالصيتات phonemes.

وعلى مستوى التركيب يمكن التفريق بين القولة utterance باعتبارها وحدة للكلام، والجملة sentence باعتبارها وحدة للّغة المعيَّنة، وإذا كانت التنوعات الصوتية مظاهر مادية للصيتات، فإن قولتين مختلفتين قد تكونا تجلّيين manfestations لجملة واحدة(91)، فإذا قال خالد في وقت ما: (أنا مرهق) على سبيل المثال، فإن (أنا) تشير إلى المتكلم خالد، وفهم هذه الإشارة عنصر مهم في فهم هذه القولة، ومع ذلك فإن هذه الإشارة ليست جزءاً من معنى الجملة، فيمكن لمتكلم آخر، وليكن أحمد مثلاً أن يقول الجملة نفسها، وفي قولته تلك ستشير (أنا) إليه هو، وهكذا تشير (أنا) إلى كل متكلم يستخدمها، في حين أنها داخل النظام اللغوي لا تشير إلى أحد، ولذا فإن معناها في النظام هو نتيجة للاختلافات بين أنا وأنت وهو وهي ونحن وهم، والمعنى الذي نستطيع أن نلخصه لتلك الكلمة هو القول بأن (أنا) تعني (المتكلم) بوصفه مقابلاً لغيره (الغائب) و(المخاطب)... إلخ(92)، ولكي يبيِّن دو سوسور هذا الاختلاف يستخدم مصطلحي الدَّلالة signification والقيمة valeur(93)، أي إن للوحدات اللغوية قيمة داخل النظام، وهو المعنى الذي اكتسبته نتيجة التقابل المحدد لها، ولكن حينما تستخدم هذه الوحدات في قولة فإن لها دلالة، أي تحققاً سياقياً أو تجلياً للمعنى، وهكذا فإن دو سوسور يرى أن هناك نوعاً من المعنى هو المعنى العلائقي relational أو القيمة التي تستمد وجودها بمقتضى النظام اللغوي، ونوعاً آخر من المعنى أو الدَّلالة التي تتضمن استخدام العناصر اللغوية في المواقف الفعلية للقولة(94).

وعلى الرغم من كل ما سبق في التفريق بين اللغة والكلام، فإن دو سوسور يرى أنه في مجال الائتلاف syntagme لا يوجد حدٌّ جليٌّ بين واقعة

اللغة المعيّنة التي هي سمة الاستخدام الجمعي، وواقعة الكلام التي ترضخ للحرية الفردية[95].

وإذا ما حاولنا تتبع الفرق بين اللغة والكلام عند غير دو سوسور، فسنجد اللغة langue والخطاب discours عند غوستاف قيوم Gustave Guillaume (ت1960)، والنظام system والنص text عند لويس هيالمسلاف Louis (1965) Hjelmslev، والوضع code والرسالة message عند كل من جاكبسون وأندريه مارتينيه[96]، والكفاية competence والأداء performance عند نوام تشومسكي Noem Chomsky[97].

ويحظى هذا التقسيم الثنائي الأخير باهتمام خاص، لأن صاحبه يقدم آراءً خاصة أثارت انتباه الدارسين، ومن ذلك أنه رفض مفهوم اللغة المعينة الذي جاء به دو سوسور باعتباره لا يعدو أن يكون قائمة نظامية من المفردات، ويرى الرجوع إلى مفهوم هومبولت Humboldt في الكفاية الكامنة underlying competence بوصفها نظاماً لعمليات توليدية generative[98]، ويبدو أن اعتراضه على دو سوسور ينطلق من الحرص على أنه ينبغي النظر إلى اللغة على أنها ذات دور إيجابي في توليد الجمل، ولا يقتصر على كونها ذات دور سلبي باعتبارها مجموعة وحدات مخزونة في الأذهان.

ويرى تشومسكي أن الفرق بين الكفاية (وهي معرفة المحادث Speaker-Hearer للغته)، والأداء (وهو الاستعمال الفعلي للغة في المواقف الملموسة) فرق جوهري، ولا يكون الأداء انعكاساً مباشراً للكفاية إلا وفقاً للظروف المثالية[99]، وربما كان ذلك من الأسباب التي دعته إلى جعل الكفاية موضوعاً للدراسة، بدلاً من الأداء، على أن أهم أسباب ذلك يعود إلى الرغبة في «اكتشاف الحقيقة الفعلية الكامنة خلف السلوك الفعلي»[100]، والوصول إلى «تطوير تفسير للعموميات universals اللغوية التي لا يمكن أن تدحض بالتباين الفعلي للغات»[101].

وهكذا أصبح بإمكاننا الآن ـ بعد أن عرفنا أهم الفروق بين اللغة والكلام ـ

أن نتصور، ولو بشكل عام، النطاق الذي تمتد فيه اللغة، والمدى الذي يمتد فيه الكلام، كما أضحى بإمكاننا أن نؤكد أن متكلمي لغة ما - وإن كانوا قد يتفقون في اكتسابهم لتلك اللغة، وهو ما يتيح لهم فرصة التفاهم - فإنهم يختلفون في نطق الكلمات واختيارها، ونظم الكلام - باستثناء النماذج المتحجرة، كأسلوب التعجب في العربية - وجودة الإلقاء، وكل ما ينتمي إلى مقتضيات الكلام.

وخلاصة القول: أن اللغة - كما يقول أولمان - نظام من رموز صوتية مخزونة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية، في حين أن الكلام نشاط مترجم لهذه الرموز الموجودة بالقوة إلى رموز فعلية[102].

1 - 5 - 2 - الكتابة:

الكتابة مظهر آخر من مظهرَي اللغة، وليست ترميزاً حرفياً للكلام، وذلك لأننا عندما نكتب لا نتقيد بالصورة التي يأتي عليها الكلام، وإنما تخضع كتابتنا بوجه عام لما تقتضيه اللغة، ويمكن أن نلحظ هذا بوضوح عندما نكتب شيئاً يُملى علينا، إذ إننا في هذه الحالة لا نتقيد في كتابتنا بما نسمعه من المتكلم، وإنما نحاول أن نفهم كلامه من خلال اللغة ثم نكتب وفقاً لذلك، فإذا ذكر المتكلم في حديثه تعبيرات مثل (قُدتم) (من بعد)، فإننا سنكتبها هكذا كما هي عليه بين الأقواس السابقة، مع أن المتكلم لم ينطقها كذلك، بل نطقها [ق ُ ت ت ُ م] [م ِ م ب َ ع د]. وخبرتنا باللغة هي التي جعلتنا نكتبها وفقاً لما نفهمه منها، فهي التي جعلتنا نربط الفعل المذكور في السلسلة الصوتية الأولى بـ(قاد)، والخبرة نفسها هي التي جعلتنا نُجزّئ السلسلة الثانية إلى كلمتين ونقلب الميم الأولى إلى أصلها وهو النون، ونستسيغ كل هذا القلب الذي هو خارج عن مقتضيات اللغة إلى مقتضيات الكلام.

ومما يؤكد كون الكاتب يراعي في كتابته مقتضيات اللغة، لا مقتضيات الكلام أننا نفرق في الكتابة بين نحو (سعى ودعا) مع أن نطق الألف فيهما واحد في الحالتين. ومعلوم أن إدراكنا أن سعى مشتق من (السعي) ودعا من

(دعا يدعو) هو الذي جعل الألف تختلف في الكلمتين، وكل ذلك من مقتضيات اللغة، لا من مقتضيات الكلام.

ولكي يزداد الأمر وضوحاً، فلنفترض أن المتكلم يعاني عيوباً نطقية تعجزه عن إفهامنا ما يقول، فما سنفعله حينئذٍ هو أننا سنطلب منه أن يكتب ما يقول حتى يفصح عما يريد قوله، فإذا باشر عمله فإنه سيكتب وفقاً لما تمليه عليه اللغة، وليس وفقاً لما ينطق، وإلا كان ملبساً أو معمياً. والفرق الوحيد بين المتكلم المريض والمتكلمين الأسوياء أن المتكلم المريض يراعي في كتابته اعتبارين:

أولهما: أن نطقه مخالف لنطق الأسوياء.

الثاني: أن نطق الأسوياء نفسه ليس مطابقاً لمقتضيات اللغة. في حين أن الأسوياء يراعون الاعتبار الثاني فقط.

إن ما سبق يؤكد عدداً من الحقائق المهمة في عالم اللغة، منها: أن الكتابة دليل على الفرق بين اللغة والكلام، وأن الكتابة ليست مطابقة للكلام، وبقيت حقيقة أخرى هي أن الكتابة ليست مطابقة للغة، كما أن الكلام ليس مطابقاً للغة؛ إذ إن كثيراً من الرموز الكتابية لا تتمشى مع اللغة مثل (هذا - هكذا - عمرو - داود)... إلخ. وهذا أمر واضح ومعروف.

وكل هذا يدعو إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من الحقائق المتعلقة باللغة.

1 - حقيقة اللغة

2 - حقيقة الكلام

3 - حقيقة الكتابة

إن اختلاف الحقيقتين الكلامية والكتابية عن حقيقة اللغة يجعلنا في حيرة من أمرنا، فإذا كان الكلام والكتابة هما المظهرين الخارجيين للغة، وليسا كافيين في اعتبارهما أداة تترجم اللغة، وتنقلها من حيِّز الوجود بالقوة إلى حيز الوجود بالفعل، فما الذي يمكن الاعتماد عليه إذن؟

والجواب أن هناك عنصراً ثالثاً مكملاً لأحد هذين العنصرين عند
ستعماله، وهو أن كل مخاطب ـ باعتباره منتمياً إلى نفس البيئة اللغوية التي
تمي إليها المخاطب ـ يحمل في ذهنه من الاحتمالات والتأويلات ما يعينه على
هم ما يقوله المخاطب، ويسد العجز الذي يلحق بالكلام أو الكتابة، بسبب من
لأسباب، ومما يؤكد ذلك ما نلحظه من قدرة السامع على فهم ما يقوله
متكلم في ظروف سماعية (تتعلق بالسامع نفسه أو بالحال) أو نطقية (تتعلق
لمتكلم) سيئة.

وقدرة القارئ أحياناً على فهم بعض النصوص المكتوبة بطريقة غير
اضحة، والأقوى من ذلك أن من يقرأ ما كتبه في وقت سابق لا يقرأ عادةً كل
لمة وكل حرف، وإنما يمرُّ بالمكتوب مروراً عابراً (وينطبق هذا أيضاً على
ـافظ النص عند إعادة قراءته)، ولذلك فهو أقل قدرةً من غيره على تصحيح
أخطاء السهوية التي وقع فيها.

وينبغي ألا يفوتني أن أشير إلى أن العنصر السابق نفسه ـ مع أنه عنصر
كمل لفهم الخطاب ـ ربما لا يكفي لفهم النص فهماً سليماً وكاملاً. فهناك
امل آخر يستند إليه المتخاطبون، ويرتكزون عليه في حصول الفهم فهماً كاملاً
ـ عملية التخاطب، ألا وهو عنصر المساق.

هوامش الفصل الأول

(1) See Saussure, F. de. Cours de linguistique générale. Payot, Paris, 1968, p.24.

(2) See ibid. p.25.

(3) See ibid. p.32.

(4) أبو الحسن علي الجرجاني، التعريفات، الدار التونسية للنشر، تونس، 1971، ص26.

(5) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، تصحيح أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د ـ ت) 2: 131.

(6) Sapir, E. Language. Harcourt Brace Jovanovich. New York and London. 1949. p.8.

(7) See ibid. p.5.

(8) Hartmann, R.R.K. and Stork, F.C. -Dictionary of Language and Linguistics. Applied Science Publishers. (language).

(9) Lyons, J. - Language and Linguistics. Cambridge University Press. 1981. p.3, 4.

(10) Ibid. p.3.

(11) Encyclopedia Britannica. v. 10. p.642. (language)

(12) Bloch, B. and Trager, G.L. Outline of Linguistic Analysis, Baltimore, Waverly Press. 1942. p.5.

(13) Lyons. Language and Linguistics. p.4.

(14) Ibid. p.4.

(15) Hall, R.A. - An Essay on Language. Chilton Books. 1968. p.158.

(16) Lyons. Language and Linguistics. p.4, 5.

(17) Ibid. p.5.

(18) Encyclopedia Britannica. V. 10. p.642. (Language).

(19) أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، (د ـ ت) 1: 33.

(20) جان بياجيه، البنيوية، ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبري، منشورات عويدات، بيروت ـ باريس، ط2، 1980م، ص64.

(21) انظر المرجع السابق، نفس الصفحة، وانظر كذلك: زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر، القاهرة، 1976م، ص47 وما بعدها.

(22) Robins, R.H. - General Linguistics. An Introductory Survey, 2nd edn. Longman, London (1st edn, 1964) 1978. pp.12, 13.

(23) Ibid. p.13, 14.

(24) Lyons. Language and Linguistics. p.6.

(25) Dictionary of Language and Linguistics (language).

(26) Cours. p.100.

(27) التعريفات، ص102.

(28) التعريف الإجرائي هو التعريف المؤقت المكيف وفقاً لفكرة معيَّنة.

(29) وكذلك الكلمة التي قد تكون دلالتها معجمية صرفاً كما في (إنسان) عند تجريدها من علامة الإعراب، وقد تكون دلالتها معجمية وظيفية كما في (ضارب) و(مضروب)، أو وظيفية فقط كما في (إن)، وكذلك العلامة التركيبية التي تشتمل على الدلالتين معاً، كما في (فُتح الباب).

(30) علاوةً على استخدامها مرادفة لـ (signe)، وانظر: جورج مونان، مفاتيح الألسنية، تعريب الطيب البكوش، منشورات الجديد، تونس، 1981م، ص41، وانظر أيضاً Cours de linguistique générale p.101.

(31) See Cours. p.157.

(32) Martinet, A. - Elements of General Linguistics. translated by Palmer, E. - Faber LTD. London. 1964. pp.24, 25.

(33) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية ومحمد فايز الداية، دار قتيبة، ط1، 1983م، ص49 ـ 50.

(34) ج. فندرس، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950م، ص96.

(35) المرجع السابق: ص97.

(36) Elements of General Linguistics. p.20.

(37) مفاتيح الألسنية، ص38.

(38) Culler, J. (Ferdinand De Saussure) p.12, 13.

(39) See ibid. p.15.

(40) جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد إبراهيم، دار الفكر (د ـ ت) 1: 365.

(41) Culler. J. p.10.

(42) ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، 1975، ص84.

(43) دلائل الإعجاز: ص42.

(44) المرجع السابق: نفس الصفحة.

(45) السابق: ص43.

(46) انظر: عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1981م، ص114.

(47) الخصائص: 2: 157.

(48) Cours. pp.101, 102.

(49) هيغل، الفن الرمزي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1979، ص12.

(50) السابق: ص11.

(51) إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981م، ص150 ـ 151.

(52) بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، منشورات جامعة طرابلس، ط1، 1977، مادة (استعارة)، 2: 598.

(53) الفن الرمزي: ص152.

(54) اللغة: ص229.

(55) دلائل الإعجاز: ص292.

(56) دلائل الإعجاز: ص184.

(57) السابق: نفس الصفحة.

(58) شهاب الدين القرافي، شرح تنقيح الفصول، وبهامشه شرح ابن حلول القيرواني، المطبعة التونسية، تونس، 1910م، ص17.

(59) مفاتيح الألسنية: ص40.

(60) القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج16، بعنوان (إعجاز القرآن)، تحقيق أمين الخولي، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1960م، ص201.

(61) Cours. p.169.

(62) دلائل الإعجاز: ص42.

(63) ينظر: عبد القادر المهيري (مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة) حوليات الجامعة التونسية، تونس، 1974م، ص102.

(64) دلائل الإعجاز: ص44.

(65) المرجع السابق: ص45.

(66) المغني في أبواب التوحيد والعدل: ص16: 199.

(67) المرجع السابق: نفس الصفحة.

(68) دلائل الإعجاز: ص271.

(69) ابن سينا، منطق المشرقيين، دار الحداثة، بيروت، ط1، 1982م، ص103.

(70) جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ص40.

(71) Martinet, A.A - Functional View of Language, Oxford University Press. London. 1962. pp.50, 51, and see Elements of General Linguistics. pp.110, 111.

(72) See A Functional View of Language. pp.50, 51. and Elements. pp. 110, 111.

(73) طه 20: 17.

(74) رومان ياكبسون، قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنوز، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1988م، ص30.

(75) بيار غيرو، السيمياء، ترجمة أنطوان أبي زيد، منشورات عويدات، بيروت ـ باريس،

ط1، 1984م، ص13.
(76) السابق: نفس الصفحة.
(77) دلائل الإعجاز: ص283.
(78) هنري لوفيغر، اللسان والمجتمع: ترجمة مصطفى صالح، مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1983م، ص95.
(79) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980م، ص36.
(80) جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مراجعة وتعليق مراد كامل، دار الهلال، القاهرة، 1969م، ص109.
(81) السيمياء: ص65.
(82) اللغة: ص301.
(83) أي التي أخذت نمطاً خاصاً في إدراك الموجودات وأخذ المتكلمون يستعلمونها كما وردت.
(84) أي سيتصور في ذهنه صورة الماشية.
(85) لاحظ أن كلمة (الماشية) إذا أريد بها اسم الفاعل من مشى فسيكون إدراك صفة المشي جزءاً من المعنى المركزي للكلمة، والجزء الآخر هو كون المشي حصل من فاعل.
(86) اللغة: ص296.
(87) See Cours. p.38.
(88) See ibid. p.30.
(89) See Language and Linguistics. p.10.
(90) تمّام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د ـ ت)، ص32.
(91) Culler, J. (Ferdinand De Saussure) p.25.
(92) Culler, J. (Ferdinand De Saussure) p. 26.
(93) See Cours. p.158.
(94) See Culler. J. p.25-27.
(95) Cours. p.173.
(96) ينظر: عبد السلام المسدّي، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط2، 1982م، ص38 ـ 39، وانظر أيضاً Elements. p.34.
(97) Chomsky, N. - Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, Mass. the MIT Press. 1965. p.4.
(98) Chomsky. Aspects. p.4.
(99) Ibid. p.4.
(100) Ibid. p.4.
(101) Ibid. p.28.
(102) يُنظر: دور الكلمة في اللغة: ص31.

الفصل الثاني

الدلالـــــة

الفصل الثاني

الدلالـــــة

2 ـ 1 ـ الدلالة في تراث العربية:

عُرِّفت الدلالة في تراث العربية بأنها «كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول الدال، والثاني المدلول»[1]، فإذا كان ذلك الدال لفظاً فالدلالة لفظية، وإن لم يكن لفظاً فالدلالة غير لفظية، كدلالة الخطوط، والعقود، والنُّصب والإشارات[2]، والعقد هو «تشكيل الأعداد بالأنامل، وهو صورة الحساب، كما أن الخط صورة اللفظ»[3]، والنِّصبة هي «الحال الدالة بغير عبارة، الناطقة بغير لفظ، المشيرة بغير يد ولا طرف، وهي ظاهرة في خلق السموات والأرض، وكل صامت وناطق»[4]، ويلمح إلى هذا النوع قول نصيب:

فعاجوا فأثنوا بالذي أنت أهله   ولو سكتوا أثنت عليك الحقائب[5]

والإشارة تكون بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح[6]. ومن الدلالات غير اللفظية الدلالة العقلية والطبيعية، كدلالة الدخان على النار والسحاب على نزول المطر.

وقد قسِّمت الدلالة اللفظية إلى وضعية، وغيرها، فالدلالة اللفظية الوضعية هي «كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيِّل فهم منه معناه للعلم بوضعه»[7]. وقسِّمت هذه الدلالة عند المناطقة، ومن تبعهم إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ **دلالة المطابقة**: وهي أن يدل اللفظ على تمام ما وضع له، كدلالة لفظ الحائط على الحائط، ودلالة لفظ الإنسان على الإنسان.

2 ـ **دلالة التضمن**: وهي أن يدل اللفظ على جزء ما وضع له، كـ«دلالة لفظ البيت على الحائط ودلالة لفظ الإنسان على الحيوان، وكذلك دلالة كل وصف أخص على الوصف الأعم الجوهري»[8].

3 ـ **دلالة الالتزام**: وهي أن يدل اللفظ على ما هو خارج عنه، ولكنه لازم له، ومستتبع له كدلالة لفظ السقف على الحائط، ودلالة الإنسان على الضاحك[9].

وفي الواقع أن إطلاق لفظ (الوضعية) على دلالة التضمن والالتزام ليس دقيقاً، والأفضل الاقتصار في إطلاقها على دلالة المطابقة، «لأنها هي المعتبرة في التفاهم، ولأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى»[10]، على أن تسمى دلالة التضمن ودلالة الالتزام بالدلالة العقلية، «لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم»[11].

أما الدلالة اللفظية غير الوضعية فهي الدلالة اللفظية الطبيعية، كدلالة (آه) على الوجع، والدلالة اللفظية العقلية، كدلالة تكلم الشخص من وراء جدار[12].

ويقسِّم الآمدي اللفظ المفرد الدال بالوضع إلى قسمين:

1 ـ قسم دلالته لفظية هي دلالة المطابقة ودلالة التضمن.

2 ـ وقسم دلالته غير لفظية[13]، وهي دلالة الالتزام، وحقيقتها «أن يكون اللفظ له معنى وذلك المعنى له لازم من خارج، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه، ولو قدِّر عدم هذا الانتقال الذهني، لما كان ذلك اللازم مفهوماً»[14]، ثم يعلِّل سبب اعتباره دلالة التضمن دلالة لفظية دون دلالة الالتزام مع اشتراكهما في افتقارهما إلى نظر عقلي يُعرف اللازم في الالتزام، والجزء في دلالة التضمن، بأن الجزء في دلالة التضمن داخل في مدلول اللفظ، في حين أن اللازم في دلالة الالتزام خارج عن مدلول اللفظ[15].

وقد قسَّم علماء الأصول من الحنفية اللفظ بالإضافة إلى المعنى أربعة أقسام:

1 - باعتبار وضع اللفظ للمعنى، وينقسم إلى: خاص، وعام، ومشترك.

2 - باعتبار استعمال اللفظ في المعنى، وينقسم إلى: حقيقة، ومجاز، وصريح، وكناية.

3 - باعتبار ظهور المعنى وخفائه، ومراتب هذا الظهور والخفاء، وقسَّموه إلى ظاهر، ونص، ومفسَّر، ومحكم، وخفي، ومشكل، ومجمل، ومتشابه.

4 - باعتبار كيفية دلالة اللفظ على المعنى، وطرق الوقوف على مراد المتكلم منه، وقسم إلى عبارة وإشارة ودلالة واقتضاء[16].

أما جمهور الفقهاء فقد قسَّموا الدلالة إلى دلالة المنطوق، ودلالة المفهوم، ودلالة المنطوق هي «ما فهم من دلالة اللفظ قطعاً في محل النطق»[17]. وأما المفهوم فهو «ما فهم من اللفظ في غير محل النطق»[18].

وينقسم المنطوق إلى قسمين:

الأول: ما لا يحتمل التأويل، وهو النص.

الثاني: ما يحتمله، وهو الظاهر.

والأول أيضاً ينقسم قسمين: صريح إن دل عليه اللفظ بالمطابقة أو التضمن، وغير صريح إن دل عليه بالالتزام. وغير الصريح ينقسم إلى دلالة اقتضاء وإيماء وإشارة، فدلالة الاقتضاء هي إذا توقف الصدق أو الصحة العقلية أو الشرعية عليه مع كون ذلك مقصود المتكلم، ودلالة الإيماء هي أن يقترن اللفظ بحكم، لو لم يكن للتعليل لكان بعيداً... ودلالة الإشارة حيث لا يكون مقصوداً للمتكلم[19].

وينقسم المفهوم إلى قسمين: مفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة، فالأول هو: «ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت موافقاً لمدلوله في محل النطق»[20]، «فإن كان أولى بالحكم من المنطوق به، فيسمى فحوى الخطاب،

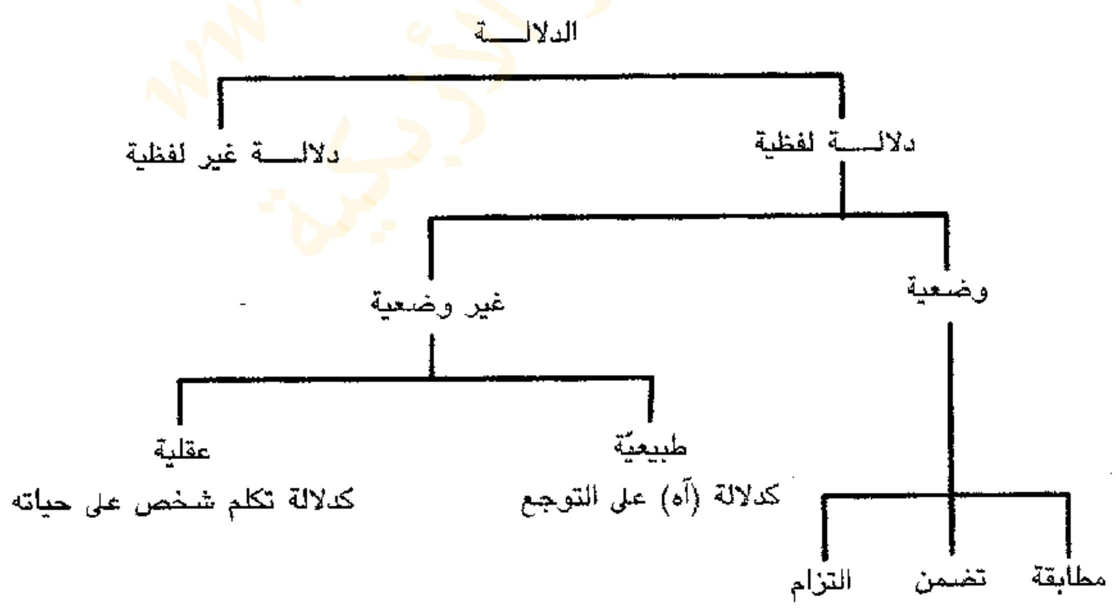
وإن كان مساوياً له فيسمى لحن الخطاب»[21]، وأما تعريف مفهوم المخالفة فهو «ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفاً لمدلوله في محل النطق»[22]، «إثباتاً ونفياً، فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق به»[23].

2 ـ 2 ـ الدلالة عند الغربيين:

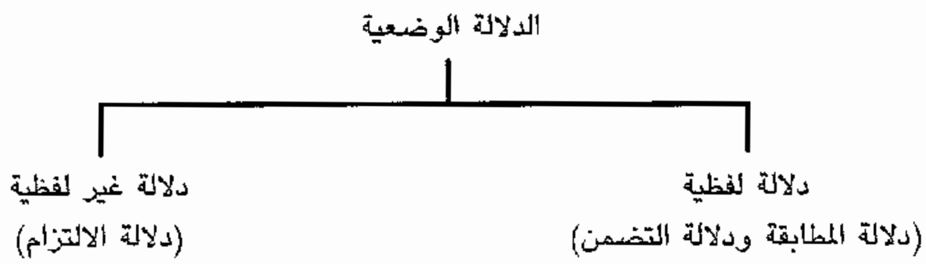
يُشار إلى الدلالة عند الغربيين بمصطلحين عادةً، المصطلح الأول هو signification أو significance، والثاني هو semantics، ويغلب على الثاني استعماله بمعنى علم الدلالة، كما يستعمل (بحذف S) وصفاً في كثير من الأحوال، في حين أن الأول يستخدم للإشارة إلى العملية التي يقترن فيها الدال بالمدلول، وسأستخدم للمصطلح الثاني اللفظ العربي (دِلالة) على وزن فعالة بكسر الفاء[24]، وأستخدم للأول اللفظ (دَلالة) بفتح الدال.

شكل (2)

الدلالة عند المناطقة ومن نحا نحوهم



شكل (3)
تقسيم الآمدي



ويبدو أن بريال Bereal قد بادر باستخدام كلمة semantique في 1897م[25]، ويشير فيرث Firth إلى أن بلومفيلد Bloomfield قد استخدم صيغة الوصف semantic في 1895م، كما احتوى كتابه Language الذي نشر في 1933م، على مصطلح (التطور الدلالي semantic change)[26]، والناظر في كتاب بلومفيلد يلاحظ استخدامه مصطلح semantic في مواضع كثيرة من الكتاب[27].

ويُعدُّ علم الدلالة semantics أحد ثلاثة مجالات تندرج في علم العلامات semiotics والمجالان الآخران هما علم التركيب syntax، وعلم التخاطب pragmatics.

ويعود هذا التصنيف الثلاثي أساساً إلى بيرس Pcirce، ولكن موريس Morris هو أول من رسمه بوضوح، وجعله أكثر ألفة، وأيّده كارناب Carnap[28].

وقد عرَّف موريس علم التخاطب بأنه «دراسة علاقة العلامات بمفسريها»، وعلم الدلالة بأنه «علاقات العلامات بالأشياء التي بها تكون العلامات قابلة للاستعمال»، وعلم التركيب بأنه «دراسة العلاقات البنائية بعضها ببعض»[29].

وقد عدّل هذه التعريفات على النحو التالي: «علم التخاطب هو المجال العلامي الذي يبحث في أصل العلامات، واستخداماتها، وتأثيراتها في نطاق السلوك الذي تظهر فيه تلك العلامات، وعلم الدّلالة يبحث في دلالة العلامات في جميع الصيغ الدالة، وعلم التركيب يبحث في تأليفات combinations العلامات دون نظر إلى دلالتها المعينة أو علاقتها بالسلوك الذي تظهر فيه»[30].

وقد تناول المعنيُّون بعلم الدلالة من اللغويين البحوث الدلالية في نظريات مختلفة سأعرض بعضاً منها للدراسة، وأبدأ بالحديث عن نظرية الإشارة theory of reference.

2 ـ 3 ـ نظريات الدلالة:

2 ـ 3 ـ 1 ـ نظرية الإشارة:

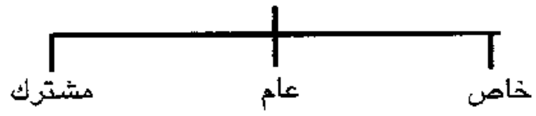
ترجع أصول هذه النظرية إلى جذور فلسفية ومنطقية، وتعتمد في كثير من مباحثها على المصطلحات الفلسفية، وقد تعرضت للنقد من جانب السلوكيين behaviorists الذين حاولوا أن يخضعوا اللغة للملاحظة المباشرة، ويبعدوا عن الدراسات اللغوية كل ما من شأنه الانتماء إلى ما هو باطني، أو عقلي، أو بعبارة أخرى كل ما هو غير خاضع للتجربة، وقد أدى هذا النقد لهذا النوع من الدراسة (الذي يعتمد على مفاهيم وأصول يتعسر التحقق منها بطريقة تجريبية) إلى التخلي عنها، والتقليل من شأنها حقبة طويلة من الزمن ولكنها استطاعت أن تفرض نفسها من جديد بعد أن أخفقت محاولات السلوكيين في إيجاد البديل لذلك النوع من الدراسة، وبعد أن أخفق السلوكيون في تقديم حلول ناجعة للمشاكل المتعلقة بالدلالة، والمعنى الذي اكتفى السلوكيون بتغييبه، وإبعاده عن البحث بالمنظار الذي يراه به أصحاب النظرية الإشارية.

وقبل أن أشرع في الحديث عن هذه النظرية يحسن أن أوضح الفرق بين الدلالة التعبيرية (أو الحرفية) والدلالة المفهومة؛ فالدلالة الأولى هي المفهومة من تعبيرات اللغة نفسها، وفقاً لما يُفهم من مفرداتها المعجمية وقواعدها الصرفية والنحوية. والدلالة المفهومة هي التي تُفهم من تعبيرات اللغة نفسها مع مراعاة دلالة الحال والمساق التي يمكن أن تبدل من الدلالة التعبيرية للأقوال المستخدمة في سياق معيَّن. ولتوضيح ذلك الفرق بالمثال أقول: إن قولك لمضيفك: (جو الغرفة حار) قد يفهم منه أنك تطلب منه فتح النافذة بطريقة مؤدبة، وكون النافذة مغلقة من الأمور التي جعلت التعبير يأخذ هذا المعنى، أي أنّ ذلك من دلالة الحال أو المساق.

شكل (4)
تقسيم اللفظ بالإضافة إلى المعنى عند علماء الأصول من الحنفية

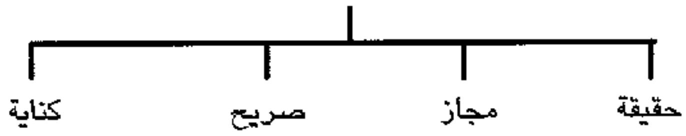
أولاً:

باعتبار وضع اللفظ للمعنى



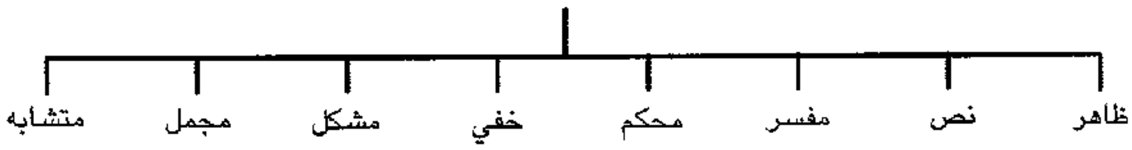
ثانياً:

باعتبار استعمال اللفظ في المعنى



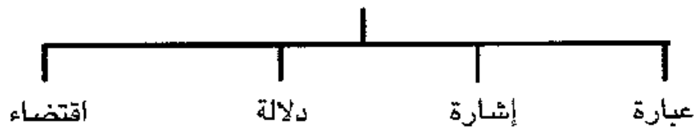
ثالثاً:

باعتبار ظهور المعنى وخفائه، ومراتب هذا الظهور والخفاء

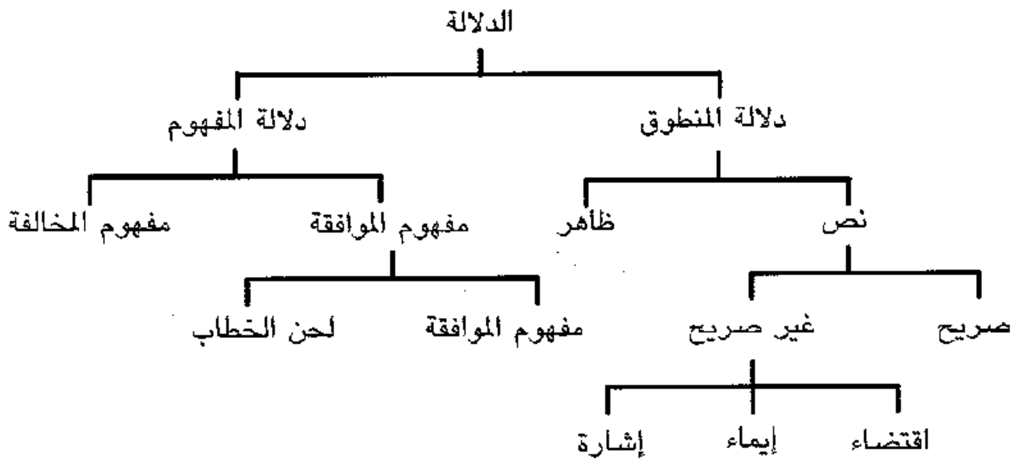


رابعاً:

باعتبار كيفيةدلالة اللفظ على المعنى، وطرق الوقوف على مراد المتكلم



شكل (5)
تقسيم جمهور الفقهاء للدلالة



وتنقسم الدلالة التعبيرية قسمين: الدلالة القواعدية grammatical والدلالة المعجمية lexical. ومصطلح الدلالة القواعدية يشمل الدلالتين الصرفية والنحوية، فالأولى تفهم من اللواصق والصيغ الصرفية، والثانية تُفهم من التراكيب اللغوية عن طريق القرائن النحوية. أما الدلالة المعجمية فهي التي تُفهم من العجمات lexemes.

وكأن ابن جنّي قد فطن إلى الفرق بين الدلالة الصرفية، والدلالة المعجمية، حين ميَّز بين الدلالتين اللفظية والصناعية في باب خصَّصه للفرق بين الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية[31]، حيث استعمل الأولى بمعنى قريب من الدلالة المعجمية، في حين استخدم الثانية لنوع من نوعي الدلالة الصرفية، وهي دلالة الصيغة.

وقد أشار إلى أن الفعل (قام) يدل على مصدره بلفظه وعلى زمانه ببنائه[32]، وعرَّف الدلالة الصناعية بأنها «صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها، ويستقر على المثال المعتزم بها»[33]، ثمّ مثَّل للدلالتين بأمثلة منها قوله: إن اسم الفاعل في «نحو (قائم) و(قاعد) لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود، وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل، وكذلك قطَّع وكسَّر، فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين: أحدهما الماضي، والآخر تكثير الفعل، كما أن (ضَارَب) يفيد بلفظه الحدث، وببنائه الماضي وكون الفعل من اثنين»[34].

وما أشار إليه ابن جنّي ـ فيما سبق ـ لا يمثِّل إلا مظهراً من مظهري الدلالة الصرفية التي تشمل ـ بالإضافة إلى دلالة الصيغة ـ دلالة الإلصاق، والإلصاق هو إضفاء سابقة أو لاحقة على بنية الكلمة، لتفيد معنى قواعدياً معيَّناً، كإضفاء (ال التعريف) أو (تاء التأنيث) على كلمة (طالب) في نحو (أحسنت إلى طالب مسكين).

وما سأركز عليه في إطار دراسة نظرية الإشارة هو الدلالة المعجمية، لأنها هي التي ينبغي أن تكون الموضوع الأساسي لهذه النظرية، التي تركِّز في

دراسة المعنى على ما هو خارج اللغة (إما في العالم الخارجي أو في الذهن). أما المعاني القواعدية فلا تكتسب القدرة على الإشارة إلى ما هو موجود في الخارج أو في الذهن إلا بانضمامها إلى وحدة معجمية، كما في أداة التعريف (ال)، وكما في الصيغ الصرفية كصيغة (فاعل) و(مفعول) ونحوهما مما لا يحيل على شيء في الخارج إلا إذا انضم إلى وحدة معجمية نحو (ر ج ل) و(ض ر ب)، وبناءً على ذلك، فإن المعنى يختلف باختلاف ما إذا كان معجمياً أو قواعدياً، فإذا كان المعنى المعجمي يتصل بالعلاقة بين العلامة والواقع الخارجي، فإن المعنى القواعدي هو علاقة العلامة بما قبلها وما بعدها من العلامات داخل الخطاب اللغوي، وقد يكون له ـ كما أشرت ـ علاقة بالعالم الخارجي، ولكن ذلك مشروط بانضمامه إلى وحدة معجمية.

2 ـ 3 ـ 1 ـ 1 ـ جذور نظرية الإشارة في التراث:

سأقدم في هذا المبحث لمحة موجزة عن جذورها في تراثنا كي أستعين بها في الحديث عن تطوراتها الحديثة، وأبدأ أولاً بتعريف المعنى عند المتقدمين، فهو عندهم «إما (مفعل) ـ كما هو ظاهر ـ من (عنى يعني) إذا قصد المقصد، وإما مخفف معنيٍّ بالتشديد، اسم مفعول منه، أي المقصود، وأيّاً ما كان لا يطلق على الصورة الذهنية من حيث هي، بل من حيث إنها تقصد من اللفظ»[35].

ويشير الشريف الجرجاني إلى أن «المعاني هي الصور الذهنية من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ، والصور الحاصلة في العقل: فمن حيث إنها تقصد باللفظ سميت معنى، ومن حيث إنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوماً، ومن حيث إنه مقول في جواب (ما هو) سميت ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقة، ومن حيث امتيازه من الأغيار سميت هوية»[36]. وسأحاول الإفادة من هذه المصطلحات في التعبير عن بعض المفاهيم وفي استخدامها في مقابل بعض المصطلحات الأجنبية.

ويذكر أبو حامد الغزالي في بيانه لرتبة الألفاظ من مراتب الوجود أن

«للشيء وجوداً في الأعيان ثم في الأذهان ثم في الألفاظ ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ[37]، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان»[38]، ويرى أنه «لا معنى للعلم إلا مثال يحصل في النفس مطابق لما هو مثال له في الحس، وهو المعلوم وما لم يظهر هذا الأثر في النفس لا ينتظم لفظ يدل به على ذلك الأثر»[39].

ويحذو حازم القرطاجني (ت684) حذو الغزالي في الإشارة إلى هذا المربع الدلالي حيث يقول: «قد تبين أن المعاني لها حقائق موجودة في الأعيان، ولها صور موجودة في الأذهان، ولها من جهة ما يدل على تلك الصور من الألفاظ وجود في الأفهام، ولها وجود من جهة ما يدل على تلك الألفاظ من الخط يقيم صور الألفاظ، وصور ما دلت عليه في الأفهام»[40].

ويحكي جلال الدين السيوطي (ت911) اختلافهم في كون الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية أو بإزاء الماهيات الخارجية، «فذهب الشيخ أبو إسحق الشيرازي إلى الثاني، وهو المختار، وذهب الإمام فخر الدين الرازي وأتباعه إلى الأول واستدلوا عليه بأن اللفظ يتغير بحسب تغير الصورة في الذهن، فإن من رأى شبحاً من بعيد وظنه حجراً أطلق عليه لفظ الحجر، فإذا دنا منه وظنّه شجراً أطلق عليه لفظ الشجر، فإذا دنا منه وظنّه فرساً أطلق عليه اسم الفرس، فإذا تحقق أنه إنسان أطلق عليه لفظ الإنسان، فبان بهذا أن إطلاق اللفظ دائر مع المعاني الذهنية دون الخارجية، فدل على أن الوضع للمعنى الذهني لا الخارجي، وأجاب صاحب التحصيل عن هذا بأنه إنما دار مع المعاني الذهنية لاعتقاد أنها في الخارج كذلك، لا لمجرد اختلافها في الذهن»[41]؛ ومع أن السيوطي يشير إلى أن الرأي الثاني هو المختار إلا أن هناك حججاً قوية تؤكد صحة الرأي الأول، منها:

1 - أنه لو كان المعنى هو الموجود خارجاً (المرجع) لانتفى المعنى بانتفائه[42]، فأكل التفاحة مثلاً يعني أن التفاحة بقيت بدون معنى.

2 - أن كثيراً من المعاني ليس لها وجود في الخارج[43]، ومع ذلك فإن لها

ألفاظاً تدل عليها كالعنقاء والغول (على القول بعدم وجودهما)، والمعاني المجردة كالشجاعة والعلم.

3 - أنه لو كان المعنى هو (المرجع) لاحتجنا لكل مرجع دالاً يدل عليه، وهذا محال.

وممن ذهب إلى تأييد الرأي الأول (وهو القول بأن الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية) ابن سينا والفارابي، والغزالي[44].

ولعل الثمرة المترتبة على هذا الاختلاف أن القول بأن المعاني موضوعة بإزاء الماهيات الخارجية يؤدي إلى الزعم بأن الاسم المفرد لا يقتضي الاستغراق إذ الموجودات في الأعيان أشخاص معيَّنة، فالدينار مثلاً شخص معيَّن فـ«إن جُمعت أشخاص سميت دنانير»[45]، وقد فات أصحاب هذا الرأي «أن الدينار الشخصي المعيَّن يرتسم منه في النفس أثر هو مثاله وعلم به وتصور له، وذلك المثال يطابق ذلك الشخص، وسائر أشخاص الدنانير الموجودة، والممكن وجودها، فتكون الصورة الثابتة في النفس من حيث مطابقتها لكل دينار يفرض صورة كلية لا شخصية»[46].

ويفسِّر الغزالي معنى العلم بالشيء بوجود صورته في الذهن لأنها مثال للموجود في الأعيان، ويشبِّه ثبوت هذه الصورة في الذهن بثبوت صورة الشيء في المرآة «إلا أن المرآة لا تثبت فيها إلا أمثلة المحسوسات والنفس مرآة تثبت فيها أمثلة المعقولات»[47].

ويفرِّق الفلاسفة بين الجزئي والكلي، وهو تفريق له علاقة وطيدة بنظرية الإشارة، فالجزئي «ما يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة في مفهومه، كقولك زيد وهذا الشجر وهذا الفرس»[48].

ومن الجزئيات الأعلام، وأسماء الإشارة، والنكرة المقصودة في باب النداء، وضمير المخاطب، والمتكلم، وكل ما دخلت عليه (ال) العهدية، والكلي «هو الذي لا يمنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة فيه، فإن امتنع. امتنع بسبب خارج عن نفس مفهومه ومقتضى لفظه، كقولك الإنسان، والفرس،

ويرى الغزالي أن وجود الكلي في الأعيان إنما هو لـ«الشيء المأخوذ على الإطلاق من غير اعتبار ضم غيره إليه، واعتبار تجريده من غيره، بل من غير التفات إلى أنه واحد»[50]، ويذهب إلى أن لـ«كل موجود مع غيره لا في ذاته وجوداً يخصه، وانضمام غيره إليه لا يوجب نفي وجوده من حيث ذاته، فالإنسانية عند الاعتبار موجودة بالفعل في آحاد الناس محمول على كل واحد، لا على أنه واحد بالذات، ولا على أنه كثير، فإن ذلك ليس بما هو إنسانية»[51]، أي إنه شيء آخر خارج عن مطلق الإنسانية، وهو معرفة كون الإنسان له أفراد عديدة مندرجة تحته بعكس الشمس مثلاً التي تبدو واحدة، وإن كان معناها كلياً.

أما وجود الكليات في الأذهان فهو ما نتصوره في أذهاننا عند ذكر تلك الكليات، وما نتصوره هو مجموع المقوّمات التي يتكوّن منها ذلك الشيء مع تعريته عن جميع الخصائص التي تحدث له وتطرأ عليه عند وجوده في فرد من الأفراد المندرجة تحته، أي بتجريده من الزمان والمكان والكيف واللون والحجم والمقدار وغيرها من الملامح المعيّنة، وهي التي يسميها الغزالي بـ(العوارض المخصصة). فالمعنى الكلي للإنسانية في الأذهان هو «الصورة المأخوذة من الإنسانية المجردة من غير التفات إلى العوارض المخصصة»[52]، تلك الصورة التي «لو أضيفت إلى إنسانية عمرو لطابقته»[53]، «أي إنه لو ظهر للحس فرس بعده يحدث في النفس أثر آخر، ولو ظهر عمرو لم يتجدد في النفس أثر بل سائر أشخاص الناس في ذلك مستوية، سواء الأشخاص الموجودة والتي يمكن وجودها، لأنه استوت نسبته إلى الكل، فسمي كلياً بهذا الاعتبار»[54].

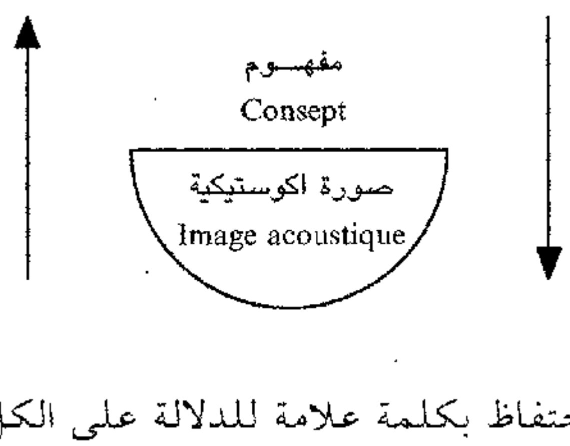
وهكذا يتضح لنا الفرق بين الموجود العيني في الجزئيات والموجود العيني في الكليات من حيث إن الأول منهما له وجود خارجي شخصي حقيقي، والثاني وجوده الخارجي كلي اعتباري، ويتبع هذا الفرق اختلاف تصور المفهوم في كل منهما، فإذا كان المفهوم في الجزئيات صورة شخصية تثبت في الذهن فإنه في الكليات صورة مجردة عارية عن العوارض المخصصة،

فعند استخدام اسم (زيد) مثلاً تثبت في الذهن صورته الشخصية، وقد أشار النحاة إلى أن اسم العلم «هو مجموع صفات، يريدون بذلك أنك إذا سميت شخصاً من الآدميين زيداً أو عمراً استغنيت بهذه السمة عن قولك: الكريم العاقل الشجاع الطويل، وغير ذلك من صفاته التي يُفرِّق بذكرها بينه وبين مشاركه في جنسه، حين كان نكرة، فقام لفظ (زيد) وما أشبهه من الأعلام مقام هذه الصفات الفارقة، وأغنى بها، وعن الإطالة بها، فلهذا قالوا فيه: إنه ـ أعني العلم ـ مجموعها»[55]. وعند استخدام كلمة (إنسان) مثلاً، فإن الصورة التي ترد إلى الذهن هي صورة مجردة تمثِّل القاسم المشترك لجميع الأفراد الموجودين بالفعل، والذين وجدوا سلفاً، والذين يمكن أن يوجدوا في كل زمان ومكان.

2 ـ 3 ـ 1 ـ 2 ـ نظرية الإشارة في العصر الحديث:

يمكن الرجوع بهذه النظرية في العصر الحديث إلى المفهوم المركَّب للعلامة عند دو سوسور، الذي ذهب إلى أن العلامة اللغوية «كيان نفسي ذو وجهين يمكن تمثيله بالشكل الآتي: (الشكل 6)

شكل (6)

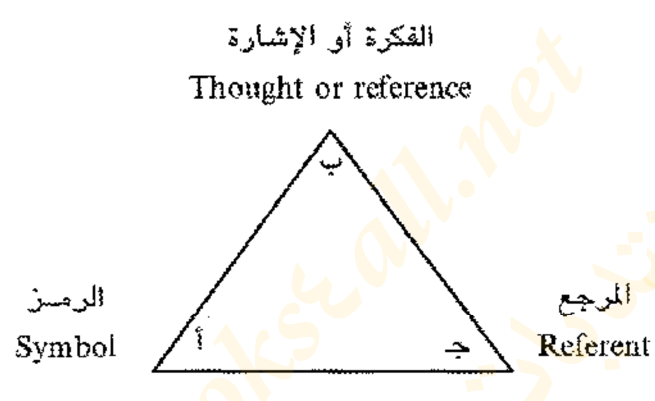


ثم يقترح الاحتفاظ بكلمة علامة للدلالة على الكل، وتبديل كلمتي المدلول Signifié والدال Signifiant بكلمتي مفهوم وصورة أكوستيكية[56].

وقد تطورت ثنائية الدال والمدلول بعد دو سوسور إلى المثلث الدلالي. وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف وجهة نظره في مدلول العلامة اللغوية (وذلك من حيث استخدامه مرادفاً للتصور تارةً، ومرادفاً للمرجع تارةً

أخرى)[57]، فإنه قد مهّد السبيل لغيره لتطوير نظريته حول العلامة اللغوية، وربما كان أول من سار في هذا الدرب مؤلفي كتاب (معنى المعنى The Meaning of the Meaning) وهما أوجدن Ogden، ورتشاردز Richards، اللذان أوضحا وجهة نظرهما في أركان الدلالة بالإشارة إلى ما يعرف بالمثلث الدلالي[58]، الذي يأخذ الشكل الآتي: (الشكل 7).

شكل (7)



وقد اختلف المهتمون بعلم الدلالة في تسمية زوايا المثلث أو أركانه (أ، ب، جـ) اختلافاً بيّناً، فجاردنر Gardiner وأولمان يسميان (أ) الاسم name و(ب) المعنى sense و(جـ) الشيء المقصود thing-meant، وتشارلز موريس يسمي (أ) الرمز symbol و(ب) المدلول significatum و(جـ) المحال عليه denotatum[59].

ويرى أولمان بعد إبعاده عنصر (الشيء أو المرجع)، وهو الذي يأخذ الرمز (جـ) في المثلث. «أن كل ما يستطيع أن يعمله اللغوي هو أن يركّز اهتمامه على الجانب الأيسر من المثلث، أي على الخط الذي يربط الرمز بالفكرة»[60]، ويشير إلى أن العلاقة بين (أ) و(ب) علاقة متبادلة «علاقة تمكّن كل واحد منهما من استدعاء الآخر»[61].

وسأوضح فيما يلي المقصود بكل طرف من أطراف المثلث الثلاثة، وهي حسب المصطلحات المستعملة في هذا البحث كالآتي:

أ ـ **الدال**: وهو ما أسماه أوجدن وريتشاردز بالرمز.

ب ـ **المفهوم**: وهو ما أسماه أوجدن وريتشاردز بالفكرة أو الإشارة.

جـ ـ **المرجع**: وهو نفس الاسم الذي استعمله أوجدن وريتشاردز.

وهناك أسباب ملحَّة دعت إلى اختيار هذه المصطلحات بالذات، منها:

1 ـ أن العلامة مفهوم مركَّب من الدال والمدلول، فإذا ما حاولنا أن نبحث عن مكان ملائم للعلامة فلن نجد لها ذلك المكان في أي طرف من أطراف المثلث الدلالي، بل سنجد أنها انقسمت قسمين:

(أ) **الدال**، وهو اللفظ (أو ما ينوب عنه في حالة الكتابة) الذي يستدعي المفهوم في الذهن.

(ب) **المفهوم**، وهو الصورة الحاصلة في العقل من حيث كونها تقصد من اللفظ.

2 ـ أن تسمية الركن (ب) بالمفهوم أنسب من غيره، لأنه يوافق ما يقصد به في التراث، وهو كونه الصورة الذهنية الحاصلة في العقل.

وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم لا يشترط فيه أن تكون الصورة الذهنية صورة مرئية، فقد تكون كذلك، وقد تكون محسَّة بإحدى الحواس الأخرى، يؤيد ذلك أن العميان ليس لهم قدرة على استحضار الصور المرئية، وإنما يستعيضون عنها بصور ملموسة أو مسموعة. كما لا يشترط أن تكون الصور محسَّة، فقد تكون مدركة إدراكاً عقلياً بأن تكون فكرة خالصة مجردة من أحداث متكررة أو خبرات مختلفة، فمفهوم الشجاعة مثلاً هو عبارة عن مستخلص ما شاهدناه من مواقف متكررة أدركنا من خلالها ما نسميه شجاعة، ثم أوجزناه في شكل مجرد بحيث يصير كل واحد من تلك المواقف تنوعاً لها، فنطلق عليه اسم الشجاعة عند الحاجة إلى ذلك، فالقاسم المشترك المستخلص من المواقف المتنوعة إذن هو الصورة الذهنية، وهي وإن كانت غير واضحة المعالم تماماً، إلا أنها كافية في أداء مهمتها في حصول التفاهم، ويرجع سبب عدم وضوح الصورة الذهنية إلى كثرة استخدام اللغة، وهو ما عوَّد المتكلمين على الاكتفاء بلمحة خاطفة في تمثلهم للصورة الذهنية التي تمر بسرعة في

أذهانهم، دون أن يدققوا ودون أن تتضح تلك الصور في الأذهان. وربما تختلف الصور الذهنية اختلافاً نسبياً بين المتكلمين نتيجة لاختلاف ذلك القاسم المشترك الذي يتحكم فيه عامل الخبرة السابقة للمتخاطبين، ذلك أن كل مستخدم للغة يلخص من مجموع الخبرات السابقة لكلمة ما قاسماً مشتركاً، قد يختلف عن الصور الأخرى لدى متكلمين آخرين، غير أن هذا الاختلاف ضئيل بحيث لا يؤثر على القدر الكافي لحصول التفاهم بين أبناء البيئة اللغوية الواحدة في الغالبية الساحقة من استعمالات اللغة.

وبما أن المرجع لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بالدال، فسأقول: إن مدلول وحدة معجمية ما هو مفهومها، بيد أني سأضطر إلى التفريق بين ما يدل دلالة عامة، وما يدل دلالة خاصة، وهذا يدعو إلى التفريق من ناحية أخرى بين الجملة والقولة.

فالجملة هي «كيانات مجردة معزولة عن السياق، أي إنها ليست مقيدة بأي زمان أو مكان معيَّن. إنها وحدات في نظام اللغة الذي تنتمي إليه»[62]. أما القولة فهي مقيدة بسياق معيَّن، ومعناها هو نتاج لمعنى الجملة والسياق معاً[63]. وبينما يدخل معنى الجملة في نطاق علم الدلالة فإن بحث معنى القولة هو جزء من علم التخاطب[64].

ولتوضيح الفرق بين معنى الجملة ومعنى القولة بالمثال أقول: إن النظر في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾[65]، باعتباره جملة يفهم منه نفي أن يكون الذكر كالأنثى، وكل من الذكر والأنثى في هذه الحال هو مفهوم عام يصدق الأول منهما على كل ذكر، ويصدق الثاني على كل أنثى، بغض النظر عن السياق الواردة فيه. كما أن النفي (أي نفي أن يكون الذكر كالأنثى) عام من جميع الوجوه، إذ ليس هناك في هذه الحال تخصيص، فالمخصص هو السياق، والسياق ليس مأخوذاً بعين الاعتبار في حال النظر إليها باعتبارها جملة. أما إذا نظرنا إليها باعتبارها قولة في سياق، فسيكون المعنى حينئذ: ليس الذكر الذي كانت تطلبه، امرأة عمران وتتخيل فيه كمالاً قصاراه أن يكون كواحد من السدنة، كالأنثى التي وهبتها[66]، فالذكر، «إشارة إلى ما سبق ذكره

كناية في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾[67] فإن لفظة ما، وإن كان يعم الذكور والإناث، لكن التحرير - وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس. إنما كان للذكور دون الإناث»[68]، والأنثى «إشارة إلى ما تقدم ذكره صريحاً في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾. . .»[69].

وهكذا فإن القولة مقيدة بسياق معيَّن، وبناءً على ذلك فإن إشارات وحداتها المعجمية هي إشارات خاصة، وليست عامة، فدور السياق عادةً هو التخصيص والتحديد إلى أقصى حد ممكن، على أنه ينبغي أن لا يفهم أن القولة مقتصرة على التعبيرات الجزئية، والجملة على التعبيرات الكلية، فليس ذلك شرطاً، والآية السابقة نفسها يجوز أن تكون (ال) فيها للجنس حتى باعتبارها قولة في سياق، ويكون المعنى حينئذ «ليس الذكر والأنثى سيان فيما نذرت»[70]، فالمدار إذن في التفريق بين الجملة والقولة هنا هو الاستقلال عن السياق أو التقيد به، وليس الاشتمال على تعبيرات جزئية أو كلية.

والواقع أن التعبيرات في السياق، في جميع الأحوال - هي تعبيرات خاصة وليست عامة، أي أنه حتى عندما تشتمل القولة على تعبيرات كلية - كما إذا اعتبرنا (ال) في و(الذكر) و(الأنثى) السابقتين في الآية للجنس - فإن هذه التعبيرات تُعدُّ من باب التعبيرات الخاصة، لا العامة، فيكون التقدير حينئذ: وليس جنس الذكر الذي ينتمي إليه ما طلبته امرأة عمران كجنس الأنثى الذي ينتمي إليه ما وضعته في خدمة بيت المقدس، فالذكر في هذه الحالة تعبير كلي، لأنه يندرج تحته أفراد متعددة، ومع ذلك فهو تعبير خاص لأنه منظور إليه من جانب معيَّن، ومراعى فيه اعتبار خاص، وهو انتماء ما طلبته امرأة عمران إليه، ولولا ذلك لما كان هناك مناسبة للإعلام باختلاف الذكر عن الأنثى، ونفي أن يكون أحدهما كالآخر في هذه الآية. وعلى الرغم من أن عدد الأفراد المندرجين تحت كلمة (الذكر) واحد، سواء اعتبرنا قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ جملة أم قولة - وهو ما دعا إلى القول بأن مجرد وجود هذه التعبيرات الكلية أو الجزئية لا يدل على نوع التعبير من حيث كونه جملة أو قولة - فإن ما يفرّق بينهما هو اعتبار السياق في حال القولة، وغض النظر عنه في حال الجملة.

2 ـ 3 ـ 1 ـ 3 ـ الفرق بين الإشارة والإحالة:

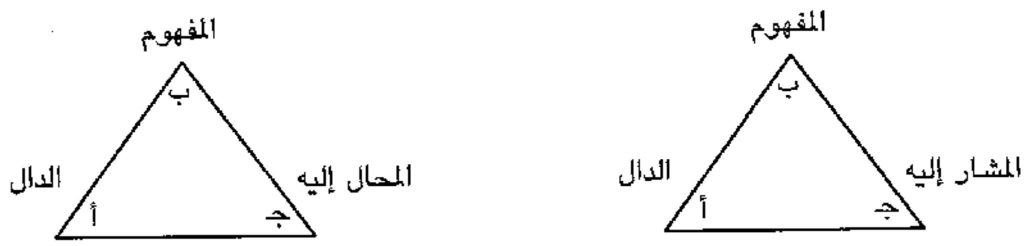
ولكي تزداد المفاهيم السابقة وضوحاً أرى أن أُفرِّق بين ما يُعرف عند الغربيين بالإشارة reference، والإحالة denotation، ومع أن المصطلحين مهلهلان، ومستعملان بطريقة فضفاضة إلى حد كبير، فإنه بالإمكان الإفادة منهما إذا ما حاولنا استعمالهما بشكل دقيق، ويميل الاستخدام الشائع إلى اعتبار مصطلح الإشارة مرادفاً للإحالة[71]، بيد أنه يمكن العثور على فرق جوهري بين المصطلحين.

فالإشارة ـ وفقاً لجون لاينز ـ هي «العلاقة التي تربط بين تعبير ما، وما يشير إليه في المناسبات المعيَّنة التي يقال فيها»[72]، أي أن الإشارة مرتبطة بالقولة المعيَّنة، فدلالتها إذن دلالة خاصة وليست عامة، بمعنى أنها «مقيدة بسياق القول»[73]، في حين أن الإحالة هي العلاقة التي تصل بين التعبيرات اللغوية والعالم الخارجي، بصرف النظر عن السياق الخاص.

وبناءً على هذا التفريق بين الإشارة والإحالة فسنحتاج إلى رسم مثلثين، لتوضيح الفرق بين ما تشير إليه الوحدات المعجمية في سياق معيَّن، وما تحيل عليه في عزلة عن السياق، أو بتعبير أعم وأدق بين ما تشير إليه في حالة التعبيرات الخاصة، وما تحيل عليه في حالة التعبيرات العامة:

شكل (8)

1 ـ مثلث الإشارة — 2 ـ مثلث الإحالة



والفرق بين المثلثين يبدو في الركن الثالث من كل منهما. وهو الذي رمز إليه بـ(جـ) فهو في مثلث الإشارة أطلق عليه المشار إليه (أو المرجع)، وفي مثلث الإحالة أطلق عليه المحال عليه (أو الحقيقة). فكلمة الذكر في الآية

السابقة (وكذلك كلمة الأنثى) إذا عزلت عن سياقها فستحيل على كل من انطبقت عليه صفات الذكر، بغض النظر عن السياق الوارد فيه، وستكون دلالتها عامة في هذه الحال. أما إذا نظرنا إليها في السياق الواردة فيه فقط، فستشير إلى الذكر الذي طلبته امرأة عمران دون غيره ـ إذا اعتبرنا (ال) للعهد، أو إلى الذكر الذي ينتمي إليه ما طلبته امرأة عمران ـ إذا اعتبرنا (ال) للجنس.

وهكذا ينبغي أن يُنظر إلى السياق على أنه محدد ومخصص غالباً، والمقصود بالسياق هنا مفهومه الواسع الذي يشمل سياق النص، والسياق الخارجي الذي يشتمل على كل ملابسات القولة، ولذلك فالفهم السليم لقوله تعالى: ﴿الٓمٓ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾[74]، يستلزم تحديد الفترة الزمانية والمكان، وكل الملابسات التي تسهم في إيضاح المراد من الآية، بل إدراك مفهوم كلمة (الروم) نفسها يحتاج إلى معرفة سبب نزول الآية، وكل الأحوال المحيطة بنزولها، وذلك لأن كلمة الروم أخذت دلالات مختلفة عبر التاريخ من حيث المكان الذي يعيش فيه الروم، وحدود البلاد، ونحو ذلك.

2 ـ 3 ـ 1 ـ 4 ـ التعيين:

يؤدي مفهوم التعيين deixis ـ في إطار نظرية الإشارة ـ مهمة العناية بسياق القولة، وذلك أن كثيراً من التعبيرات الدالة على الأشخاص، وعلى الأزمنة والأماكن تحتاج إلى تحديد، فيتم تحديدها بالإشارة إلى زمن حدوثها ومكان الحدث، والأشخاص المعنيين بأمر ذلك الحدث، من متكلم ومخاطب، وغيرهما مما له علاقة بهذا الشأن، ولذلك ينقسم التعيين إلى:

1 ـ تعيين الشخص person deixis ويتناول الاهتمام بما يعود عليه الضمير مثل أنا ونحن وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن، وهو وهي وهما وهم وهن، وما يقوم مقام هذه الضمائر في حال الوصل (الضمائر المتصلة).

2 ـ تعيين الزمان time deixis ويتناول تحديد المراد من الزمان بتعيينه من خلال سياق القولة، ومن أمثلة التعبيرات الزمانية المبهمة التي تحتاج إلى تعيين:

(ذلك العصر وذلك الوقت وحينذاك ويومئذ والآن وقبل ذلك وبعد هذا ومنذ هنيهة والسنة الماضية والقرن السابق والأسبوع القادم وأمس ويوم الغد. . . إلخ).

3 ـ تعيين المكان place deixis ويتناول تحديد المكان المقصود في سياق القولة حين تكون التعبيرات المكانية مبهمة مثل (هنا وهناك وتلك البقعة وهذا الموضع وشمال ذلك المكان. . . إلخ)[75].

ولعلنا استنتجنا الآن أن كل ما ينص عليه بطريق التعيين هو من قبيل المشار إليه، وليس من قبيل المحال عليه، لأنه محدد في سياق خاص، ولا يصلح إلا لما عيّن له.

وربما يبدو الفرق الجلي بين الإشارة والإحالة في تعبيرات مثل (سيد المرسلين) و(سيد الكائنات) و(خاتم الأنبياء)، ففي كل هذه التعبيرات لن يصعب علينا معرفة المشار إليه وهو (محمد بن عبد الله ﷺ)، والذي أعاننا على معرفته هو السياق الثقافي (الذي يشمل اعتقادنا أنه كذلك). أما المحال عليه ـ وهو الذي يُتوصل إليه عن طريق تعبيرات اللغة ومقتضياتها بحكم الوضع، بصرف النظر عن السياقات المخصصة والمعيَّنة التي تحيط بالتعبير داخل النص اللغوي وخارجه ـ فلا يدل دلالة مباشرة على سيدنا محمد (ص)، بل كل ما يرشد إليه هو كون المحال عليه هو من يتمتع بسيادة كل الرسل، أو كل الكائنات، أو كونه آخر الأنبياء ولا نبي بعده.

أما تخصيص دلالتها بحيث تصبح مقتصرة على (محمد بن عبد الله ـ ص ـ) فهذه ناحية تخاطبية pragmatic تتصل بثقافتنا الخاصة، أي إنها من مقتضيات السياق، وليست بسبب المفهوم العام الذي يقتضيه اللفظ من حيث هو، بدليل أنه لو كان مستعمل هذه العبارات يعتقد أن عيسى ـ عليه السلام ـ هو آخر الرسل، فسيكون المشار إليه حينئذ هو سيدنا عيسى، وهكذا دواليك.

وهذه النقطة تدعو إلى التذكير مرة أخرى بأن الإشارة ترتبط بالقولة، والإحالة ترتبط بالجملة أو بالتعبير اللغوي بعامة، مفرداً أو مركباً، وأن القولة

مرتبطة بالسياق، والجملة ليست كذلك، ولذلك فإن الإشارة والقولة ينبغي أن تكون دراستهما لصيقة بعلم التخاطب الذي هو مكمِّل لعلم الدلالة، ولا يمكن فهم الاستخدامات اللغوية فهماً تاماً إلا بهما معاً.

وقد يكون من أهم المواضع التي يظهر فيها الفرق بين الإشارة والإحالة تلك المواضع التي يستخدم فيها المتكلمون تعبيرات لغوية إزاء مفاهيم معيَّنة، وفقاً لأهوائهم وآرائهم، ومن ذلك مثلاً أن العمليات العسكرية التي يقوم بها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، ومنها تلك العملية التي استخدموا فيها طائرتين شراعيتين للهجوم على أحد المعسكرات الإسرائيلية يسميها الإسرائيليون عمليات تخريبية أو إرهابية، في حين يسميها الفلسطينيون ومناصروهم عمليات فدائية أو بطولية. وهكذا نجد أسماء مختلفة لشيء واحد، وتفسير ذلك أن التعبيرات (عملية تخريبية أو إرهابية)، و(عملية فدائية أو بطولية) مترادفة إشارياً ومتزايلة (متباينة) إحالياً، أي أن المرجع (المشار إليه) واحد، والحقيقة (المحال عليه) مختلفة.

وما يساعد على تحديد المرجع تلك المعلومات التي نتوصل إليها من خلال الواقع نفسه وليس من خلال الطرائق المختلفة التي يقدم بها الواقع، تلك المتمثلة في الأوصاف أو التعبيرات المستعملة في تسميته، والمسوِّغ الذي يجعل التعبيرات المذكورة سابقاً من قبيل الإحالة هو أنها تعبيرات عامة، أي أنها أصناف يندرج تحتها أفراد آخرون، ومن هنا كان لها دورها التأثيري الذي اكتسبته من جهة كونها مرتبطة في أذهان الناس بصبغة مدحية، كما في نحو (فدائية وبطولية) أو تهجينية كما في (تخريبية وإرهابية).

ويمكن تسمية هذه الظاهرة التي تحدثت عنها - فيما مضى - وهي إعطاء تسمية معيَّنة لشيء أو حدث في الخارج باسم يحمل صبغة مدحية أو تهجينية، ويختلف باختلاف وجهات النظر بظاهرة (التناوب العلامي)، والعلاقة بين هذه التسمية ومسماها هي أن المتكلم يستخدم أحد طرفي علامة ما متواضع عليها بين الناس في استخدام ما، وهو الدال، ليضعه في مقابل شيء آخر لغرض التأثير، أي أنه يستخدم أحد الدوال المستخدمة عند غيره في موضع آخر، بإزاء

مدلول مختلف للإفادة من الإيحاءات التي اكتسبها اللفظ من خلال ارتباطه بالمدلول الأول الذي يستخدم الناس ذلك اللفظ بإزائه عادةً. ويكثر استخدام هذه الظاهرة في الألفاظ الفضفاضة كالحرية والديمقراطية والسعادة والإرهاب ونحو ذلك.

وربما يُنظر إلى هذه الظاهرة على أنها ضرب من ضروب المجاز، غير أن ما يضعف ذلك هو أننا لا نجد في كثير من الأحيان علاقة بين المعنيين من ذلك النوع من العلاقات المعروفة في المجاز. وقد يقال: إن العلاقة قد تكون نفسية تخضع لرؤية المتكلم الذي قد يرى تشابهاً بين شيئين غير متشابهين في حقيقة الأمر، أو على الأقل في رأي عامة الناس، وهو احتمال ممكن على كل حال، ولكن السؤال هنا: هل المتكلم عند استخدامه هذه الظاهرة ينطلق من منطلق التشابه بين المعنيين أم أن ما يدفعه إلى ذلك مجرد الادعاء لغرض التأثير في المخاطبين؟ والظاهر أن المتكلم يعتمد في هذه الظاهرة على مجرد الادعاء، والدليل على ذلك أنه في الاستخدامات المجازية يستند المتكلمون إلى قرينة صارفة عن إرادة المعنى الأصلي، ولكن المتكلم في مثل هذه الأحوال لا يشعر بأنه في حاجة إلى قرينة، بل إنه يسعى إلى إبعاد كل قرينة تصرف ذهن المخاطب إلى أن المتكلم يقصد معنى مجازياً ادعاء منه أن هذا هو المعنى الحقيقي الذي ينبغي أن يستخدم فيه اللفظ، ومما ساعد أولئك الذين يستخدمون أمثال هذه الكلمات في تحقيق مآربهم أنها كلمات عامة مفهوماتها نسبية بين الناس، وليس لها دلالات مطلقة، ومقدار الاشتراك فيها قليل إلى حد كبير، ولذلك ساغ لهم استخدامها في مواقف مختلفة، ربما كانت متناقضة، والبحث عن المشار إليه، والاستعانة به هو المعين دائماً في الوصول إلى فهم المراد فهماً موضوعياً.

ومن الثمرات التي نجنيها عند معرفة المشار إليه والمحال عليه أننا نستطيع من خلال الموازنة بينهما في استخدام لغوي معيَّن أن نتعرف بعض الأمور المتعلقة بالمتكلم كآرائه الخاصة في المشار إليه وأهوائه وأغراضه، وربما معلومات كثيرة أخرى.

وقد نرى في ضروب المجاز مظهراً آخر من المظاهر التي ينجلي فيها الفرق بين الإشارة والإحالة، وقد يكون إدراك هذا الفرق وسيلة فعّالة للوصول إلى إدراك بعض الأسرار الفنية للجمال في المجاز، ولكي تتضح هذه الفكرة بالمثال أقول: إن كلمة (المشافر) في قول الفرزدق:

فلو كنت ضَبِّيًا عرفت قرابتي ولكن زنجيا غليظ المشافر[76]

تحيل ـ بحسب معناها اللغوي ـ على شفاه الأباعر، فهذه هي إحالتها، ولكنها في هذا البيت تشير إلى شفتي ذلك الإنسان الذي يهجوه الشاعر بقرينة السياق الذي حدد المشار إليه، والعدول عن اللفظ المستعمل عادةً في الإحالة على شفة الإنسان إلى لفظ آخر غير مستعمل في ذلك يؤدي بالمتلقي إلى ردة فعل تأثيرية يشوبها شيء من خيبة الانتظار نتيجة هذا الانتقال المفاجيء، وتخلق فيه لذة سارّة بسبب تلك المفاجأة. وبناءً على ذلك، فإن ارتفاع نسبة احتمال حصول هذه اللذة وشدتها يتناسب تناسباً عكسياً مع كثرة استعمال اللفظ في الإشارة إلى المعنى المراد، أي أن كثرة استعمال المجاز تذبله وتقلل من شأنه في التأثير في نفوس المتلقين. ومن الأسرار التي جعلت من مثل هذا المجاز مؤثراً استغلال الشاعر إحالة تلك اللفظة المستعملة (وهي المشافر) التي ترتبط في أذهان المخاطبين بإيحاءات خاصة منها كبر حجمه وقبح منظره ومشاعر النفور منه، ولذا فإن استخدامها للإشارة إلى شفة ذلك الإنسان المهجو سوف تنقل معها تلك الإيحاءات، وتضفيها على تلك الشفة فتصبح نظرة المخاطب إلى تلك الشفة كنظرته إلى مشفر البعير، بما فيه من إيحاءات مختلفة يملكها المخاطب ويشعر بها نحو ذلك المشفر.

2 ـ 3 ـ 1 ـ 5 ـ المسمَّى والمعنى:

لقد أشرت في الفصل السابق إلى أن اللغة لا تصور الواقع كما هو، وأضيف هنا أن المتكلم قد يميل إلى استخدام تعبير ما للإشارة إلى شيء معيَّن من بين عدد من التعبيرات التي تسمح بها اللغة، ويعود اختياره لذلك التعبير بالذات إلى أسباب خاصة عادةً، ولتوضيح ذلك يمكن أن نفترض أن أحد

المتكلمين يطلب من متكلم آخر أن يناوله كوباً من الماء موضوعاً فوق المنضدة، ولنفترض أن بعض ما يميِّز هذا الكوب كونه أحمر اللون، وكونه وسطاً بين كوبين آخرين، وكونه منتصفاً بالماء، فقد يُؤْثِر ذلك المتكلم أن يقول:

(أ) ناولني الكوب الأحمر اللون، أو

(ب) ناولني الكوب الأوسط، أو

(جـ) ناولني الكوب الذي نصفه فارغ، أو

(د) ناولني الكوب الذي نصفه مملوء... إلخ.

وعلى نفس المنوال يمكن أن يستخدم متكلم ما للإشارة إلى سيدنا آدم عليه السلام عبارة:

(أ) أول المرسلين، أو

(ب) أول مخلوق بشري، أو

(جـ) الجد الأول للبشرية، أو

(د) زوج حواء... إلخ.

وفي كلتا الحالتين: (حالة وصف الكوب وحالة وصف آدم عليه السلام) تقصد الإشارة إلى ذلك الكوب المعيَّن في أمثلة المجموعة الأولى، وإلى سيدنا آدم في أمثلة المجموعة الثانية.

ومع أن المشار إليه واحد في المجموعة الأولى وكذلك الأمر في المجموعة الثانية، فإنه لا يمكن الادعاء بأن تعبيرات المجموعة الأولى أو المجموعة الثانية مترادفة ترادفاً كاملاً، لأن الترادف هنا لا يعدو أن يكون ترادفاً إشارياً، أي أن المشار إليه واحد، أما من حيث طريقة التعبير، ومن حيث المعنى فالأمر مختلف.

ولقد مهَّدت بهذه التوطئة لما لاحظه الفيلسوف الرياضي الألماني غوتلوب

فريجه Gottlop Frege من فرق بين ما دعاه بالمسمى nominatum أي الشيء المسمى به، والمعنى أي الطريقة التي يقدم بها الشيء(77)، وقد لاحظ فريجه أن التعبيرين نجم الصباح the morning star ونجم المساء the evening star لهما نفس المسمى، وذلك لأنهما اسمان للشيء نفسه، وهو ذلك النجم المعيَّن الذي يدعى الزهرة venus، ومن خلال الموازنة بين ما هو موجود بالفعل، والطريقة التي يقدَّم بها، أي التي تعبِّر عن ذلك الموجود لاحظ أن ذلك الشيء واحد في وجوده الفعلي، ومختلف في طريقة التعبير عنه، فاستنتج أن للشيء معنى يتمثل في طريقة التعبير عن مسماه بطرائق مختلفة، إضافةً إلى مسماه، ولذلك فليس من الضروري إذا كان لتعبيرين معيَّنين مرجع واحد أن يكون لهما نفس المعنى؛ فماهية الإشارة ـ كما تقول جانيت فودر Janet Fodor، ليست اشتراطاً كافياً لماهية المعنى. ثم إن تعبيراً مثل (هذا الكتاب) يمكن استخدامه في مناسبات مختلفة للإشارة إلى أشياء مختلفة، ولكن ذلك لا يعني أن التعبير (هذا الكتاب) له معاني كثيرة مختلفة(78).

2 ـ 3 ـ 1 ـ 6 ـ الفرق بين الماصدق والمفهوم عند كارناب:

لقد أوحى التفريق السابق بين المسمى والمعنى إلى كارناب Carnap بالتفريق بين الماصدق extension والمفهوم intension، وهو تفريق لا يختلف كثيراً عن تفريق فريجه، وذلك ما سوَّغ له أن يعقد موازنة بينهما(79). وقد عرَّف لاينز المفهوم في اسم ما بأنه «مجموعة الخصائص البارزة التي تحتم إمكان تطبيقها على ذلك الاسم»(80)، ويشير إلى أن المناطقة يميِّزون بين ماهية الأصناف التي تنتمي إلى الماصدق والأصناف التي تنتمي إلى المفهوم على أساس أن الصنفين قد يكون لهما نفس الأفراد تماماً، ومع ذلك فهما صنفان مختلفان، بمقتضى تحديد مفهومهما، وقد مثَّل لذلك بالمثال الذي استخدمه كارناب، وملخصه أن التعبيرين (حيوان ذو قدمين بدون ريش) و(حيوان ناطق) متطابقان من حيث الماصدق، أي من حيث كونهما أعياناً أو حقائق موجودة في الخارج، لأن كل حيوان ذي قدمين بدون ريش هو حيوان ناطق في واقع الأمر، فهل يعني هذا أن لهما نفس المعنى؟ ثم مثَّل بمثال آخر لكائنين خرافيين

يمكن أن نستعمل بدلاً منهما ما يعرف في تراثنا بالغول والعنقاء (على القول بأنهما خرافيان) فهما متطابقان من حيث الماصدق، من جهة أن كليهما ليس موجوداً في العالم الخارجي، ولكنهما ليسا بمعنى واحد، وذلك يدل على أنهما مختلفان في شيء آخر، وهو المفهوم[81].

2 ـ 3 ـ 1 ـ 7 ـ علاقة الإحالة وعلاقة الهوية:

لقد أضحى من المقرر في الدراسات الدلالية الحديثة ـ في الأقل على مستوى نظرية الإشارة ـ أن الوحدة المعجمية تتصل بغيرها من الوحدات المعجمية بنوعين من العلاقات:

الأولى: علاقة الإحالة، وتتمثل في علاقة الوحدة المعجمية بالعالم الخارجي، من جهة كون الدال يحيل على شيء، أو عَرَض، أو حال، أو علاقة، أو نحو ذلك مما تحيل عليه الوحدات المعجمية الآتية: بقرة، أبيض، سرور، صداقة... إلخ.

والأخرى: علاقة الهوية sense relation، وتتمثل في علاقة الوحدة المعجمية بوحدات معجمية أخرى من نفس اللغة، كتعلق الوحدة المعجمية (بقرة) بـ(حيوان) و(ثور) و(عجل)، وكتعلق الوحدة المعجمية (أبيض) بـ(أسود) و(أصفر)... إلخ[82].

وتبدو الأهمية التطبيقية لعلاقات الهوية في دراسة الترادف synonymy والتضاد antonymy والاندراج hyponymy، والعكس inversion، والانضواء inclusion، والتنافر incompatibility، وتصنيف الوحدات المعجمية في حقول معجمية lexical fields.

2 ـ 3 ـ 1 ـ 8 ـ أهم الانتقادات الموجهة إلى نظرية الإشارة:

لقد تعرَّضت هذه النظرية لعدة انتقادات، منها:

1 ـ أن اعتبار أن المعنى هو الشيء الخارجي (المرجع) يؤدي إلى القول بأن التعبيرين اللذين يشيران إلى شيء واحد مترادفان، وهذا أمر غير مطرد،

فالمشار إليه في (نجم الصباح) و(نجم المساء) واحد، ولكنهما ليسا مترادفين.

2 ـ إذا كان المعنى هو الشيء الخارجي، فإن كل ما يضاف إلى الشيء الخارجي تصح إضافته إلى المعنى، ولكن الواقع ينفي ذلك، وذلك أننا لو اعتبرنا أن المعاني هي التفاحات مثلاً، فسنجد «أن التفاحات يمكن أن تؤكل والمعاني لا تؤكل، والمعاني يمكن أن تُتعلَّم، ولكن التفاحات لا تتعلم، ومعنى التفاحة يشتمل ـ بداهةً ـ على معنى التفاحة، ولكن التفاحة لا تشتمل على التفاحات»[83].

3 ـ أن هناك أشياء ليس لها وجود خارجي، ومع ذلك فإن لها ألفاظاً تدل عليها.

4 ـ أنه لو كان المعنى هو المرجع لاحتجنا لكل مرجع دالاً يدل عليه، وذلك محال. وقد أشرت إلى هذه الانتقادات الثلاثة[84]، في الحديث عن خلاف أعلام التراث في أن الألفاظ موضوعة بإزاء الماهيات الخارجية أو بإزاء الصور الذهنية، وقد كان اختياري أن المعاني موضوعة بإزاء الصور الذهنية، وهو ما جنبنا الانتقادات الأربعة السابقة، كما أن طريقة عرض هذه النظرية، والتفريق بين الإشارة والإحالة، وبين المسمى والمعنى قد قطعا الطريق أمام كل هذه الانتقادات.

5 ـ أن هذه النظرية لا يمكن تطبيقها على بعض المعاني الوظيفية، كالأدوات (إذا) و(لكن) و(لا) و(إن) و(أو). وهو انتقاد صائب إلى حد ما إذا نظرنا إلى هذه الأدوات، ونحوها في حال انفرادها. أما إذا نظرنا إليها متصلة بغيرها، فإن إخضاعها لنظرية الإشارة ممكن إلى حد كبير، وذلك من وجهين:

(أ) أن دور هذه الأدوات ونحوها هو الربط بين الوحدات المعجمية، لتأكيد النسبة بين تلك الوحدات، أو نفيها، أو استثناء وحدة من أخرى، أو نحو ذلك من طرائق الربط كالشرط والاستدراك... إلخ. وبناءً على ذلك، فإن تلك الأدوات تؤثر في النسبة الكلامية المتمثِّلة في إضافة وحدة معجمية إلى أخرى على وجه الإسناد أو الشرط أو

الاستثناء أو الاشتراك أو الاستدراك... إلخ. ولا شك في أن هذه النسبة تقابلها نسبة خارجية، فإذا قلنا مثلاً: من يجتهد ينجح، فإن هذه النسبة الكلامية التي تأخذ شكل الشرط (بوضع الاجتهاد في موضع الشرط لحصول النجاح) تقابلها نسبة خارجية في الواقع الخارجي، وهذه النسبة الخارجية مطابقة للنسبة الكلامية، بغض النظر عن صدق المتكلم، ووجه مطابقتها أن الواقع ـ ولو بحكم التصور ـ يشهد بكون الاجتهاد يؤدي إلى النجاح، ومن هنا فإن وضع الاجتهاد في موضع السبب أو الشرط للنجاح في النسبة الكلامية تطابقه أيضاً نسبة خارجية، ومعلوم أن ما أفاد تلك النسبة الكلامية، وجعلها تأخذ ذلك الشكل هو أداة الشرط، وهذا يدل على أن لها دورها في تلك النسبة، ومن هنا يجوز أن تكون موضوعاً لهذه النظرية من هذا الوجه الذي يدل على تعلقها بالعالم الخارجي.

(ب) أن هذه الأدوات قد يُنظر إليها على أنها نوع عالٍ من التجريد لبعض الوحدات المعجمية، ولذا فمن الممكن أن نقدر وحدات معجمية بدلاً منها، مثل (حضر الطلبة أستثني أحمد) بدلاً من (حضر الطلبة إلا أحمد)، و(جاء عليٌّ، أشرك أحمد في ما ثبت لعليٍّ) بدلاً من (جاء علي وأحمد)، وهكذا.

أما فيما يتصل ببقيّة المعاني الوظيفية، كالتي يؤديها مُصرِّف الصيغة، وأداة التعريف وتاء التأنيث، فإنه من الممكن أن تشير إلى شيء في الخارج، أو تحيل عليه بمجرد انضمامها إلى وحدات معجمية، كما في (ضارب)، و(أضرب)، و(الضارب)، و(الضاربة)، حيث تحيل (ضارب) مثلاً إلى الحدث الواقع في العالم الخارجي، ومن قام بذلك الحدث.

2 ـ 3 ـ 2 ـ النظرية السلوكية:

ترجع النظرية السلوكية behaviourist theory في أصولها إلى واطسن

Watson رائد المدرسة السلوكية في علم النفس، وقد كان نشره لمؤلّفه «السلوكية Behaviourism» سنة 1924م، ولكنه مهّد لذلك ببعض المبادىء قبل نشره الكتاب ببضع سنين ببعض المقالات والمحاضرات[85].

أما أول من توسع في تطبيق آراء السلوكيين على دراسة اللغة، فهو بلومفيلد، الذي عرض وجهة نظره في تطبيق المبادىء السلوكية على اللغة في كتابه (اللغة Language) الذي نشر سنة 1933م.

وقد أوضح بلومفيلد الطريقة التي تُستخدم بها اللغة بالمثال التالي: لنفترض أن جاك، وجيل، يتنزهان في ممر مسيَّج، وجيل جائعة، فترى تفاحة على الشجرة، فتحدث أصواتاً بحنجرتها ولسانها وشفتيها، فيتخطى جاك السياج ويتسلق الشجرة، ويأخذ التفاحة ثم يحضرها لجيل، ويضعها في يدها فتأكلها[86].

إن هذه الأحداث المتوالية يمكن أن تدرس من جوانب متعددة، ولكننا نحن دارسي اللغة نميّز بين عملية الكلام والأحداث المصاحبة لها، أي الأحداث العملية، وبالنظر إلى هذه الناحية، فإن الحادث يتكوَّن زمانياً من ثلاثة أجزاء:

(أ) الأحداث العملية السابقة لعملية الكلام.

(ب) الكلام.

(جـ) الأحداث العملية التالية لعملية الكلام[87].

فجميع الأحداث التي تسبق كلام جيل في المثال السابق، وتتعلق بها تدعى مثير المتكلم The Speaker's Stimulus، وفي هذا المثال فإن المثيرات هي جوع جيل (مع ما يتبعه من عمليات عضوية)، ورؤيتها التفاحة، ووجود جاك بقربها وعلاقتها السابقة به.

أما الأحداث التي تلي الكلام، وتتعلق بالسامع فتدعى استجابة السامع Hearer's Response، والاستجابات في هذا المثال هي قطف جاك للتفاحة،

وتقديمها إلى جيل، ويدخل في هذا النوع الأحداث التالية للكلام المتعلقة بجيل أيضاً، وهي حصولها على التفاحة وتناولها لها.

ويخضع حدوث الكلام والسلسلة الكاملة للأحداث العملية السابقة والتالية للكلام لقصة حياة كل من المتكلم والسامع[88].

وهكذا فإن استخدام اللغة عند بلومفيلد وغيره من السلوكيين يخضع لنظرية المثير والاستجابة المعروفة في علم النفس؛ فالمثيرات العملية تؤدي إلى استجابات لغوية، وتلك الاستجابات قد تكون مثيرات لغوية تؤدي إلى استجابات أخرى، وهلم جرا.

وقد عرَّف بلومفيلد معنى المبنى اللغوي linguistic form بأنه «الموقف الذي ينطق فيه المتكلم ذلك المبنى والاستجابة التي يحدثها في السامع»[89]، ويشير إلى أنه «لكي نعطي تعريفاً علمياً دقيقاً لمعنى كل مبنى في اللغة، علينا أن نحيط معرفة دقيقة وعلمية بكل شيء في عالم المتكلم، ولكن المدى الفعلي للمعرفة البشرية أضيق من أن يحيط بذلك»[90].

ويرى أنه من الممكن تحديد المعنى إذا كان متعلقاً بما نعرفه معرفة علمية، كأن نعرِّف الملح بأنه كلوريد الصوديوم (NACI)، ولكن ليس لدينا طريقة محكمة لتعريف كلمات مثل حب، وكراهية، ونحوها مما يتصل بالمواقف التي لم تُصنَّف بطريقة دقيقة، مع أنها تمثِّل الغالبية الساحقة من كلمات اللغة، وحتى عندما تكون لنا مثل هذه التصنيفات العلمية فإننا غالباً ما نجد أن معاني اللغة لا تتوافق مع هذه التصنيفات، فالحوت في الألمانية يدعى سمكاً والخفاش يسمى فأراً. ثم يشير إلى أن وجهة النظر الفيزيائية لألوان الطيف تختلف مع الاستعمال اللغوي العادي لهذه الألوان، كما أنها تختلف باختلاف اللغات. كما يشير أيضاً إلى مشكلة اختلاف اللغات في المصطلحات المستعملة في علاقات القرابة، ولذلك فإن دراسة المعنى هي نقطة الضعف في دراسة اللغة، وستبقى كذلك إلى أن تتقدم المعرفة البشرية بطريقة أرقى مما هي عليه في الوقت الحاضر[91].

ثم يتحدث عن صعوبات أخرى تتصل بالمعنى أهمها: شخصية المتكلم التي تشتمل على استعداد جهازه العصبي الناتج عن خبراته اللغوية وغير اللغوية، والاختلاف بين متكلم وآخر في مؤهلاتهما العقلية الأمر الذي يحول دون التنبؤ بما سيقوله المتكلم. ثم إن المتكلمين لا يتقيدون بالمواقف المحددة، فكثيراً ما ينطق المتكلمون بكلمة تفاحة حين لا تكون هناك تفاحة، أي أن المتكلمين ينطقون بالمباني اللغوية في غياب المثير النموذجي[92].

وبناءً على وجهة النظر السلوكية في استخدام اللغة، عند بلومفيلد وغيره من السلوكيين، وبمقتضى تعريفهم للمعنى، فإن المعاني «يتم تعلمها بارتباطها بالمواقف المتنوعة التي تستخدم فيها اللغة»[93]. ولكن هل هناك علاقة مطردة بين المواقف والمعاني إلى الحد الذي يمكن معه التكهن بمعنى الكلمة أو القولة من خلال الموقف المستخدمة فيه، أو التنبؤ بالكلمة المستعملة عند حدوث الموقف الذي من شأنه أن تستعمل فيه؟

والواقع أن بلومفيلد نفسه ينفي وجود تلك العلاقة الوثيقة بين معنى الكلمة والموقف المستخدمة فيه، ويشير إلى عجزنا نتيجة لذلك عن التنبؤ بما سيقوله المتكلم، كما ذكرت قبل قليل، ومثلما أوضح لاينز فإن من أهم الحقائق المتعلقة باللغة أن «ليس هناك ـ بوجه عام ـ ارتباط بين الكلمات والمواقف المستخدمة فيها إلى الحد الذي يمكن معه التنبؤ بحدوث كلمات معيَّنة، باعتباره سلوكاً محكوماً بالعادة، وقابلاً للتنبؤ به من خلال المواقف نفسها، وعلى سبيل المثال، فإننا لا ننطق بحكم العادة قولة تحتوي على كلمة (عصفور) كلما وجدنا أنفسنا في الموقف الذي نرى فيه عصفوراً، وإن كنا في واقع الأمر نستخدم كلمة (عصفور) في مثل هذه المواقف بنسبة أعلى من استخدامها في أضراب من المواقف الأخرى، فاللغة مثيرات حرة»[94].

ويبدو أن السلوكيين ـ بقدر ما نجحوا في التحامل على العقلانيين وانتقادهم ـ قد أخفقوا في الإتيان بالبديل الذي يمكن الاعتماد عليه في الدراسة اللغوية، ولا سيما في مجال التفسير النظري، لأنهم قيَّدوا أنفسهم بالموضوعية، وسوَّروا دراساتهم بالحدود التي رسموها لمنهجهم، مع ما في نطاق منهجهم

من ضيق شديد، وقد أدى ذلك بالدراسات اللغوية إلى العودة إلى المبادىء العقلية، وإلى الاعتماد على الاستبطان introspection بوصفه وسيلة للدراسة.

وقد كان تشومسكي من أشد المناوئين للمنهج السلوكي إلى درجة وصفه للموقف السلوكي في رفضه الاهتمام بالأنظمة العميقة التي تقع تحت السلوك بأنه «موضوع غير قابل للجدال، إذ إنه تعبير عن الافتقار إلى الاهتمام بالنظرية والتفسير»[95]. ويتساءل عما إذا كانت السمة المهمة للعلوم الناجحة هي التبصر في البحث أم مجرد تعلقها بالموضوعية. ثم إن العلوم الاجتماعية والسلوكية لتبرهن على أننا قد نلهث وراء الموضوعية دون أن نظفر إلا بقسط قليل من التبصر والفهم[96]، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك حين يصرّح بأن القول بالتغاضي عن الأحكام الاستبطانية للراوية informant (وهو اللغوي نفسه غالباً) حفاظاً على النقاء المنهجي إنما هو بالنسبة إلى الوقت الحاضر حكم على دراسة اللغة بالجدب والعقم[97].

2 ـ 3 ـ 3 ـ النظرية السياقية:

ترجع هذه النظرية في أساسها إلى اللغوي الإنجليزي جون روبرت فيرث (ت1960م) وقد عدَّ كل من بازل Bazell وكاتفورد Catford وهاليدي Halliday وروبينز النظرية السياقية للغة أحد ثلاثة أعمال بارزة يمكن تتبعها فيما ألّفه فيرث[98].

وبمقتضى النظرية السياقية the contextual theory فإن المعنى يفسر باعتباره «وظيفة في سياق»[99].

وقد اعترض فيرث على ما ذهب إليه أوجدن وريتشاردز من أن المعنى هو علاقة في العقل بين الحقائق facts والأحداث events من جانب، والرموز أو الكلمات التي تستخدم للإشارة إليها من جانب آخر. ويشير إلى أنه بما أننا لا نعرف إلا القليل جداً عن العقل، ونظراً إلى أن دراستنا اجتماعية أساساً، فينبغي أن نكف عن علاقة الازدواجية بين العقل والجسم، الفكرة والكلمة، ونعوضها بالإنسان الكامل، في ارتباطه ببني جنسه، كما أنه لا يحذو حذو أوجدن

وريتشاردز في اعتبار المعنى علاقات في عمليات عقلية كامنة[100]، بل يرى أن ينظر إلى المعنى على أنه «علاقات موقفية في سياق الموقف context of situation»[101]، وهو كذلك «مركَّب من العلاقات السياقية»[102].

ويقترح أن يشقق المعنى أو الوظيفة إلى سلسلة من الوظائف المكوِّنة، تعرَّف كل وظيفة بأنها استخدام مبنى أو عنصر لغوي في علاقته بسياق ما، ووفقاً لوجهة نظره فإن كلاً من علم الأصوات phonetics وعلم القواعد grammar وعلم المعاجم lexicography وعلم الدلالة يربط مكوِّناته الخاصة بالمركَّب في سياقه الملائم[103].

وقد افترض أن ما نقوله وما نسمعه يمكن أن يقسم إلى عناصر أو مكوِّنات «ويمكن تحديد هذه العناصر، وتعيينها عادةً بمنهج الإبدال method of substitution، فالكلمة هي مقابل إبدال معجمي lexical substitution-counter، والصوت يمكن أن يكون مقابل إبدال أصواتي phonetic أو تصريفي morphological[104]. ففي السياق الأصواتي (. .ال) نلاحظ أن عدداً من الصوامت يمكن وجودها في هذا السياق، والوظيفة الأصواتية لكل واحد من هذه الصوامت الممكنة هو استخدامه بطريقة مميزة من الصوامت الأخرى، وهكذا فإن وظيفة /ق/ في /قال/ هو استخدامه في هذا السياق بطريقة مميزة عن مقابلات إبدال أخرى ممكنة مثل /ن/ و/س/ و/م/ إلخ.

ويرى فيرث «أن مقابلات الإبدال هذه يمكن أن تحدد في سياقات أصواتية صرفة، أي بدون سياق لفظي verbal أو قواعدي أو موقفي كامل»[105]، ويسمي هذه الوظيفة الأصواتية بالوظيفة الثانوية، ويذكر «أنه من الممكن أن يحسب العدد الأقصى لتناوب الصوائت والصوامت في كل نموذج من السياق الأصواتي عن طريق الدراسة الاستقصائية لتوزيع مقابلات الإبدال في جميع السياقات الممكنة[106]، وهو ما أسماه فيرث بالتوزيع السياقي contextual distribution للصوت، وعن طريق الدراسة الاستقصائية أيضاً «يقدر التردد النسبي لوجود الصوت في سياقاته المتنوعة، ويجدول العدد الإجمالي الأقصى لأصوات مبنى لغوي معيَّن، ويوصف، باعتباره نظاماً صياتياً كاملاً. . . وتحدد

القيمة الأصواتية أو الاستخدام الأصواتي لأي صوت عن طريق موضعه في النظام الكامل[107]. ويبدو أن ما يقصده فيرث بمقابل الإبدال الأصواتي هو تقريباً ما يعرف عند غيره بالصيتة، بـ«اعتبارها مبنى مميزاً من حيث صورة نطقه أو صور نطقه articulations ومن حيث الصفات أو الارتباطات العامة التي تمتلك وظيفة وترتبط بصورة النطق، وذلك مثل طول الصوت length والنغمة tone والنبر stress والجهر voice»[108].

وبناءً على ذلك فإن الصيتة ـ باعتبارها وظيفة في سياق ـ يتمُّ تحديدها بـ«دراسة الصوت في علاقته بالسياقات الأصواتية التي يظهر فيها، وفي علاقته بالأصوات الأخرى التي يمكن أن تحل محله في تلك السياقات، أو بعبارة أخرى في علاقته بسياق النظام الصياتي الكامل»[109].

وقياساً على ما سبق في الحديث عن الوظيفة الأصواتية، والصيتة (أو مقابل الإبدال الأصواتي حسب فيرث) يمكن القول: إن المُصرِّف اللاصق (ة) في (عفوت عن القاتلة) يُعدُّ مقابل إبدال تصريفي، ووظيفته التصريفية هي استخدامه بطريقة مميزة عن مقابلات إبدال أخرى مثل (ات) و(يْن) و(ينَ)، وكذلك صيغة (فاعل) تمَّ استخدامها بطريقة مميزة من (فعيل) و(فعَّال) مثلاً، ولذا فهي مقابل إبدال تصريفي.

وعلى المستوى المعجمي يمكن اعتبار الوحدة المعجمية (ق ت ل) مقابل إبدال معجمي للوحدة (ض ر ب) مثلاً.

أما على مستوى الكلمة، فكلمة (القاتلة) هي مقابل إبدال لكلمة (الضاربة) ونحوها مما يمكن أن يحل محلها.

2 ـ 3 ـ 3 ـ 1 ـ الوظائف الأساسية المكوِّنة للمعنى:

يشقق فيرث المعنى إلى خمس وظائف أساسية مكوِّنة، وهي:

1 ـ الوظيفة الأصواتية للصوت باعتباره مقابلاً إبدالياً، فالأصوات لها مواضعها في السياق وفي نظام العلاقات الذي يدعوه البنية الأصواتية للغة،

. phonetic structure of language

2 ـ الوظيفة المعجمية للمبنى أو الكلمة، بوصفها مقابلاً إبدالياً.

3 ـ الوظيفة التصريفية.

4 ـ الوظيفة التركيبية، كما إذا نطقت الجملة السابقة بتنغيم استفهامي: (عفوت عن القاتلة)؟ أو تعجبي: (عفوت عن القاتلة)!.

5 ـ الوظيفة الدلالية[110]، ولا تتأتى هذه الوظيفة إلا بالتحقق السياقي contextualization للقولة في موقف فعلي معيَّن[111]، ويسمى هذا السياق سياق الموقف.

2 ـ 3 ـ 3 ـ 2 ـ سياق الموقف:

يشمل سياق الموقف كل ما يقوله المشاركون في عملية الكلام، وما يسلكونه، كما يشكِّل الخلفية الثقافية بما تتضمنه من سياقات خبرات المشاركين. وقد أشار فيرث إلى أن كل إنسان يحمل معه ثقافته وكثيراً من واقعه الاجتماعي حيثما حل[112].

وهكذا فإن فيرث يرى من منطلق تركيزه على السياق «أن كلاً من الأصواتي والقواعدي والمعاجمي يمكن أن يجدوا السياق الذي يخصهم»[113]، في عمليات الكلام، ولكن دراسة الكلام لا تقتصر على عمل هؤلاء «فحتى عندما ينهي الأصواتي والقواعدي والمعاجمي أعمالهم هناك بقايا عملية التكامل الكبرى التي تمزج جميع أعمالهم في دراسة دلالية»[114]، وهي التي خصص لها مصطلح semantics، ولكن حتى عندما نصل إلى سياق الموقف فإن عملنا لن ينتهي، ذلك أن عمليات التحقق السياقي من اختصاص علم اللغة الاجتماعي Sociological Linguistics[115].

ويذكر فيرث أن مالينوفسكي Malinowski هو أول من استخدم عبارة سياق الموقف بشكل موسع في اللغة الإنجليزية[116]، ويرى أنه بالنسبة إلى عمل اللغوي فإن سياق الموقف يتعلق بالآتي:

(أ) السمات المتعلقة بالمشاركين: الأشخاص والشخصيات:

1 ـ الحدث اللغوي للمشاركين.

2 ـ الحدث غير اللغوي للمشاركين.

(ب) الأشياء الوثيقة الصلة بالموضوع.

(جـ) تأثير الحدث اللغوي[117].

ويرى جيفري إلز Jeffrey Ellis، أن مفهوم سياق الموقف كان أحد إسهامات فيرث الحاسمة في نظريته اللغوية[118]، ويذكر في تفريقه بين الموقف situation والسياق context أن الموقف موضوع غير لغوي extra-linguistic، وباعتباره صنفاً عاماً فهو واحد في كل اللغات، بخلاف السياق، إذ ليس هناك موقف قواعدي وموقف معجمي. أما السياق فهو يختلف باختلاف اللغات، ويشير إلى أن المعنى السياقي إما أن يكون كامناً potential أو حالياً instantial، أي فعلياً actual، فالمعنى السياقي الكامن للمفردة البنائية هو سلسلة المعاني السياقية الممكنة لتلك الوحدة المنظور إليها في تجريد من كل نص، ومعناها السياقي الآني هو المعنى الفعلي في مثال معيَّن في مكان معيَّن في نص معيَّن مع موقف معيَّن[119]، و«يحدد المعنى السياقي الكامن بتراكم المعاني السياقية الآنية»[120]، ووحدة المبنى المرتبطة بالموقف هي القولة، ووحدة المبنى المرتبطة بالسياق هي القولة الكامنة، وبناءً على ذلك فإن الوحدة الصغرى هي الجملة[121].

ووفقاً لمالينوفسكي فإن معاني القولات والكلمات والعبارات المكوِّنة لها هي وظائفها المختلفة في السياقات الموقفية المعيَّنة المستخدمة فيها[122]، ولا تكون القولة ذات معنى (وكذلك الجزء منها) إلا إذا أمكن أن تستخدم في سياق فعلي معيَّن على نحو ملائم[123].

وقد ذهب هاليدي (وهو من أبرز أتباع النظرية السياقية) إلى أن علم اللغة معني بنوعين من العلاقات: العلاقة الداخلية (البنائية داخل اللغة)، والعلاقة

الخارجية (السياقية أو الدلالية، بين اللغة وغير اللغة)، وأن جميع المفردات اللغوية والمقولات إما أنها تدخل في تقابلات مقفولة closed contrasts مثل the و a أو past و present أو في تقابلات مفتوحة open contrasts مثل powerful and strong[124].

ثم إن هذين النموذجين من العلاقة ـ كما أكد فيرث ـ ذوا معنى، أي أن بعض معنى past كونها تقابل present، وبعض معنى tea كونها تصاحب strong[125].

3 ـ 3 ـ 3 ـ 3 ـ المصاحبة:

ومن المفاهيم المهمة التي ارتبطت بفيرث مفهوم المصاحبة collocation، وقد عُرِّف هذا المفهوم بأنه «الارتباط المعتاد لكلمة في اللغة بكلمات أخرى معيَّنة في الجمل»[126].

ونظراً إلى أن أصحاب النظرية السياقية، وعلى رأسهم فيرث لا يهتمون بما تشير إليه الكلمة في الخارج، ولا بما تحيل عليه، فإن معنى الكلمة يستمد حياته من السياق فقط، بل إن المنهل الوحيد الذي تستقي منه اللفظة معناها هو مصاحبتها للفظة أخرى.

والمصاحبة، طبقاً لفيرث، هي تجريد عند المستوى الائتلافي، ولا تتعلق مباشرة بالمنهاج المفهومي conceptual approach، أو منهاج الفكرة idea approach[127]، وعليه فـ«إن أحد معاني night هو قبولها لمصاحبة dark وأحد معاني dark هو بالطبع مصاحبتها لـnight»[128].

ولقد كان فيرث يشير إلى أنه «من الممكن والمفيد أن نجعل الدراسات البنائية تدور حول المفردات المعجمية وعلاقاتها، ولهذا الغرض كان ينظر إلى دراسة المصاحبة على أنها المنهاج الأكثر إفادة، ويشير أحياناً ـ ضمن وجهات نظره في مستويات التحليل اللغوي ـ إلى مستوى المصاحبة collocational level»[129]. ويذكر لاينز أن مصطلح تصاحبي من المفترض أن يكون معادلاً للمصطلح معجمي[130]، وربما كان مما دعاه إلى ذلك أن أتباع النظرية السياقية

لا يهتمون بالمعنى المعجمي المعروف الذي ينصرف غالباً إلى ما تشير إليه الكلمة أو تحيل عليه في الخارج، وقد فضَّل روبينز منهاجهم على منهاج أصحاب نظرية الإشارة، حيث يقول: «من الأفضل أن نعامل معاني الجمل وأجزائها في علم اللغة من زاوية كيف تؤدي وظيفة أكثر منه من زاوية ما الذي تشير إليه»[131]، ويرى أن الانتقال بالاتجاه الدلالي من النظر إلى المعاني باعتبار ما تشير إليه إلى تفسيرها باعتبارها وظيفة (كيف تستخدم الكلمات وتأليفاتها) كان الاتجاه الأجدى[132].

2 ـ 3 ـ 3 ـ 4 ـ أهمية السياق في النظرية السياقية:

تهتم هذه النظرية بالسياق اهتماماً كبيراً، ويبدو ذلك واضحاً من خلال اسمها، وقد بيَّن فيرث حدود هذا الاهتمام عندما أشار إلى أنه من الممكن أن يوصف منهاجه في الدراسة السياقية بأنه «تحقق سياقي متسلسل»، أي أنه سياق مندرج في سياق، وكل من هذه السياقات يؤدي وظيفة عضو في السياق الأكبر، وجميع السياقات تجد لها موضعاً في ما سماه بسياق الثقافة contex of culture[133].

وفي إطار هذا التحقق السياقي المتسلسل فإن المعنى الصياتي للمفردة هو علاقته بالمفردات الصياتية الأخرى، أي موضعه في النظام الصياتي الكامل المتعلق به، وعليه فإن P الإنجليزية تختلف عن P الألمانية، لأن كلاً منهما ينتمي إلى نظام مختلف[134].

وبالطريقة نفسها فإن المعنى على المستوى القواعدي والمعجمي يحدد بالعلاقات الداخلية للمباني في الأنظمة القواعدية للغة المعيَّنة، فمعنى الجمع في لغة ذات نظام ثنائي (مفرد وجمع) كالإنجليزية مثلاً يختلف عن معناه في لغة ذات نظام ثلاثي (مفرد ومثنى وجمع) كما في العربية، ويختلف كذلك عن لغة ذات نظام رباعي (مفرد ومثنى وجمع صغير وجمع كبير) كما في اللغة الفيجية Fijian[135].

3 ـ 3 ـ 3 ـ 5 ـ أهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية:

على الرغم من الميزات الظاهرة في هذا المنهاج السياقي، التي من أهمها

موضوعيتها واقتصارها على اللغة دون الخروج منها إلى مناهج أخرى غريبة عنها، فإن ذلك لن يعفيها من النقد، إذ إن فيرث في نظريته للمعنى لم يدع - كما يذكر لاينز - مجالاً لفكرة علاقات المعنى التي تضبط مجموعة المفردات المعجمية، من مثل علاقة التضمين، والتضاد، والعكس، والترادف، كما أنه لم يترك أيضاً مجالاً لفكرة الإشارة، مع أن الإشارة والمعنى مما يغطيان الجزء الأكبر لما يفهم من كلمة معنى، عادةً، عندما يسأل المرء ما هو معنى الكلمة (س)؟ مثلاً، ومن الواضح أن فيرث لا يمكنه أن يدعي بطريقة مقبولة أنه أمدنا بنظرية شاملة للدلالة(136).

والواقع أن المعنى الصادر عن السياق ليس من صنع السياق وحده حتى ينسب إليه، فالمعنى المعجمي إنما هو، في المقام الأول، معنى إفرادي، وذلك أن دور السياق لا يتجاوز إقصاء بقية الدلالات التي تكمن في الكلمة المعينة وإبعادها بحيث ترجح دلالة واحدة للكلمة، والمرجح في ذلك هو السياق.

ومن هنا حق لنا القول: إن الكلمة عندما توضع في سياقات مختلفة ليست كالماء الذي يخضع لونه للون إنائه، وإنما هي كالحرباء التي تتلون بلون المكان الذي تحل فيه، أي أن الكلمة أشبه بالحرباء، تمتلك إمكانات معيَّنة، كل منها يبرز في موضعه المناسب، وليست كالماء الذي لا يملك شيئاً من تلك الإمكانات، وإنما يخضع لما يفرض عليه من الخارج.

2 ـ 3 ـ 4 ـ نظريات أخرى:

وهناك نظريات أخرى في المعنى والدلالة أذكر منها نظريتين هما:

1 ـ نظرية التحليل التكويني للمعنى: COMPONENTIAL ANALYSIS OF MEANING.

2 ـ نظرية الحقول الدلالية: THEORY OF SEMANTIC FIELDS.

وتهتم الأولى بتحليل الوحدة المعجمية إلى مكوِّناتها الأساسية، أو

مقومات ماهيتها ـ حسب تعبير المناطقة ـ فمكوِّنات (إنسان) مثلاً هي (+ حيوان + عاقل). ومكوِّنات رجل هي (+ حيوان + عاقل + ذكر + بالغ)، ومكوِّنات امرأة هي (+ حيوان + عاقل - ذكر + بالغ).

ومن فوائد هذه النظرية سهولة التوصل إلى نوع العلاقة بين معاني الوحدات المعجمية، ودراسة علاقات المعنى كـ(الترادف، والتضاد، والاندراج. . . إلخ) دراسة علمية دقيقة. كما نجد لها تطبيقات في المجال النحوي، لا سيما في مجال التطابق والإسناد.

وتهتم الثانية بإدماج الوحدات المعجمية المشتركة في بعض المكوِّنات الدلالية في حقل دلالي واحد مثل (أحمر، أزرق، أصفر. . . إلخ) التي تشترك في حقل الألوان، ومثل (أب، أم، جد، جدة، ابن، بنت، أخ، أخت، عم، عمة، خال، خالة. . . إلخ) التي تشترك في حقل القرابة.

ومن فوائد هذه النظرية الربط بين الوحدات المعجمية المتنوعة، ووضعها في حقول دلالية، وبيان العلاقة بينها وبين موضوع الحقل من جهة، وبين أفراد الحقل من جهة أخرى، وذلك يسهِّل للباحث إدراك هذه العلاقات، وإيجاد الكلمات التي تعبِّر عن غرضه بدقة[137].

هوامش الفصل الثاني

(1) سعد الدين التفتازاني، شرح السعد المسمى مختصر المعاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، (د ـ ت)، 4:4. وانظر أيضاً التعريفات للجرجاني، ص55.

(2) شرح السعد، 4:4.

وانظر: عمرو بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، (د ـ ت)، 1: 76 ـ 81.

(3) علي بن خلف الكاتب، مواد البيان، تحقيق حسين عبد اللطيف، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 1982، ص196.

(4) المرجع السابق، ص197.

(5) السابق، 197.

(6) السابق، 195.

(7) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص56.

(8) أبو حامد الغزالي، معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس، بيروت، ط4، 1983م، ص43.

(9) المرجع السابق، ص43.

(10) شرح السعد، 4: 5.

(11) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(12) انظر هامش معيار العلم، ص42.

(13) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980م، 1: 19.

(14) المرجع السابق، 1: 19.

(15) السابق، 1: 19، 20.

(16) زكي الدين شعبان، أصول الفقه الإسلامي، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، ط2، 1971م، ص294.

(17) الآمدي، الإحكام، 3: 93.

(18) السابق، 3: 94.

(19) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة، بيروت، (د ـ ت)، ص178.

(20) الآمدي، الإحكام، 3: 94.

(21) الشوكاني، إرشاد الفحول، ص178.

(22) الآمدي، الإحكام، 3: 99.

(23) الشوكاني، إرشاد الفحول، ص179.

(24) من المألوف في العربية استخدام هذا الوزن للدلالة على بعض العلوم والصناعات، كالكتابة والقراءة والرواية، وقد أقرَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياس صوغ مصدر على وزن فعالة من جميع أبواب الثلاثي للدلالة على الحرفة وشبهها. ينظر: إبراهيم أنيس

وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط2، 1972م، 1 :14.

(25) Firth., J.R. - Papers in Linguistics. 1934-1951. Oxford University Press. London, 1957. p.15.

(26) Ibid. p.15.

(27) Bloomfield, L. - Language. Holt, Rinchart and Winston. New York. 1933. p.561.

(28) Lyons, J. Semantics. Cambridge University Press. London and New York. 1977. 1:114.

(29) Ibid. 1:115.

(30) Lyons. Semantics. 1:115.

(31) الخصائص، 3 :98.

(32) السابق، نفس الصفحة.

(33) السابق، نفس الصفحة.

(34) السابق، 3 :101.

(35) أبو البقاء الكفوي، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981م، 4 :251.

(36) التعريفات، ص116.

(37) لقد أشرت، في الفصل السابق ص53، إلى أن الكتابة مظهر من مظهري اللغة الرئيسين، مثلها في ذلك مثل الكلام، وليست ترميزاً حرفياً للكلام، ولذلك فلا ضرورة لاعتبار الكتابة طرفاً رابعاً، بل يكفي المثلث المكوَّن من اللفظ والمفهوم والشيء الخارجي، أي أن الكتابة بديل اللفظ في حال استخدامها.

(38) معيار العلم، ص46، 47.

(39) معيار العلم، ص47.

(40) أبو الحسن حازم القرطاجني، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1986م، ص19.

(41) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 1 :42.

(42) انظر: معيار العلم، هامش ص47.

(43) انظر: ابن سينا، منطق المشرقيين، ص64.

(44) انظر، معيار العلم، هامش ص47.

(45) معيار العلم، ص47.

(46) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(47) المرجع السابق، ص71.

(48) المرجع السابق، ص43.

(49) المرجع السابق، ص44.

(50) معيار العلم، ص244.
(51) السابق، ص245، 246.
(52) معيار العلم، ص246.
(53) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(54) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(55) أبو محمد عبد الله بن الخشاب، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1972م، ص288، 289.
(56) Cours p.99.
(57) يُنظر، جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ص120.
(58) See Ogden & Richards «Thoughts, Words and Things» in Hayden, D.E. and Alworth, E.P. (EDS). Classics in Semantics. Vision Press Limited. London. 1965. pp.250-252.
(59) انظر، جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ص120 و Lyons. Semantics. 1:97.
(60) انظر، دور الكلمة في اللغة، ص64.
(61) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(62) Lyons. Language and Linguistics. p.164.
(63) Ibid. p.165.
(64) Ibid. p.164.
(65) آل عمران 3: 36.
(66) انظر، تفسير القرآن الكريم، ناصر الدين أبو سعيد البيضاوي، تصحيح محمد سالم محيسن، وشعبان محمد إسماعيل، مكتبة الجمهورية العربية (د ـ ت)، ص102، وانظر، تفسير أبي السعود (المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، إشراف محمد عبد اللطيف، مكتبة محمد علي صبيح، (د ـ ت)، 1: 230، وانظر كذلك: صفوة التفاسير، محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، بيروت، ط4، 1981م، 3: 35.
(67) آل عمران 3: 35.
(68) شرح السعد، 1: 120.
(69) انظر السابق نفس الصفحة، والآية من آل عمران 3: 36.
(70) تفسير البيضاوي، ص102، وانظر تفسير أبي السعود، 1: 231.
(71) Robins. General Linguistics. p.21-22.
(72) Lyons. Semantics. 1:174.
(73) Lyons, Language and Linguistics. p.168.
(74) الروم، 30: 1، 2، 3.
(75) Fromkin, V & Rodman, R. An Introduction to Language: Holt Saunders International Editions. 1983. p.190-191.

(76) يُنظر البيت في: عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق هـ. ريتر، دار المسيرة، بيروت، ط3، 1983، ص34.

Carnap. R. Meaning and Necessity. The University of Chicago Press. 1956. pp.118-119, and See An Introduction to Language. p.187. (77)

Fodor. J.D. Semantics: Theories of Meaning in Generative Linguistics. Crowell. New York. 1977. p.14-15. (78)

Carnap. Meaning and Necessity. p.118. (79)

Lyons. Semantics. 1:159. (80)

See ibid. 1:159. (81)

Lyons. Language and Linguistics. p.159. (82)

Fodor. J. Semantics. p.14. (83)

(84) وهي، رقم 2، 3، 4.

Lyons. Semantics. 1:121. (85)

Bloomfield. Language. p.22. (86)

See ibid. p.23. (87)

See Bloomfield. Language. p.23. (88)

Ibid. p.139. (89)

Ibid. p.139. (90)

See Ibid. p.139-140. (91)

See Ibid. p.141-142. (92)

Chao, V.R. Language and Symbolic Systems. Cambridge University Press London and New York, 1970. p.68. (93)

Language and Linguistics. p.5-6. (94)

Chomsky. Aspects of The Theory of Syntax. p.193. Note (1). (95)

Ibid. p.20. (96)

Chomsky. Aspects of The Theory of Syntax. p.194. (97)

Bazell, C.E., Catford, J.C., Halliday, M.A.K. and Robins, R.H. (eds) In Memory of J.R. Firth, Longman, 1970. p.v. (98)

Ibid. p.v. (99)

Papers in Linguistics. p.19. (100)

Ibid. p.19. (101)

Ibid. p.19. (102)

Ibid. p.19. (103)

Papers in Linguistics. p.20. (104)

Ibid. p.20. (105)

Ibid. p.20. (106)

Ibid. p.20. (107)

Ibid. p.21. (108)

Ibid. pp.20-21. (109)

Firth. Papers in Linguistics. p.26-27. (110)

Lyons. J. Firth's Theory of Meaning in (In Memory of J.R. Firth) p.296. (111)

Firth. Papers. p.27. (112)

Ibid. p.27. (113)

Ibid. p.27. (114)

Ibid. p.27. (115)

Papers in Linguistics. p.181. (116)

Ibid. p.182. (117)

Ellis. J. On Contextual Meaning: in (In Memory of J.R. Firth) p.79. (118)

Ibid. p.81. (119)

Ibid. p.87. (120)

Ibid. p.82. (121)

Robins, R.H. A Short History of Linguistics. 2nd edn. Longman. London. 1980. p.213. (122)

Lyons. Firth's Theory of Meaning. p.290. (123)

Halliday. M.A.K. Lexis as a Linguistic Level. in (In Memory of J.R. Firth) p.160. (124)

Ibid. p.162. (125)

Robins. R.H. General Linguistics. p.63. (126)

Papers in Linguistics. p.196. (127)

Ibid. p.196. (128)

Halliday. Lexis as a Linguistic Level. p.148. (129)

(130) Firth's Theory of Meaning. p.295.

(131) Robins. General Linguistics, p.24.

(132) Robins. a Short History of Linguistics, p.214.

(133) Papers in Linguistics, p.32.

(134) Ellis. J. On Contextual Meaning. p.80.

(135) Papers in Linguistics. p.227.

(136) Lyons. Firth's Theory of Meaning. p.293-294.

(137) انظر عرضاً أوسع لهاتين النظريتين في: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1982م، ص79 ـ 138.

الفصل الثالث

التخاطــب

الفصل الثالث

التخاطـب

3 ـ 1 ـ علم التخاطب
3 ـ 1 ـ 1 ـ مهمات علم التخاطب
3 ـ 2 ـ اللغة نظاماً واللغة سلوكاً
3 ـ 3 ـ المعنى اللغوي والمعنى المقصود
3 ـ 4 ـ طراز الرسالة وما يفترضه هذا الطراز
3 ـ 5 ـ الكفاية اللغوية والكفاية التخاطبية
3 ـ 6 ـ عناصر التخاطب
3 ـ 6 ـ 1 ـ المخاطِب
3 ـ 6 ـ 2 ـ المخاطَب
3 ـ 6 ـ 3 ـ الخطاب
3 ـ 6 ـ 4 ـ المساق
3 ـ 6 ـ 4 ـ 1 ـ مظاهر تأثير المساق على الدلالة الحرفية للتعبيرات اللغوية

3 ـ 1 ـ علم التخاطب:

عندما اقترح موريس (في 1938) تقسيمه الثلاثي المشهور: (علم التركيب وعلم الدلالة وعلم التخاطب) عرَّف هذا الأخير بأنه (دراسة علاقة العلامات بمفسريها)، ثم عمَّم هذا التعريف ليصبح (علاقة العلامات بمستخدميها). وقد اقترح رودولف كارناب بعد سنة من ذلك التاريخ أن يدعو علم التخاطب بأنه (حقل البحوث التي تأخذ في اعتبارها نشاط الإنسان الذي يتكلم أو يسمع العلامة اللغوية، وحالته، ومحيطه)، وقد استمر هذا التقليد لدى اللغويين والفلاسفة حيث نظروا إلى مصطلح (علم التخاطب) على أنه يشمل دراسة استخدام اللغة في علاقته بالسياق، لا سيما دراسة التخاطب اللغوي[1].

وقد عرَّفه بعضهم بأنه «الدراسة العامة لكيفية تأثير السياق في الطريقة التي نفسر بها الجمل»[2]، ويُقصد بالسياق في مثل هذه المواضع مفهومه الواسع الذي يشمل ـ علاوة على ملابسات الموقف ـ كل ما له تأثير في الحدث اللغوي من عوامل حالية أو ماضوية.

كما عُرِّف أيضاً بأنه «دراسة استخدام اللغة، وعلاقته ببنية اللغة والسياق الاجتماعي»[3].

وقد سبق أن أوضحت الفرق بين مجالات علم العلامات الثلاثة (الدلالة والتركيب والتخاطب) وأضيف هنا تفريق أ.ج. سميث A.G. SMITH الذي يرى أن الدراسات التركيبية هي دراسة كيف تتعلق العلامات بعضها ببعض،

والدراسات الدلالية هي دراسة كيف تتعلق العلامات بالأشياء، والتخاطبية هي دراسة كيف تتعلق العلامات بالناس[4].

ويبدو أن العلاقة بين هذه المجالات الثلاثة - إذا نظرنا إليها من زاوية الوقوف على فهم التعبيرات اللغوية، وإدراك مقاصد المتكلمين - هي علاقة تكامل، وليست علاقة توازٍ أو إبدال، لأن الفهم الكامل لقولات اللغة يقتضي الاهتمام بكل هذه المجالات للتمكن من إدراكها إدراكاً تاماً.

3 - 1 - 1 - مهمات علم التخاطب:

سأشير في المباحث القادمة إلى أن المعرفة اللغوية وحدها لا تكفي في فهم القولات اللغوية، وتأويلها، وأن المتلقي دائماً في حاجة إلى الوقوف على ملابسات القولة، والأحوال التي قيلت فيها، لكي يبلغ مراد المتكلم من كلامه. وقد كان علماء البلاغة في تراثنا هم المعنيين، في المقام الأول، بمثل هذه الأمور، وكان علم المعاني - على وجه الخصوص - هو المجال الذي يدرس أحوال المتخاطبين، والمقام الذي يقال فيه الكلام، ولذا قالوا في تعريفه هو العلم الذي «يعرف به أحوال اللفظ العربي الذي يطابق مقتضى الحال»[5].

أما في الدراسات الغربية الحديثة فقد كان علم التخاطب هو المجال الذي يعنى بمثل هذا النوع من الدراسة، ولذا فإن من مهماته:

1 - تقديم اشتراطات النجاح لعملية القول the utterance-act، وبيان الوجه الذي يمكن به أن تكون مثل هذه العملية عنصراً أساسياً في سلسلة التفاعل course of interaction.

2 - صياغة المبادىء الأساسية التي ينبغي أن تكفل نجاح القولة.

3 - كيفية ربط اشتراطات نجاح القولة، وأسس التفاعل الإبلاغي ببنية الخطاب وتفسيره[6].

4 - دراسة دور عناصر التخاطب (المخاطِب، والمخاطَب، والخطاب، والمساق) في التأثير على القولات اللغوية من حيث تفسيرها وتأويلها.

3 ـ 2 ـ اللغة نظاماً، واللغة سلوكاً:

عندما نتكلم نستخدم اللغة، واستخدامها يؤدي إلى تدخل عناصر أخرى تؤثر في مدلولات اللغة، كملابسات الموقف الذي يقال فيه الكلام، والسياق الثقافي، ونحو ذلك. وتُعدُّ اللغة قبل استخدامها نظاماً من العلامات المجردة التي لا تدرك بالحواس إلا إذا استعملت، فإذا استعملت تجلَّت وبرزت في صورة محسّة. ويختلف تحليل اللغة في صورتها المجردة عنه في الصورة المحسّة التي تؤول إليها عند الاستعمال، وتختلف المقولات المستخدمة تبعاً لذلك، فالجملة التي هي وحدة التحليل الكبرى في اللغة تصبح قولة عند استخدامها في سياق معيَّن في زمان ما، ذلك لأن الجمل ـ كما سبق ـ هي «كيانات مجرّدة معزولة عن السياق، بمعنى أنها ليست مقيَّدة بأي زمان معيَّن أو مكان معيَّن»[7]. أما القولة فهي دائماً مقيدة بسياق، ومعناها هو «نتاج معنى الجملة والسياق»[8]، وذلك يحتم أن يكون أغنى من معنى الجملة أو الجمل المستمدة منها[9]، وبناءً على ذلك، فإن الجمل ـ بهذا المعنى للمصطلح ـ يمكن ألا يكون لها إثبات نفسي على الإطلاق. إنها البنيات النظرية في علم اللغة، ولا سيما للنظرية القواعدية العامة General Grammatical Theory[10].

وكما تتم المقابلة بين الجملة والقولة من جهة الاستعمال المتعلق بالأولى سلباً وبالثانية إيجاباً هناك مقابلة أخرى بالطريقة نفسها، وإن كانت في نطاق أوسع، تلك هي المقابلة بين النص والخطاب، فالنص وفقاً لويلس إدموندسون Willis Edmondson هو «سلسلة مبنيَّة structures من التعبيرات اللغوية التي تشكِّل كلاً متكاملاً. والخطاب فعل بنائي يتجلى في السلوك اللغوي»[11]. وقد أوضح هذا التقابل الذي يؤدي فيه عنصر الاستعمال دور المميِّز بالشكل الآتي:

[– ما فوق الجملة] و [– استعمال = الجملة]

[+ ما فوق الجملة] و [– استعمال = النص]

[– ما فوق الجملة] و [+ استعمال = القولة]

[+ ما فوق الجملة] و [+ استعمال = الخطاب][12]

وهكذا فإن القولة ـ طبقاً لما سبق ـ هي الجملة المستعملة، والخطاب هو النص المستعمل.

وتجدر الإشارة إلى أنه يستخدم مصطلح الخطاب بمفهوم أضيق من مفهومه المستخدم في هذا الكتاب، إذ إنه يقصره على ما فوق الجملة فقط، أما مفهومه في هذا الكتاب فهو أكثر شمولاً بحيث يتضمن كل قول مفيد عند استعماله.

وفيما يتعلق بالسياق فإنه من الممكن النظر إليه ـ في إطار التفريق بين اللغة نظاماً واللغة سلوكاً ـ من زاويتين:

1 ـ زاوية الكمون

2 ـ زاوية التحقق الفعلي

أما الأول، فهو السياق الكامن في نظام اللغة المعيَّنة، وهو خاضع لإمكانات محتملة تمليها قوانين ذلك النظام. كأن يكون لكلمة (ضرب) في العربية مثلاً عدد من السياقات الممكنة التي ينجلي كل منها عند استخدامه في قولة معيَّنة، كما في (ضرب الرجل في الأرض) و(ضرب في الماء) و(ضرب فلان فلاناً) و(ضرب على المكتوب)... إلخ.

وأما الثاني، فهو السياق الفعلي المستخدم في إطار قولة معيَّنة، كما في الأمثلة السابقة.

ويفرِّق بعض اللغويين بين نموذج القولة (Utterance type)، وتجلي القولة (Utterance token).

فـ«تجليات القولة هي التحققات الفعلية لنماذج القولة التي هي بنيات مفهومية، ومن ثم وظائف لتجليات القولة التي هي قيم في سياق معيَّن، ومن هنا فإننا في حاجة إلى مجموعة من القولات، وإلى عضو خاص يحيل على القولة الفعلية التي هي تجلي القولة الفعلي»[13]، ويرى أن «تجليات القولة

متفردة بالمفهوم الفيزيائي الأصواتي الدقيق، ففي هنيهة واحدة لا يمكن للإنسان أن يحدث إلا تجلياً (شفوياً) واحداً للقولة، فإذا أعاد القولة فقد أحدث تجلياً آخر لنموذج القولة نفسها»[14]. ويذهب إلى أن النظرية التخاطبية «لا تفرِّق بين تجليات القولة، ولكنها مهتمة فقط بنموذج القولة واشتراطاته»[15]، كما أن «التغيرات variations القابلة للتكرار في النطق (نطق شخص معيَّن بوصفه محدداً بالجنس أو العمر أو التلوين الاجتماعي أو اللهجي) مهملة»[16].

3 ـ 3 ـ المعنى اللغوي والمعنى المقصود:

إن معرفة قواعد اللغة ومعاني مفرداتها لا تسعف وحدها في فهم التعبيرات اللغوية المستخدمة، لأن المتكلمين لا يتقيدون بحرفية اللغة في كثير من الأحيان، وهو ما يجعل المخاطب في حاجة إلى عوامل عديدة أخرى تساعده على فهم حديث المتكلم، منها السياق الثقافي والاجتماعي، وجملة الاستنتاجات التي يهتدي إليها منطقياً أو عرفياً عن طريق القرائن، ومن هنا ينبغي التفريق بين المعنى اللغوي والمعنى المقصود؛ فالمعنى اللغوي هو المعنى المفهوم من طريق اللغة وحدها، والمعنى المقصود هو المفهوم من القولة المستخدمة في ظل عناصر المساق.

وقد انتبه أعلام التراث لهذا الفرق، إذ إنهم بالإضافة إلى تفريقهم بين دلالة المنطوق ودلالة المفهوم، الذي يتصل بهذا التفريق اتصالاً وثيقاً نراهم يستشعرون الاختلاف بين هذين النوعين من المعنى بوضوح كبير، ومن ذلك ما ذكره أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790) من أنه «للغة العربية من حيث هي دالة على معان نظران:

(أحدهما): من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مطلقة، دالة على معان مطلقة، وهي الدلالة الأصلية،

(والثاني): من جهة كونها ألفاظاً وعبارات مقيدة، دالة على معان خادمة، وهي الدلالة التابعة»[17].

ويرى أن الجهة الأولى عامة يشترك فيها جميع الألسنة، في حين أن الجهة الثانية خاصة بلسان العرب لأن «كل خبر يقتضي في هذه الجهة أموراً خادمة لذلك الإخبار، بحسب المخبر والمخبر عنه، والمخبر به، ونفس الإخبار في الحال والمساق ونوع الأسلوب من الإيضاح، والإخفاء، والإيجاز، والإطناب، وغير ذلك»[18]، ويُفهم من كلامه ـ على ما يبدو ـ أن النوع الأول من الدلالة، وهي التي يسميها الدلالة الأصلية، هي الدلالة المفهومة من قواعد اللغة وقوائم معجمها، وهي مشتركة بين اللغات من حيث كون اللغات جميعها لها نظام من الضوابط والقوانين النحوية والصرفية وقوائم من المفردات المعجمية يمكن لمن يدركها أن يستخدم تلك اللغة استخداماً سليماً، أما النوع الثاني من الدلالة، وهو الدلالة التابعة، فتتدخل فيه أمور أخرى من خارج اللغة ولكنها مرتبطة بها، وينبغي للمخاطب اعتبارها، منها مراعاة المخبر والمخبر عنه، والمخبر به، بالإضافة إلى الإخبار نفسه مع النظر إلى الحال والمساق ونوع الأسلوب، وهذا ما يميِّز العربية عن غيرها من اللغات، لأن العربية من جهة كونها لغة من اللغات تحتاج في حال استخدامها إلى الإلمام بجملة الأعراف وضوابط التخاطب السائدة عند متحدثي اللغة العربية، لإدراك كنه مقاصد المتكلمين بها، وقد مثَّل لهذا النوع بـ(قام زيد) «إن لم تكن ثم عناية بالمخبر عنه، بل بالخبر، فإن كانت العناية بالمخبر عنه قلت: (زيد قام)، وفي جواب السؤال، أو ما هو منزل تلك المنزلة: (إن زيداً قام)، وفي جواب المنكر لقيامه (والله إن زيداً قام) وفي إخبار من يتوقع قيامه، أو الإخبار بقيامه: (قد قام زيد)، أو (زيد قد قام)، وفي التبكيت على من ينكر: (إنما قام زيد). ثم يتنوع بحسب تعظيمه أو تحقيره ـ أي المخبر عنه ـ وبحسب الكناية عنه، والتصريح به، وبحسب ما يقصد في مساق الإخبار، وما يعطيه مقتضى الحال، إلى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها»[19].

وقد رتَّب على تفريقه بين الدلالة الأصلية والدلالة التابعة نتيجة منطقية للمعطيات التي انطلق منها، وهي أنه «لا يمكن من اعتبر هذا الوجه الأخير [يقصد الدلالة التابعة] أن يترجم كلاماً من الكلام العربي بكلام العجم على

حال [يقصد حرفياً] فضلاً عن أن يترجم القرآن»[20].

وقد عدَّ القدماء الخلل الواقع في نظم الكلام سبباً من سببي التعقيد، وهو «أن لا يكون اللفظ ظاهر الدلالة على المعنى المراد»[21]، أما السبب الثاني فعزوه إلى «الخلل في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود بسبب إيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود»[22].

وكلامهم عن التعقيد، وسببَيه، بهذه الطريقة، يُعدُّ شاهداً آخر من شواهد إدراكهم الفرق بين المعنى اللغوي والمعنى المقصود.

3 ـ 4 ـ طراز الرسالة، وما يفترضه هذا الطراز:

تخبرنا تجاربنا اللغوية أن جمل اللغة عندما تخرج من إطار اللغة نظاماً إلى حيِّز اللغة سلوكاً، أو بعبارة أخرى عندما تصبح الجمل قولات، فإنها تتأثر بعوارض سياقية تعرض لها بحيث يصبح الاعتماد على المعرفة اللغوية وحدها غير كافٍ لتفسيرها، كما أن نتائج الدراسة اللغوية الوصفية لهذه القولات ليست دقيقة، لتدخل عناصر أخرى من خارج اللغة في التأثير فيها، ولذلك دأب اللغويون الذين قصروا دراستهم على دراسة اللغة في حد ذاتها على عزل اللغة عن الناطقين بها، وعن السياقات الخارجية المحيطة بها، فتشومسكي مثلاً يدعو إلى افتراض المحادث المثالي الذي يعرف لغته تماماً ولا يتأثر باشتراطات غير ذات صلة قواعدياً[23]، ودو سوسور يشبِّه اللغة بالسمفونية حيث لا تحسب أخطاء العازفين على كاهلها[24].

وسأحاول فيما يلي أن أرسم الطراز المألوف في فهم التعبيرات اللغوية، وإفهامها اعتماداً على المعطيات اللغوية المحضة:

1 ـ تنثال على ذهن المخاطب فكرة ما (أو نحو ذلك مما تعبِّر عنه اللغة) بسبب مثيرات معيَّنة.

2 ـ يقوم المخاطب ـ رغبة منه في التعبير عن هذه الفكرة ـ بصوغها، وذلك

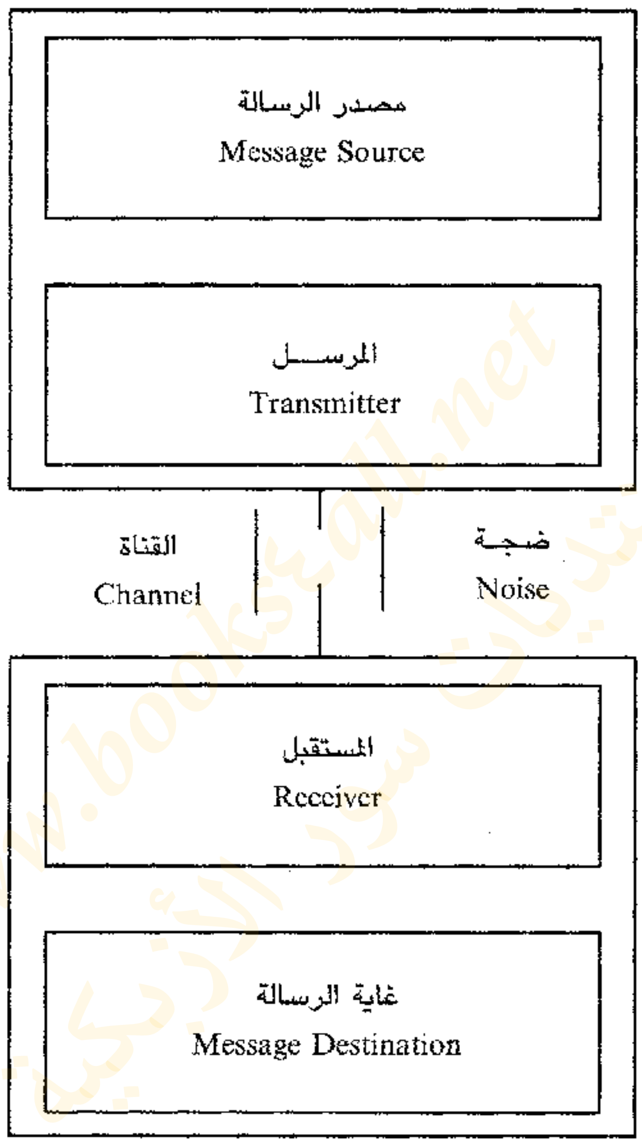
وتبدو ملامح الخلط بين مستوى البحث التخاطبي، ومستوى البحث اللغوي المحض فيما يراه بعض المحدثين من وجه في تخطئة نحو (جئتك أكثر من مرة) و(اشتريت أكثر من كتاب) بحجة أن أفعل التفضيل يدل على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، وفي نحو هذين المثالين تتخلف هذه القاعدة، وذلك لأن المرة في المثال الأول والكتاب في المثال الثاني لا يتوفر فيها عنصر الكثرة، فالمرة الواحدة من القليل، وكذلك الكتاب الواحد، ويبدو الخطأ المنهجي هنا في عدم الانتباه لكون مفهوم الكثرة والقلة مبحثاً تخاطبياً، وليس مبحثاً لغوياً لأن الكثرة والقلة مرتبطة بأحوال المتخاطبين ومقام التخاطب، فقد أقول لصديق حميم لي: (جئتك أكثر من مرة) عندما يسألني عن عدد المرات التي زرته فيها طيلة السنة، وتكون المرة هنا قليلاً، فإذا كان السؤال عن عدد المرات التي زرته فيها خلال أسبوع، فقد تكون المرة في هذه الحالة كثيراً، وهكذا فإن فكرة الاشتراك في (أفعل التفضيل) لا تخضع للتقديرات اللغوية، بل تخضع لاعتبارات التخاطب، ولذا لو قيل: (إن الفقر أحسن من الغنى) فينبغي ألا يُعترض على ذلك من الناحية اللغوية، في حين أنها قد تكون مثار بحث من الناحية التخاطبية، وموضوع البحث فيها هو تأويلها وفقاً للاستنتاجات المستنبطة من الأحوال والقرائن المحيطة بتلك القولة كأن يكون القائل زاهداً يفضل الفقر على الغنى.

3 ـ 6 ـ عناصر التخاطب:

لا تكتمل عملية التخاطب إلا بحضور عناصرها الأربعة، وهي المخاطِب، والمخاطَب والخطاب، والمساق. وتتفاعل هذه العناصر الأربعة لإضفاء عنصر الاستخدام المجدي على جمل اللغة، فتعرض لها ـ تبعاً لذلك ـ حالات من التكيف تؤدي إلى الإفادة الفعلية منها، وذلك حين تخرج من حيِّز النظام اللغوي إلى التجلي الحقيقي. ولكل عنصر من العناصر السابقة دوره في هذا التجلي، وإن كان دور كل منها لا يبدو إلا بحضور سائرها، ولئن كان الزمن من مشمولات المساق، فإن الإفادة الفعلية من الخطاب ليست متوقفة

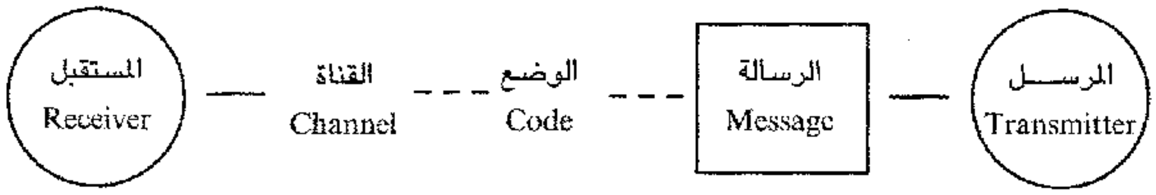
شكل (9)[26]

وقد أوضح بعض اللغويين طراز الرسالة المألوف بالشكل الآتي[1]:



شكل (10)[27]

وأوضحه بعض المهتمين بالتخاطب بالشكل الآتي[2]:



(1) Adrian and Others. Linguistics. p.11, 392.

(2) Swanson and Marquardt. On Communication. Glencoe Press, London, 1974, p.15.

ويُقصد بالرسالة في هذا الشكل: الفكرة، أو المعلومة، أو الصورة الذهنية[28]، وبالوضع اللغة، أي نظام الرموز المنطوقة أو المكتوبة التي تدعى الكلمات، أو اللغة المصاحبة para language[29]، وبالقناة: الموجات الهوائية التي تحمل الصوت، أو القطعة من الورق مع الكلمات أو الرسوم التي تنقل الرسالة الموضوعة coded[30].

ولكن هل بإمكان اللغة وحدها أن تقوم بوظيفة الفهم والإفهام على أكمل وجه؟ وهل يمكن الاعتماد على طراز الرسالة السابق في القيام بهذه الوظيفة؟

والجواب أن ذلك يقتضي الآتي:

«1 ـ أن اللغة غير ملبسة.

2 ـ أن ما يشير إليه المتكلم يحدَّد بمعنى التعبيرات المنطوقة المشيرة.

3 ـ أن المقصد التخاطبي the communicative intention يحدَّد بمعنى الجملة.

4 ـ أن المتكلمين يتكلمون حرفياً فقط.

5 ـ أن المتكلمين يتكلمون بطريقة مباشرة فقط.

6 ـ أن المتكلمين يستخدمون الكلمات للإبلاغ فقط»[31].

وإذا نظرنا إلى واقع الأمر وأنعمنا النظر في طبيعة اللغة وتجاربنا معها، فسنلاحظ أن الافتراضات الستة السابقة ليست سليمة، وذلك للأسباب التالية:

(1) أن اللغة تشتمل على كثير من نماذج اللبس، ومن أمثلتها قولنا: (زيارة الأقارب في وقت الظهيرة مزعجة)؛ إذ ليس من الواضح ما إذا كان المتكلم يقصد في هذه القولة: أن المصدر (زيارة) مضاف إلى فاعله أو إلى مفعوله، ولا يتضح الأمر إلا بسياق الموقف.

(2) أن التعبيرات اللغوية منفردة تحيل على مفاهيم، ولكنها لا تشير إلى الأشياء إلا بمعونة السياق الخارجي، ولذا فإن الاعتماد على اللغة وحدها لا يكفي المتلقي لإدراك المقصود بنحو (خاتم الأنبياء).

(3) أن الجمل وحدها لا تكشف عن المقصد التخاطبي للمتكلم في كثير من

الأحيان، فقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[32]، لا يمكن أن نصنفه في طائفة الأخبار العادية التي يقصد بها إخبار المتلقي بمضمون الجملة، وذلك لأن المخاطب هو الله ـ جلّ وعزّ ـ وهو عالم بحال زكرياء ـ عليه السلام ـ وزكرياء يعلم أن الله أعلم بحاله فليس ثمة غرض لإخباره بحاله إلا إظهار الضعف، وهذا الغرض لا يمكن إدراكه بالاعتماد على اللغة وحدها، ولو كان استعمال التعبيرات اللغوية وحدها كافياً في أداء مهمة التخاطب لكان الحديث المسموع من قِبل أجهزة التسجيل عادةً والببغائيين والنائمين صالحاً للتخاطب. وقد أدرك ابن سنان الخفاجي (ت466) أهمية القصد عند تفريقه بين فائدتَي المواضعة والقصد، حيث ذكر أن «فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلاً أن نأمر قصدناها، وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور، وتؤثر في كونه أمراً به. فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين وتقويم الآلات، والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد»[33].

(4) أن المتكلمين لا يتكلمون حرفياً في كثير من الأحوال، ومن أمثلة ذلك الكنايات، كما في (تجمد بينهم الجليد) و(فلان يقدم رِجلاً ويؤخر أخرى)، والمجازات كما في قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[34]، و﴿عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾[35]، وقول الشاعر: واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي[36].

(5) أن المتكلم ربما لا يتكلم بطريقة مباشرة، وذلك حين يستخدم تعبيراً لغوياً في غير معناه اعتماداً على سياق الموقف، كأن يقول الشحاذ: (أجرك على الله) وهو يقصد طلب المال.

(6) أن المتكلمين قد يستخدمون الكلمات لغرض آخر غير الإبلاغ[37]، «فقد يتكلم المتكلم عن أشياء، بنيَّة إقناع السامعين، أو التأثير فيهم، أو تضليلهم»[38]، وكل هذه الأمور خارجة عن النطاق اللغوي المحض، ثم إن هناك أموراً لا تدرك إلا بفهم العادات الاجتماعية والمعرفة اللغوية وحدها غير كافية في الوقوف عليها، ومن ذلك ما ذكره ابن طباطبا

العلوي (ت322) عند حديثه عن بعض الأشعار التي «لا تُفهم معانيها إلا سماعاً» كحكمهم إذا أحب الرجل منهم امرأة وأحبته، فلم يشق برقعها ولم تشق هي رداءه، فإن حبهما يفسد، وإذا فعلاه دام أمرهما، وفي ذلك يقول عبد بني الحسحاس سحيم:

فكم قد شققنا من رداء محبر ومن برقع عن طفلة غير عانس

إذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس

. . . وكإيقادهم خلف المسافر الذي لا يحبون رجوعه ناراً، ويقولون: أبعده الله وأسحقه وأوقد ناراً إثره، وفي ذلك يقول شاعرهم:

وذمة أقوام حملت، ولم تكن لنوقد ناراً إثرهم للتندم

. . . وكعقدهم خيطاً يسمونه (الرتم) في غصن شجرة أو ساقها، إذا سافر أحدهم وتفقّد ذلك الخيط عند رجوع المسافر منهم، فإن وجده على حاله قضى بأن أهله لم تخنه، وإن رآه قد حل حكم بأنها قد خانته، وأنشد في هذا المعنى:

هل ينفعنك اليوم أن همت بهم كثرة ما توصي، وانعقاد الرتم»[39]

3 ـ 5 ـ الكفاية اللغوية، والكفاية التخاطبية:

يُقصد بالكفاية اللغوية linguistic competence (وهي من مصطلحات تشومسكي) «معرفة المحادث (المتكلم السامع) للغته»[40]، أي معرفته الكامنة بقواعد لغته وقائمة وحداتها المعجمية. وقد وضع تشومسكي هذا المصطلح مقابلاً للأداء performance الذي هو «الاستخدام الفعلي للغة في مواقف ملموسة»[41]، وسأحاول هنا التفريق بين الكفاية اللغوية، والكفاية التخاطبية pragmatic competence التي هي المقدرة على استخدام اللغة في سياقاتها الفعلية التي تتجلى فيها، فـ«بينما يمكن أن ينظر إلى الكفاءة اللغوية على أنها المعرفة المتطلبة لتركيب الجمل اللغوية الصحيحة الصياغة، أو فهمها، فإن الكفاءة التخاطبية قد يُنظر إليها على أنها المعرفة المتطلبة لتحديد ما تعنيه مثل هذه

الجمل عندما يتكلم بها بطريقة ما في سياق معيَّن»[42]، والواقع أن القدرة على تحديد ما تعنيه الجمل هي إحدى نوعَي القدرة المطلوبة على استخدام اللغة، وهذا النوع يتصل بالمخاطب باعتباره مفسراً للكلام، أما النوع الآخر المتصل بالمتكلم فهو القدرة على التحدث باللغة بطريقة موائمة للسياقات المعينة على فهمها، وربما دخل في هذا النوع ما عُرف في تراثنا بكيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

إن السيد عندما يقول لخادمه (الجو بارد هنا) قد يقصد بذلك ـ في ظل اشتراطات معيَّنة ـ أن يطلب إقفال النافذة بطريقة غير مباشرة، وإدراك المتكلم «أن هذه الجملة المعيَّنة في ظل اشتراطات الكلام تفي بالغرض في نقل طلبه إلى خادمه بأن يقفل النافذة دون أن يخبره فعلاً بأن يفعل ذلك تعكس كفايته التخاطبية»[43]، وبنفس الطريقة فإن فهم الخادم لسيده (في هذا المثال بسياقاته الموائمة) يعكس كفايته التخاطبية. فإذا حاولنا أن نحدد نصيب كل من الكفايتين اللغوية والتخاطبية من خلال المثال السابق، فلن نحار في اعتبار قدرة السيد على تركيب الجملة (الجو بارد هنا) مع صحتها معجمياً وقواعدياً، وفهم الخادم لها فهماً لغوياً سليماً من قبيل الكفاية اللغوية. أما إخراج هذه الجملة من معنى الخبر المحض ـ وهو ما تقتضيه اللغة ـ إلى معنى الطلب تحت اشتراطات معيَّنة كـ(إدراكهما للعلاقة بينهما، وإدراكهما الارتباط بين برودة الجو وفتح النافذة، وشعورهما بعدم ملاءمة الخبر في مثل هذا الموقف) فهو من قبيل الكفاية التخاطبية.

ويدخل في صنف الكفاية التخاطبية كل ما من شأنه أن يعين المتخاطبين على استخدام الجمل اللغوية، وتأويلها تأويلاً سليماً يتوافق مع متطلبات المساق.

إن مراعاة اعتبارات التخاطب تعمل كذلك على جعل القولات الشاذة دلالياً مفيدة، ولذا فإن عبارة (الكرة لعبت أحمد) عندما تقال في الملعب، بعد أن لعب أحمد الكرة وهو منهك القوى يمكن أن تكون مفهومة[44].

ويبدو أن سبب فهمنا للجملة النحوية المشهورة (خرق الثوبُ المسمارَ) التي اعتبرها النحاة شاذة نحوياً راجع إلى اعتبارات التخاطب، أي أن المتكلمين يفهمونها بحكم كفاياتهم التخاطبية التي بمقتضاها يتوصلون إلى استنتاج أن الثوب هو المخروق وليس الخارق، مع أن القاعدة النحوية تقضي بأن يكون الثوب فاعلاً، لا مفعولاً.

ولدينا أمثلة من التراث تؤكد أهمية الكفاية التخاطبية في فهم قولات اللغة التي تبدو شاذة، ومن هذه الأمثلة ما يعرف عندهم بالقلب نحو (عرضت الحوض على الناقة)، ومنها أيضاً ما تخرج فيه القرينة النحوية عن النطاق اللغوي المحض، وترضخ للاستنتاج العقلي، كما في نحو جملة (أرضعت الصغرى الكبرى) التي تختفي فيها القرينة الإعرابية، وقرينة الرتبة بحيث يكون للاستنتاج المنطقي الدور الحاسم في فهم الفاعل من المفعول.

وتنجلي أهمية التفريق بين المستوى التخاطبي، والمستوى اللغوي المحض في نحو قولهم: (تزوج هنداً أو أختها) و(جالس الحسن أو ابن سيرين)، وقد ذهب بعض النحاة إلى أن (أو) في المثال الأول للتخيير، وفي المثال الثاني للإباحة، والفرق بينهما أن التخيير لا يجوز فيه الجمع بين الشيئين (المعطوف والمعطوف عليه) والإباحة تجيز الجمع بينهما، والحق أن أو لا تفيد إلا التخيير فقط (في معناه العام الذي يبيح الاحتمالين (الجمع وعدم الجمع). أما منع الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، كما في منع الجمع في الزواج بين هند وأختها وهو ما ترتب عليه اعتبار أن (أو) فيه للتخيير، فذلك أمر خارج عن مقتضيات اللغة، أي أنه من مقتضيات السياق الثقافي، وهو كون الإسلام يمنع الجمع في المثال الأول، ويبيحه في المثال الثاني، ولذا لو كانت عقيدة المتحدثين تسمح بالزواج من الأختين معاً لصارت (أو) حينئذ للإباحة.

ولم يغفل بعض النحاة عن التمييز بين اعتبارات اللغة، والاعتبارات التخاطبية، فهذا ابن هشام، على سبيل المثال، يقول: «التحقيق أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين، أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل) أو إلى معنى (الواو) وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها»[45].

وتبدو ملامح الخلط بين مستوى البحث التخاطبي، ومستوى البحث اللغوي المحض فيما يراه بعض المحدثين من وجه في تخطئة نحو (جئتك أكثر من مرة) و(اشتريت أكثر من كتاب) بحجة أن أفعل التفضيل يدل على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، وفي نحو هذين المثالين تتخلف هذه القاعدة، وذلك لأن المرة في المثال الأول والكتاب في المثال الثاني لا يتوفر فيها عنصر الكثرة، فالمرة الواحدة من القليل، وكذلك الكتاب الواحد، ويبدو الخطأ المنهجي هنا في عدم الانتباه لكون مفهوم الكثرة والقلة مبحثاً تخاطبياً، وليس مبحثاً لغوياً لأن الكثرة والقلة مرتبطة بأحوال المتخاطبين ومقام التخاطب، فقد أقول لصديق حميم لي: (جئتك أكثر من مرة) عندما يسألني عن عدد المرات التي زرته فيها طيلة السنة، وتكون المرة هنا قليلاً، فإذا كان السؤال عن عدد المرات التي زرته فيها خلال أسبوع، فقد تكون المرة في هذه الحالة كثيراً، وهكذا فإن فكرة الاشتراك في (أفعل التفضيل) لا تخضع للتقديرات اللغوية، بل تخضع لاعتبارات التخاطب، ولذا لو قيل: (إن الفقر أحسن من الغنى) فينبغي ألا يُعترض على ذلك من الناحية اللغوية، في حين أنها قد تكون مثار بحث من الناحية التخاطبية، وموضوع البحث فيها هو تأويلها وفقاً للاستنتاجات المستنبطة من الأحوال والقرائن المحيطة بتلك القولة كأن يكون القائل زاهداً يفضل الفقر على الغنى.

3 ـ 6 ـ عناصر التخاطب:

لا تكتمل عملية التخاطب إلا بحضور عناصرها الأربعة، وهي المخاطِب، والمخاطَب والخطاب، والمساق. وتتفاعل هذه العناصر الأربعة لإضفاء عنصر الاستخدام المجدي على جمل اللغة، فتعرض لها ـ تبعاً لذلك ـ حالات من التكيف تؤدي إلى الإفادة الفعلية منها، وذلك حين تخرج من حيِّز النظام اللغوي إلى التجلي الحقيقي. ولكل عنصر من العناصر السابقة دوره في هذا التجلي، وإن كان دور كل منها لا يبدو إلا بحضور سائرها، ولئن كان الزمن من مشمولات المساق، فإن الإفادة الفعلية من الخطاب ليست متوقفة

على عنصر التزامن، أو التعاقب الفوري، بحيث يكون أداء كل عنصر دوره مشروطاً بوجود العنصر الآخر في نفس الوقت، أو عقبه مباشرة، فقد يبقى الخطاب ردحاً من الزمن، ولا يكتمل تجليه الفعلي إلا حين يطرق ذهن المخاطب سماعاً، أو قراءة، أي أن عملية التلقي هي «بمثابة انقداح شرارة الوجود للنص» حسب عبارة عبد السلام المسدي[46].

3 ـ 6 ـ 1 ـ المخاطِب:

يشرع المخاطِب عادةً في الحديث عندما يكون هناك مثير يحفزه إلى الكلام، كأن ترد إلى ذهنه فكرة، أو خاطرة، أو يستمع إلى سؤال يدعوه إلى الإجابة، فيتوسل باللغة باعتبارها علامات متواضعاً عليها من قِبل المجتمع تحقق له رغبته في توصيل كلامه إلى الآخرين، ويجد في اللغة قائمة طويلة من الوحدات المعجمية التي ترتبط في ذهنه ترابطاً منطقياً ونفسياً، وفقاً لعلاقات التشابه والتضاد والتلازم، وغيرها من العلاقات، فيختار منها عن وعي، أو عن غير وعي ما يحتاج إليه في عملية التخاطب، مراعياً في ذلك القواعد الصرفية والنحوية التي تبيحها اللغة، واضعاً قولاته وفقاً للقوالب القواعدية، أي أن عملية (تأليف الكلام) تخضع لـ(المناويل) إذا استخدمنا مصطلحَي (التأليف) و(المنوال) عند عبد الرحمن بن خلدون (ت808)[47].

وإذا كانت اللغة تسهم في عملية التخاطب بتزويد المتخاطبين بالمادة اللغوية الخام فإن الكفاية اللغوية للمخاطِب كفيلة بالقيام بتركيب الرسالة المبلغة تركيباً سليماً، لأداء مهمة الإبلاغ والإفادة إحداثاً وإفهاماً، وتتكفل كفايته التخاطبية بنجاحه في استخدام القولات اللغوية استخداماً مناسباً للسياقات المختلفة، ومعيناً على تحصيل غاية التفاهم بينه وبين مخاطبيه.

وتبدو مهمة المخاطِب بوضوح في عملية الاختيار حيث ينتقي من اللغة الأمثلة، والتنوعات التي هي أعضاء في المناويل اللغوية المجردة، ويخضع اختياره عادةً لمقاصده الإبلاغية، فيختار (ذهب) مثلاً بدلاً من (خرج) أو (قام) في نحو (ذهب خالد)، وهذا الاختيار ضروري لكي تتمَّ عملية الإفادة، لأن كل

إفادة ناشئة عن اختيار عنصر من مجموعة من العناصر التي يصلح كل منها أن يحل محل العنصر المختار. وطبقاً لنظرية الإفادة meaningfulness المؤسسة على مبدإ أن «المعنى يستلزم اختياراً» فـ«إنه لا يكون للعنصر معنى (أي لا يكون مفيداً) في سياق ما إلا إذا كان مختاراً من مجموعة عناصر يمكن لكل منها أن يكون له وجود في ذلك السياق»(48)، ويمكن أن أوضح ذلك في قوله تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾(49)، فكلمة (سبعين) لا يرجع اختيارها هنا لكونها مقابلة للستين والثمانين والواحد والسبعين ونحو ذلك من سائر الأعداد، ولذا فهي من هذه الجهة ليس لها معنى، وقد شاع في كتب التفسير والحديث قولهم: (إن مفهوم العدد باطل) أو (إن العدد لا مفهوم له) في نحو هذه الآية(50)، ومعنى قولهم هذا أن العدد المذكور ليس مختاراً لكونه مقابلاً لبقية الأعداد، وإنما أريد به معنى آخر كالكثرة في الآية السابقة، وعلى ذلك فإن الـ(سبعين) هنا استُعملت مقابلة للقلة أو ما يدل عليها، ولذلك فهي من هذه الجهة ذات معنى.

ومما يُذكر أيضاً في إطار نظرية الإفادة «أن العنصر اللغوي إذا كان وجوده غير محدد تماماً بسياق ما فإن له معنى في ذلك السياق»(51)، كما في (انتقل خالد إلى بيته الجديد) حيث يمكن أن توجد كل كلمة من الكلمات السابقة في سياقات أخرى، وهو ما يوجب أن لها معنى في هذا السياق، أما «إذا كان العنصر اللغوي محدداً وجوده بالسياق الذي هو فيه، فإن ذلك العنصر ليس له معنى في ذلك السياق»(52). وتُعدُّ نماذج الإتباع نحو (حسن بسن) و(حار يار) و(عطشان نطشان) خير شاهد على ذلك، فالكلمات (بسن) و(يار) و(نطشان) ليس لها معنى، لأن وجودها محدد بهذا السياق فقط ولا توجد في غيره.

وعندما يقوم المخاطب بتأليف الرسالة، وتركيبها، فإن تركيبها يكون على وجه تتداخل في تشكيله عناصر كثيرة ترتبط بشخصيته برابط ما، ومن هذه العناصر تلك الافتراضات المسبقة التي ينطلق منها، وهي افتراضات يمكن استنباطها من الرسالة نفسها لأنها تتضمنها بطريقة لا يجد المتلقي صعوبة في إدراكها، وتصدر هذه الافتراضات عن المعلومات التي اكتسبها المتكلم من

خلال محيطه الاجتماعي، واجتهاداته الشخصية، ومن أمثلة ذلك أن قولك لآخر: (ما رقم هاتفك)؟ يتضمن افتراضاً يفيد أن له هاتفاً، وقولك: (كم لك ابن)؟ يفترض أن مخاطبك قد تزوج في وقت سابق، وقولك: (إنك لم تعد تزورني) يفترض أنه كان يزورك في الماضي.

وتخضع الرسالة التي يؤلفها المتكلم من حيث مطابقتها للواقع أو عدمه لصدق هذه الافتراضات أو كذبها، فقولك مثلاً: (تركيا أقوى دولة عربية) خبر كاذب لأنه يقوم على افتراض كاذب هو أن تركيا دولة عربية.

ومن هذه العناصر موافقة كلامه لمعتقداته عادةً، كما في (أنبت الربيع البقل) لمن يعتقد ذلك، فإذا خالف كلامه معتقداته كان الخبر كاذباً، بناءً على رأي من يرى أن الصدق هو مطابقة الكلام لاعتقاد المتكلم، والكذب هو مخالفته لاعتقاده، والرأي الآخر يرى أن الحَكَم في الصدق والكذب هو الواقع، فإذا كان الخبر مطابقاً للواقع كان صادقاً، وإلا فهو كاذب، ويبدو أن هذا أرجح الرأيين، وهو الذي عليه جمهور البلاغيين.

ومن تلك العناصر أيضاً أن المخاطب يقوم بتقديرات معيَّنة في عملية التخاطب لتكون رسالته مطابقة لمقتضى الحال، وليحقق غرضه من الخطاب، وذلك كأن ينزل العالِم بالخبر منزلة الجاهل به، فيخبر العاثر في وضح النهار أن الشمس طالعة، توبيخاً له.

ومنها أيضاً الغاية التي يسعى المخاطب إلى تحقيقها عن طريق الخطاب، ودور هذه الغاية يبدو في تأثيرها في أسلوب الخطاب، وفرضها نوعاً معيَّناً من التعبير، فغاية الإقناع المنطقي المحض لا تقتضي شحن الرسالة بالمؤثرات الإيحائية، وظلال المعاني، في حين أن غاية التأثير (سواء أُقرنت بغاية الإقناع كما في الآية الآتية أم لا) تطبع الكلام بطابع الأدبية بما تقتضيه من صور فنية ومحسنات بديعية، كما في قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[53]، حيث كانت الصورة التي تشمئز منها النفوس، والاستفهام الإنكاري وسيلتين من الوسائل الفنية المستخدمة في هذا الخطاب، تحقيقاً لغاية التنفير من سلوك الغيبة.

3 ـ 6 ـ 2 ـ المخاطَب:

يبرز دور المخاطَب في عملية التخاطب في وظيفته التي يقوم بها عند تلقِيه الخطاب وهي وظيفة التفكيك، أي تفكيك الرسالة اللغوية، وهو دور إيجابي من حيث كونه مكملاً لعملية التركيب التي قام بها المخاطب، وذلك لأنه ليس هناك عملية تخاطب يتم إنجازها دون أن تمر بمرحلتي التركيب والتفكيك.

وعندما يوضع الخطاب بين يدي القارىء أو السامع، فإنه يتعامل معه بطريقته الخاصة في الفهم، مستعيناً في ذلك بثقافته وتجاربه وأحواله الخاصة التي ينفرد بها عن غيره وإن كانت في معظمها مشتركة بين أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه لغوياً، وهو ما يعطي لفهمه صبغة موضوعية إلى حد ما.

ويعلِّق الرمزيون على وجه الخصوص آمالاً كبيرة على المتلقي حرصاً منهم على أدائه دوره الإيجابي في عمليات الفهم والتفسير والتأويل والاستنتاج التي تشتد إليها الحاجة عند أصحاب المذهب الرمزي الذي «يدعو إلى التعبير بالإيماء والإيحاء والتكنية والهمس والميوعة، ليدع للقارىء نصيباً في تكميل الصورة وتوسيع الفكرة وتقوية العاطفة بما يضفيه إلى المعاني من توليد فكره وتجديد شعوره»(54).

ويرى بعض النقاد أن «الاستجابة الشخصية أو أهواء القارىء لا تؤلف جزءاً من معنى القصيدة، فليس من المعنى في شيء علاقة القصيدة أو أجزاء منها بالسامع أو القارئ، وكل قول عن تأثيرها في توجيه السلوك ينبغي ألا يُعدُّ ـ بسهولة ـ جزءاً من المدلول»(55). وإذا كانت الاستجابات الشخصية لا تؤلف جزءاً من معنى القصيدة ـ كما يرى الناقد مصطفى ناصف ـ فإن التأويلات الخاصة والتفسيرات الشخصية لا يمكن إخراجها من نطاق المعنى المفهوم على اعتبار أن المخاطب هو صاحب الدور المكمِّل لعمليةِ التخاطب، بل إن دوره ربما لا يقتصر على عمليات التأويل بل يتجاوز ذلك إلى صبغ الخطاب بصبغة خاصة قد تؤدي إلى تشكيله من جديد، وفقاً لأحوال المخاطب الذاتية، ومن

ذلك ما يُروى «أن ثلاثة سمعوا منادياً يقول: (يا سعتر برّي) ففهم كل منهم مخاطبة عن الله تعالى يخاطب بها في سره، فسمع الأول (اسع ترَ برّي) وسمع الثاني (الساعة ترى بِرّي) وسمع الثالث (ما أوسع برّي) فالمسموع واحد. واختلفت أفهام السامعين، كما قال سبحانه: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾[56].

وقد تزداد إيجابية المخاطب، فيتجاوز مهمة التفسير والتأويل، وذلك حين يكمل النقص في الخطاب الذي يصل إليه ناقصاً بسبب ظروف سماعية، أو كتابية سيّئة، مستعيناً في ذلك بالاحتمالات التي اكتسبها في تجاربه السابقة من خلال استخدامه اللغة باعتباره عضواً من أعضاء المجتمع اللغوي. ولعل ما يعزّز ما سبق في إطار إبراز دور المخاطب الإيجابي في إكمال النقص في التعبيرات اللغوية التي يتلقاها أن الإضمار في التعبير لا يحول دون فهم المتلقي في كثير من الأحيان، ومما يؤكد ذلك أننا لا نجد صعوبة في إكمال بقية كلمة (المنا) في قول لبيد بن أبي ربيعة: «درس المنا»[57].

ويمكن تفسير قدرة المتلقي على فهم التعبيرات اللغوية الناقصة في ظل نظرية الحشو، والحشو redundancy «هو كمية من المعلومات المبلغة، زائدة عن الحد الأدنى المطلوب»[58].

ويبدو أن نظرية الحشو هذه هي السبب في وقوع بعض الاختصارات نحو (أيش) أصلها أي شيء هو؟ فهي الركيزة التي يعتمد عليها من يريد الاختصار قبل أن يشيع هذا الاختصار.

كما يمكن إرجاع حذف ما يُعرف بالعامل النحوي الذي يجوز حذفه في كثير من مواضعه إلى هذه النظرية، إذ يقوم المتكلم بحذفه عادةً اعتماداً على إدراك السامع، ويقوم السامع بتقدير المحذوف اعتماداً على (قصد المتكلم) الذي يجتهد في إدراكه معتمداً في ذلك على خبرته في حذف العامل في مثل تلك المواضع، وقد يكون للقرائن الخارجية الدور الأهم في الحذف والتقدير.

ومن مظاهر إيجابية المخاطب في عملية التخاطب، وعدم اقتصار دوره

على القيام بعملية التفكيك فرضه نمطاً معيَّناً يأتي عليه الخطاب، وفقاً لحاله وبتوجيه من طبيعة العلاقة التي تربط بين المتخاطبين، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾[59]، فحرص موسى - عليه السلام - الشديد على إطالة الخطاب مع الله - تعالى - جعله يطيل في وصف عصاه مع أن المطلوب في السؤال هو بيان ما بيمينه لا مدى أهميتها له.

وكذلك فإن حال المخاطب قد تسم الكلام بطابع الإيجاز والتلميح، كأن يكون المخاطب لبيباً، أو الإطناب كأن يكون المخاطب غبياً.

وربما أرغم المخاطب مخاطبه على اختيار نوع خاص من الخطاب دون غيره، وتركيب رسالة خاصة مختارة من حيث مفرداتها المعجمية، وهيئتها التركيبية، لأنها أنسب من غيرها لذلك المخاطب، كأن يقول المخاطب في تحيته: (أبيت اللعن)، أو (أنعم صباحاً) أو (السلام عليكم) أو (السلام على من اتبع الهدى) تبعاً لنوع المخاطب.

وكثيراً ما يُحذف بعض أجزاء الكلام نتيجة ثقة من المخاطِب بعلم المخاطب.

3 ـ 6 ـ 3 ـ الخطاب:

الخطاب هو النص اللغوي بعد استعماله، وهو وسيلة المتخاطبين في توصيل الغرض الإبلاغي من المخاطب إلى المخاطب، ويتسم بأنه كتلة بنيوية واحدة متماسكة الأجزاء، وأية محاولة لفصل أجزائه بعضها عن بعض تؤدي إلى تغييره وإعادة بنائه، وقد كان عبد القاهر الجرجاني سبّاقاً إلى إدراك خصوصية تماسك النص وترابطه حيث شبَّه واضع الكلام بمن «يأخذ قطعاً من الذهب إلى الفضة، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة»[60]، وقد علّق على بيت بشار بن برد:

كأن مثار النقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

بقوله: «إذا تأملته وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم، ورأيته قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنع الصانع حين يأخذ كسراً من الذهب، فيذيبها ثم يصبها في قالب ويخرجها لك سواراً أو خلخالاً. وإن أنت حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار، ذلك أنه لم يرد أن يشبِّه النقع بالليل على حدة، والأسياف بالكواكب على حدة، ولكنه أراد أن يشبِّه النقع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تنكدر الكواكب وتتهادى فيه، فالمفهوم من الجميع مفهوم واحد، والبيت من أوله إلى آخره كلام واحد»[61].

وقد ترسَّخت هذه النظرة البنيوية في تفكير عبد القاهر الجرجاني، فتمخضت عن فكرة النظم وأهميته التي عرضها في كتابه (دلائل الإعجاز)، وهي التي عُرفت عند المحدثين بنظرية النظم التي ركَّزت على أهمية تعلق الأجزاء بعضها ببعض، وأخذ الخطاب كله دفعة واحدة وذلك لأنك «إذا قلت: ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ضربا شديدا تأديبا له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم كلها على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان، كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأتِ بهذه الكلم لتفيده أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيده وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه، والأحكام التي هي محصول التعلق... وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معان، وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا، ولهذا المعنى تقول: إنه كلام واحد»[62].

وكما تترابط أجزاء الخطاب بعضها ببعض ترابطاً تعلقيّاً (وهو الذي يشير إليه عبد القاهر فيما سبق) حين يأخذ الكلام بعضه بحجز بعض، ويصبح مجموع الكلام كلاماً واحداً هناك نوع آخر من الترابط العضوي بين الوحدات اللغوية داخل الخطاب بحيث إذا حدث تغيير في بعض هذه الوحدات سرى هذا التغيير في سائر الوحدات الأخرى. وعلى المستوى الوظيفي، فإن تغيير الصيتة مثلاً قد يترتب عليه تغيير المُصرِّف كما في جعل كسرة الجيم في (جِلسة)

فتحة، وهو مثال للتغيير الصيتي التصريفي، وربما كانت الصيتة قرينة نحوية بحيث إذا استبدلنا صيتة أخرى بتلك الصيتة تغير المعنى النحوي أيضاً كما في (أسيءُ إلى أخي) و(أسيءَ إلى أخي)، وهذا مثال للتغيير الصيتي النحوي، وأما التغيير التصريفي النحوي فمثاله (جئتك طمعاً) و(جئتك طامعاً) حيث غيّر المُصرِّف الصيغي من صيغة المصدر إلى صيغة اسم الفاعل، فتغير المعنى النحوي نتيجة لذلك، أما على المستوى المعجمي فإن كلمة (عين) عندما تستخدم مع كلمة (ماء) فإن معناها يختلف عما إذا استخدمت مع كلمة (إبرة). وقد عبَّر القدماء عن هذا الترابط العضوي بين الوحدات داخل الخطاب اللغوي بقولتهم المشهورة لـ(كل كلمة مع صاحبتها مقام)، وإن قصروه على الترابط بين الكلمات فقط.

وإذا كان الخطاب يرتبط في داخله ترابطاً تعليقاً، وعضوياً، فإنه يرتبط كذلك بالواقع الخارجي، وقد عبَّر القدماء عن هذا الترابط في دراستهم للنسبة، وتقسيمها إلى: نسبة كلامية، ونسبة خارجية، فقولك (خالد ناجح) إسناد له نسبتان: الأولى، النسبة الكلامية التي يقع فيها التعلق بين المسند والمسند إليه في الكلام، والأخرى، النسبة الخارجية وهي التي يقع فيها التعلق بين المسند والمسند إليه في الواقع الخارجي، فإذا توافقت النسبتان بأن كان النجاح حليف خالد بالفعل، كانت القولة صادقة، وإلا فهي كاذبة، ولا يخفى أن ما قلته عن الصدق والكذب خاص بالخبر دون الإنشاء.

وكما يرتبط الخطاب في تركيبه بالواقع الخارجي من حيث المطابقة وعدمها، فإن مفردات الخطاب ترتبط كذلك بالواقع من جهة كونها مكوَّنة من وحدات تشير إلى موجودات خارج اللغة. ويرتبط الخطاب كذلك بالمتخاطبين، أما المخاطِب فلأنه قد ألَّفه وفقاً لما تمليه عليه معتقداته، وافتراضاته، وغاياته. وأما المخاطَب فلأنه يقوم بدوره في الاستماع أو القراءة وذهنه لا يخلو من بعض الافتراضات والمعلومات والتجارب السابقة، وهذه كلها عوامل تؤثر في طبيعة فهمه للخطاب، ومن ذلك مثلاً أن الصور الذهنية التي يتخيلها عند تلقيَّة كلام المتكلم تتمثل تبعاً لمرئياته السابقة، بحيث إذا ذكرت كلمة (قطة) مثلاً،

فسينصرف ذهنه إلى صورة ملخَّصة من مجموع القطط التي رآها في حياته.

3 ـ 6 ـ 4 المساق:

إن متكلمي اللغة عندما يستخدمونها مشافهة أو كتابة، فإنهم يضعونها في إطار زماني ومكاني معيَّن، وتحاط عملية التخاطب عادةً بجملة من الملابسات والأحوال والظروف التي تتكاثف جميعاً في التأثير على دلالة الخطاب الحرفية. ويميل المتكلم أحياناً إلى استخدام بعض الإشارات والإيماءات المساعدة على إيضاح فكرته وإبلاغها إلى السامع. كما تتدخل عوامل أخرى في عملية التخاطب منها ما يتعلق بشخصيات المتخاطبين وحياتهم الخاصة ومنها ما يدخل في الإطار الاجتماعي، كثقافة المتخاطبين وتاريخهم الاجتماعي والعلاقة بينهم، ومنها ما هو وليد الموقف بحيث تحكمها ظروف الزمان والمكان التي وقع فيها الكلام. وسأطلق على كل هذه القرائن الخارجة عن التعبيرات اللغوية الحرفية، تلك القرائن المحيطة بهذه التعبيرات، والمؤثرة في دلالتها مصطلح (المَساق)، وهو لفظ قليل الاستعمال، يبدو أنه لم يأخذ الطابع الاصطلاحي قديماً، ولا حديثاً، وإن استخدم أحياناً في معناه اللغوي الذي يفيد معنى: مسرد الحديث، يقال (ساق الحديث) بمعنى «سرده وسلسله»[63].

وقد استخدم في هذا الكتاب في معنى أوسع بكثير من معناه اللغوي. ولم أشأ استخدام مصطلح (المقام) خشية اللبس، لأنه استخدم قديماً في الإشارة إلى الحال التي يصدر فيها القول، وما لوحظ على استخدامهم لمصطلح (المقام) أن نظرتهم إليه اتسمت بالمعيارية، أي أنهم «أوجبوا أن يأتي الكلام على صفات مخصوصة ونماذج معيَّنة، طبقاً لمقامه ومقتضيات حاله»[64]، فقضوا أن يأتي الكلام مؤكداً للمنكر وجوباً، وللمتردد استحساناً كما أوجبوا أن يأتي الكلام خلواً من التأكيد إذا لم يكن المخاطب منكراً ولم ينزل منزلة المنكر. . . وهكذا.

والواقع أن القرائن الخارجية المؤثرة في الكلام أكثر عدداً وأشد اتساعاً من أن تحصر أو توضع لها المعايير الثابتة، ولذا فهي متروكة عادةً لتقديرات

المتخاطبين باعتبارهم ينتمون إلى بيئة لغوية واحدة، ويتقاسمون نفس الاعتقادات والتخمينات المرتبطة بالسياق، ويستطيع كل منهم أن يصل إلى الاستنتاجات المطلوبة عند اشتراكه في عملية التخاطب، مستعيناً في ذلك بتجاربه السابقة، وقدراته العقلية، وكفايته التخاطبية التي تقتضي كونه قادراً على عمليتَي الفهم والإفهام بوصفه عضواً من أعضاء المجتمع اللغوي الذي ينتمي إليه. وسأحاول فيما يلي أن أرسم حدود المساق في ثلاث نقاط رئيسة هي:

1 ـ السياق الثقافي.

2 ـ ملابسات الموقف.

3 ـ مساعدات الكلام.

أولاً: السياق الثقافي: ويشمل الاعتقادات المشتركة بين أفراد البيئة اللغوية والمعلومات التاريخية، والأفكار والأعراف المشاعة بينهم، فهذا السياق هو المعين على فهم عبارات مثل (فلان جبان الكلب) و(مهزول الفصيل) و(تجمد بينهم الجليد) ونحو ذلك مما هو مرتبط بالحياة الاجتماعية أو له صلة بثقافة المجتمع الدينية، أو السياسية، أو الاجتماعية بوجه عام. ولم يفت القدماء إدراكهم لأهمية السياق الثقافي، فهذا الشاطبي على سبيل المثال يرى «أنه لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين ـ وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم ـ فإن كان للعرب في لسانهم عرف مستمر فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة. وإن لم يكن ثم عرف فلا يصح أن يجري فهمها على ما لا تعرفه. وهذا جار في المعاني والألفاظ والأساليب»[65].

وفهم السياق الثقافي لقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[66]، هو الذي جعل أبا الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384) يقول تعليقاً على هذه الآية: «هذا توبيخ لعيسى ـ عليه السلام ـ في اللفظ، ولقومه في المعنى، لأن ـ الله تعالى ـ علم أن عيسى لم يقل ذلك. ولكن قال ذلك بحضرة قومه، ليوبخهم على ذلك، ويكذبهم فيما قالوه»[67]. ويرى ابن جنّي أن هناك حذفاً في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[68]، والتقدير «فمن شهده صحيحاً بالغاً» مشيراً إلى «أنه لما دلت الدلالة عليه من

الإجماع والسنّة جاز حذفه تخفيفاً، وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه»[69].

إن الاكتفاء بالتحليل اللغوي المحض المقتصر على المعنى المعجمي والوظيفي على المستوى الأصواتي والصياتي والتصريفي والنحوي قد يؤدي إلى قصر في فهم الخطاب فهماً كاملاً إن لم يكن قاصراً عن إعانته على أقل درجات الفهم في بعض الأحيان، ففي قوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾[70]. وفي قوله: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾[71]. نجد أن الخطاب خارج عن الدلالة اللغوية الحرفية، ذلك أن الاستفهام في الآية الأولى للإنكار، وفي الثانية للنفي، وليس في مقدرة التحليل اللغوي على المستويات المذكورة أن يعطينا هذا الفهم إذا تغاضينا عن السياق الثقافي الذي يدلنا على أن الاستفهام الحقيقي لا يصدر عن الله، لأن الاستفهام طلب الفهم، وهو يقتضي الجهل ـ والله تعالى ـ منزَّه عن ذلك، الأمر الذي يدعو إلى التماس معنى آخر للكلام. وما جعلنا نجزم بأن الاستفهام في الآية الأولى للإنكار، وفي الآية الثانية للنفي هو علمنا بحال المخاطبين.

ثانياً: ملابسات الموقف: ويشمل الظروف والأحوال المحيطة بالموقف الذي صدر فيه الخطاب، وجميع القرائن الحالية التي تصبغ الخطاب ودلالته بصبغة خاصة. فعبارة (صباح الخير) مثلاً قد تُفهم على أنها تحية يحي بها المخاطب مخاطبه، وهذه هي دلالتها الأصلية وقد نعطيها في أحوالٍ أخرى تفسيراً آخر، كالتهكم إذا وجهت إلى المخاطب عقب غفلته أو نومه.

ومن ملابسات الموقف:

(أ) الوضع الذي عليه المتحدثون، كطريقة جلوسهم التي قد تكون لها دلالة خاصة، ففي الجلسات السياسية الرسمية حين يقول أحد الجالسين على منضدة لأحد جلسائه: (أجب عن سؤالي) مثلاً، فإذا كانت المنضدة مستطيلة، وكان المتكلم يجلس بطريقة مخالفة لبقية الجالسين كان الطلب أمراً، أما إذا كانت المنضدة مستديرة فالطلب لا يزيد عن كونه التماساً لتساوي المتخاطبين في المنزلة بدلالة طريقة الجلوس.

(ب) قرائن الحال، كأن ترى «ناساً يرقبون الهلال، وأنت متهم بعيد فكبروا»[72]، فقلت: الهلال ورب الكعبة، فإن المعنى حينئذ: «أبصروا الهلال»[73].

(جـ) المكان والزمان الذي حدث فيه الكلام، فإن قلت (كنت في تونس) فإن المقصود من القولة يحتمل أن يكون (أنك كنت في الجمهورية التونسية) ويحتمل أن يكون (أنك كنت في مدينة تونس)، وتحديد أي المقصدين أردت متوقف على المكان الذي أنت فيه، فإذا كنت في مدينة أخرى من مدن الجمهورية التونسية، فسيكون المراد أنك كنت في مدينة تونس، أما إذا كنت في طرابلس مثلاً فإن المراد عادةً هو أنك كنت في الجمهورية التونسية. أما الزمان الذي حدث فيه الخطاب فإن معرفته ضرورية أيضاً، فإذا وجدت قولة على أحد المتاجر تشير إلى أن (المتجر سيفتح بعد أسبوع) فإن القولة تظل ناقصة الإفادة ما لم يعلم اليوم الذي كتبت فيه.

(د) الأشياء والأحداث التي هي موضوع الخطاب، فعند الحديث عن حالة الجو مثلاً، فإن قولك (الجو بارد)، والحال أنه ساخن سيفسر على أنك تتهكم، ويدخل في ذلك شخصية المتكلم أو غيره إذا كانت تلك الشخصية هي موضوع الخطاب، كما إذا قال المتكلم: (أنا فقير إلى الله) فإن فهم المراد يتوقف على ما إذا كان المتكلم شحاذاً أم زاهداً.

وهذه النقطة والتي قبلها تشيران بوضوح إلى مدى العلاقة الوطيدة بين التخاطب والتعيين من جهة كون التعيين أحد السبل الكفيلة بإيضاح الأشياء التي قد تكون موضوعاً للخطاب، ولتعزيز ذلك بالمثال أقول: إن القولة: (لقد فعلها صديقه أمس في ذلك المكان) لا يمكن فهمها إلا بعد تعيين ما تشير إليه الضمائر الدالة على الأشخاص (ها) (ه) والكلمات الدالة على المكان (ذلك المكان) والزمان (أمس). ومن شواهد القرآن الكريم في ذلك قوله ـ تعالى ـ على لسان إبراهيم ـ عليه السلام ـ ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[74].

(هـ) العلاقة بين المتخاطبين: فإذا قيل: (افتح النافذة) مثلاً، فإن نوع الطلب من حيث كونه أمراً أو التماساً يتوقف على معرفة العلاقة بين المتخاطبين، فإذا كان الطلب من سيد لخادمه أو من والد لولده أو من مدرِّس لتلميذه فإن الطلب سيكون أمراً بالتأكيد، أما إذا كان المتخاطبان متساويين في المنزلة فهو التماس.

ثالثاً: مساعدات الكلام: وتشمل تعبيرات الوجه، والإشارات اليدوية، وإيماءات الرأس، ونحو ذلك من الحركات الجسمية المكمِّلة لكلمات المتكلم. وقد كان رواة الحديث الشريف مدركين لأهمية هذه الحركات في إضفاء بعض الدلالة على متن الحديث، فحرصوا على نقلها بأمانة كاملة. ومن ذلك ما روي من قولهم: «فقال النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ واستوى قاعداً وقبض رجله ههنا يا أشج»[75]، وقولهم: «فتمعر وجه النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ»[76]، وقولهم: «وهو يبرق وجهه من السرور»[77]، وقولهم: «وكان متكأ فجلس»[78].

وتزداد أهمية الحركات في نحو أسماء الإشارة التي قد تحتاج إلى إشارة اليدين أو نحوهما لإيضاح المقصود. ويروى «أن الملك الصالح نجم الدين أيوب كان إذا مدحه الشعراء لا ينظر إلى وجوههم، فعمل ابن مطروح قصيدة طويلة بنى قافيتها على الإشارات، من ذلك قوله في مطلع قصيدته:

تعشقت ظبيا مشرق الوجه هكذا   إذا ماس خلت الغصن قد مال هكذا

فرفع الملك رأسه، وجعل ينظر إليه»[79].

ويروي ابن جنّي عن بعض مشايخه قوله: «أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة»[80]، ويذكر أن الحمّالين والحمّامين والساسة والوقادين «ومن يليهم ويعتد منهم يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أخبر به عنه، ولم يحضره ينشده»[81].

وهكذا يبدو لنا دور المساق في التأثير على الدلالة الحرفية للتعبيرات اللغوية، وبقي أن أشير إلى أن عناصر المساق متفاوتة الأهمية في تأثيرها على

الدلالة اللغوية، وتقدِّر أهمية كل عنصر حسب الحاجة إليه، وسأكتفي بما يلي بشاهدين تاريخيين يوضحان أهمية المساق في فهم التعبيرات اللغوية:

1 ـ عندما كان يُسأل أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ وهو في طريقه إلى المدينة برفقة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ عمّن معه كان يقول: «هذا الرجل الذي يهديني السبيل»[82]، فلا يفهم السائل قول أبي بكر كما ينبغي أن يفهم، لأن أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ استطاع بفطنته أن ينتبه لدور ملابسات الموقف في فهم المقصد الإبلاغي للمتكلم، فأراد أن يستثمره فكان يقول ما قال، وهو يدرك أن ذهن السائل سينصرف إلى أن المقصود (أن هذا الرجل يرشده إلى مسالك الطريق)، لأن ذلك هو المتبادر إلى الذهن، لكون اللقاء كان في الصحراء، وقد غاب عن السائل أن أبا بكر يقصد أنه هاد يهديه إلى طريق الخير وسبيل الرشاد، لأن هذا معنى بعيد لا يسمح به سياق الموقف.

2 ـ عندما سئل النبي (ص)، وهو في طريقه إلى بدر: (ممن أنتما)؟. أجاب (نحن من ماء) ففهم السائل أنه من قبيلة اسمها (ماء)[83]، وهو غير مراد النبي (ص)، لأن مقصوده ـ عليه الصلاة والسلام ـ أن أصله يرجع إلى الماء، والسائل لا يلام من الناحية التخاطبية المحضة على عدم إدراكه للمقصود، لأنه لم يجد من عناصر المساق ما يبلغ به إدراكه، أما فهمنا نحن لما قصده النبي (ص) فراجع إلى معرفتنا بصدقه، وأن أصله كأصل كل البشر راجع إلى الماء، وأنه مضطر إلى هذه التورية حتى لا ينكشف في أمر القيام بالدعوة إلى الإسلام. كل هذه الأمور وغيرها من ملابسات القصة هي التي أعانتنا على فهم قصد النبي (ص) من قوله هذا. وغياب هذه القرائن، والملابسات عن السائل هي التي جعلته يخفق في فهم القولة.

3 ـ 6 ـ 4 ـ 1 ـ مظاهر تأثير المساق على الدلالة الحرفية للتعبيرات اللغوية:

يؤثر المساق في التعبيرات اللغوية من وجهين:

أولهما من حيث إحداث الكلام، وهو أمر يتعلق بالمخاطِب.

والآخر من حيث تفسير الكلام أو تأويله، وهو أمر يتعلق بالمخاطَب.

ويمكن تقسيم مظاهر تأثير المساق في إحداث الكلام إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ التأثير الكمي.

2 ـ التأثير الكيفي.

3 ـ التأثير الموقعي.

أولاً: التأثير الكمي: ويتمثل في حذف بعض الألفاظ اعتماداً على المساق في إكمال النقص الذي يلحق التعبير اللغوي، كأن ترى «رجلاً يسدّد سهماً قبل القرطاس فتقول: (القرطاس والله) أي أصاب القرطاس، أو ترى رجلا متوجها وجهة الحاج، قاصدا في هيئة الحاج فتقول (مكة وربِّ الكعبة) حيث زكنت أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله»[84]، أو ترى الحافلة قد أقبلت فتخبر رفيقك بمقدمها قائلاً: (الحافلة) دون أن تأتي بالمسند لأن الموقف لا يسمح بإطالة الكلام.

ثانياً: التأثير الكيفي: ويتمثل في اختيار شكل تعبيري معيَّن موافق للمساق كأن تظهر بدلاً من أن تضمر، لأن المقام يقتضي التصريح بالاسم للتلذذ به كما في الشاهد البلاغي المشهور:

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر[85]

أو تظهر لأن الاسم الظاهر أولى وأنسب لغرض الخطاب، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾[86]، «لم يقل (عليَّ) لما في لفظ (الله) من تقوية الداعي إلى التوكل عليه، لدلالته على ذات موصوفة بالأوصاف الكاملة من القدرة الباهرة وغيرها[87]. أو تكني بدلاً من أن تصرِّح احترازاً من التأذي

بذكر الاسم الصريح، كما في الألفاظ المستهجنة اجتماعياً، كما في قوله ـ تعالى ـ ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[88].

ثالثاً: التأثير الموقعي: ويتمثل في الإتيان بترتيب معيَّن للكلمات، وفقاً لما تمليه ملابسات الموقف، كأن تقدم المسند إليه لتعجيل السرور. بالتفاؤل كما في (النجاح حليفك).

أما مظاهر تأثير المساق في تفسير الخطاب أو تأويله فتأخذ أشكالاً عديدة أذكر منها:

1 ـ تخصيص الدلالة اللغوية للتعبير المستعمل من قِبل المخاطب، كما في (رسول الله) حيث ينصرف بمعونة المساق إلى سيدنا محمد (ص) خاصة، ونحو (جاء الرجل) إذا كان معهوداً بينك وبين مخاطبك.

2 ـ تعميم الدلالة: كأن تقول لغير أخيك وابن عمك: (يا ابن أم) و(يا ابن عم) على عادة العرب في ذلك، اعتماداً على ملابسات الموقف.

3 ـ تغيير الدلالة: كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾[89]. حيث تدل هذه الجملة من الناحية اللغوية المحضة على الاستفهام، وباعتبار مراعاة المساق على النفي.

4 ـ تقدير محذوف يستدعيه المساق: كما في تقدير ابن جِنّي للمحذوف في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[90]، أي «فمن شهده صحيحاً بالغاً»[91].

هوامش الفصل الثالث

(1) Adrian Akmajian, Richard, A. Demers, Robert, M. Harnish., Linguistics An Introduction to Language and Communication. The MIT Press Cambridge London. 2nd Edition. 1984. p.391.

(2) Fromkin, V. Rodman, R. An Introduction to Language. p.189.

(3) Adrian And Others. p.527.

(4) Lyons, Semantics. p.1:115.

(5) الشريف الجرجاني: التعريفات، ص83.

(6) See: Teun A. Van Dijk., Text and Context: Exploration in The Semantics and Pragmatics of Discourse, London, New York, 1977. p.190.

(7) Lyons., Language and Linguistics. p.164.

(8) Ibid. p.165.

(9) Ibid. p.165.

(10) Ibid. p.165.

(11) Willis Edmondson. Spoken Discourse, A Model for Analysis. Longman, New York. 1981. p.4.

(12) Ibid. p.3, 4.

(13) Teun Van Dijk, Text and Context. p.192.

(14) Ibid. p.192.

(15) Ibid. p.192.

(16) Ibid. p.192.

(17) أبو إسحق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، شرح عبد الله دراز، وضبط محمد عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، 2: 66.

(18) المرجع السابق: 2: 67.

(19) الموافقات في أصول الشريعة: 2: 67.

(20) السابق: 2: 68.

(21) التعريفات: ص33.

(22) السابق: ص33.

(23) Chomsky. Aspects of the Theory of Syntax. p.3.

(24) Saussure. Cours de linguistique. général. p.36.

(25) Adrian and Others. Linguistics. pp.392, 393.

(26) Adrian and Others. Linguistics. pp.11, 392.

(27) Swanson and Marquardt. On Communication. Glencoe Press, London. 1974. p.15.

(28) Swanson and Marquardt. On Communication. p.13.

(29) Ibid. p.14.

(30) Ibid. p.15.

(31) Adrian and Others. Linguistics. p.398.

(32) سورة مريم: 19: 3.

(33) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1982: ص43.

(34) سورة يوسف: 12: 82.

(35) سورة الحاقة: 69: 20.

(36) ديوان الحطيئة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، 1967م: ص108.

(37) Adrian and Others, Linguistics. p.395-398.

(38) Ibid. p.398.

(39) ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر، تحقيق عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1982م: ص38 ـ 42.

(40) Aspects of the Theory of Syntax. p.4.

(41) Ibid. p.4.

(42) Diane Larsen - Freeman, Discourse Analysis in Second Language Research. Newbury House, U.S.A. 1980. p.77.

(43) Ibid. p.77.

(44) See: Fromkin. V. Rodman, R. An Introduction to Language. p.190.

(45) وقد علّق صاحب الحاشية بقوله: كـ«قرائن المقام»، جمال الدين بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. وبهامشة حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية البابي الحلبي وشركاه، (د ـ ت)، 1: 65.
وانظر تقرير عبد الرحمن الشربيني بحاشية العلاّمة البناني على متن جمع الجوامع لتاج الدين السبكي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، (د ـ ت)، 1: 342.

(46) عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب: ص87.

(47) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، دار القلم، بيروت، (د ـ ت)، ص474.

(48) Lyons. Firth's Theory of Meaning in (In Memory of J.R. Firth). p.298.

(49) التوبة: 9: 81.

(50) انظر على سبيل المثال، شهاب الدين السيد محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تعليق محمود شكري الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 10: 148.

(51) Lyons. Firth's Theory of Meaning. p.298.

(52) Ibid. p.298.

(53) الحجرات: 49: 12.

(54) أحمد حسن الزيات، «المذاهب الأدبية المنحرفة» مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1964م: ص17: 9.

(55) مصطفى ناصف، مشكلة المعنى في النقد الحديث، مكتبة الشباب بالمنيرة (د ـ ت)، ص78.

(56) انظر: نحو القلوب الصغير، عبد الكريم القشيري، تحقيق أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1977: ص198 والآية من سورة الرعد: 13: 4.

(57) ديوان لبيد بن أبي ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، (د ـ ت)، ص206.

(58) Hartmann, R.R.K. and Stork, F.C. Dictionary of Language and Linguistics. Applied Science Publishers (Redundancy).

(59) طه: 20: 17.

(60) دلائل الإعجاز: ص281.

(61) المرجع السابق: ص282.

(62) دلائل الإعجاز: ص281، 282.

(63) المعجم الوسيط، (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) إبراهيم أنيس وآخرون، ط2، 1972م، مادة (ساق).

(64) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، (القسم الثاني: الأصوات)، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط2، 1971م: ص64.

(65) الموافقات في أصول الشريعة: 2: 82.

(66) المائدة: 5: 118.

(67) الرماني، كتاب معاني الحروف، تحقيق وتعليق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د ـ ت)، ص32، 33.

(68) البقرة: 2: 184.

(69) الخصائص: 2: 378، 379.

(70) يونس: 10: 59.

(71) الرحمن: 55: 59.

(72) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، 1966م: 1: 257.

(73) السابق: نفس الصفحة.

(74) الأنبياء: 21: 63.

(75) مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت، ط2، 1978م: 3: 459.

(76) صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، كتاب اللقطة، باب ضالة الإبل: 3: 163.

(77) صحيح مسلم، بشرح النووي، المطبعة المصرية، القاهرة، 1349هـ: 17: 96.

(78) مسند ابن حنبل: 1: 152، 385، 431، 435.

(79) خليل السكاكيني، (خواطر في اللغة) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1955م: 8:317.

(80) الخصائص: 1:247.

(81) الخصائص: 1:246.

(82) صحيح البخاري، مطبعة البابي الحلبي، 1345هـ، باب الهجرة: 5:79.

(83) انظر: القصة في كتاب أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1978م: 3:34.

(84) كتاب سيبويه: 1:257.

(85) ينسب هذا البيت إلى شعراء عديدين، وقد نسبه ابن رشيق إلى العرجي، وانظر: العمدة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، (د ـ ت)، 2:66.

(86) آل عمران: 3:159.

(87) شرح السعد: 1:151.

(88) البقرة: 2:221.

(89) الرحمن: 55:59.

(90) البقرة: 2:184.

(91) الخصائص: 2:378.

الفصل الرابع

الدلالة المركزية والدلالة الهامشية

الفصل الرابع

الدلالة المركزية والدلالة الهامشية

4 ـ 1 ـ 1 ـ الفرق بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية
4 ـ 1 ـ 1 ـ مفهوم الدلالة المركزية والدلالة الهامشية عند إبراهيم أنيس
4 ـ 1 ـ 2 ـ الدلالة المركزية والدلالة الهامشية عند الغربيين (الإحالة والإيحاء)
4 ـ 2 ـ الدلالة الهامشية على المستويين المعجمي والقواعدي
4 ـ 3 ـ الحقل الهامشي للكلمات
4 ـ 4 ـ المعنى العاطفي
4 ـ 4 ـ 1 ـ عوامل ارتباط الكلمة بمعان عاطفية
4 ـ 4 ـ 2 ـ عوامل سلب الكلمات معانيها العاطفية
4 ـ 5 ـ كيفية اكتساب الكلمة دلالة هامشية
4 ـ 6 ـ الدلالة الهامشية وسياق النص
4 ـ 7 ـ الدلالة الهامشية عند المتقدمين
4 ـ 8 ـ اللغة الشعرية واللغة العلمية
4 ـ 9 ـ نوعا الدلالة الهامشية
4 ـ 9 ـ 1 ـ الدلالة الهامشية الاجتماعية
4 ـ 9 ـ 2 ـ الدلالة الهامشية الفردية

4 ـ 1 ـ الفرق بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية:

تبدأ صلة الإنسان باللغة في سن مبكرة، ويتعلم خلال طفولته معاني كثير من الكلمات والتعبيرات اللغوية، وتتسم المعاني التي يتعلمها في بداية عمره بالسذاجة وعدم التعقيد، وكلما زاد نموه العقلي واللغوي تبدلت تلك المعاني في نظره وفقاً للخبرات الجديدة التي يتعلمها، وتبعاً للظروف والأحوال التي يمرُّ بها، والمقصود من هذا التبدل انطباع تلك الكلمات بطابع الذاتية، بحيث تصبح الكلمة ملتصقة ومقرونة بتجاربه وميوله ونزعاته ورغباته وانفعالاته الخاصة، فينضاف إليها علاوةً على المعنى الذي يشترك في إدراكه عامة الناس كثير من المشاعر والتداعيات بسبب ذلك الالتصاق والاقتران، وتتفاوت الكلمات في تأثرها بعواطفنا وفقاً لاهتماماتنا وميولنا، وربما أوضحتُ ما سبق بما يحكى من أن ثلاثة مسافرين مرُّوا بينبوع ماء، فجلسوا حوله واستراحوا، وبينما هم كذلك سمعوا صوتاً يقول: كن مثل هذا الينبوع، فاختلفوا في فهم هذه العبارة، أما أحدهم، وكان تاجراً، فقد فهم منها أن تكون له ثروة في حجم هذا الينبوع كثرة، وأما الثاني، وكان شاباً طيباً، فقد فسرها بأن المراد أن يكون مثل هذا الينبوع صفاء ونقاء، وأما الثالث، وكان شيخاً حكيماً كريماً، فقد تأولها على أن المقصود هو أن يكون كريماً جواداً كذلك الينبوع.

وبغض النظر عن مدى صدق هذه القصة، فإنه يمكن الاستئناس بها والقياس عليها، كما أنها قد تحثُّنا على تتبع أمثلة مختلفة من حياتنا اليومية تشبه ما جاء فيها، وما يهمنا في هذه القصة هنا هو أن كلمة (ينبوع) لها معنى يشترك

في فهمه أولئك النفر الثلاثة، ويتساوون في إدراكه مع جميع الأفراد الذين ينتمون إلى نفس بيئتهم اللغوية، وهو كونها تعني عين ماء، كما لها إضافةً إلى معناها المشترك معانٍ هامشية تختلف باختلاف الأفراد، وقد رأينا من معانيها الهامشية حسب ما جاء في القصة السابقة:

1 - الكثرة التي ليس لها حدود.

2 - الصفاء والنقاء.

3 - الكرم.

ولو طلبنا من بعض الناس أن يخبرونا بما توحي لهم هذه الكلمة لتحصّلنا على معانٍ هامشية أخرى إضافةً إلى ما سبق.

وهكذا يمكن أن نشرع في تحديد الفرق بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية بالإشارة إلى أهم أوجه الفرق بينهما، وهو كون الأولى يشترك في فهمها عامة الناس المنتمين إلى نفس البيئة اللغوية، أما الثانية فهي التي ينفرد بها بعض أفراد تلك البيئة عن غيرهم.

أما الوجه الثاني من أوجه الفرق بين الدلالتين فهو أن الأولى تدرك إدراكاً عقلياً محضاً في حين أن الثانية قد تكون استجابة نفسية للكلمات، وقد تكون استلزامات منطقية أو عقلية، ويرتبط هذا الفرق بفرقٍ آخر، وهو أن الدلالة المركزية تتصل اتصالاً وثيقاً بأهم وظائف اللغة وهي الإبلاغ، في حين أن الثانية تتصل بوظيفة التأثير.

وقد أشار جان كوهن Jean Cohen إلى أن اللغويين يختلفون في تحديد عدد وظائف اللغة، وفي قيمة هذه الوظائف، و«لكنهم يتفقون على الأقل على إسناد وظيفتين للغة تتفقان مع القسمين الكلاسيكيين الأساسيين للحياة النفسية: الحياة العقلية والحياة العاطفية»[1]، مشيراً إلى أن البلاغة القديمة كانت تميّز بين وظيفتين أساسيتين:

1 - التعليم Yem Docere.

2 - التأثير Impellere Animos.

وإن هذه الوظيفة المزدوجة موجودة في مصنفات بوهلر Bühler (1933)، وأمبردان Ombredan (1939 ـ 1944)[2]. ويذكر أن الوظيفة الأولى تسمى الذهنية أو العقلية أو التمثيلية، وأن الثانية تسمى عاطفية أو انفعالية، ويرى في الثانية إحساساً عاطفياً تفتقر إليه الفكرة التي هي حيادية عاطفياً، إنها [أي الفكرة] تعلم، ولكن لا تؤثر[3]. وقد استعمل للوظيفة الأولى مصطلح (الإحالة Denotation)، وللثانية مصطلح (الإيحاء Connotation) حيث يشير المصطلح الأول إلى (الاستجابة العقلية)، ويشير الثاني إلى (الاستجابة العاطفية)[4].

4 ـ 1 ـ 1 ـ مفهوم الدلالة المركزية والدلالة الهامشية عند إبراهيم أنيس:

يبدو أن اللغوي إبراهيم أنيس هو أول من عُرف عنه استخدام مصطلحَي الدلالة المركزية والدلالة الهامشية، كما أنه الوحيد ـ فيما أعلم ـ من بين لغويي العربية الذي خصّص مبحثاً خاصاً للحديث عن هاتين الدلالتين. وقد ذكر أن أفراد البيئة اللغوية الواحدة يقنعون في حياتهم بـ«قدر مشترك من الدلالة يصل بهم إلى نوع من الفهم التقريبي الذي يكتفي به الناس في حياتهم العامة. وهذا القدر المشترك من الدلالة هو الذي يسجله اللغوي في معجمه ويسميه بالدلالة المركزية»[5]. أما الدلالة الهامشية فعرَّفها بأنها «تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم وتركيب أجسامهم وما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم»[6]. وقد شبَّه الدلالة بـ«تلك الدوائر التي تحدث عقب إلقاء حجر في الماء، فما يتكون منها أولاً. . . يُعدُّ بمثابة الدلالة المركزية للألفاظ، يقع فهم بعض الناس منها في نقطة المركز، وبعضهم في جوانب الدائرة، أو على حدود محيطها. ثم تتسع تلك الدوائر، وتصبح في أذهان القلة من الناس وقد تضمنت ظلالاً من المعاني لا يشركهم فيها غيرهم»[7].

ومن الملاحظ أن إبراهيم أنيس لم يشر صراحة إلى ما إذا كانت الدلالات الهامشية مشاعر، أو أفكاراً، وإن كان مجمل كلامه يوحي بأن المقصود بها ردود الفعل أو الاستجابات النفسية، أو الأثر النفسي للكلمات، يؤيد ذلك قوله: إن الدلالة الهامشية «تتصل اتصالاً وثيقاً بما يسميه علماء النفس

بالعاطفة»[8]، وأكثر ما يعبّر عن ردود الفعل هذه بظلال المعاني، التي تشمل الذكريات المستثارة، كالصور المؤلمة والانفعالات التي تعقب سماع اللفظة كالشعور بالفرح أو الألم، أو الحزن... إلخ، والاستجابات الفسيولوجية للجسم، كارتعاد الفرائص عند ذكر كلمة مفزعة. وقد أدخل في الدلالة الهامشية ما ينتمي إلى ما سمي في هذا البحث بالتناوب العلامي ممثلاً لذلك بما يفعله السياسيون حين يجعلون الفدائي إرهابياً أو يصفونه بالمتهور المتعصب، أو يصوّرون الهزيمة في صورة النصر المبين[9]، وإذا كانت أفعال السياسيين هذه وما شابهها (حين تسمى الأشياء بغير مسمياتها) يُرجى منها عادةً الإفادة من إيحاءات الكلمة المستخدمة، أي من دلالالتها الهامشية، فإن إطلاق الفدائي على الإرهابي ونحو ذلك، لا يُعدُّ - في حد ذاته - من الدلالة الهامشية خلافاً لما ذهب إليه إبراهيم أنيس[10]، ويُفهم من كلامه أيضاً أن اختلاف المفسرين والفقهاء في معنى القرء في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[11]، من باب الدلالة الهامشية[12]، مع أنه اختلاف في فهم المعنى المركزي بسبب اللبس الناشيء عن الاشتراك اللفظي للكلمة، وليس من الدلالة الهامشية في شيء، ولو كان الأمر كما يرى إبراهيم أنيس فما هو المعنى المركزي للكلمة إذن؟

وينطبق هذا أيضاً على اختلاف رجال القانون في معاني بعض الكلمات، ككلمة (الموطن) و(الإفلاس) ونحوهما، فهو من باب الاختلاف في فهم المعنى المركزي للكلمة بسبب غموضها ولبسها، وليس الخلاف فيها ناشئاً عن شحنها ببعض ظلال المعاني كما يرى اللغوي إبراهيم أنيس[13]، إذ الدلالات الهامشية لا تتأتى عادةً إلا بعد اشتمال الكلمة على معنى مركزي. فإذا اختلف بعض المتخاطبين في مفهوم كلمة أو مصطلح فخلافهم في هذه الحالة خلاف في الدلالة المركزية للكلمة أو التعبير، أما الاختلافات الناشئة عما تفيض به الكلمة من إيحاءات واستلزامات عقلية أو نفسية، وما تستثيره في النفس من ذكريات ومشاعر، فهي الجديرة بأن تكون من مشمولات الدلالة الهامشية.

ويبدو أن إبراهيم أنيس قد عدَّ الاتفاق العام بين الناس في معنى كلمة

الإفلاس والموطن والكفاءة والبيع والملكية ونحوها هو المعنى المركزي لهذه الكلمات، ثم تكون الاختلافات في مدى مفهوم كل كلمة من تلك الكلمات من قبيل الدلالة الهامشية، ولكن ذلك أيضاً يستدعي التعليق؛ إذ الاتفاق في مفهوم كل كلمة من الكلمات السابقة ونحوها اتفاق بسبب العرف العام، والاختلاف فيها إما اختلاف بسبب كون أحد المتكلمين يستخدمها بالمعنى الخاص والآخر يستخدمها بالمعنى اللغوي العام، لا سيما إذا كان المختلفان في معنى الكلمة ينتميان إلى فئتين مختلفتين بأن يكون أحدهما من أهل الاختصاص، والآخر من العامة، وهذا ينطبق على المثال الذي ذكره حين أشار إلى أن ما تؤديه كلمة (البيع) في ذهن نجيب الهلالي صاحب كتاب (البيع) يختلف عما تؤديه الكلمة في ذهن البائع المتجول، واختلاف مفهوم (الملكية) في ذهن رجل أمّيّ من أصحاب الأملاك عن مفهومها في ذهن كامل مرسي صاحب كتاب (الملكية)[14]، أو أن يكون المختلفان من أهل الاختصاص في مجالين مختلفين، أو أن يكون الاختلاف بين أهل الاختصاص في نفس المجال بسبب عدم تحديد المصطلح. ومهما يكن الأمر، فإن مثل هذه الاختلافات هي اختلافات في المعنى المركزي الذي لا بد من جلائه ووضوحه حتى يتسنى للمتخاطبين تحقيق أكبر قدر من التفاهم، وإلا تعثرت اللغة في أداء أهم وظائفها، وهي وظيفة الإبلاغ. وبقدر ما يكون الإبهام أو اللبس في معاني الكلمات بقدر ما يخفق المتكلمون في إبلاغ أغراضهم، وتحقيق مآربهم من استخدامهم اللغة استخداماً إبلاغياً، وقد تقدمت الإشارة إلى أن الدلالة المركزية هي التي توكل إليها مهمة تحقيق وظيفة الإبلاغ عادةً. أما الدلالة الهامشية فهي أنسب لتحقيق وظيفة التأثير.

4 ـ 1 ـ 2 ـ الدلالة المركزية والدلالة الهامشية عند الغربيين (الإحالة والإيحاء):

يفضل بعض اللغويين الغربيين، رغبةً منهم في تسهيل دراسة المعنى، تشقيق المعنى إلى مكونات أو عناصر أو أنواع حتى يتحقق أكبر قدر من المنهجية. وقد أكد فيرث أنه لا أحد يستطيع معالجة معضلة المعنى دون تشقيقه

إلى المكوّنات التي يمكن بعدئذ أن تفرز في مقولات وتصنَّف ويوضع كل واحد منها في علاقة مع الآخر، ويذكر - على سبيل التخصيص - تمييز إردمان Erdmann بين ثلاثة أنواع من المعنى:

1 - المعنى الأساسي Essential أو المركزي Central أو الإحالة.

2 - المعنى التطبيقي Applied أو المعنى السياقي Contextual.

3 - الوقع الشعوري Feeling Tone.

كما عرَّج فيرث على خطة أوجدن وريتشاردز مذكِّراً بتقسيمهما المعنى إلى المقصد Intention والقيمة Value والمرجع Referent والعاطفة Emotion(15). ويحذِّر أولمان بعد أن ذكر أنواع المعنى عند إردمان وعند ريتشاردز من الانخداع بنحو هذه الخطط فـ«نحاول فصل هذه الجوانب أو عزلها بعضها عن البعض، إذ إنها في حقيقة الأمر غير قابلة للفصل أو العزل»(16)، ولكنه لا ينكر فائدة التمييز بين تلك الأنواع لأنها - حسب عبارته - «ترشدنا إلى الجوانب المختلفة للمعنى»(17).

وإذا نظرنا في دراسات الغربيين للمعنى من زاوية الفرق بين ما يدل دلالة مركزية وما يدل دلالة هامشية، فسنرى أنهم يميزون بين مفهومين متميزين هما:

الإحالة Denotation والإيحاء Connotation

ومع أن الأول أقرب إلى مصطلح الدلالة المركزية، والثاني أقرب إلى مصطلح الدلالة الهامشية، فإنه ينبغي التنبيه على أن لمصطلحَي الإحالة والإيحاء تاريخاً حافلاً، كما أن لهما جذوراً فلسفية تعود في بدايتها إلى جون استوارت مل John Stuart Mill الذي قدَّم هذا التقابل الاصطلاحي عام (1843م)، وحسب رأيه فإن كلمة (أبيض) تحيل Denote على كل الأشياء البيضاء، كالثلج، والورقة، وزبد البحر، ونحو ذلك، وتستلزم Implies أو توحي Connotes بصفة البياض(18).

ويشير كوبر Cooper إلى أن الفلاسفة تبعاً لجون استوارت مل فسروا إحالة الكلمة بأنها ما تشير إليه، في حين أن الإيحاء هو تلك الخصائص التي

ينبغي أن تكون متلبسة بما تشير إليه[19]. وهكذا يبدو الارتباط بين الإحالة والماصدق Extension من جانب، وبين الإيحاء والمفهوم Intension من جانب آخر، وقد استُخدم مصطلحا مل في الكتابات الفلسفية الأكثر حداثة للتفريق المختلف، إلى حد ما، بين الإشارة والمعنى الذي يرجع إلى فريجة (1892م)[20].

وحاول لاينز أن يربط بين المعنى الفلسفي للإيحاء ومعناه غير الفلسفي بالإشارة إلى سبب اختيار مل للمصطلح (يوحي Connote)؛ فبعد أن وصف المصطلح بالوضوح ذكر ما يرمي إليه مل وهو الإيحاء بأن ما يدعوه بدلالة صفات الشيء إنما هو شيء ما مضاف إلى دلالة الأشياء التي تملك تلك الصفات، أو إحالتها، وذلك يشبه ـ حسب رأي لاينز ـ إلى حد ما الفكرة التي تندرج تحت استخدام المصطلح (الإيحاء Connotation) في الاستخدام غير الفلسفي، وهو الذي يمكن أن نقول، وفقاً له، على سبيل المثال: إن الكلمة المعيَّنة لها تضمن سار أو جذَّاب. وبهذا الاستخدام فإن إيحاء الكلمة هو فكرة المكوِّن العاطفي أو الوجداني Affective إضافة إلى المعنى المركزي Central Meaning[21].

وينبِّه لاينز القارىء على الاحتراس كلما قابل مصطلح (الإيحاء) في علم الدلالة، فإذا كان هذا المصطلح مقابلاً على نحو جلي، لمصطلح الإحالة فسيأخذ معناه الفلسفي عادةً، ولكن المؤلفين لا يوضحون دائماً أي المعنيين ينبغي أن يؤخذ[22].

إن المتتبع لمصطلح الإيحاء يلحظ أن المعنى الثاني (أي المعنى غير الفلسفي) هو المتواتر والشائع عند اللغويين والأسلوبيين. وقد عرَّفت (دائرة المعارف البريطانية الجديدة) الإيحاء بأنه «المعنى المرتبط بالكلمة أو العبارة بمعزل عن معناها الأساسي»[23]، فكلمة (أم) مثلاً لها بعض الإيحاءات التي قد تكون الحب والطمأنينة والدفء[24]. وهكذا يبدو أن مصطلح (الإيحاء) بالمعنى الثاني هو المرادف التقريبي لمصطلح الدلالة الهامشية.

ومن تعريفات الغربيين لهذا المصطلح بهذا المعنى، علاوةً على تعريف لاينز و(دائرة المعارف البريطانية) السابقين، تعريف مارتينيه الذي يرى أن الإيحاءات هي: «كل ما في استعمال كلمة ما، مما لا تشمله تجربة جميع مستعملي تلك الكلمة في تلك اللغة»[25].

ويذكر هنري لوفيغر بأن كلمة (إيحاء) قد أخذت معنى آخر عند علماء اللغة غير المعنى الذي استعمله مل، حيث أصبحت تدل على «أصداء العلامات الانفعالية والعقلية: عناصر انفعالية، إيحاءات ألهمتها الألفاظ المستعملة، قيم إضافية متصلة بالعلامة وملازمة لها بدون تغييرها»[26]، ومن الملاحظ أن هذا التعريف قد ميَّز بوضوح الإيحاء من الإحالة باستخدام كلمة (أصداء) التي تشير صراحة إلى أن الإيحاءات هي أصداء العلامات، وليست العلامات نفسها، خلافاً للإحالة التي لا تكون إلا للعلامة نفسها، كما أنه لا يقصر الإيحاءات على الأصداء الانفعالية، بل يضيف إليها الأصداء العقلية، أي ما تستثيره العلامات من أفكار في ذهن المتلقي، وفي هذه النقطة يلتقي هذا التعريف مع تعريف هارتمان وستورك الذي يقولان فيه: إن الإيحاء هو «جانب المعنى لكلمة معيَّنة أو مجموعة كلمات، المؤسس على المشاعر والأفكار التي تلوح في عقل المتكلم (أو الكاتب) والسامع (أو القارىء)...»[27].

ويمكن أن نُجمل ملاحظاتنا على التعريفات السابقة التي فسَّرت (الإيحاء) بالمعنى الثاني النقاط الآتية:

1 - أن الإيحاءات هي دلالات زائدة على الدلالة المركزية للكلمة أو العبارة، وهذه الفكرة نجدها في جميع التعريفات المذكورة على تفاوت بينها في وضوح الإشارة إليها.

2 - أن الإيحاء، خلافاً للإحالة، ليس محل اتفاق بين متكلمي اللغة وهو ما صرَّح به مارتينيه ويمكن استنتاجه من بقية التعريفات.

3 - أن بعض التعريفات تقصر الإيحاءات على المكوِّنات العاطفية والتأثيرية، وهو ما فعله لاينز، في حين أن بعضها الآخر يُدخل فيها كل ما توحي به

الكلمة أو العبارة، وما تستثيره في الذهن من مشاعر وأفكار، ومن هذه التعريفات تعريف لوفيغر وتعريف هارتمان وستورك اللذان اشتملا على هذه الفكرة صراحة. أما تعريف «دائرة المعارف البريطانية» وتعريف مارتينيه فيفهم منهما ضمناً دخول الأفكار في الإيحاءات لعدم تقييدها بالمشاعر أو العواطف أو الانفعالات. وفي كل الأحوال فإن أصداء العلامات سواء أكانت نفسية محضة، أم كانت ذات صبغة عقلية إنما يرجع ارتباطها بالعلامات عادةً إلى أسباب نفسية تتعلق بتجارب المتكلمين وخبراتهم الشخصية بكلمات اللغة.

4 ـ أن الإيحاء، مثله في ذلك مثل الإحالة، ليس مرتبطاً بالمعنى المعجمي على وجه الخصوص، بل له صلة بالمعاني القواعدية. ولئن لم تكن هذه الفكرة صريحة في التعريفات السابقة فإن إجمال تلك التعريفات لا يمنع من دخولها فيها، على أن استخدام كلمة (عبارة) في تعريف «دائرة المعارف البريطانية» يلمح إليها.

4 ـ 2 ـ الدلالة الهامشية على المستويين المعجمي والقواعدي:

يمكن تقسيم الدلالة المركزية للتعبيرات اللغوية إلى قسمين: دلالة معجمية ودلالة قواعدية، وسأعرض هذين القسمين عند الحديث عن الدلالة المركزية. ولكن هل يمكن استنباط دلالات هامشية على المستويين المعجمي والقواعدي مثلما يكون ذلك في الدلالة المركزية؟

الجواب هو أن الدلالات الهامشية أو الإيحاءات هي أصداء العلامات اللغوية، حسب عبارة لوفيغر، وعليه فإن الدلالة الهامشية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعناصر اللغوية ذات الدلالة، وهي العناصر التي يصدق عليها مصطلح العلامات ما دامت مكوَّنة من طرفين: دال ومدلول، وإذا كان الأمر كذلك فليس هناك من الناحية النظرية ما يمنع من أن تكون لجميع هذه العناصر اللغوية، معجمية كانت أو قواعدية، إيحاءات خاصة في أذهان متكلمي اللغة، فإذا نظرنا إلى الواقع اللغوي فسنرى أن العناصر التركيبية (وهي عناصر ذات

دلالة قواعدية) قد تشتمل بالإضافة إلى ما يرتبط بها من معنى مركزي يتفق أفراد البيئة اللغوية في فهمه، على ظلال عاطفية يختلف أولئك الأفراد في مدى الإحساس بها وكيفية تأويلها، ومن أمثلة هذه العناصر التنغيم، حيث يمكن لعبارة لغوية أن تحتوي على قَدْر عالٍ من الإيحاء يتواءم مع مدى طاقتها على تحمُّل قَدْر كبير من التنغيمات.

ويذكر رومان ياكبسون أن أحد الممثلين بمسرح ستانيسلافسكي Stanislavsky بموسكو تمكّن من استخراج أربعين رسالة مختلفة من عبارة (هذا المساء) عن طريق (تنويع التلوينات التعبيرية) وأنه قد طلب من هذا الممثل في إطار وصف اللغة الروسية الدارجة المعاصرة، وتحليلها، أن يكرر تجربة ستانيسلافسكي، فسجّل ـ كتابةً ـ خمسين موقفاً يستلزم كلها نفس هذه العبارة، ثم سجّل الرسائل الخمسين على أسطوانة، وفكَّ مستمعون من موسكو مواضعات أغلب الرسائل بشكل صحيح[28].

ولا يمكن إنكار دور التنغيم في التعبير عن معانٍ مركزية باعتباره قرينة من القرائن النحوية الكاشفة عن المعنى المركزي التركيبي، كما سنبيِّنه في موضعه، ولكن، في نفس الوقت، لا يمكن أن نتجاهل دوره في التعبير عن انفعالات المتكلم ومشاعره، وقد نبَّه على هذا الدور ابن سينا وأولمان[29]، كما أن النص السابق المقتبس من ياكبسون بإشارته إلى أن المتكلمين لم يفكُّوا جميع الرسائل يدل دلالة قاطعة على أن بعض دلالاته هي دلالات هامشية ليست موضع اتفاق بين أبناء البيئة اللغوية.

ومن العناصر التركيبية، ذات الدلالة الهامشية، الترتيب، حيث تختلف إيحاءات الجملة بتغيير رتبة الكلمات التي تشتمل عليها. وربما رأينا في موضوع التقديم والتأخير في علم المعاني (الذي هو فرع من فروع البلاغة العربية) شواهد ناطقة بأهمية تنويع رتبة الكلمات للحصول على معانٍ انفعالية مختلفة.

وعلى وجه الإجمال، فإن الطريقة التي تركَّب بها الكلمات، أو الوجه الذي تكون عليه قد يؤدي إلى إضفاء بعض الإيحاءات العاطفية، فالفعل (ذُبح)

قد يثير في ذهن المتلقي عند سماعه منفرداً انفعالاً ما، ولكن ما إن تصاحب هذا الفعل كلمة أخرى كما في (ذُبِح الطفل) أو (ذُبح القاتل) أو (ذُبِحت الشاه) حتى يكون لهذه المصاحبة تأثير آخر غير الذي كان يثيره الفعل منفرداً، لأن طبائع الناس تختلف في النظر إلى عملية الذبح باختلاف من وقع عليه هذا الفعل، ولا ريب أن التركيب هنا هو الذي أضاف إلى العناصر اللغوية قيمة عاطفية زائدة. وثمة بعض الظواهر النحوية تبرز فيها الصبغة الانفعالية أكثر من غيرها، ومن ذلك التعجب وقطع النعت، وأساليب المدح والذم، فهذه الظواهر جميعها تشترك في الإفصاح عن عواطف المتكلم وانفعالاته نحو الشيء المتحدَّث عنه، فعندما يقول المتكلم:

1 ـ ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل. أو

2 ـ ترفقوا بهذا العجوز المسكينُ. أو

3 ـ انتقموا من المجرم الحقيرَ. أو

4 ـ أحسنوا إلى هذا الرجل الحكيمَ. أو

5 ـ حبذا جبل الريان من جبل. أو

6 ـ بئس القهر والذل.

فإنه يُعرب عن تذمره وسخطه وتعجبه من عيشه الضيق في (1)، ويظهر ترحمه على العجوز المسكين في (2)، ويعبِّر عن ذمه للمجرم الحقير في (3)، وعن مدحه للرجل الحكيم في (4)، ولجبل الريان في (5)، وعن ذمه للقهر والذل في (6)، وقد تحقق للمتكلم التعبير عن هذه الانفعالات والمشاعر المختلفة عن طريق صيغة التعجب في (1)، وبواسطة قطع النعت بـ(الإتيان به مرفوعاً أو منصوباً) في (2) و(3) و(4)، وباستخدام فعل المدح (حبذا) في (5)، وفعل الذم (بئس) في (6).

أما على المستوى التصريفي فالملاحظ أن بعض الصيغ واللواحق تشتمل على بعض الدلالات الهامشية، ومن ذلك صيغ التصغير التي تحتوي في كثير من السياقات، (علاوةً على المضمون المركزي الذي يفيد الإعلام بأن المصغَّر

شيء صغير أو حقير... إلخ)، على قيم عاطفية تتمثل في إبراز مشاعر المتكلم نحو الشيء المصغَّر، كما في قول الوالد لولده (يا بني)، وكأن يسخر ناقد من شاعر، فيستخدم صيغة التصغير في تسميته فتصبح الكلمة (شويعر).

وقد ذكر فندريس من معاني التصغير العاطفية تعبيره عن «عاطفة اللطف، أو النفاسة، أو عاطفة الحنان، أو الانعطاف أو الإشفاق»[30]. ومن المعروف أن صيغ التصغير في العربية لها عدد أكبر من المعاني يتجاوز ما ذكره فندريس، وإن تفاوتت فيها الطاقة العاطفية تبعاً للمعاني المركزية التي تدل عليها الصيغ، فصيغة التصغير الدالة على التقليل، كما في (عندي دريهمات) و(جئتك قُبيل الظهر، وبُعيد المغرب) لا تحمل من القيم العاطفية ما تشتمل عليه تلك الصيغ في دلالتها على الشفقة والتلطف، كما في (يا بُني) و(يا أخي)، أو في دلالتها على التعظيم، كما في قول الشاعر:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل[31]

ومن اللواحق التي لا تخلو من شحنات عاطفية في استخدامات متكلمي اللغة اللاحقة: الياء المشدَّدة والتاء (ية) الدالة على المصدر الصناعي. ولئن لم تكن هذه اللاحقة هي المسؤولة مباشرةً عما في الكلمات التي تشتمل عليها من إيحاءات، فإن تميُّز تلك الكلمات المنتهية بها بقوتها على التأثير يكشف عن الدور المهم المنوط بها في هذا الشأن، ومن أمثلة هذه الكلمات (الحرية) و(الديمقراطية) و(الاشتراكية) و(الدكتاتورية) و(التقدمية) و(الرجعية)... إلخ، وقد سمى أولمان اللاحقة (ISM) التي تقابل اللاحقة (ية) في العربية باللاحقة «ذات الشهرة البغيضة»[32]، لارتباطها بمثل هذه الكلمات التي يقل فيها نصيب المعنى المنطقي، وتطغى فيها الجوانب العاطفية، وهو ما أهّلها لأن تكون وسيلة فعالة لتحقيق مآرب السياسيين في التأثير في العامة.

وقد أولى فندريس، عند حديثه عن الانفعالية في اللغة، اللواحق التصريفية عنايةً خاصة، ويتجلى ذلك في قوله «إذا وجدت كلمة على درجة عالية من قوة التعبير واشتملت هذه الكلمة على لاحقة ما، فالذي يحصل أن

اللاحقة تتشرب هذه التعبيرية إلى حد أنها تمتصها كلها، لتصير عنصر الكلمة المعبر»[33].

وثمة ظاهرة أخرى تتصل بالجانب التصريفي يمكن أن نتلمس فيها مظهراً من مظاهر الدلالة الهامشية من حيث كونها تتميَّز بافتقاد النصيب الكافي من المواضعة على مستوى عامة المتكلمين وهو ما يجعلها أدخل في باب الدلالة الهامشية، وهي ظاهرة (مساوقة الصيغ للمعاني) كما يسميها ابن جِنّي[34]، حيث تدل بعض الصيغ الصرفية على معانٍ زائدة عن القَدْر المشترك الذي يدركه عامة المتكلمين، وينفرد بالإحساس به ذوو الحس اللغوي الدقيق، والمهتمون بهذا الجانب من الدراسات اللغوية، غير أن العامل المهم والبارز في سبب عدِّ هذا النوع من الدلالة من الدلالة الهامشية هو كون معاني مثل هذه الصيغ مستوحاة من البناء نفسه للمناسبة المتلمسة في تلك الأوزان بين الناحية البنائية والناحية المعنوية، ومن أمثلة تلك الأوزان وزن (فَعَلان) كغليان وطوفان في دلالته على الاضطراب والحركة، ووزن (فَعَلى) في دلالته على السرعة كالجمزى والبشكى، وربما دخلت في هذه الأمثلة كلمة (أقاويل) التي يشعر بعض المتكلمين باشتمالها على صيغة التضعيف، بسبب مطابقتها لوزن (أفاعيل) الذي تأتي عليه (أساطير) و(أباطيل) و(أكاذيب) بما تدل عليه من افتقار إلى الحقيقة، مع أن المعنى الفصيح للكلمة (أقاويل) لا يدل على أكثر من كونها جمعاً لأقوال[35].

والواقع أن مظان وجود الدلالة الهامشية على المستوى التصريفي يبدو أكثر وضوحاً في تلك الكلمات المشتقة التي تُنوسي فيها المعنى الاشتقاقي، كالنافذة والسيارة والقاطرة ونحوها من الكلمات التي لا يقصد المتكلم عادةً إبلاغ ما فيها من معنى زائد عن محتواها الإحالي (أي أن المتكلم لا ينوي إشعار السامع بتلمس المعنى الاشتقاقي فيها)، ولذا فإن عامة المتكلمين لا يأبهون بالمعنى الاشتقاقي عند استخدام مثل هذه الكلمات بقَدْر ما ينصرف اهتمامهم إلى ما تحيل عليه هذه الكلمات، أو تشير إليه في العالم الخارجي، ومن هنا كان الأجدر إدخالها في نطاق الدلالات الهامشية. ونظراً إلى الطبيعة

الشفَّافة التي تتسم بها هذه الكلمات فإن الأدباء يستغلونها في إضفاء طاقة إيحائية زائدة عن معناها المركزي الموضوعي الذي يُستخدم في الإبلاغ الخالص من أهداف تأثيرية.

ويذكر اللغوي محمد المبارك فيما هو قريب من هذا ما سمعه من الشاعر الفرنسي بول فاليري P. VALERY، في محاضرة ألقاها في باريس سنة 1937م، قال فيها: «إنه يلاحظ في استعمال الألفاظ معانيها اللاتينية القديمة بحيث يلقي المعنى الأصلي القديم ظله على الكلمة المستعملة بمسماها الحديث المألوف»[36]، ولو تأملنا قول المتنبي:

عيد بأية حال عدت يا عيد بما مضى أم لأمر فيك تجديد[37]

لرأينا كيف استثمر الشاعر المعنى الاشتقاقي لكلمة (عيد) في إضفاء معانٍ هامشية زائدة، وكأنه يريد أن يشعرنا بعلاقة كلمة (عيد) بالعودة والتكرار، وذلك يوائم مشاعره نحو هذا اليوم الذي يجلب إليه الملل والشعور بالرتابة.

وإذا كان تلمُّس الدلالات الهامشية على المستوى القواعدي (التصريفي والتركيبي) ممكناً، كما استبان لنا مما سبق، فإن وجود الدلالات الهامشية على المستوى المعجمي ثابت إلى الحد الذي يبيح القول بأن هذا المستوى هو المقصود عند الإطلاق، فعندما يقال: إن هذه الكلمة أو تلك لها دلالة هامشية معيَّنة فذلك يعني أن لها ظلالاً وحواشي إضافية مرتبطة بمعناها المعجمي.

4 ـ 3 ـ الحقل الهامشي للكلمات:

قد يكون فندريس مبالغاً حين جنح إلى القول بوجود معنى عاطفي يتأرجح حول المعنى المنطقي لكل كلمة من كلمات اللغة[38]، ولعل من الممكن إعطاء كلامه قدراً كبيراً من الدقة إذا قلنا بأن هذه الفكرة تصدق على أغلب الكلمات لا على جميعها، وذلك لأن كثيراً من الكلمات كبعض حروف الجر وبعض الأدوات الأخرى لا تكاد توحي لسامعها بشيء زائد عن معناها المركزي، والظاهر أنه يرى أن إيحاءات الكلمة ترتبط بمجموعة الأصوات

المكوِّنة لها، وليس بمعناها، بدليل قوله في موضع آخر من نفس الكتاب: «كل كلمة أياً كانت توقظ دائماً في الذهن صورة ما بهيجة أو حزينة، رضية أو كريهة، كبيرة أو صغيرة، معجبة أو مضحكة، تفعل ذلك مستقلة عن المعنى الذي تعبر عنه، وقبل أن يعرف هذا المعنى في غالب الأحيان»[39]، وهذا يقودنا إلى مناقشة ما إذا كانت الإيحاءات العاطفية مرتبطة بالكلمات نفسها أم بالأشياء التي تحيل عليها، ويمكن أن أقول في هذا المقام على وجه الإجمال: إن ارتباط الكلمة بمشاعر معيَّنة لا يرجع إلى انبعاثها من اللفظ نفسه، وإلا لكانت الألفاظ المهملة تثير في النفس مثل ما تثيره الكلمات المستعملة في اللغة من مشاعر وانفعالات، وإنما يرجع ذلك إلى علاقتها بالأشياء نفسها، فهي التي تحرِّك في المتخاطبين بعض المشاعر، وفقاً لتجارتهم السابقة بتلك الأشياء، وتبعاً لخبراتهم الخاصة التي كوَّنت لديهم عواطف معيَّنة تجاهها.

أما سبب كون اللفظ يثير تلك المشاعر عند استعماله فلأنه أمارة بديلة عن الشيء نفسه، أو هو بتعبير أدق جزء علامة، والعلامة، كما سبقت الإشارة، تتركَّب من دال ومدلول، وكل من هذين الطرفين يستدعي الآخر، فإذا ذكرت كلمة (أم) مثلاً فإنها تثير في النفس مشاعر الشفقة والحنان... إلخ، وذلك لأن صورتها وردت إلى الذهن عن طريق اللفظ المنطوق، فاللفظ يستدعي الصورة الذهنية، والصورة تنوب عن الشيء نفسه وتجرُّ معه ما يرتبط به من عواطف ومشاعر، ومما يزيد من تأكيد ما تقرر من وجود صلة وثيقة بين الدال والمدلول، ويزكي صحة ما نحن بصدده، أننا عندما نستمع إلى دال معيَّن ننفعل به كما إذا أدركنا إدراكاً حسياً المدلول الذي يدل عليه، وعلى سبيل المثال، فإن ذكر اسم شيء حلو قد يؤدي إلى إفراز اللعاب، وذكر اسم شيء مقزز قد يجعل النفس تتقزز منه.

وقد أكد جان كوهن أن القدرة الانفعالية للألفاظ هي نفسها قدرة الأشياء التي تشير إليها[40]. وهكذا يتأكد لنا أن المشاعر موجهة أساساً إلى معاني الألفاظ وليس إلى الألفاظ نفسها، ومع ذلك قد نجد من الألفاظ ما يتمتع ببعض السلاسة والشفافية، ويمتلك قيمة جمالية خاصة تؤهله للقيام بمهمة

استدعاء شيء ما في ذهن المتلقي والتأثير فيه، ولكن يبقى مدى تأثير الألفاظ على قَدْر عدد تلك الألفاظ القليلة المتميزة، وقد أكد جان كوهن أن «تأثير الدال إذا كان حقيقياً فإنه يظل مع ذلك ثانوياً، في حين تظل السيادة من نصيب المدلول»[41].

ومهما يكن من الأمر، فقد أضحى من الضرورات الملحَّة، لا سيما على صعيد الدراسات الأسلوبية والنقدية واللغوية توجيه الانتباه إلى ما تستلزمه كلمات اللغة من استدعاءات وإيحاءات، ومحاولة تتبع ما يحوم حول كل كلمة من الكلمات الموحية من دلالات هامشية حتى يتسنى لمن ينشد المتعة في النصوص الأدبية الحصول على أكبر قَدْر منها عن طريق إلمامه بما يمكن تسميته بالمعجم الهامشي للكلمات، كي يستضيء به في إدراك الأبعاد الإيحائية للنص الفني؛ فلذَّة النص تتحقق بأكبر قَدْر ممكن عن طريق الغوص في أغوار الأبعاد الجمالية التي عمقتها الدلالات الهامشية المحيطة به، ويمكن أن أقدِّم هنا نموذجاً يشتمل على بعض مفردات المعجم الهامشي لكلمة (لَيل) وهي: (غموض، ظلمة، حنين، سر، ألم، طول، هَمّ، سهر، أرق، نوم، سكون، ظُلْم، فناء).

4 ـ 4 ـ المعنى العاطفي:

لقد أضحى من المسلَّم به في الدراسات اللغوية والأسلوبية والنقد الأدبي أن تكون للكلمة أو القولة إيحاءات عاطفية، لا سيما أن آثار هذه الإيحاءات لا تخفى حتى على المتكلمين العاديين، وإن كانوا لا يجيدون التعبير عنها تعبيراً علمياً في أغلب الأحوال، فكلمة (جثمان) في العربية الفصحى تحيل على ما تحيل عليه كلمة (جسم)، ولكن أغلب من يستخدم هاتين الكلمتين في العصر الحديث يشعر بارتباط الأولى بإيحاءات معيَّنة ربما كانت صدى لانصراف الاستخدام الحديث لتلك الكلمة إلى جسد الميت خاصة.

ولست في هذا المقام بحاجة إلى التوسع في التدليل على وجود إيحاءات عاطفية للكلمات بعد أن تقدم الكلام عن وجود معنى هامشي للكلمة أو القولة علاوةً على معناها المركزي.

وعلى كُلٍّ، فإن الدراسات اللغوية وغيرها من الدراسات الأخرى التي لها صلة بالتقسيم الثنائي لملكتَي العقل والعاطفة تقرُّ جميعها بإمكان وجود ظلال عاطفية تحوم حول الكلمات، بل إن المتشككين في إمكان عدِّ مثل هذه الظلال أو الإيحاءات العاطفية جزءاً من معنى الكلمة، من أمثال ديفيد كوبر يؤكدون أنه لا أحد يروم إنكار أن كثيراً من الكلمات والقولات لها طاقة عاطفية بحيث يمكن أن تستخدم للتعبير عن المشاعر وإثارتها[42]، ولكن السؤال، كما سبق أن طرحه كوبر نفسه، يدور حول ما إذا كانت الأوجه العاطفية للكلمات تُعدُّ جزءاً من معانيها[43]. وإنه لمن المؤنس حقاً، فيما إذا قلنا بإمكان وجود نوعين من المعنى معنى عقلي أو منطقي ومعنى عاطفي، أن ننظر في كثير من كتب علم اللغة، فأغلب هذه الكتب لا تنفي إمكان مثل هذا التقسيم، وإن كانت الكتب الغربية تعكس هذا التقسيم عادةً في التقابل الثنائي المشهور: الإحالة والإيحاء. وفيما يخص كتب العربية يمكن أن نذكِّر على سبيل المثال بما ذهب إليه اللغوي محمود السعران من القول بأن لكل كلمة من الكلمات مضموناً منطقياً، ومضموناً أو ارتباطاً نفسياً؛ فالمضمون المنطقي «وهو المعنى الذي ينصُّ عليه القاموس في الأغلب يكون الاشتراك في فهمه واحداً أو شديد التقارب، ولكن المضمون أو الارتباط النفسي يختلف من متكلم إلى متكلم اختلافاً كبيراً، ولا يمنع هذا من أن يشترك جمهور المتكلمين باللغة في طائفة كبيرة من إيحاءاته وما يرتبط به من ظلال المعاني»[44].

وعلى الرغم من ضرورة التفطن إلى ما سبق الاحتراز منه من تعميم فندريس السابق (وهو التعميم الذي كرَّره السعران هنا)، فإن الفكرة من حيث هي تنسجم مع الرأي الشائع، عند اللغويين، الذي يقرُّ بوجود ما يُعرف بالمعنى العاطفي.

وقد عرَّف ستيفنسون Stevenson (وهو من أنصار فكرة وجود المعنى العاطفي) هذا النوع من المعنى بأنه «ميل الكلمة الناشىء من تاريخ استخدامها لإحداث استجابات تأثيرية في الناس، إنه الشذا المباشر للشعور الذي يحوم حول الكلمة»[45].

إن الحجة التي عرضها كوبر للاعتراض على القول بأن الأوجه العاطفية للكلمة جزء من معناها تستحق المناقشة، وملخص هذه الحجة هو أن حقيقة كون قولة ما، في فرصة ما، تحدث تأثيراً على الشخص ليست سبباً كافياً للقول بأن هذا التأثير يدخل في معنى القولة، فإذا عبَّرنا عن القولة: (هناك كتاب أحمر على الرف) بقولة أخرى مؤدية إلى معناها، فقد تفتقر تلك القولة البديلة إلى ما يمكن أن يكون لهذه القولة من تأثير في بعض المواقف، كأن يكون سامعها جاسوساً لمن تتوقف حياته على وجود ميكروفيلم مختفٍ داخل كتاب أحمر، فسماع هذه القولة آنذاك قد يحدث في نفسه كل ضروب الآمال والمخاوف، ولكن التأثيرات المحدثة في هذا الجاسوس ليست ناشئة عن وجود معنى عاطفي لهذه الكلمات، بل بسبب كونه جاسوساً في وضع محفوف بالخطر، فإذا قلنا إن هذه القولة لها معنى عاطفي فقد تورطنا، حسب رأي كوبر، في استنتاجات غير ملائمة، وعلى سبيل المثال، فإنه لا أحد يعرف مطلقاً ما تعنيه تلك القولة، وذلك لأنه لا أحد يعرف كل التأثيرات الممكنة التي يمكن أن تكون لها في الناس، كما أن الجملة ستكون ملبسة بشكل مذهل، لقدرتها على إحداث تأثيرات مختلفة في الناس باختلاف السياقات(46).

ومن الواضح في تصوري أن كوبر، على الرغم من قوة حجته هذه كما يبدو لأول وهلة، لم يراع الخصائص التي تميِّز كل نوع من نوعَي المعنى (المعنى المنطقي والمعنى العاطفي) فيما إذا سلَّمنا بوجودهما معاً، ولو أنه فعل ذلك لكان أكثر إنصافاً، وكان استنتاجه أدق، إذ من المعروف أن المعنى العاطفي، خلافاً للمعنى المنطقي أو الإحالي، يتسم بالذاتية التي تستلزم اختلافه باختلاف مستخدمي الكلمة أو القولة التي لها هذا النوع من المعنى، وباختلاف السياقات المستخدم فيها، وتميزه بهذه الخصيصة لا يخرجه عن كونه معنى، وليس شرطاً أن يكون المتكلمون ملمِّين بتأثيرات الكلمات والقولات الموحية عاطفياً حتى يصدق على هذه التأثيرات أنها معانٍ، وذلك لأن المعاني العاطفية موضوعة أساساً لأداء وظيفة التأثير في المتخاطبين، والتأثير هو ضالة المهتمين بالمجال الأدبي إبداعاً أو تلقياً، وتميِّز المعاني العاطفية بالخصيصة المذكورة

(وهي الذاتية) يخدم الغرض الموضوعة من أجله، ولا يقلل من شأنها في هذا المجال كونها مظنة للبس، إذ اللبس بالمعنى المقصود هنا (هو كونه تعدد احتمالات التفسير) قد يكون محموداً في هذا المقام، يؤيد ذلك أن بعض المذاهب الأدبية كالرمزية والسريالية جعلت منه هدفاً منشوداً، وإذا كان الأمر كذلك في المعنى العاطفي فإن المعنى الإحالي (أو المنطقي أو المركزي) موضوع أساساً لأداء وظيفة الإبلاغ، ولحصول عملية التفاهم بين المتخاطبين، ولذا فإن اللبس فيه مذموم، لأنه يعرقل الغاية التي يستخدم من أجلها، ومع ذلك لو عرف عن هذا النوع من المعنى اتصافه باللبس لما خرج عن كونه معنى.

وعموماً فإن الوصول إلى استنتاج سليم عند الخوض في مثل هذا الموضوع يستلزم أن نبدأ بتعريف واضح لكلمة معنى، فإذا سلَّمنا بأن المعنى هو ما يرتبط باللفظ أو ما يستدعيه، فسيكون القول بوجود هذين النوعين من المعنى مقبولاً. أما إذا قصَرنا مفهوم المعنى على ما يُفهم من اللفظ فهماً عقلياً محضاً حسب الوضع، أو على ما وضع بإزائه اللفظ فسيكون إدخال المعنى العاطفي حينئذ ضرباً من التمحل. وعلى كُلٍّ، فإن التفسير الكامل لمعنى الكلمة، كما يرى بن كرين Ben Crane وإدوارد ييجر Edward Yeager وويتمان Whitman يجب أن يشمل كلا المعنيين الإحالي والإيحائي[47]. وربما رأينا في موضوع الترادف مجالاً مهماً لإبراز الفرق بين هذين المعنيين، كي تتسنى الإجابة عن السؤال الذي يُطرح دائماً، وهو لماذا تكون كلمة ما لها نفس معنى كلمة أخرى، ومع ذلك يميل المتكلم أو الكاتب إلى اختيار إحدى هاتين الكلمتين على الأخرى كأن يقول: (الموروث النقدي أو الحضاري) بدلاً من (التراث النقدي أو الحضاري)؟

4 ـ 4 ـ 1 ـ عوامل ارتباط الكلمة بمعانٍ عاطفية:

يتميَّز الإنسان بما أودع الله فيه من قدرة بتكوين عواطف نفسية مختلفة نحو الأشياء الموجودة في العالم الخارجي سواء أكانت تلك الأشياء مادية أو

معنوية، وبما أن اللغة هي وسيلته المعتادة في التعبير عن تلك الأشياء، ونظراً إلى العلاقة الوثيقة بين الألفاظ ومدلولاتها، تلك العلاقة التي رسختها عوامل الألفة وكثرة الاستعمال والتداول، فإن العلامات اللغوية بطبيعتها المركَّبة من دوال ومدلولات تنوب عن الأشياء نفسها وتقوم مقامها، وبناءً على ذلك فإن تلك العواطف تتوجه تلقائياً إلى الكلمات المعبِّرة عن الأشياء بقَدْر قريب من توجهها إلى الأشياء نفسها، وهذه النقطة سبقت الإشارة إليها، ولكنني سأحاول هنا البحث عن أهم العوامل التي تجعل بعض الكلمات متميزة من غيرها بما تحوي من شحنات عاطفية، وسأركز بالخصوص على الناحية اللغوية حتى لا أستطرد في الدخول في مباحث أخرى، كعلم النفس وعلم الاجتماع.

ويبدو أن من أهم هذه العوامل هو عامل الاستعمال؛ فالكلمات التي يتكرر استخدامها تتعرض أكثر من غيرها لشحنها من قِبل مستخدمي اللغة بطاقات عاطفية قادرة على الإيحاء حيث يكتسب اللفظ إيحاءاته من تداوله بين الناس، وكأن كل من يستخدمه يمنحه شيئاً من مشاعره، فتمتد ظلال معناه بما اكتنز من رصيد انفعالي، ويحس الأدباء بما ادخره ذلك اللفظ من دلالة هامشية، فيستغلونه في التعبير عن أحاسيسهم ومشاعرهم لما له من وقع وجداني في نفوس المتلقين، كما يميل الناس إلى استخدامه فيما يناسبه من المواقف التي تتطلب حدة في العواطف كمجالات الشتم والسباب والنقد الجارح، وجميع مجالات التعبير عن حالات الغضب وشدة الفرح والسرور. وقد يكون الاستدلال على هذه الفكرة كافياً بالإشارة إلى أن كثيراً من كلمات اللغة لا تشتمل في أصل استخدامها على ما تشتمل عليه من إيحاء بعد أن شاع استخدامها في مواقف معيَّنة في الحديث اليومي؛ فكلمة (عصابة) مثلاً لا تخلو من صبغة تحقيرية في استخدامها في اللغة المتداولة حيث تنصرف إلى الجماعة الخارجة في سلوكها عن نطاق السلوك المحبب إلى أفراد المجتمع، وهو ما لا نجده في استخدام الشاعر المخضرم حسان بن ثابت، حيث يقول:

لله در عصابة نادمتهم ... يوماً بجلق في الزمان الأول[48]

وينبغي ألا نخرج عما يجب التقيد به من الالتزام بجانب الحذر عند القول

بوجود علاقة بين تواتر الاستخدام والشحن العاطفي، إذ العلاقة الطردية بينهما تتوقف عند حدود معيَّنة، كما سأبيِّن عند الحديث عن عوامل سلب الكلمات معانيها العاطفية، كما أن هذه العلاقة الطردية تنقلب إلى علاقة عكسية في الاستخدامات المجازية، وذلك لأن المجاز إنما تُقاس جودته ويطول باعه ويشتد وحيه وتتعدد ظلاله العاطفية إذا كان طريفاً جديداً لم يُسبق إليه. أما كيف أتيح له أن يؤثر في نفس المتلقي (إذا كان ذلك التأثير متوقفاً عادةً على تداول اللفظ بين الناس)؟ فذلك راجع إلى أن المجاز كان حقيقة قبل أن يصير مجازاً، وهذا يعني أن التعبير المجازي في عمومه أقدر على التأثير في نفس السامع، أو القارئ من التعبير الحقيقي، لأنه اكتسب طاقة الإيحاء من جهتين، فكلمة (أفراخ) في قول الحطيئة، مستعطفاً الخليفة عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ بسبب سجنه له:

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة فاغفر، عليك سلام الله يا عمر[49]

تحوم حولها قبل استخدامها هنا هالة من الإيحاءات، كالضعف وعدم الاستقلال، والعوز، وقلة الحيلة في الحصول على الرزق، والبراءة... إلخ، وهذه الطاقة العاطفية المرتبطة بتلك الإيحاءات كفيلة بإحداث تأثير على المتلقي، فكيف إذا أضيف إليها في البيت السابق جانب آخر إبداعي، يتمثل في نقل معناها من صغار الطيور (وهو المعنى الذي تحيل عليه في استخدامها الحقيقي) إلى الأطفال، حيث تحقق لها بفضل هذه الإضافة لذة النقل ومتعة المفاجأة وقوة التأثير.

إن عامل الاستعمال، على ما له من أهمية فيما نحن بصدده، ليس هو كل شيء في إلصاق ظلال عاطفية بالكلمات، وإنه لمن الخطأ ـ كما يشير لاينز ـ الزعم بأن الإيحاءات العاطفية للكلمة متصلة دائماً باستعمالها Its employment[50]، فثمة عوامل أخرى لها دورها في بعث روح الإيحاء العاطفي في الكلمات، ومن ذلك ما ذكره أولمان من أن المعاني قد تكون بطبيعتها مثيرة

للمشاعر، فالكلمات «التي تدل على القيم الخلقية نحو: حرية، عدل، حق، والصفات التي تستعمل في المدح أو القدح مثل: طيب، جميل، رقيق، شنيع، دنيء، حقير، كلها ألفاظ يصعب تخليصها أو تجريدها مما فيها من إيحاءات ذاتية عاطفية»[51]، كما أن بعض الألفاظ المتميِّزة بوقعها الصوتي وجَرْسها الموسيقي قد تكون عاملاً مؤثراً في التزويد ببعض الإيحاءات فـ«المعروف أن بعض الأصوات وبعض التراكيب الصوتية ذات قوة تعبيرية عن المعنى، وملائمة لهذا المعنى بوجه خاص، وهذا هو معنى رمزية الأصوات»[52]، ولننظر على سبيل المثال في مطلع بيت دريد بن الصمة في رثاء أخيه:

صبا ما صبا حتى علا الشيب رأسه ... فلما علاه قال للباطل: ابعُدِ[53]

ولنتأمل كلمة (سلسبيلا) في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾[54].

وثمة عامل آخر يضاف إلى ما سبق، وهو ارتباط بعض الكلمات في أذهان مستخدميها بسياقات خاصة، فحُفَّاظ القرآن مثلاً يتحفظون عن استخدام عبارة (أنا خير من...) لأنها تذكِّرهم بما جاء في القرآن الكريم منسوباً إلى الشيطان في كلامه عن آدم ـ عليه السلام ـ ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾[55].

وقد سمى أولمان ما هو قريب من هذا العامل بقوة الكلمات على (الاستدعاء) ملاحظاً «أن وقوع الكلمات في نماذج معيَّنة من السياقات يكسبها جواً خاصاً، ويحيطها بملابسات تعين في الحال على استحضار البيئة التي تنتمي إليها هذه الكلمات»[56]، وقد دلل على ذلك بتميُّز المصطلحات الفنية أو المهنية أو العملية بطابع من يستخدمها من المتخصصين[57].

ومن العوامل المهمة في إثارة بعض الظلال الهامشية حول الكلمات، مشابهة الكلمة لكلمة أخرى، ويتحقق ذلك أكثر ما يتحقق في المشترك اللفظي حين ينصرف الذهن إلى تمثُّل المعنى الآخر أو المعاني الأخرى لكلمة متعددة المعنى مع إدراك المعنى المقصود، فتكون تلك التمثلات بمثابة الدلالة الهامشية المرتبطة بالكلمة، وذلك ما يفسر احتراس بعض المتكلمين واستحاطتهم من

استخدام مثل هذه الكلمات عندما يكون أحد معانيها مثيراً لبعض المشاعر التي لا يرغب في إثارتها في الموقف التخاطبي.

وتدخل علاقة المشابهة ضمن مجموعة أخرى من العلاقات المنطقية التي قد يثير وجودها أصداء انفعالية، ومن هذه العلاقات الاقتران في الزمان أو في المكان، كأن يذكر اسم ما فينصرف الذهن إلى تذكر اسم آخر بسبب ارتباطهما بزمان واحد، كأن يقال: (عام الفيل) فيتبادر إلى الذهن (مولد الرسول ـ ص ـ) مع ما يثير معه من مشاعر طيبة عند المسلمين نحو هذه الذكرى، بل ربما طغت هذه المشاعر على ما تثيره عبارة (عام الفيل) في حد ذاتها من مشاعر السخط وعدم الرضا (التي يثيرها تذكر محاولة أبرهة الحبشي هدم الكعبة)، وكأن يذكر إسم شيء ما فينصرف الذهن إلى تذكر اسم شيء آخر مرتبط بالشيء الأول من جهة المكان، فتُلقي إيحاءات الاسم الثاني ظلالها على إيحاءات الأول، كما هو الحال بين (مكة) و(المدينة).

4 ـ 4 ـ 2 ـ عوامل سلب الكلمات معانيها العاطفية:

إن الإكثار من استخدام اللفظ والمبالغة في تداوله بين الناس قد يكون له نتيجة سلبية من حيث معناه العاطفي، حيث يحدث له مثلما يحدث للمجاز حين يصير أمره إلى الذبول فيفقد طرافته وجدته بسبب كثرة الاستهلاك، فلا يبقى له ذلك الوقع في نفوس الناس لإلفهم له وتعودهم عليه، وميلهم إلى ضرب من الكسل العقلي عند إدراك محتواه، فيصبح كالجوهر النفيس الذي تتداوله الأيدي فيفقد بريقه ولمعانه. وقد أشار فندريس إلى أن «كثرة الاستعمال تبلي الكلمات في معناها وفي صيغتها، ولا سيما إذا كانت من الكلمات المعبِّرة لأن قيمتها التعبيرية تتضاءل بسرعة في الاستعمال»[58]. ويعمل هذا العامل عمله على وجه الخصوص ـ كما ذكر أولمان ـ في المجازات والمصطلحات البيئية الخاصة وأساليب المبالغة، حيث تفقد هذه التعبيرات بفعل قانون التضاؤل التدريجي ألوانها المعنوية الخاصة، «وتحرم من قوتها التعبيرية بكثرة التكرار والتردد»[59].

وقد عُرف أثر هذا العامل في الألفاظ عند المتقدمين بالابتذال، وفي هذا الشأن يرى بهاء الدين السبكي (763) أن الابتذال في الألفاظ قد يكون في بيئة زمانية أو مكانية، دون أن يوجد في بيئة أخرى، إذ هو «ليس وصفا ذاتيا ولا عرضا لازما، بل لاحقا من اللواحق المتعلقة بالاستعمال في زمان دون زمان وصقع دون صقع»[60].

وربما اعتُرض على ما سبق بوجود تناقض بين القول بأن كثرة الاستخدام عامل من عوامل إكساب الكلمات معاني عاطفية، وكونه عاملاً من عوامل سلب الكلمات تلك المعاني، ولكن استبعاد مثل هذا التناقض ليس صعباً في ضوء القاعدة المألوفة التي تقول: (إن الشيء إذا تجاوز حده انقلب إلى ضده)، وهذه القاعدة، وإن لم تكن سليمة على إطلاقها فهي صالحة للتطبيق في بعض الأحوال، وبناءً عليها وعلى الإشارة السابقة إلى أن العلاقة الطردية بين كثرة الاستعمال والشحن العاطفي تقف عند حدود معيَّنة، فإن اللفظ الموحِي بفعل الاستخدام هو ذلك اللفظ المرتبط بالوجدان الذي يشيع بين الناس في نطاق معقول دون ندرة في الاستخدام، أو إسراف في التداول، فإذا كان استخدامه نادراً افتقر إلى تلك الطاقة التي تزوِّده بقَدْر كبير من الإيحاء، وكذا إذا بولغ في استخدامه فقد يتعرض لتفريغ ما فيه من شحنات.

وثمة عامل آخر من عوامل سلب الكلمة معانيها العاطفية يتصل اتصالاً وثيقاً بفكرة نيابة العلامات اللغوية عما تعبِّر عنه، وكونها مثيرات بديلة عن الأشياء التي تحيل عليها، وهو انخفاض حدة العواطف المتجهة نحو المسميات أنفسها، وذلك أكثر ما يكون في الكلمات الدالة على المبادىء والمذاهب والقيم، حيث تتغيَّر وجهات نظر الناس إلى تلك المدلولات بسبب بعض العوامل الاجتماعية والنفسية، وتضعف ـ تبعاً لذلك ـ حدة العواطف نحوها فيسري في الكلمات الدالة عليها ما سرى على مدلولاتها، فتنخفض درجة الانفعال عند المتكلمين كلما استخدمت تلك الألفاظ.

وقد أرجع أولمان عدم ثبات المعنى العاطفي في مثل هذه الكلمات إلى «أن الظروف التي انبثقت منها هذه الشعارات والنداءات قد فقدت فاعليتها وزال

تأثيرها أو أنه قد حدث تلطيف في درجة الانفعال والحماس المرتبطين بهذه النداءات والشعارات»[61]، أما ابن طباطبا فقد علّل انخفاض حدة العاطفة في المعاني المحببة عند تكرارها بقوله: إن «السمع إذا ورد عليه ما قد مله من المعاني المكرورة والصفات المشهورة التي قد كثر ورودها عليه مجه وثقل عليه رعيه»[62].

4 ـ 5 ـ كيفية اكتساب الكلمة دلالة هامشية:

تمرُّ عملية اكتساب الكلمة للدلالات الهامشية بمرحلتين:

1 ـ مرحلة الشحن: وهي المرحلة التي تزوَّد فيها الكلمة بطاقة عاطفية، إما:

(أ) نتيجة تداولها في مواقف الحياة المختلفة، فكلمة (الطفولة) مثلاً اكتسبت قدراً كبير من دلالة البراءة (وهي دلالة زائدة عن معناها المركزي) من كثرة استخدامها قرينة لهذه الكلمة وتردد إسنادها إليها على أوجه مختلفة، كقولهم: (طفل بريء) و(الطفولة البريئة) و(براءة الأطفال).

أو

(ب) نتيجة شدة التصاق اللفظ بمدلوله (وهذا أيضاً ناتج عن التداول) مع ارتباط المدلول نفسه بعواطف خاصة، حيث يستدعي استخدام الدال في هذه الحالة، تلفظاً أو كتابة، تلك الإيحاءات المرتبطة بالمدلول بقَدْر قريب مما تكون عليه حدة تلك العواطف، ولعل كلمة (الطفولة) السابقة تصلح هنا أيضاً شاهداً على ذلك، فكثرة ملاحظة وجود البراءة في الأطفال، وتكرار ذلك في مواقف كثيرة ومتنوعة من الحياة تجعل اللفظ الدال عليها مثيراً لتلك الدلالة في نفوس المتكلمين، ومن الأمثلة الأخرى التي تتجلى فيها ملامح مرحلة الشحن كلمة (الغراب) التي اكتسبت دلالتها الهامشية على البين والفراق من وجهين:

(1) من توهم الناس وشعورهم بالتشاؤم نحو الغراب كلما وقعت أعينهم

عليه، واعتقادهم ملاحظة وقوع البين عقب رؤيته، وذلك يجعل استخدام كلمة (الغراب) مثيراً لانفعالات المتكلمين، بسبب شدة التصاق الدال بالمدلول.

(2) من تردد استخدامها قرينةً لذلك المعنى، كما في قول الشاعر:

ألا يا غراب البين قد هجت لوعة فويحك خبرني بما أنت تصرخ

أبالبين من لبنى؟ فإن كنت صادقا فلا زال عظم من جناحك يفضخ(63)

ومن الواضح أن كلاًّ من الوجهين السابقين مرتبط بالآخر، وإن كان ثانيهما مترتباً على الأول.

2 ـ مرحلة الاقتران: وهي مرحلة مترتبة على الشحن، إذ كلما زاد شحن الكلمة بإيحاءات هامشية قوي عامل الارتباط أو الاقتران، بحيث يصبح ذكر الكلمة مستلزماً تذكر دلالتها الهامشية بمقدار شدة الاقتران.

4 ـ 6 ـ الدلالة الهامشية وسياق النص:

إذا كان شأن الكلمة في اكتسابها معاني عاطفية أن تُشحن عن طريق العوامل المتقدمة فإن سياق النص قد يكون له من القوة ما يجعله قادراً على أن يفرغ ما في الكلمة مما اكتسبته من شحنات عاطفية عبر تاريخها السابق، وينفض عنها ما علق بها من شوائب سابقة، ويجردها من الأهداب المحيطة بها، فتظهر الكلمة في ذلك السياق كأنها مولود جديد، مستمدة إيحاءاتها مما يحيط بها من الكلمات، ومتأثرة بالبيئة الجديدة التي وضعت فيها، ومن هنا يمكن القول: إن الكلمة عند وضعها في سياق قد تمرُّ بمرحلتين:

1 ـ **مرحلة تنقية وتفريغ**: وهي المرحلة المشار إليها فيما مضى.

2 ـ **مرحلة إعادة الشحن**: وهي المرحلة التي يظهر فيها الدور الإيجابي للسياق حين ينفخ في الكلمة روحاً جديدة ذات طبيعة منسجمة مع أخواتها التي تنتظم معها في سلك ذلك السياق الذي يعطيها ما أسماه فندريس بـ«القيمة

الحضورية»[64]، وربما مثّلنا على ذلك بكلمة (خمر) في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِّن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى﴾[65]، حيث توحي كلمة (خمر) في غير هذه الآية ببعض الخصائص التي لا تخلو من تحقير واستهجان على المستوى الاجتماعي، ولكن وضعها في هذه الآية مع أخواتها من الكلمات الأخرى (ماء غير آسن، أنهُر من لبن، لذة للشاربين، عسل مصفّى) منحها ظرفاً جديداً جعل شاربها يظفر بمكانة يحسد عليها.

ولكن هذا الاحتمال الذي يظهر فيه دور السياق بهذه القوة ليس مطرد الوقوع، فقد يكون أثر دلالات الكلمة الفردية أو الاجتماعية أو التاريخية أقوى من أثر السياق، وذلك عندما تكون الكلمات المجاورة لتلك الكلمة لا تملك القدرة الكافية على إعطائها إيحاءً جديداً، وتنقيتها من غبار الإيحاءات القوية السابقة التي تكتنزها، فتكون نتيجة الصراع الذي يحدثه التجاذب بين السياق الداخلي (سياق النص) والسياق الخارجي (المحيط بمرجع الكلمة) لصالح السياق الخارجي، ومن أمثلة ذلك قول امرىء القيس:

تعطو برخص غير شثنٍ كأنه ... أساريع ظبي، أو مساويك إسحل[66]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

وهي مكنونة تحير منها ... في أديم الخدين ماء الشباب[67]

فإن لكلمة (أساريع) التي تحيل على نوع من الدود، في البيت الأول، بعض الإيحاءات المشعرة بالتقزز والنفور، على الرغم من مصاحبتها لكلمة (وخص) بمعنى ليّن ناعم، و(ظبي) و(مساويك إسحل) والسحل: شجر يستاك به. كما أن كلمة (أديم) في البيت الثاني توحي بالقدم والرثاثة، لدلالتها في معناها الغالب على (الجلد المدبوغ وغيره)، ولم تستطع الكلمات (الخدين، ماء، الشباب) أن تسلب منها تلك الإيحاءات السلبية.

4 ـ 7 ـ الدلالة الهامشية عند المتقدمين:

لن يعدم الناظر في تراث العربية بعض الإشارات واللمحات التي تتصل اتصالاً مباشراً بفكرة اشتمال الكلمات على معانٍ زائدة عن معانيها المركزية، وأن اللفظ ليس قالباً مقيّداً للمعنى وحاصراً له، وفكرة أن لتلك المعاني الزائدة أهمية بالغة في التأثير في نفوس المتلقين، وقد عبَّر أبو سعيد السيرافي (ت368) عن الفكرة الأولى أبلغ تعبير، حين ذهب إلى القول بأن اللفظ «لا يحوز مبسوط العقل... وليس في قوة اللفظ من أية لغة أن يملك ذلك المبسوط ويحيط به، وينصب عليه سورا، ولا يدع شيئاً من داخله أن يخرج، ولا شيئا من خارجه أن يدخل»[68]، مشيداً بجهود العلماء والفقهاء في استنباطاتهم وتأويلاتهم وعدم توقفهم على ما يفهمه عامة الناس[69]، أما الفكرة الثانية فقد حازت اهتمام حازم القرطاجني، وأولاها عنايةً خاصةً ولكنه نحا بها منحى منطقياً قادته إليه ثقافته الفلسفية، فنظر إليها من زاوية مفهومَي المحاكاة والتخييل، مبرزاً أهمية هذين المفهومين في الصناعة الشعرية ودورهما في القيام بمهمة التأثير التي تُعدُّ حسب ما يفهم من كلامه الوظيفة الأساسية للشعر، ويبدو ذلك واضحاً في مفهومه للشعر، حيث عرَّفه بقوله: «الشعر كلام موزون مقفى من شأنه أن يحبب إلى النفس ما قصد تحبيبه إليها، ويكره إليها ما قصد تكريهه، لتحمل بذلك على طلبه أو الهروب منه، بما يتضمن من حسن تخييل له، ومحاكاة مستقلة بنفسها أو مقصورة بحسب هيئة تأليف الكلام، أو قوة صدقه أو قوة شهرته، أو بمجموع ذلك»[70]، وسأركِّز في هذا المبحث على مفهوم التخييل، لما له من صلة وثيقة بموضوع الدلالة الهامشية، فالتخييل ـ حسب تعريف حازم ـ هو «أن تتمثل للسامع من لفظ الشاعر المخيل أو معانيه أو أسلوبه ونظامه، وتقوم في خياله صورة أو صور ينفعل لتخيلها وتصورها، أو تصور شيء آخر بها، انفعالا من غير روية إلى جهة من الانبساط أو الانقباض»[71]. ويحسن أن ننظر في مفهوم التخييل عند حازم في ضوء رسمه حدود موضوع البلاغة، حيث يرى أن النظر في هذه الصناعة إنما يكون في ستة أوجه:

1 ـ اللفظ.

2 ـ موقعه من جهة هيئته ودلالته.

3 ـ الصورة الذهنية.

4 ـ موقعها من النفس من جهة هيئتها ودلالتها على ما خارج الذهن.

5 ـ الشيء الخارجي (المرجع).

6 ـ موقع الشيء من النفس(72).

ويمكن أن تقسم هذه الأوجه إلى قسمين متميِّزين:

1 ـ **القسم الأول**: ويشمل اللفظ والصورة الذهنية والشيء الخارجي، وهي الأركان الثلاثة للمثلث الدلالي، كما رسمه أصحاب نظرية الإشارة من علماء الدلالة المحدثين.

2 ـ **القسم الثاني**: ويشمل موقع كل ركن من الأركان الثلاثة السابقة في نفس المتلقي.

وبينما تحدث عملية التخاطب من حيث هي بوجود الأركان الثلاثة الأولى المندرجة في القسم الأول، وتنجلي تلك العملية برسم هذه الأركان، نجد أن التأثير إنما يتقوَّم بمدى تمكن الشاعر أو الأديب بعامة، ومدى توفيقه في اختيار اللفظ (وهو الركن الذي يستدعي تلقائياً الركنين الآخرين)، ويبدو أن ما أقدم عليه حازم من تشعيب للمثلث الدلالي وتوسيعه إلى مسدس دلالي ما هو إلا محاولة منه لاستقصاء ما تقتضيه القسمة العقلية، وإلا فإن النظر في الصورة الذهنية التي يستدعيها اللفظ يغني عن النظر في الأشياء نفسها من حيث إن الصورة هي المحاكي للشيء. ومهما يكن من الأمر، فإن انطباق تلك الصورة على الشيء أو عدم انطباقها لا يرجع إلى شيء من إبداع الأديب، بل يرجع إلى تصور المتلقي وتجاربه وخبراته السابقة. كما أن الاقتصار على النظر في العلامة، مع مراعاة طبيعتها المركَّبة من اللفظ والصورة الذهنية يغني عن البحث في الصورة الذهنية، المستدعاة باللفظ. وعلى ذلك، فإن القول بأن موضوع البلاغة هو دراسة العلامات اللغوية وهيئاتها التركيبية، وآثار تلك العلامات

وتركيباتها في نفوس المتخاطبين، أجدى وأدق من الخوض في هذه التفاصيل. على كُلٍّ، فإن ما يحمد لحازم في هذا المجال هو إدراكه الدور الذي تقوم به أصداء كلمات اللغة في نفوس المتلقين (وهو ما يحدث نتيجة التخييل)، واهتداؤه إلى أهمية هذه الأصداء الانفعالية في مجال الشعر، إذ الأقاويل الشعرية، حسب رأيه، هي «أشد الأقاويل تحريكاً للنفوس لأنها أشد إفصاحاً عما به علقة الأغراض الإنسانية»[73]، ومن هنا كانت موضوعات الشعر «هي الأشياء التي لها انتساب إلى ما يفعله الإنسان ويطلبه ويعتقده»[74]، وهذه الأشياء أكثر من غيرها إثارة للعواطف، ولذا فإن العلامات اللغوية المحيلة عليها أغنى إيحاءً من غيرها. ولست أزعم هنا أن حازماً وقف عند ما قلته عنه فيما مضى، ولكنني أرى أن هذا كافٍ لإعطاء فكرة موجزة عما ذكره في هذا المجال، كما أني لا أزعم تفرد حازم من بين سائر أعلام التراث بالإحساس بأهمية اللغة في التأثير في الآخرين، ودور الكلمات في تحريك النفوس، وإن ساغ لي القول بأن تراث العربية لم يألف ـ فيما أعلم ـ مصطلحاً مرادفاً للدلالة الهامشية (أو لما يعرف عند الغربيين بالإيحاء في معناه غير الفلسفي)، وقد يتبادر إلى الذهن أن مصطلح (معنى المعنى) عند عبد القاهر يُراد به ما أُريد بمصطلح الإيحاء أو الدلالة الهامشية، والواقع أن هذا المصطلح مثير للجدل فيما إذا حاولنا إدراجه تحت أحد طرفي التقابل الثنائي: الدلالة المركزية والدلالة الهامشية، وذلك أن مقصوده من هذا المصطلح هو ما يمكن تسميته بالمعنى الاستنتاجي، في مقابل المعنى الحرفي الذي اقتصر في تسميته على مصطلح (المعنى) منفرداً، وقد مثّل لمصطلح (المعنى) بما يُفهم من دلالة اللفظ (خرج زيد) و(عمرو منطلق) عند قصد الإخبار عن زيد بالخروج، وعن عمرو بالانطلاق، ومن الأمثلة التي أوضح بها مراده من مصطلح (معنى المعنى) قول بعضهم (بلغني أنك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) حيث قصد إعلام مخاطبه بأنه قد عرف تردده في أمر البيعة، وقولهم: (هو كثير رماد القدر) و(طويل النجاد) و(هي نؤوم الضحى) فـ«إنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال معنى ثانياً هو غرضك، كمعرفتك من (كثير رماد القِدْر) أنه مضياف،

ومن (طويل النجاد) أنه طويل القامة، ومن (نؤوم الضحى) في المرأة أنها مترفة مخدومة لها من يكفيها من أمرها»[75]. ومما يلاحظ أنه استعمل لمصطلَحيه هذين مرادفين آخرين هما (المعاني الأول) و(المعاني الثواني) الأمر الذي قد يزيد من احتمال مشابهتهما لمصطلحي (المعاني المركزية) و(المعاني الهامشية)، ولكي يتضح لنا اختلافهما عما يقصد من (الدلالة المركزية) و(الدلالة الهامشية) يحسن أن أوضح علاقة كل من مصطلحيه (المعنى) و(معنى المعنى) بمفهومي الكفاية اللغوية والكفاية التخاطبية، فبينما يُفهم الأول منهما بكفاية المتكلم اللغوية، لما له من صلة مباشرة بالألفاظ نفسها، وفقاً لمفهوم المواضعة، يتوقف فهم الثاني على استنتاج المتكلم ومدى إلمامه بعادات العرب وثقافتهم، وكل ما له علاقة بالسياق الخارجي، وباستخدام اللغة في المواقف الفعلية، وهو ما يُدخله في إطار البحث التخاطبي، وهذا هو شأن المجازات والكنايات التي تحتاج دائماً إلى قرينة صارفة عن إرادة المعنى الحقيقي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن مفهومَي الدلالة المركزية والدلالة الهامشية لا يوازيان مفهومَي عبد القاهر السابقَين، من حيث إن التقابل بين المعنى المركزي والمعنى الهامشي لا ينطبق عليه ما سبق إلى الحد الذي يسمح بتطابق التقابلين، وبالإضافة إلى ذلك، وهذه هي النقطة المهمة، فإن ما سماه عبد القاهر (معنى المعنى) هو المقصود للإبلاغ حين يستعمل من الألفاظ ما يشتمل عليه، إذ لا يتحقق الغرض الإبلاغي للمتكلم إلا به، ولو اقتصر فهم المتلقي على إدراك المعنى الحرفي للكنايات والاستعارات (وهي التي نسب إليها عبد القاهر هذا النوع من المعنى) لما صح القول بحصول التفاهم ونجاح عملية الإبلاغ. ومن هنا فإن (معنى المعنى) ينتمي مباشرة إلى المعنى المركزي الذي لا يحصل التفاهم إلا به، ولا يجوز عدُّه من قبيل الدلالة الهامشية التي لا يقصد بها الإبلاغ.

وعلى الرغم مما سبق فمن الممكن الإفادة من تقسيم عبد القاهر في موضوع التفريق بين المعنى المركزي والمعنى الهامشي من جهة كونه يسهِّل علينا التمييز بين مفهومين مختلفين يمكن لنا أن ندعي أن الدلالة الهامشية لأحدهما وهو (معنى المعنى) أغنى من الدلالة الهامشية للآخر، ويمكن أن تحصل على قَدْر أكبر من الفهم لهذه الفكرة بالعودة إلى الكلام السابق عن تميُّز

المجاز من الحقيقة بما يتحقق له من ثراء عاطفي من جهتين مختلفتين.

ومثلما استطاع أعلام التراث أن يدركوا، ولو بقَدْر محدود أهمية الإيحاءات التي تفيض بها الكلمات على المستوى النظري، فقد تمكنوا على المستوى التطبيقي من التفطن إلى ذلك الفيض العاطفي، وإدراك أهميته في إضفاء لمسات جمالية على النص الأدبي، وها هو ابن جِنّي ينتقد رأي من يرى في قول الشاعر:

ولما قضينا من منى كل حاجة ... ومسح بالأركان من هو ماسح

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا ... وسالت بأعناق المطيّ الأباطح

ألفاظاً شريفة رفيعة ومعاني خفيضة وضيعة، ويرجع أسرار جمالها إلى ما تفيض به بعض الكلمات من إيحاء، مركزاً بالخصوص على قوله: (كل حاجة، منى، أخذنا بأطراف الحديث بيننا). وسأكتفي بالاقتباس من كلامه على هذين البيتين بما يلائم غرضنا، يقول: «وذلك أن في قوله (كل حاجة) ما يفيد منه أهل النسيب والرقة وذوو الأهواء والمقة ما لا يفيد غيرهم، ولا يشاركهم فيه من ليس منهم، ألا ترى أن من حوائج (منى) أشياء كثيرة غير ما الظاهر عليه، والمعتاد فيه سواها، لأن منها التلاقي ومنها التشاكي ومنها التخلي إلى غير ذلك»[76]. ويعلّق على البيت الثاني بقوله «لو قال: أخذنا في أحاديثنا، ونحو ذلك، لكان فيه معنى يكبره أهل النسيب، وتعنو له ميعة الماضي الصليب، وذلك أنهم شاع عنهم واتسع في محاوراتهم علو قدر الحديث بين الأليفين والفكاهة بجمع شمل المتواصلين... فإذا كان قدر الحديث، مرسلا، عندهم هذا على ما ترى فكيف به إذا قيده بقوله بـ(أطراف الأحاديث)، وذلك أن في قوله (أطراف الأحاديث) وحيا خفيا، ورمزا حلوا، ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبون، ويتفاوضه ذوو الصبابة المتيمون، من التعريض، والتلويح والإيماء دون التصريح، وذلك أحلى وأدمث وأغزل وأنسب من أن يكون مشافهة وكشفا، ومصارحة وجهرا»[77].

وهكذا استطاع ابن جِنّي أن يغوص في أبعاد النص بتتبع ما توحي به

بعض الألفاظ مع ربط تلك الإيحاءات بمصادرها النفسية، والإشارة الصريحة إلى ما فيها من (وحي خفي) و(رمز حلو) بسبب تركيزها على جانب مهم من العاطفة الإنسانية، وهو التشبيب الذي هو كما لاحظ ابن قتيبة (أبو محمد الدينوري ت276). «قريب من النفوس، لائط بالقلوب، لما قد جعل الله في تركيب العباد من محبة الغزل، وإلف النساء، فليس يكاد أحد يخلو من أن يكون متعلقاً منه بسبب وضارباً فيه بسهم، حلال أو حرام»[78].

4 ـ 8 ـ اللغة الشعرية واللغة العلمية:

لقد ميّز اللغويون منذ القدم بين أسلوبين متميِّزين في استخدام اللغة: أسلوب اللغة الشعرية، وأسلوب اللغة العلمية، وقد أخذ هذان النمطان تسميات مختلفة، كالأسلوب الأدبي والأسلوب العلمي، أو اللغة الفنية واللغة المنطقية، أو اللغة الإيحائية واللغة الإحالية، أو نحو ذلك من هذه التسميات. ولكن مهما يكن هذا الاختلاف في التسميات فإن ثمة سمات تميّز ما يُعرف باللغة الشعرية أو الأدبية أو الفنية أو الإيحائية من اللغة العلمية أو المنطقية أو الإحالية، فإذا ما حاولنا التركيز على ما يميّز اللغتين من زاوية التفريق بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية، فسنلاحظ أن اللغة الشعرية، خلافاً للعلمية، تتميَّز بغناها العاطفي ومخاطبتها الوجدان إذ لا يتحقق لها الطابع الشعري إلا بقَدْر ما تمتلك كلماتها وتراكيبها من طاقة عاطفية، حتى عرّف بعض النقاد أدبيّة النص بـ«أنها مجموع الطاقات الإيحائية في الخطاب الأدبي»[79]، ووصفوا الشعر بأنه «الشكل الأرقى للغة العاطفية»[80].

وليس من العسير معرفة سبب اختلاف هاتين اللغتين، وسر تميُّز اللغة الشعرية من اللغة العلمية بثرائها العاطفي، فالمقصود من الأقاويل غير الشعرية، كما يذكر القرطاجني، «إثبات شيء أو إبطاله أو التعريف بماهيته وحقيقته»[81]، وذلك لا يتسنى، إذا ما رمنا الحصول على أكبر قَدْر من الدقة والموضوعية، إلا بلغة خالية من المشاعر ومحايدة عاطفياً، إذ لا تشتد الحاجة إلى الكلمات والتعبيرات المشحونة عاطفياً إلا إذا قصد التأثير في الآخرين، وذلك ما يرمي

إليه الأدباء عموماً والشعراء على وجه الخصوص، أما في الموضوعات العلمية البحتة التي لا يقصد بها إلا الإعلام بحقيقة ما، وإقناع المخاطب ببعض الأفكار بطريقة علمية منطقية فإن التأثير الوجداني لا يؤدي إلا إلى نتائج سلبية. ويذكر بعض الباحثين «أن نمو التفكير الدقيق المحدد للعلم الحديث إنما تحقق بقدر كبير جدا عن طريق التخلص من جميع العبارات التي تنقل المواقف الانفعالية، وعن طريق التقيد باستعمال العبارات التي تدل بطريقة غير انفعالية على حقائق موضوعية»[82].

وينبغي ألا نفهم من هذا أن المتكلم قادر في كل الأحوال على تنقية كلماته مما يواكبها من مصاحبات إيحائية عند استخدام اللغة في الأغراض العلمية، فالأعداد مثلاً مع أنها أقرب من غيرها إلى الدقة العلمية فإن لذكر بعضها تأثيرات وجدانية، فالرقم (ثلاثة عشر) له عند الكثير من الغربيين - كما يذكر بلومفيلد - إيحاءات قوية[83]، حيث يوحي ذلك الرقم للنصارى بالظروف التي أحاطت - حسب زعمهم - بقتل المسيح، ويثير فيهم شيئاً من التشاؤم، وهو شبيه بما يشعر به بعض الناس إزاء الرقم (تسعة) الذي قد تستخدم له كلمات مرادفة في بعض اللهجات العربية المعاصرة تحاشياً لذكره.

إن العامل المهم في إكساب اللغة صبغة أدبية لتحقيق غرض التأثير هو استخدام عنصر التصوير، فعن طريق استخدام هذا العنصر يمكن للشاعر أو الخطيب أو الكاتب أن يستولي على عقول سامعيه وأن يحوز اهتمامهم. ويشير ديل كارنيجي Dale Carnegie إلى أن هذا العنصر على أهميته لا يزال مجهولاً[84]. وقد عقد موازنة بين طريقة كُتّاب التراجم القديمة التي كانت تميل إلى التعميم، والطريقة الحديثة التي تعالج الحقائق الواقعية التي تتحدث عن نفسها، فكاتب التراجم القديمة يقول عن جون ديوي John Dewey إنه ينحدر من والدين «فقيرين ولكنهما شريفان»، أما الطريقة الحديثة فتقول: «إن والد جون ديوي كان يضطر إلى أن يلف حذاءه بجراب بندقية ليحمي قدميه من الصقيع والبلل ويوفر لهما الدفء، ولكنه بالرغم من فقره هذا لم يكن يغش اللبن بالماء، ولم يتاجر في خيول مريضة على أنها سليمة وهذا يدل على أن والديه كانا (فقيرين ولكنهما أمينان)»[85].

إن الطريقة الثانية تجعل الصور تنثال على ذهن المتلقي، وتنقل له الواقع كما يراه الأديب، وذلك أدعى إلى تحقق ما يصبو إليه من تأثير، ولذا فهي أجدى من الطريقة الأولى التي تلخص هذه الصور في كلمات عامة، كالشرف والأمانة والفقر. وعلى الرغم من أن الناحية النظرية تقتضي أن تكون مثل هذه الكلمات أغنى إيحاءً، لأنها تمثّل حصيلة ما جمعته الذاكرة من ملاحظات عن مواقف متنوعة من الحياة، ولخصته في هذه الكلمات الغارقة في غياهب التجريد، فإن الواقع يبرهن على أن نقل موقف واحد من تلك المواقف كما يتحقق فعلاً في الحياة اليومية أكثر قدرة على إعانة المتلقي على التخييل، لما فيه من تخفيف على المخيلة من ناحية، ولكونه يتضمن صورة منقولة عن الواقع الفعلي من ناحية أخرى. وليوازن للاستدلال على ذلك بين قول من يقول: (إني أجيد السيطرة على الرعية وبإمكاني أن أوثق علاقتي بهم)، وقول معاوية بن أبي سفيان المشهور «ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت... إذا مدوها أرخيتها، وإذا أرخوها مددتها»[86]، ولْيُنظر كيف عبَّر القرآن الكريم عن هول يوم القيامة، وما يراه الناس عند زلزلة الساعة في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾[87]، حيث عدل عن وصف يوم القيامة بأنه مفزع ومخيف ومذهل إلى نقل هذه الصور المؤثرة.

ومن العوامل المهمة في حصول عملية التأثير على الأساليب الأدبية تناول المعاني التي لها صدى في نفس المتلقي، بحيث تعمل تلك المعاني عمل المثير الذي يؤدي إلى استجابات وجدانية من قِبل المتلقي، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت الرسالة التي يبلّغها الأديب غنية باهتمامات المخاطب، ومشحونة بالأفكار التي يميل إليها أو يتألم منها.

ويرى حازم القرطاجني أن أحق الأشياء بـ«أن يستعمل في الأغراض المألوفة من طرق الشعر ما عرف وتؤثر له، أو كان مستعدا لأن يتأثر له إذا عرف»[88]، وأن «أحسن الأشياء التي تعرف ويتأثر لها أو يتأثر لها إذا عرفت هي الأشياء التي فطرت النفوس على استلذاذها أو التألم منها، أو ما وجد فيه

الحالان من اللذة والألم، كالذكريات للعهود الحميدة المنصرمة التي توجد النفوس تتلذذ بتخيلها وذكرها وتتألم من تقضيها وانصرامها»[89].

4 ـ 9 ـ نوعا الدلالة الهامشية:

لما كانت الدلالة الهامشية مرتبطة بتجارب أفراد المجتمع وخبراتهم، وكان بعض تلك التجارب والخبرات مشتركاً بين عدد كبير منهم، وبعضها مختلفاً من شخص إلى آخر، أضحى من المناسب أن نرسم حدوداً بين نوعين من الدلالة الهامشية تتناسب مع الاعتبارات السابقة، وربما كان الأفضل أن يسمى النوع الأول (وهو ما يشترك في إدراكه عدد كبير من أفراد البيئة اللغوية) الدلالة الهامشية الاجتماعية، وأن يدعى الثاني (وهو ما يكون مختلفاً باختلاف الأفراد الدلالة الهامشية الفردية). وسأبدأ بالحديث عن النوع الأول لأنه أكثر أهمية من الناحية اللغوية والاجتماعية، لتوسع مجال استخدامه، وتأثيره في أكبر عدد من الناس، وتهيئه، نتيجة لذلك، لأن يستخدم استخداماً مركزياً.

4 ـ 9 ـ 1 ـ الدلالة الهامشية الاجتماعية:

يمكن أن يعرَّف هذا النوع من الدلالة بأنه ما اكتسبته الكلمة أو العبارة من مشاعر وعواطف وانفعالات ودلالات حضارية وفكرية من قِبل عدد كبير من أفراد المجتمع، طيلة عمرها الاجتماعي. ويُحسب هذا العمر من الفترة التي عرف فيها أفراد المجتمع اللغوي تلك الكلمة أو العبارة إلى حين استخدامها في سياق معيَّن. وكلما مرّت الكلمة بمرحلة معيَّنة وتأثرت بها انضم ذلك إلى تاريخها حتى تتراكم عليها الدلالات وتصبح غنية بالإيحاء، فكلمة (صُلب) وهي (جمع صليب) في قول جرير، هاجياً الأخطل:

لقد ولد الأخيطل أم سوء على باب استها صلب وشام[90]

لا توحي بنفس القَدْر من الدلالات التي توحي بها في استخداماتها في العصر الحديث، وربما كان وجه الذم في هذه الكلمة آنذاك لا يزيد عن تسفيه عقيدة النصارى وتوهمهم صلب المسيح، أما الآن فتكرار الحروب الصليبية عبر

التاريخ قد زاد من شدة إيحائها، وثراء مضمونها العاطفي، ومن أمثلة ذلك أيضاً كلمة (عادي) التي اكتسبت في لغة الحديث قيمة جديدة لم تكن لها في أصل استعمالها، يؤكد ذلك أننا لو نظرنا إلى الكلمة التي تنسب إليها، وهي كلمة (عادةً) لوجدنا أنها لا تتضمن صبغة الاحتقار التي اكتسبتها كلمة (عادي) من مقابلتها لكلمة (ممتاز) و(فائق) و(خارق) و(رائع) ونحوها، وقد يفسر ذلك نفسياً، بأن المتكلمين يميلون إلى ما هو غريب وطريف وغير مألوف، ويرغبون عن الأشياء المتكررة والمألوفة التي حقرتها الرتابة وكثرة الاستعمال، فأصبحت كلمة (عادي) مرادفة إلى حد ما من الناحية الهامشية لكلمة (رديء) للأسباب التي ذكرت.

وقد تكتسب الكلمة بمرور الزمن دلالات هامشية جديدة مضادة لدلالاتها الهامشية السابقة كما في كلمة (طيّب) التي تتسم في استعمالاتها القديمة المختلفة بصبغة مدحية. أما في استخداماتها الحديثة فلا تخلو في كثير من المواقف من الإشعار بالاستخفاف أو الاستعطاف، ولعلَّ ذلك راجع إلى تغيُّر مقاييس الأخلاق ومعايير التفاضل نتيجة للتطور الاجتماعي، فما يسمى كرماً، قديماً، قد يُعدُّ تصرفاً ساذجاً أو تبذيراً في هذا العصر، والطيبة أصبحت ترادف عند كثير من الناس السذاجة والبلاهة.

ونظراً إلى أن الإيحاءات التي ترتبط بالكلمة أو العبارة متصلة اتصالاً وثيقاً بالأحوال الاجتماعية المحيطة باستخدام تلك الكلمة أو العبارة، فإن زوال تلك الأحوال قد يؤدي إلى تفريغ مثل هذه الكلمات أو العبارات من محتواها العاطفي. فكلمة (دهليز) مثلاً، وهي كلمة فارسية معرّبة، تعني، حسب ما جاء في «لسان العرب»[91]، ما بين الباب والدار، وقد ألفت البيئة العباسية تسمية اللقطاء بأبناء الدهاليز[92]، فكان لهذا المركَّب الإضافي دلالات هامشية ذات طابع تحقيري لا يشعر به السامع في العصر الحديث ما لم يكن ملماً بالظروف الخارجية لهذا التعبير. والظاهر أن علة ذلك هي أن الظروف الاجتماعية التي أحاطت بهذا التعبير ليست موجودة في العصر الحديث.

إن الإيحاءات العاطفية المدركة على نطاق واسع من لَدُن أفراد المجتمع

متعددة المصادر وليس من اليسير تحديد المنابع التي تصدر عنها تلك الإيحاءات تحديداً كاملاً، كما أن محاولة استقراء أنواع الكلمات التي من شأنها أن تكون لها تلك الإيحاءات استقراء تاماً ليست محاولة سهلة، وحسبي أن أذكر هنا بعض أنواع الكلمات والتعبيرات التي يبدو أنها لا تخلو من بعض الدلالات الهامشية التي يشعر بها عدد كبير من المتكلمين. وأغلب الظن أن الكلمات التي لها عُلْقة بالأغراض الإنسانية، حسب عبارة حازم[93]، هي أكثر الكلمات إثارة للانفعال، وسوف ألتزم هنا بما سبق تقريره من أن الكلمات المجردة أقل تأثيراً من الكلمات التي تحيل على أشياء ملموسة، ولكن ينبغي ألا نغفل عن استنتاج أن ذلك إنما يكون في الكلمات المنتمية في دلالاتها إلى نفس المجال، أما إذا اختلف المجال الدلالي فقد تكون الكلمة المجردة لكونها أعلق باهتمامات الإنسان أقوى إيحاءً من الكلمة الأخرى ذات الدلالة المحسة التي ليست لها هذه السمة.

ومن الكلمات التي تتسم بطابع إيحائي الكلمات الدالة على الألوان، فاللون الأحمر يوحي عند كثير من الناس بالتضحية، كما يوحي في نحو (الليالي الحمراء) بالمجون، وله في حياتنا اليومية المختلفة إيحاء بالتحذير والاحتراس. واللون الأخضر يرتبط عند المسلمين بالأمل، وربما كان ذلك لأن لون الجنة أخضر، والجنة أمل المسلمين، كما هو معلوم، كما يرتبط اللون الأخضر بالخصب والنماء وكثرة الخيرات، أما الأسود فهو لون الحزن والفناء والتشاؤم ويرمز حسب النظرة الدينية كما لاحظ اللغوي أحمد مختار عمر إلى الخسران والخذلان والحقد والحسد[94]، وأما اللون الأبيض فيوحي بالطهارة والصفاء والنقاء والسلام.

وترتبط أسماء بعض المأكولات بدلالات هامشية معيَّنة تحدد غالباً وفقاً لمذاق تلك المأكولات، فالليمون يرتبط بالحموضة والعسل بالحلاوة والحنظل والعلقم بالمرارة.

وتحمل بعض الكلمات الدالة على الأجناس إيحاءات خاصة منشؤها احتكاكنا بهم وملاحظة سلوكهم، فكلمة (يهودي) مثلاً ترمز إلى المكر والخبث

والخداع والأنانية والبخل والطمع، وكلمة (شيوعي) تتضمن معنى الإلحاد والفقر، وتحمل كلمة (أمريكي) معنى الترف وحب الهيمنة. وبينما ترتبط كلمة (أعرابي) بجفاف الطبع والخشونة تقترن كلمة (حضري) باللين والرقة والدماثة.

وتدل بعض أعضاء الجسم على بعض المعاني الهامشية المرتبطة بها بوجه من الوجوه وذلك كدلالة اليد على القدرة.

وقد يكون منشأ الدلالات الهامشية الربط بين حركات الجسم واستخدام الحواس، وبعض المعاني، كقولهم: (يقدم رجلاً ويؤخر أخرى) الذي يوحي بالتردد، و(ينظر تحت قدميه) الذي يوحي بقصر النظر، وقولهم: (يبسط يديه) الموحي بالكرم... إلخ.

وينبغي أن أنبّه هنا على أن المعاني المفهومة من هذه العبارات إنما تكون هامشية إذا لم تكن مستخدمة كناية عن تلك المعاني، وإنما يكون ذلك إذا أريد بها المعنى الحرفي. أما إذا استُخدمت كناية عن تلك المعاني فتصبح الدلالة حينئذ دلالة مركزية وليست هامشية لأن فهم غرض المتكلم لا يتم إلا بها كما تقدم ذكره، وينطبق هذا على ما تقدم وعلى ما سيأتي من كنايات.

وقد تنشأ الدلالة الهامشية الاجتماعية عما توحي به الكلمات الدالة على صفات بعض أعضاء الجسم، كـ(طويل اليد) التي توحي بمعنى الكرم، وقد توحي بمعنى السرقة في بعض الاستخدامات الحديثة، و(عريض القفا) في دلالتها على الغفلة، و(طويل الأذنين) في دلالتها على البلادة والغباء.

وتُعدُّ الكلمات الدالة على بعض مظاهر الطبيعة ومحتوياتها، وبعض الحيوانات والنباتات من أكثر الكلمات التي تمتلك دلالات هامشية زائدة عن معانيها المركزية.

فمن النوع الأول الكلمات: (القمر) و(البدر) وتوحيان بالجمال والإضاءة والإشراق والعلو، و(الشمس) توحي بالوضوح والإشراق والعلو، و(الإعصار): القوة وشدة الفتك، و(السحاب): النماء والخير، وتوحي (الرياح) حسب النظرة الدينية بالخير إذا كانت على صيغة الجمع، وبالشر إذا كانت على صيغة

الإفراد، والمتتبع لمواضعها في القرآن الكريم يلحظ هذه الحقيقة، وقد كان ﷺ يقول: «**اللهم اجعلها رياحا لا ريحا**»[95].

ومن النوع الثاني: (الغراب): الطيرة والتشاؤم بالموت والفراق، و(الثعلب): المكر، و(الأسد): الشجاعة، و(الغزال): الجمال، و(النحل) النشاط والنظام.

ومن النوع الثالث: (الورد): الوصل والجمال والصحة والشباب، و(النخل): طيب العنصر والخير الفياض والارتفاع عن سفاسف الأمور والطول، و(أوراق الخريف): التساقط والانتهاء، و(غصن الزيتون): السلام.

وتؤدي العوامل الجغرافية دورها في صبغ الكلمات ببعض المعاني الهامشية كقولهم: (رياح الصَبا) و(رياح السموم).

وقد تتراكم على الكلمة بعض الدلالات الهامشية الاجتماعية بسبب عامل الزمن بما يحوي من أحوال وظروف ثقافية وحضارية واجتماعية، فتكتسب قوة إيحائية، وتصبح أداة معيَّنة للشعراء في التعبير عن تجاربهم معتمدين في ذلك على الظلال التي تحيط بالكلمة، والأبعاد التي اكتسبتها عن طريق بعض الأحداث التي مرَّت بها، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الأعلام الذين برزوا في التاريخ، واشتهروا ببعض الصفات الحميدة أو المذمومة، حيث يستدعي الشاعر عن طريق ذكر تلك الأسماء بعض المواقف التي أحاطت بحياة أصحابها، أو جانباً من جوانب شخصياتهم، إما لغرض إحداث نوع من المفارقة بين ما عرفت به تلك الشخصية التاريخية، وبين من يتحدث عنه، أو لخلع صفات الشخصية التاريخية على شخصية معاصرة. ومن أمثال هذه الشخصيات الغنية بالإيحاء شخصيات بعض الأنبياء كمحمد ﷺ والمسيح وموسى وأيوب ـ عليهم السلام ـ وشخصيات الخلفاء الراشدين، وغيرهم من سائر الحكَّام والقواد السياسيين كالحجاج بن يوسف والمعتصم والحاكم بأمر الله، والشخصيات الذين طغت عليهم بعض الخصال أو اشتهروا ببعض المواقف الخاصة، كعنترة بن شداد، وحاتم الطائي، وعروة بن الورد، والخنساء، ومجنون ليلى،

وكذلك بعض الشخصيات الخرافية والأسطورية، كشخصيتي شهرزاد وشهريار وشخصية السندباد... وغيرهم[96].

ولا تقتصر الظلال المقترنة ببعض الكلمات بسبب عوامل تاريخية (تلك الظلال التي يمكن تسميتها الدلالة الهامشية التاريخية) على أسماء الأعلام، بل تشمل أيضاً كلمات أخرى كأسماء المعارك الحربية (نحو كربلاء، القادسية، بدر، الهاني)، وغيرها نحو (الصليب) و(الطين) و(صعلوك)... إلخ، بيد أن الملاحظ هو أن أغلب الكلمات التي لها صدى انفعال ناشىء عن أسباب تاريخية هي الكلمات المشيرة إلى الأعلام المشاهير أو الكلمات المضافة إليهم، كتفاحة آدم، وعصا موسى، وناقة صالح، وقميص يوسف، وبقرة بني إسرائيل، وجزاء سنمار، ومواعيد عرقوب... إلخ.

وقد عَدَّ حازم القرطاجني ذكر الأقاصيص والأخبار المستطرفة مما يحسن في صناعة الشعر، وذلك لأن النفوس «تتحرك بما قد ارتسم فيها من صفة القصة الأولى إلى اعتقاد القصة الأخرى على تلك الصفة»[97].

4 ـ 9 ـ 2 ـ الدلالة الهامشية الفردية:

يقصد بمعنى الكلمة الفردي تلك الإيحاءات المقترنة بالكلمة بسبب عوامل شخصية خاصة بمستخدم الكلمة سواء أكان مرسلاً أم متلقياً.

وتُعدُّ الدلالة الهامشية التي من هذا النوع أقل أهمية من الناحية اللغوية المحضة من الدلالة الهامشية الاجتماعية، لاختلافها باختلاف المتكلمين وفقاً لتجاربهم وخبراتهم الخاصة بتلك الكلمة، ولإغراقها في الذاتية وبُعدها عن الموضوعية تبعاً لذلك.

وإذا كانت الذاتية تُعدُّ عيباً من وجهة النظر اللغوية فإنها ذات جدوى في الدراسات النفسية، حين تستخدم الكلمة مثيراً لمعرفة استجابات السامع لها، والتوصل بهذه الطريقة إلى نتائج مفيدة لأهل الاختصاص، وتفيدنا الدراسات النفسية أن الأشياء المهمة في حياة كل شخص تصبح مركزاً لإحساسات قوية،

وقد أكّد مكدوجل Mcdougall أن هناك تزايداً في العواطف نحو بعض الموضوعات الخاصة، فـ«حياة كل إنسان وسلوكه ممزوجان بشبكة من العواطف المتجهة إلى نفسه، وإلى الأشخاص، والأشياء، والأماكن المألوفة، وإلى الأشياء والأفكار التي سمع عنها أو قرأ»[98]. وقد نجد في هذه الفكرة جواباً عن السؤال الملحّ، وهو: لماذا يختلف الأفراد في تأويل كلمات اللغة وتقدير إيحاءاتها؟ ويمكن أن يصاغ هذا السؤال بمراعاة ما تقدم في القصة التي صدّر بها هذا الفصل، فنقول: لماذا اختلف النفر الثلاثة الذين ورد ذكرهم في القصة السابقة في تأويل كلمة (ينبوع) مع انتمائهم إلى بيئة لغوية واحدة؟

إن قانون الاهتمام (وهو الذي بمقتضاه يتركز انتباه الفرد على بعض الأشياء الخاصة) يفسر لنا أيضاً كيف يختلف معنى النجاح بين عدد من المتكلمين، فالتاجر مثلاً يرى فيه الفوز بصفقة تجارية، والمحامي يتجسد عنده في الظفر بالقضية التي يدافع عنها، والطالب يتصوره في التوفيق في امتحاناته الدراسية، وهكذا، مع أن هؤلاء جميعاً يتفقون في المعنى المركزي للنجاح، وهو بلوغ الغاية والظفر بالحاجة وقضاء الأرب.

إن الكلمات المستخدمة في مجالات الأدب أغنى من غيرها إيحاءً، وأكثر اشتمالاً على الدلالات الهامشية الفردية، وأشد إغراقاً في الذاتية، وهذا ما يجعل المتلقين يختلفون في تقدير ما يشتمل عليه النص الأدبي من جمال، ويتفاوتون في مدى تمتعهم وتلذذهم بالنص وفقاً لما لكلماته من صدى في نفوسهم. وليس غريباً على الشعراء أن يستجيبوا لما تسنح به خواطرهم، وما تمليه عليهم تجاربهم الخاصة، فيأتوا بالتعبيرات الطريفة والجديدة التي تقودهم إليها مشاعرهم الخاصة نحو محتويات العالم الخارجي والعلاقات التي تحكمه، فأبو القاسم الشابي مثلاً رأى بين كلمتَي (الصيف) و(الأحلام) علاقة حميمة، فأضاف الأولى إلى الثانية في قوله:

ثم أجني في صيف أحلامي السا ... هر ما لذ من ثمار الخلود[99]

فأية علاقة تجمع بين (الصيف) و(الأحلام)؟ وماذا لو أتى بالربيع بدلاً من

الصيف؟ أكان اختياره لكلمة (صيف) لأنه أنسب لتحقيق أحلامه، لكونه أحب الفصول إليه؟ أم لأن الصيف موسم نضج بعض الثمار فأراد أن يأخذ منه معنى النضج ليضيفه إلى الأحلام؟ أم لأنه موعد الحصاد الذي يصبو الشاعر إلى تحققه في أحلامه؟ أم ثمة أسباب أخرى غير هذه؟ فالتأويلات كثيرة، والاحتمالات متعددة، ولكنها جميعاً تشترك في أن تحديدها يخضع لخبرة المتلقي.

وثمة نوع من الدلالة الهامشية الفردية يمكن أن يسمى بالدلالة الهامشية الصوتية، ويستمد هذا النوع من الدلالة وجوده مما توحي به الأصوات من معانٍ خاصة ينفرد بها متكلم واحد، أو عدد قليل من المتكلمين، وهو مرتبط بالظاهرة المعروفة بـ(محاكاة الأصوات)، ومما يُستوحى من بعض المحسنات البديعية كالجناس والترصيع، ومن موسيقى الألفاظ وجِرْس الأصوات. ومما يميِّز الدلالة الهامشية الصوتية، إضافة إلى كونها مستمدة من الأصوات نفسها، أنها لا تضفي معنى جديداً على المعنى المركزي للتعبيرات اللغوية، ولكنها تؤكده وتزيده قوة، فـ«كلما ازدادت العبارة شبها بالمعنى كانت أدل عليه وأشهد بالغرض فيه»[100].

إن الأدباء واللغويين ذوي الحس الدقيق هم أكثر من غيرهم اهتماماً بإيحاءات الأصوات، ويُعدُّ ابن جنّي أكثر من احتفل بظاهرة المحاكاة حماسة لإبراز دورها الدلالي في اللغة، وإن كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170) وسيبويه قد سبقاه إلى التنبيه على هذه الظاهرة، وقد نقل ابن جِنّي قول الخليل عن العرب كـ«أنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا، فقالوا: صر، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر»[101]، مشيراً إلى قول سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: «إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو النقزان والغليان والغثيان»[102]، ومما أضافه ابن جنّي في هذا المجال ملاحظته أن المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير، كالزعزعة، والصلصلة، والقلقلة، وأن (الفَعَلى) في المصادر والصفات تأتي للسرعة، نحو البشكى والجمزى والولقى[103].

وإذا كان اللغويون قد ولعوا بظاهرة محاكاة الأصوات، ونبَّهوا على دورها

في تأكيد المعنى فإن الأدباء والشعراء منهم على وجه الخصوص وجهوا اهتمامهم إلى بعض المحسنات البديعية لمناصرة المعاني التي يعبِّرون عنها، ولإضفاء لمسات فنية وجمالية على ألفاظهم، وما يهمنا من اهتمامهم هذا هو ما يتوسمونه في هذه المحسنات من إيحاء يخدم المعنى، ويمثِّل استخدام الجناس لهذا الغرض أهم مظهر من مظاهر الاستعانة البديعية لتقوية المعنى، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:

إذا رماك الدهر في معشر وأجمع الناس على بغضهم

فدارهم ما دامت في دارهم وأرضهم ما دمت في أرضهم

حيث يدعو الشاعر في البيت الثاني إلى مداراة الناس في ديارهم وإرضائهم في أرضهم، وقد جعل من التطابق بين الألفاظ (دارهم - دارهم) و(أرضهم - أرضهم) دعامة قوية تؤكد المعنى الذي يريد أن يثبته، ولو أنه قال: (ودارهم ما دمت في أرضهم) مثلاً، لفقدت كلمات البيت تلك الدعامة. ومن هذه الأمثلة أيضاً قول الشاعر:

وقلت للنفس أي الضرب يؤلمك ضرب النواقيس أم ضرب النوى قيسي

فقد أراد الشاعر أن يعبِّر في هذا البيت عن الصراع الناشب في نفسه بين شيئين يتجاذبانه نحو جهتين مختلفتين، فطلب من نفسه أن تختار إما أن تقبل على مضض بزواجه من محبوبته المسيحية، وتعاني من هذا الاختيار الذي سيرغمه على تحمل تبعات اختلاف عقيدته عنها ورضوخه لما سيتعرض له من مكاره بسبب ذلك، وهو ما عبَّر عنه بضرب النواقيس، أو تقبل ببعدها عنه، فيتحمل بذلك ضربات النوى، ولما كان الخياران متساويين في نظر الشاعر ناسب أن تكون الكلمات المعبِّرة عنهما متشابهة في أصواتها حتى يكون التشابه الصوتي مؤكداً التشابه بين الموقفين، وتساويهما في نظر الشاعر.

ومن الآيات القرآنية التي تشهد بأهمية الجناس في تأكيد المعنى قوله تعالى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَـٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[104]، فهذا الجناس بين (أسلمت) و(سليمان) يشعرنا بعلاقة لفظية تزكي تلك العلاقة الموجودة في العالم

الخارجي، وهي كون سليمان نبياً من أنبياء الله ـ عليهم السلام ـ الداعين إلى دينه الحنيف دين الإسلام.

وثمة نوع من الجناس يسمونه جناس القلب يحسن أكثر ما يحسن عند التعبير عن إظهار الفرق بين شيئين مختلفين فيكون اختلاف الأصوات، وقلبها، شاهداً مؤكداً لاختلاف المعاني، ومن أمثلته قول العباس بن الأحنف في المدح:

حسامك فيه للأحباب فتح ... ورمحك فيه للأعداء حتف

فقد ساعد هذا النوع من التجنيس على إظهار الفرق بين ما يكون للحبيب وما يكون للعدو، ولما كان الفتح مضاداً للحتف في المعنى حسن أن يتبع ذلك قلب في اللفظ حتى تبرز المخالفة. ومن أمثلة هذا النوع من الجناس أيضاً قول أبي تمَّام:

بيض الصفائح لا سود الصحائف في ... متونهن جلاء الشك والريب[105]

ومن مظاهر الاستعانة بالبديع لتقوية المعنى استخدام ما يعرف بالترصيع، وهو «أن تكون الألفاظ مستوية الأوزان متفقة الأعجاز»[106]. ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾[107]، فهذا الترصيع يشعرنا بما تشير إليه الآية من أن ثمة نوعين متقابلين من الجزاء: ثواب للأبرار، وعقاب للفجار. وهذا التشابه بين القولتين في الوزن والعجز يضع أمام الناظر طريقين بإمكانه أن يختار إحداهما، ويمنحه إحساساً بالعدالة الإلهية، فحيثما كان الأبرار كان لهم النعيم، وحيثما كان الفجار كان لهم الجحيم.

أما المنبع الثالث من المنابع التي تصدر عنها الدلالة الهامشية الصوتية، وهو موسيقى الألفاظ وجرْس الأصوات فيمكن أن نمثِّل له بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾[108]. ولنتأمل فيما فعلته هذه الدالات، وخاصة المشددة منها في إضفاء جو من الاهتزاز والاضطراب يهزُّ السامع ويشعره بما تشير إليه الآية من تفطر السماوات وانشقاق الأرض.

4 ـ 10 ـ أهمية الدلالات الهامشية وتأثيراتها في مجالات مختلفة:

لقد أحس الناس منذ القدم بأهمية الدلالات الهامشية المرتبطة بالكلمة في التأثير في الآخرين، وانقيادهم بفعل هذا التأثير إلى ما يدعو إليه المتكلم ويرمي إلى تحقيقه، ومما شاع وأصبح مألوفاً أن النفوس تنجذب بفطرتها إلى ما طابق هواها وتنفر عما خالفه، وقد عبَّر أعلام التراث عن هذه الحقيقة بعبارات مختلفة، ومن ذلك قول ابن طباطبا و«النفس تسكن إلى كل ما وافق هواها، وتقلق عما يخالفه، ولها أحوال تتصرف بها، فإذا ورد عليها في حالة من حالاتها ما يوافقها اهتزت له وحدثت لها أريحية وطرب، فإذا ورد عليها ما يخالفها قلقت واستوحشت»[109].

وقول أحمد بن محمد المرزوقي (ت421) في شرحه على «ديوان الحماسة»: «ومعلوم أن طبع كل امرىء إذا ملك زمام الاختيار يجذبه إلى ما يستلذه، ويهواه ويصرفه عما ينفر منه فلا يرضاه»[110].

ونظراً إلى الارتباط الوثيق بين كلمات اللغة ومشاعر المتكلمين، فإن تلك الكلمات تعمل عملها في النفوس من حيث الاستحسان والاستقباح حتى إن المرأة التي يخطبها الرجل إذا عرف أن اسمها مستقبح «نفر الطبع عنها لقبح الاسم»[111]. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الميل النفسي ليس ثمة ما يعززه منطقياً، ومع أنه «أخس الرتب»، كما يرى الغزالي[112]، فإنه «يحرك الناس إلى أكثر الأفعال، وعنه تصدر أكثر التصرفات من الخلق إقداما وإحجاما»[113]، ويرى حازم القرطاجني أن الأشياء:

1 ـ إما أن تحسن من جهة الدين، وما تؤثره النفس من الثواب على فعل الشيء أو اعتقاده وتخاف من العقوبة على تركه وإهماله. وإما أن تقبح من ضد ذلك.

2 ـ وإما أن تحسن من جهة العقل، وإما أن تقبح من ضد ذلك.

3 ـ وإما أن تحسن من جهة المروءات والكرم أو تقبح من ضد ذلك.

4 ـ وإما أن تحسن من جهة الحظ العاجل، وما تحرص عليه النفس وتشتهيه مما

ينفعها من جهة ما تؤثر من النعمة وصلاح الحال، أو تقبح من جهة ذلك[114].

وبناءً على ذلك، فإن «وقوع التحسينات والتقبيحات في التخاييل الشعرية إنما يسلك به أبدا طريق من هذه الأربعة، وهي الدين والعقل والمروءة والشهوة»[115]. وربما اجتمعت هذه الطرق الأربعة في قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾[116]، حيث تحقق غرض التنفير من سلوك الغيبة بتقبيحها من الجهات الأربع السابقة.

وقد درجت المؤسسات الدعائية في العصر الحديث على أن تنهج الطريقة الرابعة غالباً من بين سائر الطرق الأخرى التي ذكرها حازم، لما لها من وقع نفسي في المتلقين، ولأن الطرق الأخرى لا تتلاءم مع أغراضها الدعائية في كثير من الأحيان؛ إذ إن غياب الملكة النقدية التي رسختها عوامل الدين والتفكير السليم والمروءة والأخلاق الحميدة ربما كان مطلوباً ومقصوداً لتحقيق تلك الأغراض. وسأتناول فيما يلي كيف تستغل الدلالات الهامشية للتأثير في الناس في مجال الدعاية والإعلام، ثم في مجال الأدب، ثم في مجال علم النفس ثم في مجالات أخرى.

8 ـ 10 ـ 1 ـ مجال الدعاية والإعلام:

تميل بعض وسائل الإعلام المسموعة منها والمقروءة والمرئية إلى مخاطبة نفوس المتلقين، ومحاولة تخطي أحكام العقل والمنطق. ومن وسائلهم في ذلك الاعتماد على اختيار الكلمات التي لها صدى عاطفي في النفوس، لأن مثل هذه الكلمات تحقق لهم الغاية التي يسعون من أجلها، وهي التأثير في المتلقين وجرّهم إلى الأفكار والآراء التي يقدمونها، ولا سيما إذا كان عرض تلك الأفكار والآراء عرضاً مجرداً يفتقر إلى الحجة المنطقية والبرهان العقلي، وهو ما يجعل التركيز على الدلالات الهامشية للتعبيرات اللغوية أداة مناسبة لتحقيق أغراضهم، وربما كانت هذه الطريقة أنجح الطرق الكفيلة بالنفاذ إلى اللاشعور الجماعي والعامل الفعال في كسب الرأي العام اللاواعي. ومهما تكن سذاجة تلك الأفكار والآراء التي تقدّمها تلك الوسائل الإعلامية، ومهما ينقص نصيبها من الصحة، فإن غناها العاطفي يدعم فرصها في النجاح ويزيد من قوتها في

التأثير، ويحتاج الأمر لتحقيق ذلك إلى إيجاد المثيرات التي تحرك المخزون المتراكم في اللاشعور الجماعي، وتبرزهُ إلى سطح الشعور، غير أن اختيار المثير المناسب الذي يحقق ذلك ليس عسيراً إذا ما توصل إلى معرفة ما في أعماق الشعور.

ويسمى هذا الأسلوب الذي تستخدمه وسائل الإعلام بـ(الدعاية Propaganda)[117]. ويبدو أن أهم طرق الدعاية هي استخدام كلمات اللغة بطريقة عاطفية تضمن نجاح المتكلم فيما يرمي إليه وينادي به في إطار زمني ومكاني محدد لتحقيق أهداف معيَّنة[118]. ويذهب بعض المختصين في هذا المجال إلى أن أهم أنواع الدعاية وأخطرها تلك التي تخفي شواهد وجودها[119]، ولعل من أهم وسائل إخفاء الوجود استخدام تلك الألفاظ الموحية والمشحونة عاطفياً.

وقد يبدو ما تقوم به وسائل الإعلام في استغلالها للطاقات الإيحائية للغة مكشوفاً للفئة المثقفة، وهو ما يجعلهم يقللون، وربما ينكرون أي تأثير لها عليهم بحكم معرفتهم للوسائل والأساليب المستعملة وتنبُّههم لها، ولكن الحقيقة ـ كما تبدو لي ـ أن التأثير حاصل في الحالين (أي في حال الجهل بتلك الوسائل، وفي حال العلم بها) غير أن الخطورة تشتد حدتها في حال الجهل بتلك الأساليب، وإنما كان التأثير حاصلاً في الحالين لأن المخاطبة التي من هذا النوع تتجاوز عادةً عقل السامع (وهو الذي يمكن أن تعزى إليه معرفة تلك الأداة المستعملة وإدراك خطورتها) وتتسرب مباشرة إلى عقله الباطن ويزداد تمكنها وترسبها في أعماقه كلما تكرر الاستعمال، فالصخور تقاوم المياه عندما تنهال عليها لمدة من الزمن، ولكن لا بد لها من أن تستسلم في آخر الأمر، وتقبل تلك الآثار التي تتركها عليها.

ومن مظاهر استخدام الكلمات العاطفية لأغراض دعائية ما يفعله مروِّجو السلع التجارية حين يستثيرون خيال الجمهور باختيار الكلمات المناسبة للسلع المباعة بواسطة ما يعرف بالإشهار advertisment، فكلما كان اسم السلعة مغرياً زاد الإقبال على شرائها، والعكس بالعكس، وقد أرجع أولمان النجاح العريض

الذي حازت عليه آلة التصوير المعروفة باسم (كوداك) إلى اشتمال اسمها على صوتي الكاف اللذين يعبِّران عن طقطقة تلك الآلة[120]، وليس غريباً أن يكون سبب اختفاء السجائر المعروفة في ليبيا باسم (الهاني) وإعراض الناس عن تدخينها إلى ما توحي به كلمة (الهاني) من الموت والفناء، ذلك الإيحاء الذي اكتسبته من ارتباطها بسياقات مثل (معركة الهاني، شهداء الهاني، مقبرة الهاني)، ولا يخفى أن الموت هاجس مخيف لا يكاد يغيب عن بال المدخنين.

ويذكر بعض الباحثين في فن الدعاية أنه قد تُوُصِّل في أمريكا إلى زيادة استهلاك (الخوخ المجفف) حين سمي (فاكهة كاليفورنيا المدهشة)، إذ لوحظ بعد استقصاء نفسي أن (الخوخ المجفف) كانت توقظ لدى كثير من الناس فكرة (المسهل) الأمر الذي حال دون رواجه[121].

وبغض النظر عما إذا كان استخدام اللغة العاطفية يصدر عن نية حسنة أو سيئة، فإن الوسيلة التي تضمن لنا أن نكون في مأمن من تأثير الكلمات الانفعالية هي النظر في الحقائق الخارجية التي تحيل عليها الكلمات، والتفكير في المعاني الموضوعية، وصرف النظر عن مدلولاتها الهامشية[122]، ويمكن لنا أن نحقق ذلك بتعويض الكلمات التي لها معانٍ هامشية بكلمات أخرى ترادفها في معناها المركزي.

4 ـ 10 ـ 2 ـ مجال الأدب:

يُعدُّ الأدب بنوعَيه الشعري والنثري تربة خصبة لاستثمار الدلالات الهامشية، لغرض تحقيق المتعة الفنية في النص الأدبي، والتأثير في المخاطبين وإشراكهم وجدانياً في التجربة الشعورية، ويتفاوت الأثر الوجداني الذي يحس به المتلقون باختلاف درجة اكتناز النص المقروء أو المسموع بالإيحاءات العاطفية، ومدى ما يكون لتلك الإيحاءات من صدىً وجداني في نفس المتلقي، وقد جرت عادة الشعراء على انتهاك حدود المعاني المركزية وتجاوز أسوارها ليمدُّوا في أبعاد النص الإيحائية، بما يكفل لهم نقل أحاسيسهم المرهفة وعواطفهم المشبوبة وخواطرهم المتحررة إلى المخاطبين، ولنتأمل على سبيل

المثال قول المتنبي:

عيد بأية حال عدت يا عيد ... بما مضى أم لأمر فيك تجديد[123]

حيث أضفى الشاعر على معنى العيد بعض الدلالات الهامشية المعبِّرة عن مشاعره الخاصة بهذا اليوم، فالعيد هنا ما هو إلا يوم يعود «كل عام ليعلن انصرام العمر ويؤكد الرتابة والملل الذي تأتي به الليالي المتشابهة والأيام المتكررة، فهو يعود حقاً (بما مضى) وليس لـ(أمر فيه تجديد)، وإنما هو عائد خاوي الوفاض خيَّب ظن شاعرنا فيه، وجعله يحسه إحساساً مناقضاً لواقعه الاجتماعي المعروف به بين الناس»[124].

وكما تحسن الكلمة إذا وضعت في موضعها الملائم، وتنجح في أداء الغرض الذي استخدمت من أجله، فإنها تقبح بقدر ما تكون نابية عن أخواتها في نفس السياق، وبقدر ما جرَّت من إيحاءات مناقضة للغرض الذي يعبِّر عنه الشاعر، ولذا أخذ حازم القرطاجني على المتنبي قوله في أم سيف الدولة:

رواق العز فوقك مسبطر ... وملك علي ابنك في كمال[125]

مشيراً إلى أن لفظة (مسبطر) بعد قوله للمرأة (فوقك) قبيحة[126]، كما انتقد قول مروان بن أبي حفصة في زبيدة بنت جعفر:

يهزها كل عرق من أرومتها ... يزداد طيبا إذ الأعراق لم تطب[127]

«لأن لفظة (عرق) بعد قوله (يهزها) قبيحة بالنظر إلى ما هو متعارف عنه عند العامة»[128].

ولما كانت الدراسات الأسلوبية منصبة في المقام الأول على النصوص الأدبية فقد قام المنهاج المهم لدراسة الأسلوب على تحليل المعنى إلى عناصره الإحالية والإيحائية، وكان العنصر الثاني المتميز بسمة التعبيرية أو التأثيرية هو أشغولة الأسلوبية Stylistics[129].

4 ـ 10 ـ 3 ـ مجال علم النفس:

نظراً إلى الدور الذي تؤديه الدلالة الهامشية في الكشف عن أسرار النفس

الإنسانية واستبطان نوازعها، والدوافع التي تسيرها، فقد استغلها أتباع مدرسة التحليل النفسي Psychoanalysis بزعامة سيغموند فرويد Sigmund Freud للنفاذ إلى شخصية المتكلم بواسطة ما يُعرف عندهم بالتداعي الحر Free Association، حيث يعمد المحلل النفسي إلى إلقاء بعض الأسئلة على الشخص المراد استجوابه، وقد روعي في تلك الأسئلة الدقة المتناهية، بحيث تمس جوهر المتكلم، وتضغط على الجروح المراد كشفها وإبرازها، وذلك كأن يقدم إلى المتهم في قضية معيَّنة أسماء بعض الأدوات التي استخدمت في ارتكاب الجريمة، وأشياء أخرى من المسرح الذي حدثت فيه، ثم ينظر المحلل النفسي فيما تحويه إجابة المتهم من علاقة بينها وبين الكلمات التي طرحها ذلك المحلل، مع ملاحظة عامل الزمن في كل إجابة، وعلى ضوء تلك العلاقة يمكن التوصل إلى إدانة المتهم أو براءته، بعد النظر في بقية ملابسات القضية، ويمكن التمثيل لذلك بهذا الاختبار الذي أُجري على شخص عزم على الانتحار غرقاً في إثر نوبة من الاكتئاب:

	الكلمة المنبهة	الجواب	زمن الرجع	
1	رأس	شعر	1.4	ثانية
2	أخضر	زرع	1.6	ثانية
3	ماء	عميق	5	ثانية
4	سفينة	يغرق	3.4	ثانية
5	يسأل	يجيب	1.6	ثانية
6	صوف	يغزل	1.6	ثانية
7	بحيرة	ماء	4	ثانية
8	حبر	أسود	1.2	ثانية
9	يعوم	يستطيع العوم	3.8	ثانية

ومما يلاحظ طول زمن الرجع (أي الزمن الذي بين السؤال والجواب) في الأجوبة رقم 3، 4، 7، 9، كما أن الجواب رقم 9 يلفت النظر بوجه خاص (130).

4 ـ 10 ـ 4 ـ مجالات أخرى:

إن حياتنا اليومية تزخر كل يوم بأمثلة كثيرة يتجلى فيها استثمار الطاقة العاطفية للكلمات، ومن البدهي أن تشتمل الكلمات المعبِّرة عن المجالات التي تحتد فيها العواطف على أكبر قَدْر من الطاقة العاطفية، وهو ما نلاحظه في أحاديث المجاملة والمواساة.

وفي مجالات الإرشاد يهتم الخطيب بالكلمات المحملة بالمشاعر الدينية والعواطف النبيلة كي تكون سنداً له في تدعيم حججه المنطقية والعلمية بنصيب وافر من الجوانب العاطفية، وهو ما يساعده على أداء وظيفته الاجتماعية بطريقة تعينه على جذب انتباه الجمهور وتحريك عواطفهم والتأثير فيهم.

وإذا كان البشر قد تفطنوا منذ زمن بعيد إلى أهمية الإيحاءات العاطفية في تحريك النفوس واستثارتها، فليس غريباً أن يحتوي كلام خالق النفس البشرية العالم بأسرارها وخباياها، (وهو الكلام الذي بلغ حداً لا يدرك من البلاغة والإعجاز على بعض الكلمات التي لها أصداء انفعالية في نفس المخاطبين، وسأكتفي لإثبات ذلك بكلمة (رقبة) في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[131]، حيث توحي هذه الكلمة بما كان يعانيه العبيد من عناء ويقاسونه من عذاب، حين كانوا يربطون من رقابهم بالحبال ويجرُّون بها، وقد كان التعبير بالرقبة ملائماً للغرض الذي تهدف إليه الآية، وهو تحرير العبيد، لأن هذا التعبير بما فيه من تذكير للسادة بمعاناة أولئك الطائفة من البشر يبعث فيهم روح الشفقة والعطف على هؤلاء المساكين، فيكون ذلك أدعى لعتقهم، ومما يزكي ذلك أن القرآن الكريم آثر التعبير بالرقبة في سياق الدعوة إلى تحرير العبيد والتحريض والحثّ على عتقهم، في حين عبَّر في آيات أخرى عن الرقيق بلفظ (العبد) كقوله تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾[132]، وقوله ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾[133]، وقوله ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[134].

أما المجالات التي يظهر فيها أثر الدلالات الهامشية للكلمات فكثيرة

ومتعددة، وليس من السهل استقراؤها استقراء تاماً، فإيحاءات الكلمة تدفعنا من حيث نشعر ومن حيث لا نشعر إلى القيام ببعض الأعمال والإعراض عن أعمال أخرى، وهي تملك زمام اختياراتنا في بعض قراراتنا وآرائنا، وكثير من مسائل الحياة، ولعل من المناسب هنا أن أذكر أن الشيخ محمد الطاهر بن عاشور آثر في تحقيقه لمخطوطة «المقدمة الأدبية» للمرزوقي في شرحه على «ديوان الحماسة» لأبي تمّام أن يختار كلمة (قلّبته) بدلاً من (فلّيته) التي وردت في إحدى النسختين التونسيتين، لا لشيء إلا لأن كلمة (فلّيته) أوحت له بمعنى البحث عن القمل في الرأس، وهو ما أدى به إلى الحكم بأنها «كلمة مرذولة ينبو الأدباء عن استعارتها»[135]، وهذه الحادثة تؤكد لنا مدى توسع نطاق تأثير الدلالة الهامشية في قرارات الناس واختياراتهم، وتؤكد من جهة أخرى ما قد سبقت الإشارة إليه من أن المعاني الأخرى لكلمات المشترك اللفظي قد تصبح دلالات هامشية للمعنى المقصود في السياق المستعمل.

ومهما تتعدد آثار الدلالة الهامشية وتختلف فإن ما يهمنا في المقام الأول هو تأثير تلك الدلالات كمّاً وكيفاً في «معجم اللغة» المستخدم من قبل المتكلمين، حيث يؤدي ارتباط الكلمة ببعض الإيحاءات المرذولة الناشئة عن استخدام الكلمة في مجالات مبتذلة إلى هجرها وعدم استخدامها، ومن الأمثلة التي تشهد على ذلك الكلمتان (خش) بمعنى دخل، و(تسهوك) بمعنى مشى رويداً[136]، اللتان أدى كثرة استخدامهما في العامية، وارتباطهما في أذهان الناس بمعانٍ مبتذلة إلى هجرهما في الفُصحى حديثاً وكتابة. أما الجانب الكيفي للتأثير في «معجم اللغة» فيبدو بجلاء في تهيؤ الكلمة المشحونة عاطفياً إلى استخدامها مجازاً، وكلما زادت طاقة الشحن في الكلمة زاد استخدامها المجازي، ويصبح المعنى الهامشي للكلمة حينئذ هو معناها المركزي.

4 ـ 11 ـ المعنى المركزي ومستويات وصف اللغة العربية دلالياً:

يُقصد بالمعنى المركزي المعنى الموضوع بإزاء اللفظ، أي أنه المعنى الذي يُفهم من اللفظ، وفقاً لما تعارف عليه أهل اللغة، وهذا النوع من المعنى

هو المقصود عند إطلاق لفظ (المعنى)، وهو المتبادر إلى أذهان المتكلمين في جميع عمليات التخاطب.

ويمكن أن نميِّز في جميع جمل اللغة بين نوعين من الدلالة المركزية، تُعرف الأولى بالدلالة القواعدية، وتُعرف الأخرى بالدلالة المعجمية، وتنقسم الدلالة القواعدية قسمين: يتعلق الأول منهما ببنية الكلمة، ويتعلق الثاني ببنية الجملة، ويسمى الأول الدلالة التصريفية، ويسمى الثاني الدلالة التركيبية (أو النحوية). والجامع المشترك بين الدلالتين: التصريفية والتركيبية خضوعهما للقياس، وقبولهما للتقعيد، واتصافهما بالثبات (عدم تطور المعنى) إلى حد كبير مع إمكان حصرهما (لانتمائهما إلى قوائم محدودة). أما الدلالة المعجمية فتتسم بعدم التناهي (لإمكان إضفاء وحدات معجمية جديدة إلى ما هو موجود في اللغة) وقبولها التوسيع (أي أنه بالإمكان إضفاء معانٍ جديدة على المعنى الأصلي للوحدة المعجمية) على نحو عريض ومستمر.

وبناءً على ما سبق يمكن للباحث أن يصف اللغة العربية دلالياً على ثلاثة مستويات:

أولاً: المستوى التصريفي: وتكون العناصر ذات الدلالة في هذا المستوى هي اللواصق (سواء أكانت سوابق أم لواحق)، والصيغ.

ثانياً: المستوى التركيبي: وتبدو فيه القرائن النحوية هي الوسائل الكاشفة للمعنى التركيبي.

ثالثاً: المستوى المعجمي: وتُعدُّ العجمات هي الوحدات ذات الدلالة المنتمية إلى هذا المستوى.

وهكذا تكون المُصرَّفات هي الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى، فإذا حللنا المُصرَّفات إلى مستوى أصغر فسنصل إلى الصيتات التي تُعدُّ عناصر مكوِّنة للعناصر اللغوية الدلالية الأكبر منها، ومع أن الصيتات ليس لها علاقة مباشرة بالمعنى، فإنه لا يمكن الحصول على معنى من أي عنصر لغوي إلا عن طريق ائتلاف هذه الصيتات، ولهذا السبب، ولأسباب أخرى أهمها اختلاف

الصيتات بين لغة وأخرى (وهو ما يستوجب إلقاء الضوء على صيتات العربية التي هي موضوع هذا البحث)، وتميُّز الصيتات من الأصوات بأن إبدال إحداها بأخرى يؤدي عادةً إلى تغيُّر المعنى، رأيت أن أفرد فصلاً خاصاً للمستوى الصياتي، وسأقدم هذا المستوى على بقية المستويات الأخرى، لأن الصيتات هي العناصر الصغرى التي يؤدي ائتلافها إلى تكوين البنية اللغوية على المستويين الإفرادي والتركيبي، ويؤدي هذا الاختلاف بناءً على ذلك إلى خلق الدلالة.

هوامش الفصل الرابع

(1) جان كوهن، بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1986م، ص195، 196.

(2) السابق: هامش ص196.

(3) انظر السابق: ص196.

(4) انظر السابق: نفس الصفحة.

(5) دلالة الألفاظ: ص106.

(6) السابق: ص107.

(7) السابق: ص106.

(8) السابق: ص116.

(9) انظر السابق: ص109.

(10) انظر السابق: نفس الصفحة.

(11) البقرة: 2:226.

(12) انظر: دلالة الألفاظ: ص110.

(13) انظر: دلالة الألفاظ: ص111.

(14) انظر السابق: ص112، 113.

(15) See: Firth. Papers In Linguistics. p.10.

(16) انظر دور الكلمة في اللغة: ص95.

(17) السابق: نفس الصفحة.

(18) See: Lyons. Semantics. 1:176.

(19) Cooper, D. Philosophy and The Nature of Language. Longman. London, 1973. p.43.

(20) See: Lyons. Semantics. 1:176.

(21) See: Ibid: 1:176.

(22) See: Ibid: 1:176.

(23) The New Encyclopaedia Britannica. Volume 111, 1977 (Connotation).

(24) Ibid: (Connotation).

(25) جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ص140، وأنبّه على أن المترجم يستخدم كلمة (الحافات) بدلاً من الإيحاءات.

(26) اللسان والمجتمع: ص118.

(27) Hartmann, R.R. and Stork, F.C. Dictionary of Language and Linguistics (Connotation).

(28) انظر: رومان ياكبسون، قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنوز، دار توبقال

للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1988م.

وانظر أيضاً: .Turner, G.W. Stylistics. Penguin Books Ltd. England, 1973. p.28

(29) انظر: دور الكلمة في اللغة: ص92.

(30) اللغة: ص186.

(31) انظر: رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزقزاق ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، 1975، 1: 190 ـ 191.

(32) دور الكلمة في اللغة: ص92.

(33) اللغة: ص186.

(34) الخصائص: 2: 155.

(35) انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق محمد مصطفى عليُ الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1982، 2: 681.

(36) محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، ط4، 1970م، ص172.

(37) ديوان المتنبي، دار صادر، بيروت، (د ـ ت)، ص506.

(38) اللغة: ص35.

(39) اللغة: ص237.

(40) بنية اللغة الشعرية: ص201.

(41) بنية اللغة الشعرية: (هامش ص201).

(42) Cooper, D. Philosophy and The Nature of Language. p.56.

(43) Cooper, D. Philosophy and The Nature of Language. p.56.

(44) محمود السعران، علم اللغة، دار المعارف بمصر، الإسكندرية، 1962م، ص.

(45) Cooper, D. Philosophy and The Nature of Language. p.54.

(46) See: Cooper, D. Philosophy and The Nature of Language. p.57.

(47) See: L. Ben Crane, Edward Yeager, Randal L. Whitman. An Introduction to Linguistics. Little Brown and Company. Canada. 1981. p.130.

(48) ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 1974م، 1: 74.

(49) ديوان الحطيئة (من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني)، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت، 1967م، ص164.

(50) Lyons, J. Introduction To Theoretical Linguistics. Cambridge University Press. London and New York. 1977. p.449.

(51) دور الكلمة في اللغة: ص93.

(52) السابق: نفس الصفحة.

(53) يُنظر البيت في جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1978م، ص213.

(54) الإنسان: 76: 18.
(55) الأعراف: 7: 12.
(56) دور الكلمة في اللغة، ص93.
(57) السابق: نفس الصفحة.
(58) اللغة: ص274.
(59) دور الكلمة في اللغة: ص96.
(60) انظر: منهاج البلغاء: ص386، والمزهر، 1: 191.
(61) دور الكلمة في اللغة: ص96.
(62) ابن طباطبا العلوي، عيار الشعر: ص125.
(63) انظر البيتين في: عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د ـ ت)، 1: 255، 256.
(64) اللغة: ص231.
(65) سورة محمد: 47: 16.
(66) شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، منشورات وزارة الإعلام العراقية، سلسلة كتب التراث (23)، 1973م، 1: 150.
(67) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط2، 1960م، ص431.
(68) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، 1: 126.
(69) السابق، 1: 127.
(70) حازم القرطاجني، منهاج البلغاء: ص71.
(71) السابق: ص89.
(72) السابق: ص17.
(73) منهاج البلغاء: ص118.
(74) المرجع السابق: ص106.
(75) دلائل الإعجاز: ص184.
(76) الخصائص: 1: 218.
(77) الخصائص: 1: 219 ـ 220.
(78) ابن قتيبة، الشعر والشعراء، الدار العربية للكتاب، دار الثقافة، بيروت، ط3، 1983م، 1: 20 ـ 21.
(79) عبد السلام المسدي، (مدخل إلى النقد الحديث) سلسلة اللسانيات، العدد الرابع. المطبعة الثقافية، تونس، ص210.
(80) بنية اللغة الشعرية: ص196.
(81) منهاج البلغاء: ص119.
(82) روبرت. هـ. ثاولس، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، ترجمة حسن الكرمي، مراجعة صدقي عبد الله حطاب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أغسطس 1979م، ص26.
(83) See: Bloomfield. Language. p.152.

(84) انظر: ديل كارنيجي، التأثير في الجماهير عن طريق الخطابة، ترجمة رمزي يسي، وعزت فهيم صالح، دار الفكر العربي، (د ـ ت)، ص183.
(85) السابق: ص182.
(86) ابن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1965م، 1: 25.
(87) الحج، 22: 2.
(88) منهاج البلغاء: ص21.
(89) السابق: نفس الصفحة.
(90) ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969م، 1: 283.
(91) ابن منظور، لسان العرب، (مادة دهلز).
(92) انظر: حسن ظاظا، كلام العرب (من قضايا اللغة العربية) دار النهضة العربية، بيروت، 1976م، ص97.
(93) منهاج البلغاء: ص118.
(94) أحمد مختار عمر، (الدلالات الاجتماعية والنفسية لألفاظ الألوان في اللغة العربية) سلسلة اللسانيات، العدد السادس، المطبعة العصرية، تونس، 1986م، ص47.
(95) انظر: شهاب الدين الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د ـ ت)، 2: 32.
(96) يمكن التوسع في هذا الموضوع بالاطلاع على الدراسة التي قدمها علي عشري زايد، بعنوان: استدعاء الشخصيات التراثية في الشعر العربي المعاصر، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ـ ليبيا، 1978م.
(97) منهاج البلغاء: ص189.
(98) م.م. لويس، اللغة في المجتمع، ترجمة تمّام حسان، دار إحياء الكتب العربية، 1959م، ص113.
(99) ديوان أبي القاسم الشابي، دار العودة، بيروت، 1972م، ص216.
(100) الخصائص: 2: 154.
(101) المرجع السابق: 2: 152.
(102) السابق: نفس الصفحة، وانظر كتاب سيبويه 4: 14.
(103) الخصائص: 2: 153.
(104) النمل: 27: 46.
(105) ديوان أبي تمّام، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط4، 1976م، 1: 40.
(106) التعريفات: ص30.
(107) الانفطار: 82: 13، 14.
(108) مريم: 19: 88، 89، 90.
(109) عيار الشعر: ص21.

(110) شرح الإمام المرزوقي على ديوان الحماسة لأبي تمّام، بشرح المقدمة الأدبية للأستاذ محمد الطاهر بن عاشور، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، ط2، 1978م، ص13.
(111) معيار العلم: ص149.
(112) السابق: 148.
(113) السابق: نفس الصفحة.
(114) انظر منهاج البلغاء: ص106.
(115) السابق: ص107.
(116) الحجرات: 49: 12.
(117) يقتضي القياس في العربية أن نقول (دعاوة) بالواو، ولكني أفضل استخدام كلمة (دعاية) لشهرتها واستخدامها مصطلحاً، ناهيك بأن الرسول (ص) استخدم هذا اللفظ في كتابه إلى هرقل، حيث قال «**أدعوك بدعاية الإسلام**» وإن كانت (الدعاية) هنا بمعنى الدعوة، وليست بالمعنى المستعمل حديثاً. وانظر لسان العرب مادة (دعا).
(118) انظر بعض تعريفات الدعاية في كتاب شاكر إبراهيم، الإعلام ووسائله ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة آدم للنشر والتوزيع، ط1، 1975م، ص32 وما بعدها.
(119) انظر السابق: ص40، وانظر أيضاً هربرت. أ. شيللر. المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر 1986م، ص16.
(120) انظر: دور الكلمة في اللغة: ص135.
(121) انظر: غي دورندان، الدعاية والدعاية السياسية، ترجمة رالف رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1983م، ص42.
(122) انظر: روبرت. هـ. ثاولس، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، ص28.
(123) ديوان المتنبي، دار صادر، بيروت، (د - ت)، ص506.
(124) انظر: محمد محمد عناني، النقد التحليلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (د - ت) ص50.
(125) منهاج البلغاء: ص151.
(126) السابق: نفس الصفحة.
(127) السابق: ص152، (ويشير المحقق إلى أن هذا البيت من فرائد المنهاج).
(128) منهاج البلغاء: ص152.
(129) See: Turner, Stylistics, p.27.
(130) انظر: أحمد عزت راجح، أصول علم النفس، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص158.
(131) النساء: 4: 91.
(132) البقرة: 2: 177.
(133) البقرة: 2: 211.
(134) النحل: 16: 75.
(135) محمد الطاهر ابن عاشور، شرح المقدمة الأدبية: ص15.
(136) انظر: الفيروزأبادي، القاموس المحيط، مادة (خش) و(سهك).

الفصل الخامس

المستوى الصياتي

الفصل الخامس

المستوى الصياتي

5 ـ 1 ـ الصوت:

تستطيع أعضاء نطق الإنسان أن تنطق بعددٍ لا يحصى من الأصوات، وليس ثمة لغة من اللغات تستثمر كل إمكانات جهاز النطق البشري، بحيث تستغرق أصواتها كل الأصوات التي يمكن للإنسان أن ينطق بها، بل تكتفي كل لغة بعددٍ محدود من الأصوات، يمكن للغوي أن يميِّزها بملاحظة الفروق التي تميِّز كل صوت من آخر، من خلال اختلاف صفاتها ومخارجها، فإذا أراد دراسة لغة ما دراسة صياتية بـ(معنى أنه عزم على دراسة المناويل الصوتية لتلك اللغة) فسيتحتم عليه أن يقوم بدمج كل مجموعة من الأصوات، متقاربة عادةً في صفاتها وفي مخارجها، ومشتركة في وظيفتها، تحت مسمى واحد هو الصيتة. فالفرق إذن بين الصوت والصيتة هو أن الصوت Speech Sound، «وحدة صوتية Unit of Sound مميزة أصواتيا Phonetically، أي «كل وحدة صوتية محدثة بواسطة أعضاء النطق، يمكن للأصواتي أن يميزها من سائر الوحدات الصوتية التي تحدثها أعضاء النطق»[1]. أما الصيتة فسأشرحها في الفقرات اللاحقة.

5 ـ 2 ـ الصيتة:

لا شك في أن صوت النون في السلسلة الصوتية (ينهى) يختلف في كيفية نطقه وصفاته عن صوت النون في السلسلة (ينسى)، وسأرمز لصوت النون الوارد في السلسلة الأولى مؤقتاً بالرمز [ن^{1}]، والثاني بـ[ن^{2}]، والمعروف في أحكام التجويد أن [ن^{1}] في مثل هذا الموقع مظهرة، و[ن^{2}] في مثل هذا الموقع

مخفاة، فإذا حاولنا أن نبحث عن الجامع بين صوتَي النون هذين فسنجد أنهما ينتميان إلى الصوت الذي نرمز إليه في الكتابة بـ/ن/ ونعتبره أحد الحروف التي تتكون منها الألفبائية العربية، وما دعا إلى وضعهما تحت رمز كتابي واحد هو /ن/، مع اختلاف نطقهما باختلاف سياقاتهما هو أنهما متماثلان تماماً في نطقهما وصفاتهما عند عزلهما عن سياقاتهما الصوتية، ونطقهما منفردين، وذلك يجعلنا نجزم بأن التغيرات التي تعتري الأصوات في نطقهما وصفاتها إنما هي تغيرات طارئة تعرض للصوت عند وضعه في سياقاته، وتنزاح عنه في حال انفراده، فصوت النون في (ينسى) مثلاً يخفى عندما ننطقه في مثل هذا السياق، ولكن ما أن تغيِّر الصوت الذي يليه بصوت آخر غير صوت (س) ونحوه مما يعرف بحروف الإخفاء وهي: (ت، ث، ج، د، ذ، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ف، ق، ك) حتى تزول عنه صفة الإخفاء، وهو ما يجعلنا نحكم بأن هذا الإخفاء صفة عارضة للصوت تزول بزوال السبب.

إن الصوت /ن/ عندما نغض النظر عن كونه موضوعاً في سياق معيَّن يسمى عند الغربيين صيتة Phoneme، فإذا وضع في أحد سياقاته الصوتية كما في [ن^1] و [ن^2] سمي تنوعاً صوتياً Allophone، وما قلته عن الصوت /ن/ ينطبق على كل الأصوات الأخرى التي يصل عددها في العربية ـ معزولة عن سياقاتها ـ إلى أربع وثلاثين صيتة، تقسم عادةً إلى صوامت Consonants، يصل عددها إلى ثمانية وعشرين، وصوائت Vowels وعددها ستة، منها ثلاثة قصيرة وهي المسماة بالحركات، وثلاثة طويلة وهي المعروفة بحروف المد واللين.

أولاً: جدول الصوامت

اسم الصوت	رمزه العربي	رمزه الدولي	اسم الصوت	رمزه العربي	رمزه الدولي
الهمزة	ء	ʔ	الضاد	ض	ḍ
الباء	ب	b	الطاء	ط	ṭ
التاء	ت	t	الظاء	ظ	ð̣
الثاء	ث	θ	العين	ع	ʕ
الجيم	ج	ʒ	الغين	غ	ɣ
الحاء	ح	ħ	الفاء	ف	F
الخاء	خ	X	القاف	ق	q
الدال	د	d	الكاف	ك	K
الذال	ذ	ð	اللام	ل	L
الراء	ر	r	الميم	م	M
الزاي	ز	Z	النون	ن	N
السين	س	S	الهاء	هـ	h
الشين	ش	ʃ	الواو	و	W
الصاد	ص	ṣ	الياء	ي	Y

ثانياً: جدول الصوائت

الصوائت القصيرة			الصوائت الطويلة		
الفتحة	َ	a	الألف	ـا	ā
الكسرة	ِ	i	الياء	ـي	ī
الضمة	ُ	u	الواو	ـو	ū

5 ـ 2 ـ 1 ـ تعريفات الصيتة:

لقد اختلف اللغويون في تعريف الصيتة اختلافاً كبيراً، وترجع أهم أسباب هذا الاختلاف إلى تباين مناهجهم واختلاف مذاهبهم. ويبدو أن أهم الاتجاهات التي يمكن تبيُّنها بوضوح في تعريف الصيتة ثلاثة اتجاهات هي:

1 ـ الاتجاه العقلي.

2 ـ الاتجاه الوظيفي.

3 ـ الاتجاه الفيزيائي.

5 ـ 2 ـ 1 ـ 1 ـ الاتجاه العقلي:

يبرز في هذا الاتجاه اسم بودان دو كورتيني Baudouin De Courtenay (1845 ـ 1929)، وهو أول من صاغ نظرية الصيتة من وجهة النظر النفسية Psychological، وقد عرَّف الصيتات بأنها (صور عقلية Mental Images)، وفرَّق تبعاً لذلك بين نوعين من علم الأصوات Phonetics دعاهما بعلم أصوات وظائف الأعضاء Physiophonetics، وعلم الأصوات النفسي Psychophonetics، وقد طبَّق المصطلح (علم أصوات وظائف الأعضاء)، على دراسة الأصوات المنطوقة فعلاً، واستخدم المصطلح (علم الأصوات النفسي) للإحالة على دراسة (الصور العقلية) الممثَّلة بالأصوات المنطوقة[2].

وتبدو الفكرة التي تأخذ بوجهة النظر العقلية في جوهرها في عدّ الصيتة (صوتاً مفرداً مجرداً Single Abstract) أو (صورة صوتية Sound Image) يمكن للمتكلم استحضارها إلى عقله متى شاء، والتي يحاول المتكلم بـ(طريقة غير شعورية جزئياً) أن يظهرها بطريقة محسة حينما يتكلم، فيفلح في بعض السياقات الأصواتية في التعبير عن (الصورة الصوتية) تعبيرا محسا صحيحا، ولكنه يخفق في سياقات أصواتية أخرى، فينطق بصوت مشابه للصوت المقصود، وإن كان غير مطابق له[3].

وقد حام إخوان الصفا في تراثنا حول فكرة تقسيم الصوت إلى صوت عقلي، وصوت محس حين قسَّموا الحروف إلى ثلاثة أنواع هي: الحروف الفكرية، والحروف اللفظية، والحروف الخطية فـ«الفكرية هي صورة روحانية في أفكار النفوس مصوَّرة في جواهرها قبل إخراجها معانيها بالألفاظ، والحروف اللفظية هي أصوات محمولة في الهواء، فمدركة بطريق الأذنين بالقوة السامعة... والخطية هي نقوش خطّت بالأقلام في وجوه الألواح، وبطون

الطوامير[4]، مدركة بالقوة الباصرة بطريق العينين»[5].

ويبدو أن هذا التصور الثلاثي للحروف ينطلق من منطلق أصولي ثنائي قوامه أن الأشياء لها وجود في الأذهان، ووجود في الأعيان. أما وجودها في الأذهان فهو تصورها في الذهن، وأما وجودها في الأعيان فهو تمثلها بصورة تدرك بالحواس. وقد ترسّخ هذا التصور الثنائي في تراث العربية، ولعله قد استبان لنا ذلك من خلال عرضي لأفكار الغزالي في الحديث عن نظرية الإشارة.

ويرى إخوان الصفا أن الحروف الخطية «إنما وضعت سمات ليستدل بها على الحروف اللفظية، والحروف اللفظية وضعت سمات ليستدل بها على الحروف الفكرية، والحروف الفكرية هي الأصل»[6].

5 ـ 2 ـ 1 ـ 2 ـ الاتجاه الوظيفي:

يرتبط الاتجاه الوظيفي Functional باسم ترابتسكوي Trubetzkoy الذي عرّف الصيتة بالرجوع إلى وظيفتها في بنية اللغة، وقد اعتبر ترابتسكوي الصيتات العناصر الجزئية الصغرى للغة القادرة عن طريق الإبدال Substitution على تمييز كلمة من أخرى، وعرّفها بأنها «الكيانات الصياتية التي لا يمكن تقسيمها ـ من وجهة النظر اللغوية ـ إلى كيانات متتابعة أصغر»، وصوّرها على أنها «علامات مميّزة» مصرّحاً بأن الصيتة «فكرة لغوية لا نفسية»[7].

وتقترب وجهة نظر بلومفيلد من رأي تروبتسكوي في النظر إلى الصيتة من زاوية وظيفتها في بنية اللغة، حيث عرّف الصيتات بأنها «أصغر وحدات تحدث اختلافاً في المعنى»[8].

وقد اختلفت تعريفات الصيتة عند أصحاب الاتجاه الوظيفي تبعاً لاختلاف تصور نوع الوظيفة أو أهم الوظائف التي تؤديها، فمنهم من نظر إليها باعتبارها «وحدة للوصف الصياتي»[9]، ومنهم من تصورها «وحدة من مجموعة من الوحدات المجردة التي يمكن استخدامها لكتابة اللغة بطريقة منظمة غير ملبسة»[10]، أو «مجموعة من الأصوات اللغوية المتشابهة تشابهاً كافياً تقريباً لأن

تعامل كوحدة لأغراض ألفبائية»[11]. ومنهم من أشار إلى دورها في التمييز بين معاني الكلمات، كما فعل تروبتسكوي وبلومفيلد المشار إليهما سابقاً.

وكان رومان ياكبسون قد شرع في تطوير النظرية الصياتية، على نحو أدى إلى فكرة العموميات Universals في علم الصياتة Phonology، كما أدى إلى تطور النظريات الحديثة للصياتة التوليدية Generative Phonology، وقد عرَّف الصيتة بأنها «مجموعة من الخصائص الصوتية المتزامنة المستخدمة في لغة ما لتمييز كلمات ذات معنى مختلف»[12]، ويقصد بالخصائص الصوتية المتزامنة مجموعة الملامح المميَّزة Distinctive Features التي تجتمع في الصوت، كتلك الملامح المتجمعة في /ت/، وهي كونه أسنانياً لثوياً شديداً مهموساً ومنفتحاً، والغرض من تصنيف الأصوات على هذا الأساس هو التوصل إلى تمييز كل صوت من أصوات اللغة من سائر الأصوات الأخرى؛ فلتمييز /ت/ من /د/ نجد أن الأول يفتقر إلى الجهر، أي أنه [− جهر] في حين أن الثاني [+ جهر].

5 ـ 2 ـ 1 ـ 3 ـ الاتجاه الفيزيائي:

تتلخص وجهة النظر الفيزيائية في أن للصيتة وجوداً مادياً يتمثل في طائفة من الأصوات المتناوبة في سياقات معيَّنة، ويُعدُّ كل من هذه الأصوات عضواً في تلك الطائفة. ويبرز في هذا الاتجاه دانيال جونز Daniel Jones الذي عرَّف الصيتة بأنها «أسرة من أصوات متألفة من صوت مهم من أصوات اللغة (وهو العضو المستخدم بطريقة أكثر تكراراً من تلك الأسرة) مع أصوات أخرى متقاربة، تلك التي تحل محله في سلاسل صوتية معيَّنة، أو تحت اشتراطات معيَّنة، من كمية طول، أو نبر، أو تنغيم»[13]، وعرَّفها في موضع آخر بأنها «أسرة من الأصوات في لغة ما متقاربة في خصائصها ومستخدمة بطريقة لا يمكن فيها لأي عضو أن يوجد في كلمة في نفس السياق الأصواتي لعضو آخر»[14]. وهو يرى أن العلاقة بين أصوات الصيتة قد يكون أكوستيكياً أو عضوياً[15]. وقد اتسمت نظرته إلى أعضاء الطائفة أو أعضاء الصيتة بالتفاوت في تقدير أهمية كل منها، وذلك جعله يصنف أحد الأعضاء بأنه العضو الأساسي

principal، أو أنموذج norm الصيتة، معتبراً بقية الأصوات التي تنتمي إلى نفس الصيتة أعضاء ثانوية subsidiary members أو تنوعات صوتية ثانوية. ويذكر أن ذلك العضو الأساسي يبدو أكثر أهمية، إما لأنه أكثر شيوعاً أو لأنه متوسط بين الأعضاء المتطرفة(16).

وقد قرَّر ـ فيما يبدو أنه اعتراض على تعريف الصيتة عند أصحاب الاتجاه الوظيفي ـ أن حقيقة كون الأصوات المنتمية إلى صيتات مختلفة قادرة على تمييز الكلمات في حين أن الأصوات المنتمية إلى نفس الصيتة ليست كذلك، ليست جزءاً من أي تعريف للصيتة، بل هي لازمة من شرحنا لطبيعته(17).

5 ـ 3 ـ التنوعات الصوتية:

من المعروف في الدراسات الأصواتية والصياتية أن الصيتات لا يمكن أن تتحقق تحققاً فعلياً في سياقات الكلام بصورتها الصيتية، سواء أكانت صوراً عقلية كما يراها العقليون، أم تجمعاً من الملامح كما يتصورها الوظيفيون، أم طائفة من الأصوات كما يراها أصحاب الاتجاه الفيزيائي. أما ما ينطق بالفعل فهو ما يُعرف عند الغربيين بالتنوعات الصوتية.

ومن تعريفات التنوع الصوتي allophone أو التنوعات الصوتية:

1 ـ التنوع الموقعي، أو المتغير الحر free variant للصيتة(18).

2 ـ أصوات الكلام الفعلية التي تكوِّن الصيتات(19).

3 ـ الأصوات الأعضاء المختلفة التي تجمعت معاً لبناء الصيتة(20).

ويستخدم دانيال جونز مصطلح التنوع الصوتي للإحالة على العضو المعيَّن (الأساسي، أو الثانوي) للصيتة(21).

وإذا ما عدنا إلى مثالنا السابق الذي أشرت فيه إلى الصيتة /ن/ فسنجد أن [ن1] و[ن2] تنوعان صوتيان للصيتة /ن/.

وتتمتع التنوعات الصوتية عادةً بالخصائص الآتية:

1 ـ التحقق المادي، أي أنها أصوات يمكن سماعها، كما يمكن نطقها.

2 ـ اختلافاتها الموقعية، أي أنها تختلف باختلاف المواقع التي تحل فيها، وإن كان هذا الاختلاف محدوداً عادةً.

3 ـ التقارب الأصواتي من حيث المخرج والصفة، بحيث يشبه كل تنوع سائر التنوعات الصوتية الأخرى التي تنضوي معه تحت نفس الصيتة.

4 ـ التوزيع التكاملي complementary distribution، أي أن كل عضو من أعضاء الصيتة يأخذ موقعاً أصواتياً معيَّناً لا يشاركه فيه الآخر، بحيث يكون كل عضو مكملاً بحلوله موقعاً معيَّناً للعضو الآخر الذي ينتمي إلى نفس الصيتة، فيتحقق بذلك التوزيع التكاملي للتنوعات الصوتية للصيتة ذاتها؛ فوقوع التنوع [ن^1] في هذا السياق هو واحد فقط من السياقات التي تتوزع فيها الصيتة /ن/، وهو موقع مكمل لبقية المواقع التي تتوزع فيها هذه الصيتة، وهكذا فإن كل صيتة لها تنوعاتها الموزعة توزيعاً تكاملياً، وفقاً للسياقات الأصواتية التي تناسب كل تنوع، ولا يمكن لأي عضو من أعضاء الصيتة أن يحل في موقع عضو آخر لا يتناسب معه أصواتياً، وذلك يعني أن صوت النون في نحو (ينهى) لا يمكن نطقه كما يُنطق صوت النون الواقع في نحو (ينسى)، فإذا صح وقوع عضو ما محل عضو آخر، دون تشويه في نطقه ودون أن يكون أحدهما في تغيُّر حر مع الآخر، فذلك يدل على أنهما تنوعان لصيتتين مختلفتين، كما في قام وقاس حيث وقع الصوت [س] في نفس الموقع الذي وقع فيه [م]، وهو ما يجعلنا نحكم بأنهما تنوعان لصيتتين مختلفتين.

وبذلك يمكن القول: إن التنوع الصوتي يخضع من حيث كيفية نطقه وصفاته الصوتية للموقع السياقي، لا لاختيار المتكلم، بخلاف الصيتة التي يمكن للمتكلم أن يستبدل بها صيتة أخرى لغرض تأدية معنى مختلف.

5 ـ التغيُّر الحر free variant، وهو يقتضي جواز إبدال صوت بآخر دون تغيير معنى الكلمة، وهي خصيصى من خصائص التنوعات الصوتية، لأنه لو

ترتب على هذا الإبدال تغيير في المعنى لكانت العلاقة بين الصوتين هي علاقة صيتة بصيتة أخرى. ومن أمثلة التغيّر الحر في العربية جواز إمالة الألف في نحو هوى (*hawā*)، حيث تصبح (*hawē*).

وقد حاول بعض اللغويين أن يجمع جل الخصائص السابقة في تعريف التنوعات الصوتية للصيتة: فحددها بأنها «مجموعة الأصوات التي:

1 ـ لا تغيِّر معنى الكلمة.

2 ـ كل منها مشابه جداً للآخر.

3 ـ وتظهر في سياقات أصواتية تختلف من سياق إلى آخر»[22].

5 ـ 4 ـ علاقة الصيتات والتنوعات الصوتية باللغة والكلام:

عند الحديث عن اللغة والكلام قلت: إن اللغة موجودة بالقوة في أذهان المتكلمين بها وليست متحققة بالفعل، ولذا فإن العناصر التي تتكوَّن منها اللغة ـ وهي التي تشكِّل نظامها ـ لا تتجلّى إلا بالكلام الذي هو وسيلة تحققها الفعلي. وتأسيساً على ذلك، وبناءً على ما تقرر من أن الصيتات لا تتحقق تحققاً فعلياً إلا بتنوعاتها الصوتية، فإن الصيتات هي عناصر في نظام اللغة، والتنوعات الصوتية هي العناصر الصغرى لتحقيق اللغة وتجلِّيها، أي أنها من مكوِّنات الكلام الذي يتميَّز من اللغة بما يكون للسياق الفعلي من نفوذ فيه. وبذلك يمكن القول: إن للصوت اللغوي وجهين، باعتبارين:

1 ـ باعتبار وجوده اللغوي الكامن، ويمثِّل هذا الوجه (الصيتة).

2 ـ باعتبار تحققه الكلامي الظاهر، ويمثِّل هذا الوجه (التنوع الصوتي).

5 ـ 5 ـ علاقات الصيتات والتنوعات الصوتية، بالكتابة:

أما فيما يتعلق بصلة ثنائية الصيتة والتنوع الصوتي بالكتابة، فإن ما تسير عليه الأنظمة الألفبائية في جميع اللغات تقريباً هو اعتبار الصيتة العنصر الأساسي المكوِّن لألفبائياتها عادةً. أما التنوعات الصوتية فإنها لا تدوَّن عادةً (وإن كان

هناك استثناءات) بصورتها التنوعية، إذ لو كان الأمر كذلك لتجاوزت الحروف الكتابية في كل لغة أضعاف ما هي عليه الآن. وربما اتخذنا من اعتبار أن الصيتات هي العناصر الصغرى للكتابة غالباً شاهداً آخر على أن الكتابة مظهر آخر من مظاهر اللغة، وليست ترميزاً حرفياً للكلام، وحجتنا في ذلك أنه لو كانت الكتابة تدويناً للكلام، لظهرت الحروف في صورتها التنوعية، إذ إن التنوعات الصوتية، كما سبقت الإشارة، هي التي تكوِّن الكلام.

5 ـ 6 ـ معايير تحديد الصيتة:

إن الحكم على أصوات معيَّنة في لغة ما بأنها تنوعات لنفس الصيتة، أو أنها تنوعات لصيتة أخرى مختلفة يخضع لمعايير، منها:

1 ـ معيار التشابه الأصواتي.

2 ـ معيار التوزيع التكاملي.

3 ـ المعيار الدلالي.

5 ـ 6 ـ 1 ـ معيار التشابه الأصواتي:

يقوم هذا المعيار على افتراض أن تنوعات الصيتة الواحدة تتقاسم بعض التقارب أو التشابه الأصواتي من حيث المخرج أو الصفة، وبناءً على ذلك، فإن الأصوات الأكثر تشابهاً هي تنوعات لصيتة واحدة، ولكن هذا المعيار يواجه بعض الصعوبات، أهمها:

1 ـ صعوبة تحديد نسبة التشابه بين الأصوات بحيث يُحكم عليها أنها تنوعات لصيتة واحدة، وذلك أن الصوت الواحد قد يشابه صوتاً أو أكثر في بعض الوجوه، ويشابه صوتاً آخر أو أكثر في وجوه أخرى، وذلك يعسِّر عملية تقرير أي الأصوات الكلامية المتشابهة أصواتياً ينبغي أن تُجمع على أنها متغيرات variants أو تنوعات صوتية لنفس الصيتة[23].

2 ـ أن بعض تنوعات إحدى الصيتات أكثر شبهاً بتنوعات صيتة أخرى منه إلى تنوعات تلك الصيتة، ويمكن ملاحظة ذلك بجلاء في التنوع الصوتي

الذي يمكن أن يشار إليه بـ[نـف] كما في (ينفج) فهو أشبه بالتنوع الذي يمكن أن يشار إليه بـ[مـف] كما في (يمفج) منه إلى التنوع [نهـ] في نحو (ينهج)، ومع ذلك فإن التنوعين [نـف] و[نهـ] ينتميان إلى صيتة واحدة، في حين ينتمي [مـف] إلى صيتة أخرى.

5 ـ 6 ـ 2 ـ معيار التوزيع التكاملي:

ويقوم هذا المعيار على اعتبار أن الصوت الذي لا يقبل الحلول في سياق أصواتي معيَّن، بحيث يصبح بديلاً عن الصوت الموجود في ذلك السياق مع حفاظه على ملامحه التمييزية وطريقة نطقه المعتادة إنما هو عضو آخر مكمل للعضو الموجود في ذلك السياق من حيث كون كل منهما يتوزع مع الآخر توزيعاً تكاملياً. أما إذا قبل ذلك الصوت الحلول في نفس السياق الأصواتي فإن الصوتين تنوعان لصيتتين مختلفتين، فالصوتان اللذان أشرت إليهما بـ[ن^1] و[ن^2] مثلاً لا يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر، وهو ما يجعلنا نحكم بأنهما تنوعان لصيتة واحدة، ولكن كلاًّ منهما يمكن أن يستبدل به صوت آخر مثل [ل^1] و[ك^2] على التوالي، فتصبح الكلمة الأولى (يلهى) بدلاً من (ينهى)، وتصبح الكلمة الثانية (يَكْسَى) بدلاً من (ينسى)، وهو ما يؤدي إلى الحكم بأن الصوتين [ن^1] و[ل^1] تنوعان لصيتتين مختلفتين، وكذلك الحال مع [ن^2] و[ك^2] فهما تنوعان لصيتتين مختلفتين.

ويواجه هذا المعيار اعتراض مفاده أن الأصوات قد تكون في تغيُّر حر، وهو الذي بمقتضاه يجوز إحلال صوت محل آخر دون أن يكون الصوتان تنوعين لصيتتين مختلفتين مثل ما يحدث عند إمالة الألف في (هوى) ونحوها، فعن طريق الموازنة بين *hawā* و *hawē* نلاحظ أن الصوتين [*ā*] و [*ē*] متبادلان، ومع ذلك فإن الاعتماد على هذه الموازنة وحدها لا يكفي لاستنتاج أنهما تنوعان لصيتتين مختلفتين.

5 ـ 6 ـ 3 ـ المعيار الدلالي:

ويقتضي هذا المعيار أن اعتبار الصوتين تنوعين لصيتتين مختلفتين يتوقف

على كون إبدال أحدهما بالآخر في نفس السياق يؤدي إلى تغيير في معنى الكلمة، كأن نبدل صوتاً آخر مثل [ن^1] أو [س^1] بالصوت [م^1] في كلمة (مال)، فتصبح الكلمة (نال) أو (سال)، ويتغيَّر المعنى تبعاً لذلك. وهو ما يجعلنا نستنتج أن [ن^1] و [س^1] و [م^1] تنوعات لصيتات مختلفة. وبناءً على ما يقتضيه هذا المعيار فإن الصوتين المتبادلين دون تغيير المعنى هما تنوعان لصيتة واحدة، ولكن يرد علينا ـ فيما إذا أخذنا بهذا المعيار ـ اعتراضان أشار تشومسكي إلى ما يتضمن مضمونهما(24). وهما:

1 ـ **من حيث الاطراد التناسبي**: أن كلمة (قال) ونحوها تأخذ، كما يروي النحاة، عند بنائها للمجهول صوراً ثلاثاً يتغير فيها الصوت [ا] إلى أصوات ثلاثة مختلفة وهي:

أ ـ إخلاص الكسر [ي].

ب ـ إخلاص الضم [و].

جـ ـ الإشمام، وهو صورة متوسطة بين الكسر والضم، وسأرمز إليه بـ [ـُِ]، وسواء أنطقنا الصوت [ا] في كلمة (قال) بالصور الأولى أم بالثانية أم بالثالثة فإن المعنى لن يتغيَّر، وهذا مثال آخر للتغيُّر الحر.

2 ـ **من حيث الاطراد العكسي**: أن الأصوات التي تؤلف الكلمة (وجد) بمعنى عثر على الشيء لا تختلف عن مثيلاتها في (وجد) بمعنى علم، ومع ذلك فإن المعنى مختلف، وهكذا في جميع أمثلة (المشترك اللفظي).

فإذا أردنا أن نتحاشى هذين الاعتراضين فعلينا أن نضيف قيداً في هذا المعيار، بحيث يصبح مضمونه كالآتي: إن اعتبار الصوتين تنوعين لصيتتين مختلفتين يتوقف على كون إبدال أحدهما بالآخر في بعض كلمات اللغة يؤدي إلى تغيير معنى الكلمة، فإذا أضيف هذا القيد فسيصبح تخلف هذا المعيار في بعض كلمات اللغة لا يبطله، لأن الأساس الذي يقوم عليه هذا القيد هو أن اعتبار الصوتين تنوعين لصيتتين مختلفتين يتوقف على ما إذا كان الصوتان يتغيَّر

معناهما عند إبدال أحدهما بالآخر، ولو في بعض كلمات اللغة، ولا يشترط الاطراد في كل الأحوال.

ولكي يسهل تطبيق هذا المعيار يمكن استخدام ما يعرف بالثنائيات الصغرى minimal pairs، وهما «كل كلمتين:

1 ـ تشتملان على نفس العدد من الأجزاء.

2 ـ تختلفان في المعنى.

3 ـ تبديان اختلافاً أصواتياً واحداً فقط»[25].

ومن أمثلة الثنائيات الصغرى في العربية: (ضَرَبة وضِربة) و(ضرب وضارب) و(صال وقال).

5 ـ 7 ـ علاقة الصيتة بالدلالة:

يقتصر أثر الصيتة من الناحية الدلالية على التمييز بين كلمات اللغة، وكذا التمييز بين المصرفات، أي أنها ليس لها معنى في نفسها، ولكنها تُعدُّ عنصراً مؤسساً أو عناصر مؤسسة في بناء المصرفات والكلمات، ولذا لا يمكن أن ننسب إلى الصيتة معنى معيَّناً، وهذا ما يميِّز دلالة الصيتة من دلالة المُصرِّف والكلمة، فإذا جاز لنا أن نقول: إن السابقة [ال] تدل على التعريف، واللاحقة [ات] تدل على جمع المؤنث السالم، والصيغة [فاعل] تدل على اسم الفاعل، والكلمة (كذا) تدل على معنى كذا، فإنه لا يجوز لنا قياساً على ذلك أن نقول: إن الصيتة /م/ مثلاً تدل على معنى ما، لأنه ليس هناك صيتة تدل على معنى معيَّن، وربما كان هذا مسوغاً لتسمية فيرث للوظيفة الأصواتية بـ(الوظيفة الثانوية)، واعتباره الوظائف المعجمية والتصريفية والتركيبية الوظائف الأهم[26].

وهكذا يمكن القول: إن للصيتة دلالة، ولكنها ليست مستقلة، بل هي دلالة مشروطة بوضع الصيتة قرينة لصيتات أخرى تؤلف معها مصرفاً أو كلمة، اعتماداً على ما يمكن تسميته بترابط العناصر اللغوية الذي لولاه لما كان للمصرف المقيَّد معنى، فتاء التأنيث مثلاً ونحوها من اللواصق لا يمكن أن

تؤدي معنى التأنيث إلا بارتباطها بوحدة معجمية، وهو ما ينطبق أيضاً على المصرف الصيغي، بيد أن ما يميّز المُصرِّف المقيَّد من الصيتة أن المُصرِّف يمكن أن ينسب إليه معنى، وإنْ اشتُرط أداؤه لذلك المعنى بانضمامه إلى غيره. أما الصيتة فليس لها معنى ينسب إليها.

5 ـ 8 ـ الإبطال والصيتة الرئيسة:

قد يحدث أحياناً أن تفقد الصيتة ملامحها التمييزية في موقع معيَّن، فتصبح صيتة أخرى، ويطلق على هذه الحالة مصطلح الإبطال ncutralization، أي «إبطال التمييز بين الصيتات في مواقع معيَّنة»[27]، وترتبط هذه الظاهرة بما يُعرف بالصيتة الرئيسة archphoneme وهو مصطلح لترابتسكوي، ويُقصد به «الوحدة الصوتية الناشئة عن إبطال ملامح معيَّنة للصيتات في محيط ما»[28].

وقد مثَّل اللغوي أحمد مختار عمر لهذه الظاهرة في العربية بإبطال التمييز بين الطاء والتاء في مواقع معيَّنة مثل اطرد واصطبر واضطرب، ويرى أنه من الواجب وضع رمز يشير إلى هذه الصيتة الكبيرة أو الصيتة الرئيسة التي نشأ عنها الإبطال، مقترحاً الرمز . كما مثَّل بمثال آخر، وهو إبطال التمييز بين الهاء والتاء المربوطة في الموقع الأخير مثل خادمه، وخادمه (الأولى بهاء الضمير، والثانية بتاء التأنيث)، واقترح للصيتة الرئيسة التي تشملهما الرمز *O*[29].

ويبدو أنه من الأنسب للغة العربية، إذا رمنا الإفادة من الدراسات التراثية، أن نتبنى تصوراً آخر للصيتة الرئيسة، يقوم على أساس تقسيم الصيتة إلى صيتة أصلية وصيتة مناوبة، فالصيتة /ت/ في صيغة (افتعل) صيتة أصلية، في حين أن الصيتة /ط/ في مبنى الكلمة (اضطرب) صيتة مناوبة، لأنها تنوب عن الصيتة الأصلية التي هي /ت/، وبينما تنتمي الصيتة الأصلية في نحو هذا المثال إلى الصيغة التي هي من مشمولات البنية الداخلية، نجد أن الصيتة المناوبة تنتمي إلى البنية الخارجية، وينطبق هذا أيضاً على الصيتة التي أُبطلت بسبب الوقف، كتاء التأنيث في نحو (رأيت خادمة) التي تتحول إلى هاء عند الوقف، فهي وإن اختلفت عن تاء الافتعال السابقة من حيث كونها ناشئة عن

عملية الإلصاق، في حين أن تاء الافتعال عنصر من عناصر صيغة (افتعل) التي تكون في مجملها مصرفاً صيغياً، فإن كلاًّ منهما من مشمولات البنية الداخلية.

وهناك أمثلة أخرى للصيتة الأصلية والصيتة المناوبة، منها اللام في نحو (الشمس) حيث تتحول الصيتة الأصلية /ل/ التي هي إحدى الصيتتين المؤلِّفتين لأداة التعريف إلى /ش/، وهي التي أدغمت في /ش/ التي هي من مكوّنات الوحدة المعجمية (ش م س)، وقد نابت هذه الصيتة التي هي /ش/ عن الصيتة الأصلية /ل/ بفعل السياق الأصواتي. ومن هذه الأمثلة أيضاً تحوُّل الصيتة الأصلية /ن/ إلى صيتة مناوبة /م/ في نحو كلمة (ينبت) حيث تقلب الصيتة /ن/ التي هي إحدى مكوِّنات الوحدة المعجمية (ن ب ت) إلى الصيتة /م/ التي هي إحدى مكوِّنات المبنى [ي ـُ م ب ـِ ت ـُ].

ويمكن تلخيص الحديث السابق عن الصيتة الأصلية والصيتة المناوبة في النقطتين التاليتين:

1 ـ الصيتة الأصلية تنتمي إلى البنية الداخلية في حين تنتمي الصيتة المناوبة إلى البنية الخارجية.

2 ـ قد تكون الصيتة الأصلية عنصراً من العناصر المكوِّنة للوحدة المعجمية، كما في /ن/ في (ن ب ت)، وقد تكون عنصراً من العناصر المكوِّنة للصيغة كما في تاء الافتعال، كما تكون عنصراً من العناصر المكوِّنة اللاصقة سواء أكانت سابقة كما في /ل/ التي هي إحدى مكوِّنات أداة التعريف (ال) أم لاحقة كما في تاء التأنيث.

وعادةً ما يترتب على إنابة إحدى الصيتات عن صيتة أخرى في هذه الظاهرة لبس وظيفي يمكن إزالته بالرجوع إلى البنية الداخلية، كإرجاع المبنى (اضطرب) إلى الصيغة (افتعل) و(اش) في كلمة (الشمس) إلى أداة التعريف (ال) و(ه) في (خادمة) إلى تاء التأنيث، والكفاية اللغوية هي الكفيلة بتحديد البنية الداخلية لكل بنية من البنيات الخارجية السابقة.

وقد يتراكم التناوب الصيتي بحيث يحتاج الرجوع إلى البنية الداخلية إلى

ثلاثة تقديرات كما في نحو (ادكر) التي هي في الأصل (اذتكر) ثم أصبحت (اذدكر) وتحولت إلى (ادكر).

5 ـ 9 ـ البنية وأنواعها:

تنشأ البنيات اللغوية من ائتلاف الصيتات، ويأخذ هذا الائتلاف وجهين:

الوجه الأولى: ويتعلق باللغة، وهو كونها مناويل لغوية تندرج تحت المستوى التصريفي، أو تحت المستوى التركيبي، وتتمثل المناويل على المستوى الأول في مناويل الكلمات، كما تتمثل على المستوى الثاني في مناويل الجمل.

الوجه الثاني: ويتعلق بالكلام، وهو كونها ائتلافات من أصوات منطوقة بالفعل تحقق المناويل اللغوية على المستويين التصريفي والتركيبي في السياقات الفعلية للكلام.

ويراعي المتكلم، لكي يكون كلامه مفيداً، أن تكون تأليفاته موائمة لغرضه الإبلاغي من ناحية، ومطابقة للمناويل اللغوية التي عهدها متكلمو اللغة من ناحية أخرى.

ويمكن أن تقسم البنية في اللغة إلى ثلاثة أقسام:

1 ـ **البنية الداخلية**: وهي الهيئة التي تبدو فيها العناصر اللغوية في صورتها الأصلية المفترضة، والمناويل التركيبية التي تأتلف ضمنها تلك العناصر.

2 ـ **البنية الوسطى**: وهي الهيئة أو الهيئات المتعاقبة التي تؤول إليها العناصر اللغوية عند افتراض حصول تغيير فيها، لأسباب خارجة عن إرادة المتكلم عند تلفظه بتلك العناصر. أما إذا لم يكن هناك تغيير أو كان التغيير واحداً، فلا موجب لاستخدام مصطلح (البنية الوسطى)، لأنها إنما سميت بالوسطى لتوسطها من حيث الاعتبار بين البنيتين الداخلية والخارجية.

3 ـ **البنية الخارجية**: هي الهيئة النهائية التي تبدو فيها محتويات البنية الداخلية وهذه البنية ليست مفترضة، بل هي ما تكون عليه اللغة في تهيئها

للاستخدام من قِبل متكلمي اللغة. وقد تتطابق البنيتان الداخلية والخارجية في حالة عدم وجود افتراض تغيير في البنية الداخلية، وأما في حالة وجود تغيير مفترض فإن البنية الخارجية هي آخر هيئة مفترضة.

وتبدو أهمية التفريق بين هذه البنيات في تتبع التعاقبات الطارئة على العناصر والمناويل اللغوية في أصلها المفترض، اعتماداً على النظائر والأشباه، واستقراء النماذج اللغوية المختلفة، ومن خلال الموازنة بين البنيات المذكورة يمكن صوغ قوانين صياتية وصرفية عامة.

كما تبدو الحاجة إلى البنية الداخلية على وجه الخصوص في اعتماد قوانين يستند إليها في التأويل الدلالي، لأن التغييرات التي تطرأ على البنية الداخلية هي تغييرات لفظية عادةً والاعتماد عليها في التوصل إلى العناصر الدلالية طريق لا يوصل إلى المطلوب في الدراسات الدلالية.

وسأتناول بعض الأمثلة التي توضح مدى الاختلاف بين هذه البنيات الثلاث، مع الاقتصار في هذه الأمثلة على الناحية الصياتية، والتصريفية، دون الناحية التركيبية:

1 ـ فكلمة (اضطرب) مثلاً مكوَّنة من وحدة معجمية هي (ض ر ب) وصيغة (افتعل)، فإذا وضعت تلك الوحدة المعجمية في هذه الصيغة، فستأتي الكلمة في المبنى (اضترب) وهذه هي البنية الداخلية لكلمة (اضطرب).

2 ـ كلمة (قائل) المكوَّنة من الوحدة المعجمية (ق و ل) والصيغة (فاعل) فبنيتها الداخلية (قاول) وبنيتها الخارجية (قائل).

3 ـ كلمة (ينبت) المكوَّنة من الوحدة المعجمية (ن ب ت) والصيغة (يفعل) فبنيتها الداخلية هي (ينبت) والخارجية [ي ـَ م ب ـُ ت ـُ]، ومن الملاحظ في هذا المثال أن الكتابة تُظهر البنية الداخلية لا الخارجية، خلافاً للطريقة السائدة.

4 ـ كلمة (ادكر) المكوَّنة من الوحدة المعجمية (ذكر)، والصيغة (افتعل)، فبنيتها الداخلية (اذتكر)، والوسطى (اذدكر)، والخارجية (ادكر).

إن التحليل السابق يعتمد في مجمله على الدراسات التراثية، ولكنه لم يكن ليأخذ الشكل الذي هو عليه لولا الإفادة من تفريق تشومسكي بين البنية العميقة deep structure والبنية السطحية surface structure.

وهكذا يمكن القول إنني عرضت هذا التحليل بالاستعانة بـ«قراءة السابق في ضوء متصورات اللاحق» حسب عبارة المسدي[30].

هوامش الفصل الخامس

(1) Lyons. Introduction To Theoretical Linguistics. p.99.

(2) Jones, Daniel. The Phoneme, Its Nature and Use. Cambridge University Press. 1976. p.213.

(3) Ibid. p.212, 213.

(4) الطوامير هي الصحف.

(5) رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، دار صادر، بيروت، (د ـ ت)، 1:392، 393.

(6) السابق: 1:393.

(7) Jones. The Phoneme. p.216.

(8) See: Ibid. p.216, and Bloomfield. p.136.

(9) Lyons. Introduction To Theoretical Linguistics. p.112.

(10) Ladefoged, A. - Course in Phonetics. Harcourt Brace Jovanovich INC. 1975. p.280.

وانظر: محمد منصف القماطي، الأصوات ووظائفها، منشورات جامعة الفاتح، 1986م، ص134.

(11) Jones. The Phoneme. p.8.

(12) Stork, F.C. and Widdowson. Learning About Linguistics. Hutchinson. 1983. p.58.

(13) Jones, D. An Outline Of English Phonetics. Cambridge University Press. 1976. p.49.

(14) Jones. The Phoneme. p.10.

(15) Ibid. p.10.

(16) Jones. The Phoneme. p.8.

(17) Ibid. p.14.

(18) Adrian Akmajian and others. Linguistics. p.517.

(19) Ben Crane and others. An Introduction to Linguistics. p.249.

(20) Yuen Ren Chao. Language and Symobolic Systems. p.41.

(21) Jones. An Outline of English Phonetics. p.50.

(22) Ladefoged, A. Course in Phonetics. p.280.

(23) See: Lyons. Language and Linguistics. p.84.

(24) Chomsky, N. Syntactic Structures. The Hague: Mouton. 1957. p.94, 95.

وانظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1976م، ص180، 181.

(25) Ben Crane and others. An Introduction to Linguistics. p.79.

(26) Firth, Papers in Linguistics. p.32.

(27) Hartmann and Stork. Dictionary of Language and Linguistics. p.176.

(28) Lyons. Introduction to Theoretical Linguistics. p.115.

(29) انظر: دراسة الصوت اللغوي: ص217، 218.

(30) عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص118.

الفصل السادس

المستوى التصريفي

الفصل السادس

المستوى التصريفي

6 ـ 1 ـ علم التصريف:

علم التصريف Morphology هو الحقل اللغوي الذي يدرس بنية الكلمة، وقد عرَّفه المحدثون تعريفات متقاربة تكاد تُجمع على أن بنية الكلمة هي موضوع هذا العلم، فعرَّفه نيدا Nida بأنه «دراسة المصرفات وأنساقها Arrangements في بناء الكلمات»[1]. وعرَّفه روبينز بأنه «دراسة البنية القواعدية للكلمات»[2]، كما عرَّفه بعض اللغويين بأنه «دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى، والقواعد Rules التي تحكمها، أي دراسة بنية الكلمة»[3].

أما مفهوم (التصريف) في الاستخدام الشائع عند لغويي العربية، فيبدو أنه لا يبعد عن مفهومه عند علماء اللغة المحدثين، وإن كان ثمة من خلاف، فمرجعه إلى اختلاف طريقة التناول، والبحث في موضوعات هذا العلم، وقد عرَّفه أبو عمر عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب (ت646) بأنه «علم بأصول تُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»[4]. وهو عين التعريف الذي اختاره الشريف الجرجاني[5].

وينبغي أن ننتبه، في دراسة تعريفات القدماء لمصطلح التصريف، للفرق بين تعريفهم له باعتباره علماً، وتعريفهم له باعتباره عملاً يقوم به اللغوي أو المتكلم على وجه العموم[6]، فمن تعريفاته بالاعتبار الأول تعريف ابن الحاجب السابق ذكره، ومن تعريفاته بالاعتبار الثاني تعريف عبد الله بن إسحاق الصيمري (ت541) الذي يقول: «اعلم أن التصريف هو تغيير الكلمة بالحركات،

والزيادات، والنقصان، والقلب للحروف، وإبدال بعضها من بعض»[7]، ومنها تعريف جمال الدين بن هشام (ت761) الذي ذهب إلى أن التصريف هو «تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي»[8].

وقد أخذ مصطلح التصريف عند ابن جنّي مفهوماً خاصاً، حيث ذكر في إطار حديثه عن الصلة بين التصريف والاشتقاق، أن التصريف هو «أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضرب، فتبني منه مثل جعفر، فتقول ضربب، ومثل قمطر: ضرِبّ»[9].

أما الاشتقاق فهو كأن «تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر، فتشتق منه الماضي، فتقول: ضرب، ثم تشتق منه المضارع فتقول: يضرب، ثم تقول في اسم الفاعل: ضارب، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة»[10].

وهكذا نجد أن علم التصريف عند غير ابن جنّي، ومن تبعه، يتناول أحوال بنية الكلمة من حيث الحاجة إليها في فهم المعنى أو في التلفظ، ويسمى الأول بالاحتياج المعنوي كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع، ويسمى الثاني بالاحتياج اللفظي نحو التقاء الساكنين والابتداء والوقف[11]. وسأركز في هذا البحث على النوع الأول من هذين النوعين لعلاقته المباشرة بالدلالة.

ومن المعروف أن موضوع التصريف عند القدماء هو الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، فلا يدخل التصريف في «الحروف، ولا فيما أشبهها، وهي الأسماء المتوغلة في البناء والأفعال الجامدة»[12].

6 ـ 2 ـ الكلمة والمُصرِّف عند المحدثين:

لعل من أصعب الأمور التي يواجهها اللغوي تحديده مفاهيم الوحدات الأساسية التي يعتمد عليها في الوصف اللغوي، وإذا كان تحديد مثل هذه الوحدات تكتنفه صعوبات جمة فقد بلغت صعوبة تحديد الكلمة على وجه

الخصوص حداً أدى إلى بلوغ عدد تعريفاتها في علم اللغة في قرن واحد (بعد 1816م) أربعمائة تعريف، حسبما ذكر مونان[13]، وهو أمر أدى ببعض اللغويين إلى إبعادها عن التحليل اللغوي، واستخدام المُصرِّف Morpheme بدلاً منها، وقد اعتبر مالينوفسكي الكلمات أوهاماً Figments لغوية[14]، ويرجع هذا الاختلاف الكبير في تحديد مفهوم الكلمة إلى اختلاف المدارس التي ينتمي إليها اللغويون الذين تناولوا الكلمة بالتعريف والتحديد، وتباين طرائقهم في التحليل.

وسأقتصر، فيما يلي، على ذكر أهم المعايير التي احتكم إليها اللغويون في تعريف الكلمة:

1 ـ المعيار الإملائي:

وتُعرف الكلمة بالاستناد إلى المعيار الإملائي Orthographic Criterion بأنها «أية سلسلة من الحروف المحدودة في الممارسة الكتابية النموذجية بفراغ...»[15]، ووفقاً لهذا التعريف فإن السلسلة المكتوبة في نحو (فسيكفيكهم) كلمة واحدة، على الرغم من إمكان تقسيمها عند التحليل إلى عدة وحدات.

ويمكن الإفادة من هذا المعيار في تحديد الكلمة التي تدغم مع ما قبلها أو مع ما بعدها من كلمات عند النطق، بحيث يعسر تمييزها من غيرها، كما في كلمتي (بل) و(رديه) في قول الشاعر:

عافت الماء في الشتاء فقلنا ... برِّديه تصادفيه سخينا

وقد ذكر السيوطي هذا البيت في باب الملاحن فصل الإلغاز، وعلّق عليه بقوله: «الأصل بل رديه، ثم كتب على لفظ الإلغاز»[16]، ولولا إرادة الإلغاز لكتبنا (بل رديه) بالفصل بين الكلمتين، واتضحت تبعاً لذلك حدود الكلمتين، أو الكلمة الأولى على الأقل.

2 ـ معيار الوقف الاحتمالي:

ومن تعريفات الكلمة المحتكمة إلى معيار الوقف الاحتمالي Criterion of

Potential Pause «أي جزء من الجملة محدود بنقاط متعاقبة يمكن الوقوف عليها»[17].

وبالرجوع إلى المثال السابق نرى أنه بإمكان المتكلم أن يقف على كلمة (بل) فتفصل حينئذ عن كلمة (رديه)، ونحكم بناءً على ذلك بأن كلاً من (بل) و(رديه) كلمة مستقلة، في حين أنه لا يمكن الوقوف على (ردي) دون وصلها بالضمير المتصل بها، ولذا لا يمكن القول، بناءً على ذلك، أن هذا الضمير كلمة مستقلة.

3 ـ المعيار الدلالي:

يعتمد المعيار الدلالي Semantic Criterion، كما هو واضح من اسمه، على الجانب الدلالي، ومن التعريفات التي تحتكم إلى هذا المعيار ما ذكره لاينز، وهو أن الكلمة هي «اتحاد معنى معيَّن بتجمع من الأصواتُ القابل لاستخدام قواعدي معيَّن»[18]. ويبدو أن هذا هو عين التعريف الذي نسبه فندريس إلى مييه Meillet[19]، والظاهر أنه ليس في هذا التعريف ما يمنع اعتبار المركَّب الإضافي نحو (رسول الله)، والموصول وصلته نحو (الذي قام) وأداة التعريف (ال)، كلمة. كما أنه لا يفرِّق بين الكلمات والمصرفات، وذلك لأنه لا يضع حدوداً صارمة للكلمة تميِّزها مما هو أكبر أو أصغر منها من الوحدات اللغوية، وكان كل تركيزه على الارتباط بين السلسلة الصوتية والمعنى، والاستخدام القواعدي.

4 ـ معيار الاستقلال:

أعني بمعيار الاستقلال أن ما يقتضي اعتبار العنصر اللغوي كلمة هو قبوله للانفصال عن العناصر اللغوية السابقة والتالية له، أي إمكان وجوده منفرداً، ومن أشهر التعريفات التي استخدمت هذا المعيار، على ما يبدو، تعريف بلومفيلد المشهور، الذي يرى أن الكلمة هي «أصغر مبنى حر»[20]، وبمقتضى هذا التعريف فإن الضميرين في نحو (حدثتنا) ليسا كلمتين، لأنهما لا يستقلان،

ولا شك في أن هذا يؤدي، عند تطبيقه على العربية، إلى اعتبار العنصر اللغوي ذاته كلمة في بعض المواضع، وجزء كلمة في مواضع أخرى، وذلك كما في الضمائر (هما) و(هم) و(هن)، فالأول منها مثلاً كلمة في موقع الابتداء في نحو (هما اللذان أخبرتهما)، وجزء كلمة في موقع المفعول، كما في المثال السابق، وهكذا في الضميرين الآخرين.

وقد حاول أولمان أن يجمع بين المعيار الدلالي ومعيار الاستقلال، فعرَّف الكلمة بأنها «أصغر وحدة ذات معنى، ويمكن إفرادها والنظر إليها من هذه الناحية»[21]، ولكن هذا الجمع بين المعيارين لا يحل مشكلة أن عنصراً لغوياً واحداً يعامل معاملة كلمة في محل إعرابي معيَّن، ومعاملة جزء كلمة في محل إعرابي آخر، مع تطابق دلالته المعجمية.

وهكذا فإن هذا الاضطراب الكبير في مفهوم الكلمة دفع بعض اللغويين إلى إبعاد الكلمة عن التحليل اللغوي، والبحث عن وحدة أساسية أخرى، رجوا أن تكون أكثر ملاءمة للوصف اللغوي، وأكثر مناسبة لاعتبارها الوحدة الأساسية في البنية القواعدية، إذ «الكلمة ليست الوحدة الأساسية في البنية القواعدية»[22]، فوجدوا ضالتهم في ما يُعرف بالمُصرِّف Morpheme الذي «يخضع لمقاييس عملية موضوعية»[23].

وقد عرِّف المُصرِّف في علم اللغة تعريفات متقاربة أذكر منها:

1 ـ أن المُصرِّفات هي «الوحدات الصغرى للبنية القواعدية»[24].

2 ـ أن المُصرِّف هو «الوحدة الصغرى للتحليل القواعدي»[25].

3 ـ أن المُصرِّفات هي «الوحدات القواعدية الصغرى»[26].

4 ـ أن المُصرِّف هو «الوحدة اللغوية الصغرى الحاملة للمعنى»[27].

5 ـ أن المُصرِّف هو «المبنى اللغوي الذي لا يحمل شبهاً جزئياً من الناحية الأصواتية ـ الدلالية بأي مبنى آخر»[28].

6 ـ أن المُصرِّف هو «المبنى الأصغر الذي له معنى»[29].

7 ـ أن المُصرِّف هو «السلسلة الصغرى من الصيتات، التي لها معنى»[30]، أو

هو بشكل سلبي. . . السلسلة المتوالية الصغرى من الصيتات التي لا تحمل شبهاً من الناحية الأصواتية ـ الدلالية بأية سلسلة أخرى»[31].

وإذا كان لي من تعليق على هذه التعريفات، فسألخصه في النقاط الآتية:

(1) أن المُصرِّفات هي الوحدات الصغرى المفيدة.

(2) أن بعضها يفيد بأن المصرفات ذات دلالة قواعدية.

(3) أن بعض هذه التعريفات يُعدُّ المُصرِّف هو المبنى. ويبدو أن هذا من تأثير الاتجاه السلوكي الذي يُبعد المعنى (بمفهومه عند القائلين بنظرية الإشارة) عن الدراسات الوصفية لأسباب تتعلق بالموضوعية، والأفضل عدم حصر مصطلح (المُصرِّف) في المبنى وحده لأنه علامة، والعلامة لا بد لها من وجهين: دال ومدلول ـ كما سبق ـ ولا يشفع لصاحب هذا النوع من التعريفات وصف المبنى في مثل هذه الحالة بأن له معنى، لأن هذه مسلمة لا ينكرها أحد، ولكن الخلاف الذي وقع بين السلوكيين وغيرهم يتلخص فيما إذا كان المعنى يصلح موضوعاً للدراسة، كما هو الحال في المبنى أم لا، فإذا ما أُقرَّ مبدأ دراسة المعنى كان الأولى دراسته باعتباره الوجه الآخر لكل علامة لغوية، وفقاً لنظرة دو سوسور للعلامة، وبناءً على ذلك ينبغي تعريف كل علامة لغوية بمراعاة هذه النظرة المزدوجة، وربما كان اختيار معظم التعريفات كلمة (وحدة) مقصوداً لتجنب مثل هذا النقد، لأن مصطلح (الوحدة) لا يوحي بحصر العلامة في أحد طرفيها الدال أو المدلول.

6 ـ 3 ـ مفهوم الكلمة في التراث:

لم يحظ تحديد مفهوم الكلمة في التراث بجدل كبير من قِبل لغويي العربية، ولاسيما من قِبل المتقدمين منهم[32]. ويبدو أنهم اقتنعوا بإحساسهم بسهولة التعرف عليها في تطبيقاتها الإعرابية، وفي تصنيف المعاجم، فلم يشغلوا أنفسهم ببحثها نظرياً ما دامت حدودها واضحة في أذهانهم، ولكن ذلك لم يمنع المتأخرين من محاولة تحديدها تحديداً علمياً، فكان جار الله الزمخشري

(ت538)، على ما يبدو، من أوائل من طرق هذا الباب، فعرَّفها بأنها «اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»[33]، ثم عرَّفها عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت567) في شرحه لـ«كتاب الجمل» لعبد القاهر الجرجاني بأنها «اللفظة المفردة»[34]، أما أبو يعقوب بن يوسف السكاكي (ت626) فقد حدَّدها بقوله «الكلمة هي اللفظة الموضوعة لمعنى مفردة»[35]، ومما هو قريب من تعريف الزمخشري تعريف ابن الحاجب (ت646)، «الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد»[36]، أما ابن هشام فقد عرَّفها بقوله: «الكلمة قول مفرد»[37]، ويقصد بالقول «اللفظ الدال على معنى»[38]، وعرَّفها بهاء الدين عبد الله بن عقيل (769) بقوله «اللفظ الموضوع لمعنى مفرد»[39]، وهو نص ما سجَّله الشريف الجرجاني في تعريفاته[40].

وهكذا يمكن أن نلخِّص من هذه التعريفات أربع خصائص هي:

1 - كونها لفظة

2 - دلالتها على المعنى

3 - الإفراد

4 - الوضع

أولاً: مفهوم اللفظة

تطلق اللفظة عندهم على كل ملفوظ به، سواء أكان مهملاً أم مستعملاً، فالمهمل «ما يمكن ائتلافه من الحروف، ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو صص وكق»[41]، والمستعمل هو الموضوع بإزاء معنى. ويطلق اللفظ عندهم على كل ما هو منطوق، حقيقة كزيد، أو تقديراً كالضمائر المستترة[42].

ثانياً: دلالتها على معنى

خرج بهذا القيد المهمل لأنه لا يدل على معنى، ولم يبيِّنوا المقصود بالمعنى هنا، هل هو المعنى المعجمي أو القواعدي؟ ولكن يبدو من تطبيقاتهم أن الدلالة على المعنى تشمل النوعين، ولذا فهم يطلقون الكلمة على نحو

(رجل) الدالة على معنى معجمي، وكذلك على نحو (إن) الدالة على معنى قواعدي.

ثالثاً: الإفراد

يقصدون بالمفرد هنا «المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضَرَبَ الدال على المصدر والزمان، أو لا جزء له كمعنى ضرْب ونصْر»[43]، وهكذا فإنهم يطلقون الكلمة على نحو (ضرْب) كما يطلقونها على نحو (ضرَبَ)، وإذا كان إطلاقهم الكلمة على نحو (ضرْب) و(رجل) و(أن) موافق لتعريفهم الإفراد من حيث إن كلاً منها يدل على معنى واحد. فإن اعتبارهم نحو (ضَرَبَ) و(ضارب) مفرداً لا يسلم لهم، وذلك لأن (ضرَبَ) الدالة على حدث الضرب وزمانه، و(ضارب) الدالة على الضرب وفاعله، يمكن تجزئة كل منهما إلى معنيين على الأقل، وكل معنى من المعنيين هو جزء دال على أحد المعنيين المركَّب منهما، أي أن الضرب في (ضَرَبَ) هو جزء من دلالة الكلمة، وهو دال على جزء من هذه الدلالة المركَّبة، وكذلك الزمن فهو جزء من دلالة (ضرب)، ودال على جزء من معناها المركَّب من حدث وزمان. وهم لا ينكرون حقيقة التركيب في نحو (ضرَب) و(ضارب)، ومع ذلك فإنهم يعدُّونها كلمة واحدة، يقول رضي الدين الأستراباذي (ت688): «أما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المترتبة والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه [صيغته] الطارىء على حروفه، والوزن جزء اللفظ»[44].

وقد اعترض محمد فخر الدين بن ضياء الدين الرازي (ت606) على تعريف الزمخشري للكلمة، واصفاً إياه بأنه تعريف «ليس بجيد»، وذلك لأن صيغة الماضي كلمة مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع، فهذا التعريف غلط لأنها دالة على أمرين حدث وزمان. . . وسبب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ، فغلط وجعله صفة للمعنى»[45].

والظاهر أن تعريفهم للكلمة على النحو السابق يوافق نظرياً تعريف

المحدثين للمصرِّف[46]، من حيث إن كلا المصطلحين يحيل على أصغر وحدة ذات معنى، ولكنهم عند التطبيق وجدوا أنفسهم في حيرة بين أمرين:

1 - إما أن يصرحوا بأن نحو (الرجل) و(بصري) و(يضرب) و(ضارب) كل منها يتركب من أكثر من كلمة، وهذا يوقع في معضلة أخرى تتمثَّل في أنهم يعربون كلاً من المركَّبات السابقة كلمة واحدة، ويعتبرونها وحدة نحوية واحدة.

2 - أو يقولوا: إن كلاً منها كلمة واحدة، وهذا يوقع في التناقض بين تعريف الكلمة النظري، والتطبيق العملي، ولاسيما على المستوى الإعرابي، ولذا نراهم يدَّعون أن كلاً من نحو: (حمامة) و(رجلان) و(بصري) و(الرجل) و(يضرب) «كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة، فأعرب المركَّب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذلك الحركات الإعرابية»[47]، ومن الملاحظ أنه لا يوجد في تعريفهم للكلمة ما يشير إلى أن الكلمة قد تكون ممتزجة من مفردين، وربما أمكنهم أن يضيفوا قيد الاستقلال في التعريف، كما فعل أبو البقاء الكفوي (1094هـ) في «كلياته»، حيث قال: «والكلمة لفظ بالقوة أو بالفعل مستقل، دال بجملته على معنى بالوضع»[48]، ولكن هذا القيد يوقع في معضلة أخرى، وهي عدم اعتبار نحو (ت) و(نا) في (حدثتنا) كلمة مستقلة، ولا مخرج من هذه المعضلة إلا إذا كان المراد هو الاستقلال الإعرابي، فيكون القيد مقبولاً، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى عدم عدّ نحو تاء التأنيث، وتاء الوحدة، وياء النسب، وصيغة (فاعل) في نحو (ناصر) كلمة، لأن هذه العناصر اللغوية ليست مستقلة من الناحية الإعرابية، وهذا يدعو إلى البحث عن مصطلح آخر غير الكلمة نطلقه على هذه العناصر الدالة على معانٍ قواعدية، مع عدم استقلالها إعرابياً، وهو ما سأوضحه بعد الحديث عن الوضع.

رابعاً: الوضع

يرد هذا القيد في تعريفهم للكلمة، عادةً للاحتراز مما يأتي:

1 ـ الألفاظ الدالة على معنى بالطبع، لا بالوضع، كقول النائم. (أخ) فإنه يُفهم منه استغراقه في النوم، وكذلك قوله عند السعال (أح أح) فإنه يُفهم منه أذى الصدر.

2 ـ الألفاظ المصحفة، وهي التي يغلط فيها المتكلمون، فهي ليست كلمات في الاصطلاح، لأن دلالتها على المعاني لم تكن بالتواضع[49].

3 ـ الألفاظ المهملة لأنها تدل أيضاً على معنى، كحياة المتكلم بها «ولكن عقلاً لا وضعاً»[50].

6 ـ 4 ـ ضرورة التفريق في العربية بين الكلمات والمُصرِّفات:

لقد حاول كثير من اللغويين أن يقدموا تعريفات عامة للكلمة تنطبق على كل اللغات، ولكن يبدو أن محاولاتهم قد أخفقت في وضع تعريف يمكن تطبيقه على كل لغة من لغات العالم دون أن يصادف هذا التعريف صعوبات جوهرية تتعلق بالتطبيق، ولذا ذهب كثير من اللغويين إلى نفي إمكان مثل هذا التعريف، يقول فندريس: «تنوع الإجراءات التصريفية يجعل تعريف الكلمة يتنوع حسب اللغات»[51]، ويقول مارتينيه: «إنه من غير المجدي أنِ نحاول تحديد مفهوم الكلمة تحديداً محكماً في علم اللغة العام، وربما أمكن أن نفعل ذلك في نطاق لغة ما، ولكن حتى في هذه الحالة فإن تطبيق معايير دقيقة، غالباً ما يقود إلى تحليلات لا تتوافق مع الاستخدام الشائع للمصطلح»[52].

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة اللغة العربية فسنجد صحة هذه المزاعم، إذ نجد فيها بعض الاعتبارات المتعلقة بأبنيتها الخاصة، تلك التي تفرض علينا البحث عن تعريف للكلمة، خاص بالعربية يأخذ في اعتباره التمييز بدقة بين نوعين من الوحدات: الكلمات من جهة والمُصرِّفات من جهة أخرى، ومن هذه الاعتبارات نظامها التصريفي ونظامها الإعرابي. فإذا كان بإمكاننا أن نعد

العنصرين (لا) و(كمثرى) كلمتين مستقلتين من الناحية الإعرابية، فليس بإمكاننا أن نعدَّ كل عنصر من العناصر (ال) و(ض ر ب) و(فاعل) و(تاء التأنيث) في كلمة (المضروبة) كلمة مستقلة، وذلك لأن كل عنصر من هذه العناصر لا يستقل من الناحية الإعرابية، مع أن له معنى قواعدياً معروفاً، والدليل على ذلك أن الحركات الإعرابية، وقياساً عليها حركات البناء لا تظهر ولا تقدَّر إلا على أواخر المباني التي هي وحدات قابلة للتصنيف الإعرابي، وهي التي ندعوها كلمات.

وقد لاحظنا في النص المقتبس من الرضي عدّه نحو (رجلان) كلمتين صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة. وما يؤخذ على هذا التفسير أن مصطلح الكلمة يصبح حينئذ مهلهلاً، بحيث يحيل مرةً على مثل هذه العناصر غير المستقلة، وهي التي يمتزج بعضها ببعض، ويحيل مرةً أخرى على العنصر المستقل، أي المركَّب الجامع لهذه العناصر الممتزجة، وذلك يؤدي إلى القول بأن الكلمة تساوي كلمتين أو أكثر، ولا شك في أن هذا تناقض من الناحية المنطقية، إذ إنه في ذلك كمن يقول: إن س = س + س، وهذا إذا نظرنا إلى أن المقصود بالكلمة واحد في الحالتين، أما إذا قصد بالكلمة الأولى (أعني الكلمة المركَّبة) غير المقصود بالأخرى (أي الكلمة الممتزجة بكلمة أخرى) فيصبح الرمز المعطى للأولى مختلفاً عن الرمز المعطى للكلمة الثانية، فيرتفع التناقض، وتصبح المعادلة كالآتي:

س = ص + ص أو س = ص + ص + ص... إلخ، أي أن الكلمة المركَّبة تساوي كلمتين أو أكثر من الكلمات القابلة للامتزاج، ويصبح ما يعبَّر عنه بالكلمات الممتزجة هو ما نعبِّر عنه بمصطلح (المُصرِّفات المقيدة).

ولكي يسهل علينا التحليل فقد عرَّفت الكلمة تعريفاً يوافق مفهومها في تطبيقات النحاة وقد أشرت في التعريف إلى أن الكلمة إما أن تتكوَّن من مصرِّف قواعدي مستقل إعرابياً، أو من مصرِّف معجمي موضوع في مبنى مفرد بالوضع، أو من مُصرِّف معجمي مقترن بمصرِّف قواعدي أو أكثر، ومن أمثلة النوع الأول (لا) و(إن) و(حروف العطف) ونحوها، ومن أمثلة النوع الثاني

كلمة (كمثرى) ونحوها مما خلا من المُصرّفات القواعدية، ومن أمثلة النوع الثالث (الضارب) و(مضروبة) و(الرجل).

إن التفريق بين الكلمات والمُصرِّفات ضروري حتى لا نضطر إلى القول مرةً بأن «تاء التأنيث كلمة برأسها، وليست جزءاً من غيرها، كقائمة»(53). ونقول مرةً أخرى بأن «حرف التثنية من تمام الاسم، ومن جملة صيغة الكلمة... كالهاء في قائمة، والألف في حبلى»(54).

وعلى الرغم مما سبق فإن النحاة لم يغفلوا عن الإحساس بوجود وحدة أساسية أخرى غير الكلمة، وقد سمّوها في بعض الأحيان العلامة (علامة التأنيث) و(علامة الجمع). كما لم يفتهم أيضاً التمييز بين دلالة اللواصق ودلالة الصيغ، واللواصق والصيغ هي مُصرِّفات، وليست كلمات، ومن شواهد تمييزهم بين دلالة اللاصقة (قد يطلقون عليها لفظة العلامة) ودلالة الصيغة (قد يطلقون عليها اسم البنية أو البناء أو المثال). قول الرماني: «تدخل التاء في آخر الفعل الماضي علامة للتأنيث»(55)، وقول الصيمري: «وأما فعلى التي مذكرها فعلان، فقد فرّق بين المذكر والمؤنث فيها بالبناء، فجعل فعلان للمذكر لا غير وجعل فعلى للمؤنث لا غير، كما فرّق بين أفعل للمذكر، وفعلاء للمؤنث، نحو أحمر وحمراء، وما أشبه ذلك»(56)، وقول ابن يعيش: «فكما لا تقول في حمراء وصفراء حمراءة وصفراءة كذلك لا تقول في عطشان عطشانة، ولا في غضبان غضبانة، بل تقول في المؤنث غضبى وعطشى، وقولنا في اللغة الفصحى احترازاً عما روي عن بعض بني أسد غضبانة وعطشانة، فألحق النون تاء التأنيث، وفرّق بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة»(57).

6 ـ 5 ـ الصيغة والوزن والمبنى:

يُستخدم كل مصطلح من هذه المصطلحات في هذا الكتاب بمفهوم خاص، حيث تختص الصيغة بما له دلالة تصريفية، في حين أن الوزن أعم لأنه يشمل كل كلمة قابلة للتصريف، وعلى سبيل المثال، فإن كلمة (جعفر) لها وزن هو (فعلل)، وليس لها صيغة لأن هذا الوزن لا يدل على معنى تصريفي

معيَّن. وهكذا يمكن القول: إن الصيغة أخص من الوزن، فكل صيغة وزن وليس كل وزن صيغة.

أما الفرق بين الصيغة والمبنى، فهو أن الصيغة - بالإضافة إلى ما تقدم من الإشارة إلى دلالتها التصريفية - وزن يبيِّن الصوائت المخصوصة (أي كونها ألفاً أو واواً أو ياءً، أو فتحة أو كسرة أو ضمة) ولا يبيِّن الصوامت الأصلية على وجه التخصيص (أي لا يبيِّن كون الصامت ميماً أو نوناً أو غيرهما) وإنما يكتفي ببيان مواضعها من الصوائت وترتيبها، وهي في هذا تشترك مع الوزن. أما المبنى فهو يتكون من أصوات مخصوصة سواء أكانت صوامت أو صوائت، ويبيِّن ترتيبها ومواضعها، فمبنى كلمة (ضرب) هو [ض ـَ ر ـَ ب ـَ] ويرسم في الكتابة الإملائية ضرب. وصيغتها (فَعَلَ)، ووزنها كذلك (فَعَل)، ومبنى كلمة (عمرو) هو [ع ـَ م ر ـُ ن] ويرسم (عمرو)، ووزنها (فَعْل)، وليس لها صيغة.

ومن الواضح من خلال هذه الأمثلة وغيرها أن كلاً من الوزن والصيغة لا يبيِّن نوع الصامت الأصلي، بل يشير فقط إلى موضعه في الكلمة. أما الصائت فيظهر بصورته التي هو عليها في مبنى الكلمة.

والصيغ كثيرة في اللغة العربية، منها:

1 - صيغ الأفعال، وهي صيغ الماضي والمضارع والأمر.

2 - صيغ المشتقات التصريفية، وهي صيغ اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة وأمثلة المبالغة واسم التفضيل وأسماء الزمان والمكان واسم الهيئة واسم المَرَّة.

3 - صيغ التصغير، وهي فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل، وتتسم الصيغتان الأخيرتان من صيغ التصغير بطابع خاص هو مخالفتها للأوزان السائدة من حيث إن الفاء والعين واللام لا تدل على مقابلاتها الفعلية من حيث ترتيبها ونوعها، بل تدل فقط على مطلق أصوات، والمهم في هاتين الصيغتين هو الحركات والياءات، وسبب ذلك هو تجنب كثرة الصيغ لأنهم لو ساروا على طريقتهم في الأوزان الأخرى لكثرت صيغ التصغير وأثقلت الذاكرة.

6 ـ 6 ـ الميزان الصرفي:

الميزان الصرفي هو مقياس وضعه المتقدمون من علماء العربية لتُعرف به أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمور، الحركات والسكنات، والأصول والزوائد، والتقديم والتأخير، والحذف وعدمه[58]، أي أنه المقياس الذي تُعرف به هيئة مبنى الكلمة من حيث عدد الصوامت والصوائت، وترتيبها، ومن حيث الحالة التي اعترت أصواتها من جهة كونها أصولاً أو زوائد وكونها ثابتة أو محذوفة، وكونها مستقرة في مواضعها أو منقولة عنها. والغرض من هذا الميزان، كما هو واضح في تعريفه، هو استخدام معيار دقيق، ذي طابع مجرد صالح لقياس جميع الأحوال التي تعتري الكلمة القابلة للتصريف، وقد أحسن أعلام التراث صنعاً باختراعهم هذه الأداة المنهجية التي توفر للباحث اقتصاداً في الوقت والجهد، ووضوحاً في التصور، ودقة في الاستنتاج، ولكن على الرغم من هذه الميزات المرجوة من هذه الأداة المنهجية من الناحية النظرية، كما نتصوّرها من خلال بيانهم النظري للوظيفة التي تقوم بها، فإننا نجد في استخداماتهم المختلفة لهذه الأداة ما يخالف تلك الأهداف المرجوة منها، ولكي يتضح لنا ذلك ينبغي علينا أن نعيد تصورنا السابق في بيان أقسام البنية اللغوية الذي يظهر فيه الفرق بين البنية الداخلية والبنية الخارجية، حيث أشرت إلى أن من جملة ما تتضمنه البنية الداخلية الأصل المفترض لهيئة الكلمة، أي هيئتها قبل تعرضها للتغيير، أما الصورة النهائية التي تبدو فيها الكلمة بعد مرورها بالتغيرات المتعاقبة المفترضة، فتنتمي إلى البنية الخارجية، فإذا تتبعنا الاستخدامات المختلفة للميزان الصرفي وجدناه يبيّن في بعض استخداماته البنية الداخلية للكلمة، ويبيّن في استخدامات أخرى بنيتها الخارجية، ولا ريب في أن ذلك يخالف الغرض الذي وُضع من أجله الميزان الصرفي، ولتوضيح هذه النقطة أذكّر بأنهم يزنون الكلمة على الهيئة التي هي عليها، فيقولون في وزن (ضارب) فَاعِل، وفي (أيس) عَفِل، وفي (قاض) فاعٍ، وهلم جرا.

هذا هو شأنهم في أغلب استخدامات الميزان الصرفي، ولكنهم قد يخرجون عن هذا النهج، فيزنون الكلمة على الهيئة التي كانت عليها، وذلك في

الأحوال الآتية:

1 - فيما يُعرف عندهم بالإعلال بالقلب، فيزنون نحو قال وباع: فَعَل، ونحو خاف وهاب: فعِل.

2 - فيما يُعرف عندهم بالإعلال بالنقل، فيزنون نحو يصون: يَفْعُل، ويبيع: يَفْعِل.

3 - الإعلال بالنقل والقلب معاً، فيزنون يخاف ويهاب: يَفْعَل.

4 - الإبدال من تاء الافتعال وشبهه، فيزنون نحو اصطبر: افْتَعَل.

5 - التغيير الذي يكون للإدغام، فيزنون نحو شد ومد: فَعَل، وودَّ: فَعِل، واشتد: افْتَعَل[59].

وإذا حاولنا البحث عن علة خروجهم عن الكيفية الغالبة في الوزن في الأحوال السابقة فسنجد أن بعض تعليلاتهم تشير إلى أن ذلك لغرض «بيان الأصل، أو لدفع الثقل»[60]، غير أن هذا التعليل ليس محل اتفاق[61]، وتصلح العلة الأولى من العلتين المذكورتين لجميع الأحوال السابقة، أما العلة الثانية وهي «دفع الثقل» فهي خاصة على ما يبدو من كلامهم بالحالة الرابعة من الأحوال الخمس السابقة، إذ يترتب على مراعاة الهيئة الطارئة على الكلمة في هذه الحالة «أن يقال تارة: افطعل بالطاء، ومرة بالظاء ومرة بالذال، إلى غير ذلك، وهو مفض إلى الاستثقال»[62]، وقد اعترض بعضهم على هذين التعليلين، أما الأول وهو (بيان الأصل) «فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص، إذ قد يقلبون الزنة بقلب الموزون ولا يراعون بيان أصل الوزن»[63]، ويقصد بذلك نحو (أيس) فهم يزنونه (عَفِل) مع أن أصله (فَعِل)، وقد ردَّ على هذا الاعتراض «بأن مراعاتهم بيان الأصل في المقلوب مخل بما هو مقصود لهم من الوزن، وهو بيان محل الأصل... بخلاف المبدل من تاء الافتعال فإن مراعاة أصله لا يخل بشيء من مقصودهم، فلا تخصيص»[64]، ولا شك في أن الجواب عن هذا الاعتراض قد يكون مقنعاً إذا ما تقيدنا بالمقاصد الذي ذكروها في سبب وضع الميزان، ونظرنا إليه في ظل هذه المقاصد التي وُضع من أجلها الميزان، ولكن ذلك يدفعنا إلى التساؤل عن سبب اقتصارهم على هذه

المقاصد، ولماذا لا يبيِّن الميزان حالتي الإبدال، والإعلال، كما بيَّن حالة القلب، والحال أن في كل منهما قد حدث تغيير؟ والفرق في التغييرين لا يعدو كونه تغييراً موقعياً في حالة القلب، وتغييراً نوعياً في الإبدال والإعلال، كما هو واضح في حالة إبدال تاء الافتعال، وكما هو رأي القدماء في الإعلال بالقلب.

وأما التعليل الثاني فقد اعتُرض عليه بتخلف المعلول عن العلة، «إذ الاستقلال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظه لما قالوا في زنة (هِبْلع) مثلاً (هِفْعَل)، فتبيَّن أنه ليس علة لعدم التعبير»[65]، وقد أجيب عن هذا الاعتراض «بأن الاستثقال في هفعل مثلاً، وإن سلم محتمل للضرورة، ولا يلزم من اغتفار ما لا مندوحة عنه اغتفار ما لا ضرورة إليه»[66]، والواقع أن هذا الجواب غير مقنع، إذ الضرورة التي تدعو إلى بيان حدوث إبدال في الكلمة -لا تقل أهميتها من الناحية التصريفية الدلالية عن الضرورة التي تدعو إلى بيان حدوث القلب.

وهكذا يتضح لنا أن ما ذكروه من علل تسوّغ عدولهم عن الأصل في طريقة الوزن كان محل نظر، وبغض النظر عما إذا كانت هذه العلل مقبولة أو لا، فإن ما يهمنا في هذا المبحث هو التركيز على أن دراسة الصلات المفترضة بين هيئة الكلمة في أصلها المفترض، وهيئتها في الحالة التي آلت إليها، وإبراز التغيرات الطارئة على الكلمة، ومحاولة الوصول إلى قوانين عامة تفسر هذه التغيرات تقتضي الاعتماد على نوعين من الوزن:

1 ـ **النوع الأول**، وهو الذي يبيِّن هيئة الكلمة في أصلها المفترض، ويمكن تسميته بالوزن الأصلي.

2 ـ **النوع الثاني**، وهو الذي يبيِّن هيئة الكلمة في حالتها التي تبدو عليها، ويمكن تسميته بالوزن الطارئ.

ويمكن الرجوع إلى الجدول الآتي للتوضيح بالأمثلة:

الكلمة	الوزن الأصلي	الوزن الطارئ
قَال	فَعَل	فَالَ
قائل	فَاعِل	فَائِل
مَقول	مَفْعُول	مَفُول
مبيع	مَفْعُول	مَفِيل
اصطبر	افْتَعَل	افطَعَل

وينبغي أن نلاحظ، من خلال هذه الأمثلة ونحوها، أن الصيغ، وهي - كما أشرت - الأوزان المرتبطة بدلالات تصريفية إنما هي من قبيل الأوزان الأصلية، وليست من قبيل الأوزان الطارئة، وذلك لأن التغيرات الطارئة على بنية الكلمة التي لها وزن أصلي، ووزن طارئ إنما هي تغيرات بنائية، ولا ترتبط بالدلالة التصريفية إلا من حيث كونها تنوعات لفظية للمصرفات، وما يرتبط مباشرة بالدلالة هو المُصرِّفات التي هي وحدات مجردة، سواء أكانت صيغاً (وهي التي نحن بصددها) أم لواصق.

6 ـ 7 ـ المبنى الأصلي والمبنى الطارئ:

مثلما ينقسم الميزان إلى أصلي وطارئ، ينقسم المبنى كذلك إلى مبنى أصلي ومبنى طارئ، (ولا يخفى أن هذا كله خاص بالكلمات التي يفترض فيها تعرضها للتغيير) بل إن تقسيم الميزان إلى أصلي وطارئ مترتب على انقسام المبنى إلى أصلي وطارئ، وتابع له. وإذا رجعنا إلى الأمثلة السابقة فسنلاحظ الاختلاف بين مباني الكلمات في هيئاتها الأصلية، وفي صورها الطارئة، كما هو موضح بالجدول الآتي:

المبنى الأصلي	المبنى الطارئ
قَوَل	قَالَ
قَاوِل	قَائِل
مَقْوُول	مَقُول
مَبْيُوع	مَبِيع
اصْتَبَر	اصْطَبَر

وعلى الرغم مما سبق في بيان الأحوال التي يزنون فيها الكلمة على الهيئة التي كانت عليها، فإنه ليس غريباً على الدراسات التراثية وزن نحو (اصطبر) و(قال) على الحالة الطارئة، أي على الحالة التي عليها الكلمة، فرضي الدين الأستراباذي مثلاً (في شرحه لـ«شافية» ابن الحاجب)، لا يسلِّم بمنع وزن (اضطرب) و(ازدرع): (افْطَعَل) و(افْدَعَل) بل يجوِّز، حسب رأيه، أن نقول: «اضطرب على وزن افطعل... فيعبِّر عن كل الزائد المبدل منه بالبَدل، لا بالمبدل منه»[67]، ويجوِّز عبد القاهر أن يعبِّر عن المبدل عن الحرف الأصلي بالبدل، «فيقال في قال: إنه على وزن فال»[68].

6 ـ 8 ـ القواعد الصياتية:

توصلت الدراسات الصرفية التراثية إلى كثير من القواعد الصياتية Phonological Rules، التي تفسر التغيرات الطارئة على المباني الأصلية للكلمات، بيد أن كثيراً من هذه القواعد لا يطابق بعض الأسس النظرية التي توصلوا إليها، ونجحوا في استنتاجها، وسأشير فيما يلي إلى أهم هذه الأسس، وهي التي تعتبر مسلَّمات في الدراسات اللغوية الحديثة، ولا يمكن استنباط قواعد صياتية سليمة إلا بعد الوقوف عليها، وأول هذه الأسس أو المسلَّمات، أن أصوات اللغة تنقسم إلى صوامت، وهي المسماة عندهم بالحروف، وصوائت، وأن الصوائت منها تنقسم إلى صوائت قصار، وهي المسماة عندهم بالحركات (الفتحة والضمة والكسرة) وصوائت طوال وهي التي يسمونها حروف المد واللين (وهي الألف في نحو قال وباع، والواو في نحو سور، ودور،

والياء في نحو رحيم ونعيم). وثاني هذه الأسس، أن الحركة تقع بعد الحرف، وليست معه أو قبله. وثالثها، أن إشباع الحركة يفضي إلى حرف من جنسها، أي أن إشباع الفتحة ينشأ عنه ألف، وإشباع الكسر ينشأ عنه ياء، وإشباع الضمة ينشأ عنه واو، وسأفصِّل الحديث عن هذين الأساسين الأخيرين:

أولاً: موقع الحركة من الحرف

ليس هذا المبحث من أشغولات علماء اللغة المحدثين، فلا أظن أن منهم من ينازع في حقيقة أن الحركة بعد الحرف، أما أعلام التراث فقد كان الموضوع محل نظرهم، وليس من العسير على الباحث إدراك السبب الذي جعلهم يبحثون هذه المسألة، فقواعد الإملاء في العربية تقضي، كما هو معلوم، بأن توضع الحركة أعلى الحرف إذا كانت فتحة أو ضمة وتحت الحرف إذا كانت كسرة، وهذه القواعد الإملائية هي التي جعلتهم يحارون في موضع الحركة من الحرف، وعسَّرت عليهم أمر التوصل إلى الرأي السليم، وجعلتهم يترددون في الإقرار به، ومع ذلك استطاع المحققون منهم التوصل إلى الحقيقة، فكشفوا عنها اللثام حتى أضحت مكشوفة للعيان، وليس من الصعب على القارىء العثور على نصوص في كتب التراث تؤكد أنهم توصلوا إلى الرأي السليم في موضع الحركة من الحرف، ومن ذلك مثلاً قول يعيش بن يعيش (ت643) تعليقاً على قول الزمخشري: «ثقل التقاء المتجانسين على ألسنتهم»[69]: «أي المثلين اللذين من جنس واحد، فإذا أسكنوا الأول منهما أدغموا، فيتصل بالثاني، وإذا حرَّكوه لم يتصل به لأن الحركة تحول بينهما، لأن محل الحركة من الحرف بعده»[70]، وقد عقد ابن جِنّي باباً خاصاً لهذا الموضوع في كتابه «الخصائص»[71]، كما تناول الموضوع في كتابه «سر الصناعة»[72]. ومما ذكره في هذا الشأن أن مذهب سيبويه هو أن الحركة تحدث بعد الحرف[73]، وهذا هو اختيار ابن جِنّي، مع ما أبداه من تعاطف مع من يقول بوجود الحركة مع الحرف في بعض مناقشاته للمسألة، ولكن من أهم ما قاله ابن جِنّي في هذا الموضوع، فيما يبدو لي قوله: «وذلك أن هذا موضوع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس ولا يرجع فيه إلى إجماع، ولا إلى سابق

سنة، ولا قديم ملة، ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة، لأن كل واحد منهم إنما يردك ويرجع بك فيه إلى التأمل والطبع لا إلى التبعية والشرع»[74]. ولا شك في أن ابن جِنّي محق في قوله هذا، وأن الصرفيين القدامى معذورون إذا لم يتوصلوا إلى رأي صارم في هذا الموضوع، وفي مثله مما يعتمد فيه على التأمل والطبع. لا سيما إذا أخذنا الفارق الزمني بيننا وبينهم بعين الاعتبار، وقدَّرنا صعوبة البتِّ في مثل هذه المسألة اعتماداً على التأمل والحس، مع ما في ذلك من صعوبة ناشئة عما توهم به الكتابة العربية في إقرانها الحركة بالحرف، ولذا فإن النظر إلى طرائق الكتابة في لغات أخرى كاللغات الهندية الأوروبية يساعد كثيراً على إدراك تلك الحقيقة، فهي تثبت للناظر اختلاف طريقة رسم موضع الحركة من الحرف بين اللغات، وتؤكد، تأسيساً على ذلك، فكرة أن الكتابة ليست ترميزاً حرفياً للكلام.

ثانياً: علاقة الصائت القصير بالصائت الطويل المجانس له

يؤكد بعض النصوص التراثية أن إشباع الفتحة يفضي إلى الألف، وإشباع الكسرة يفضي إلى الياء وإشباع الضمة يفضي إلى الواو، ومن ذلك ما أثبته ابن جِنّي في حديثه عن مطل الحركات[75]، ومن الأمثلة التي ذكرها كلمة (منتزاح) التي مبناها الأصلي (منتزح) وكلمة (ينباع) التي أصلها (ينبع) فأُشبعت الفتحة، فنشأ عنها الألف[76]، ومن أمثلة مطل الكسرة أو إشباعها «ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد»[77]، ومن أمثلة مطل الضمة كلمة (أنظور) وكلمة (القرنفول)[78]، أصلها أنظر والقرنفل. ويقول في موضع آخر: «الحركة حرف صغير، ألا ترى من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة، ويؤكد ذلك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها»[79].

ومن البدهي أن التسليم بأن الحركة إذا أُشبعت أصبحت حرفاً من جنسها يؤكد الحقيقة السابقة، وهي أن الحركة بعد الحرف، وذلك أن القول بأن إشباع فتحة القاف في (قتل) ينشأ عنه الألف في (قاتل) يؤدي بالضرورة إلى القول بأن

الفتحة بعد القاف في (قَتل) كما أن الألف بعد القاف في (قاتل). وقد كان هذا البرهان أحد البراهين التي استخدمها ابن جنّي في الاستدلال على أن الحركة بعد الحرف، يقول في ذلك «وقد كنا قلنا فيه قديماً قولاً مستقيماً، وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، فكما أن الحرف لا يجامع حرفاً آخر فينشآن معاً في وقت واحد، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ معه حرف في وقت واحد، لأن حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكل. ولا يجوز أن يتصور أن حرفاً من الحروف قد حدث بعضه مضافاً لحرف وبقيته من بعده في غير ذلك الحرف، لا في زمان واحد ولا في زمانين، فهذا يفسد قول من قال: إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرك بها أو قبله أيضاً..»[80].

وممن أكد حقيقة أن الحركة بعض الحرف المجانس لها عبد الله بن أحمد ابن الخشاب (ت567) في حديثه عن زيادة حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، حيث قال: «وإنما كانت هذه الحروف أولى من غيرها بالزيادة، لأن الكلم لا تكاد تخلو منها، أو من أبعاضها، وأبعاضها هي الفتحة والكسرة والضمة»[81]. وإذا كانت بعض النصوص التي تشير إلى كون الحركة بعض الحرف لا تصرّح بكمية هذا البعض ونسبته الحسابية من مجموع الحروف، فقد صرّح فخر الدين الجاربردي (ت746) بأن «الواو من جنس الضمة، وتقدر بضمتين»[82].

وهكذا فإن النتيجة العملية للقول بأن:

1 ـ الحركة بعد الحرف.

2 ـ وإن إشباع الحركة يحدث حرفاً من جنسها، هي أن التفسير السليم للتغير الحاصل في نحو (قال) في انتقالها من (قَوَل) إلى (قال) هو أن الواو وقعت بين فتحتين فحذفت، وذلك أن التسليم بالأساسين السابقين يقتضي أن ترتيب الأصوات في كلمة (قول) كالتالي: (القاف، الفتحة، الواو، الفتحة، اللام، الفتحة) وما حدث بالتحديد هو حذف الواو الواقعة بين الفتحتين، فاجتمعت الفتحتان فنشأ عنهما الألف، وهذه أمثلة أخرى

سيتضح لنا ما حدث فيها من تغيير، اعتماداً على الأسس السابقة:

(1) باع أصلها بَيَع، وقعت الياء بين فتحتين فحذفت واجتمعت الفتحتان فنشأت الألف.

(2) سَعَى أصلها سَعَيَ، وقعت الياء بين فتحتين فحذفت واجتمعت الفتحتان فنشأت الألف.

(3) دعا أصلها دَعَوَ، وقعت الواو بين فتحتين فحذفت واجتمعت الفتحتان فنشأت الألف.

وطبقاً لكل ما سبق فإن وزن الأمثلة السابقة سيكون كما هو موضح بالجدول الآتي:

الكلمة	المبنى الأصلي	المبنى الطارئ	الوزن الأصلي	الوزن الطارئ	التغيير الطارئ
قال	قَوَلَ	قال	فَعَلَ	فَال	حذف الواو
باع	بَيَعَ	باع	فَعَلَ	فَال	حذف الياء
سعى	سَعَيَ	سعى	فَعَلَ	فَعى	حذف الياء
دعا	دَعَوَ	دعا	فَعَلَ	فعا	حذف الواو

ويمكن أن تُكتب هذه الأمثلة كتابة صياتية، لإبراز التغيرات الطارئة، كما في الآتي:

قَوَلَ / ق ـَ و ـَ ل ـَ / ← / ق ـَ ϕ ـَ ل ـَ / ← / ق ـال ـَ / قال

بَيَعَ / ب ـَ ي ـَ ع ـَ / ← / ب ـَ ϕ ـَ ع ـَ / ← / ب ـاع ـَ / باع

سَعَيَ / س ـَ ع ـَ ي ـَ / ← / س ـَ ع ـَ ϕ ـَ / ← / س ـَ ع ـا / سعى

دَعَوَ / د ـَ ع ـَ و ـَ / ← / د ـَ ع ـَ ϕ ـَ / ← / د ـَ ع ـا / دعا

ملحوظة: الرمز ∅ يعني أن الصوت الذي حل هذا الرمز محله قد حذف، أما السهم ← فهو يشير إلى الخطوة التالية.

6 ـ 9 ـ 1 ـ المُصرِّفات وتنوعاتها:

عندما نبحث عن تمثلات المُصرِّف في كلمة نحو (الساريين) فسنصل إلى الأجزاء الآتية:

/اس/ و /ساري/ و /ين/، وليس من العسير ربط الجزء الأول من هذه الكلمة وهو /اس/ بأداة التعريف {ال} والجزء الثاني وهو /ساري/ بصيغة {فاعل} والجزء الثالث وهو /ين/ باللاحقة {ان} الدالة على التثنية، وإذا كانت {ال} و {فاعل} و {ان} مصرفات فإن كلاً من /اس/ و /ساري/ و /ين/ هي تمثلات Morphs لتلك المُصرِّفات.

ومن المعروف أن المُصرِّفات وحدات مجردة، وقد يكون لكل منها كيفيات نطق مختلفة، أو مبانٍ صياتية مختلفة[83].

ويفرَّق بين تمثل المُصرِّف Morphs والمُصرِّف بالقياس إلى حد ما على التفريق بين الصوت Phone (المتغير الأصواتي Phonetic Variant) والصيتة[84].

فإذا حاولنا استقصاء التنوعات Allomorphs التي يبدو عليها المُصرِّف {ال} في اللغة العربية من خلال تتبع تجلياته الفعلية في الكلام التي تدَّعي تمثلات المُصرِّف فسنلاحظ أن لهذا المُصرِّف أربعة عشر تنوعاً هي: /ال/ و /ات/ و /اث/ و /اد/ و /اذ/ و /ار/ و /از/ و /اس/ و /اش/ و /اص/ و /اض/ و /اط/ و /اظ/ و /ان/ ومن تمثلاتها Morphs الفعلية ما نجده في كلمات مثل القمر و«التائب، والثابت، والداعي، والذاكر، والراهب، والزاهد، والساهر، والشاكر، والصابر، والضامر، والطائع، والظافر، والناصر»[85].

وهكذا نلاحظ أن «المُصرِّف ليس جزءاً من الكلمة على الإطلاق، إذ ليس له موقع في الكلمة، بل له وظيفة عاملية Factorial فحسب، وعندما تقطع الكلمة إلى أجزاء فإن هذه الأجزاء تدعى (تمثلات مُصرِّفة)»[86].

وإذا كانت /اس/ ـ كما رأينا ـ هي تنوعاً واحداً من تنوعات عديدة يبدو

عليها المُصرِّف (ال)، فكذلك /فاع/ في نحو (قاض) هي تنوع واحد من التنوعات التي يمكن أن يأتي عليها المصرف الدال على اسم الفاعل.

وقد دعا نيدا، فيما يتعلق بمعالجة التنوعات المُصرِّفة المحددة صياتياً، إلى اختيار مبنى مفرد واعتباره المبنى الأساسي صياتياً، مقترحاً ثلاثة معايير يمكن الاحتكام إليها لاختيار (تنوع المُصرِّف) الأساسي، وهذه المعايير هي:

1 ـ الغلبة الإحصائية Statistical Predominance.

2 ـ إحداث بناءات جديدة Productivity of New Formations.

3 ـ اطراد البناء Regularity of Formations[87].

وفيما يتعلق بالعربية ليس من العسير اختيار التنوعات الأساسية لمصرفاتها، وإن كان ذلك يحتاج إلى وضع معايير خاصة بالعربية يُحتكم إليها في هذا الاختيار، وربما كان معيار الغلبة الإحصائية صالحاً لتطبيقه على العربية، وبالاستناد إليه يمكن مثلاً، اعتبار /ال/ التنوع الأساسي لأداة التعريف.

وفي مجال المُصرِّفات الصيغية قد يكون ما يمكن أن يسمى بمعيار الصوغ القياسي أهم ما يمكن الاعتماد عليه في اختيار التنوعات الأساسية، وأعني بالصوغ القياسي الطريقة المألوفة في العربية لصوغ المُصرِّفات الصيغية.

وبالاحتكام إلى هذا المعيار فمن الممكن اختيار تنوعين أساسيين لاسم الفاعل مثلاً هما: /فاعل/ و /مفعلل/ كضارب ومدحرج، وقد عددتُ هذين التنوعين، التنوعين الأساسيين، لأن صوغ اسم الفاعل في العربية يتم بطريقتين. إما بوضع الفعل الثلاثي على صيغة (فاعل). أو بوضع الفعل غير الثلاثي على صيغة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر. وخير ما يمثِّل هذه الطريقة صيغة (مُفعلِل) باعتبارها أصغر صيغة مجردة من الزوائد (باستثناء الميم التي لا بد منها لصوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي) تامة الأصول الرباعية.

6 ـ 9 ـ 2 ـ أسباب حدوث التنوعات المُصرِّفة:

يمكن إرجاع وقوع التنوعات المُصرِّفة إلى ثلاثة أنواع من العوامل:

1 ـ **النوع الأول**: عوامل صياتية، أي أنها ترجع إلى قواعد تتصل بالعلاقة بين الصيتات أو بالمناويل التي تأتلف ضمنها الأصوات التي تتكون منها تلك المُصرِّفات، ومن التنوعات الناشئة عن هذا النوع من العوامل تنوعات المُصرِّف {ال} التي يمكن إرجاع معظمها إلى الإدغام، وهو الذي نشأ عنه ثلاثة عشر تنوعاً، ومنها أيضاً نحو /فاع/ و /فائل/ كقاض وقائل، وهما تنوعان متفرعان عن أحد التنوعين الأساسيين لاسم الفاعل وهو /فاعل/ ولا ريب في أن هذين التنوعين يمكن تفسيرهما على أساس صياتي.

2 ـ **النوع الثاني**: عوامل تصريفية تتعلق بالقواعد التي درج عليها العرب في بناء صيغ المصرفات ومبانيها، وهذه القواعد تقوم على أساس الاعتباطية، أي أنه لا يمكن أن تكون هناك صلة طبيعية، أو علاقة قابلة للتفسير، بين اسم الفاعل ـ مثلاً ـ والتنوعات المختلفة التي يأتي عليها.

3 ـ **النوع الثالث**: عوامل إعرابية، وهي التي يمكن أن تفسّر ـ مثلاً ـ الاختلاف بين تنوعي المُصرِّف الدال على التثنية، وهما /ان/ و /ين/ حيث نلاحظ وجود الأول، منهما إذا كان الاسم الذي يشتمل على هذا المُصرِّف مرفوعاً، في حين نلاحظ وجود الثاني عندما يكون ذلك الاسم منصوباً أو مجروراً، وذلك ينطبق أيضاً على تنوعي المُصرِّف الدال على جمع المذكر السالم وهما: /ون/ و /ين/.

6 ـ 9 ـ 3 ـ معايير تحديد تنوعات المُصرِّف الواحد:

إن الحكم على تنوعات ما بأنها تنوعات لمُصرِّف واحد، أو أنها تنوعات لمُصرِّفات مختلفة يخضع ـ على الأقل ـ لمعيارين هما معيار التغاير Contrast، ومعيار التوزيع التكاملي.

ويُقصد بالتغاير بين عنصرَي التعبير اختلاف هذين العنصرين، بحيث إذا

أبدل أحدهما بالآخر في نفس السياق تحدث كلمة مختلفة، أو جملة مختلفة، فإن لم يكن الأمر كذلك فهما في تغير حر[88]. فصيغة /مفعول/ في نحو (تأسفت على المقتول) يحدث إبدالها كلمة مختلفة، إذا ما أُبدلت بها صيغة /فاعل/ أو /فعّال/ مثلاً، لأن الكلمة تصبح حينئذ (قاتل) أو (قتّال) بدلاً من (مقتول)، أما إذا أُبدلت بها صيغة /فعيل/ فإن الكلمة الناشئة عن هذا الإبدال لا تختلف عن كلمة (مقتول)، لأن الكلمة البديلة هي (قتيل) وكلتاهما بمعنى واحد، ولذا فإن صيغة /مفعول/ في هذا السياق في تغاير مع كل من /فاعل/ و /فعّال/، وفي تغير حر مع /فعيل/.

وبينما تكون الصيغ المتغايرة، وكذلك مباني اللواصق المتغايرة تنوعات لمصرفات مختلفة فإن الصيغ ومباني اللواصق الموزعة توزيعاً تكاملياً هي تنوعات لمصرف واحد. والمراد بالتوزيع التكاملي هنا علاقة بين صيغتين أو لاصقتين لا تسمح بحلول إحداهما محل الأخرى في نفس السياق، فصيغة /فاعل/ في نحو (جاء الضارب)، مثلاً، لا تحل محلها من الناحية القياسية صيغة /مُفعِلل/ أو /مُفْعِل/ أو /مُتفعلِل/ أو نحوها، ولذا فإن هذه الصيغ ونحوها في توزيع تكاملي مع صيغة /فاعل/، وهو ما يجعلها تنوعات المصرف واحد هو مصرف اسم الفاعل، وكذا فإن اللاحقة /ون/ واللاحقة /ين/ لا تحل إحداهما محل الأخرى في نفس السياق الإعرابي، ولذا فهما تنوعان لمصرف واحد، وهو المصرف الدال على جمع المذكر السالم، وكذا فإن التنوعات /ال/ و /ات/ و /اذ/ و /ار/، ونحوها موزعة توزيعاً تكاملياً، بحيث لا يقع أحدها محل الآخر في نفس السياق، ولذا فهي تنوعات لمصرف واحد هو مصرف أداة التعريف.

ويذكر لاينز أنه «لا يمكن أن تكون الوحدتان في تغاير ما لم تكونا مترادفتين، ولو جزئياً على الأقل، في التوزيع»[89]، ويقصد بالترادف في التوزيع «الحلول في نفس زمرة السياقات»[90]، ويمكن التمثيل لذلك من العربية بنحو /ان/ و /ون/ و /ات/ فهذه اللواحق جميعها متغايرة لأنها مترادفة في التوزيع، أي أنها تقع في نفس زمرة السياقات، وذلك نحو (ناصران) و(ناصرون) و(ناصرات). ومن أمثلة الصيغ المتغايرة أيضاً صيغتا /فعلان/ و /فعلى/ حيث

تدل الأولى على المذكر، والثانية على المؤنث، كما في (عطشان) و(عطشى) و(غضبان) و(غضبى)، فهاتان الصيغتان مترادفتان في التوزيع، وإبدال إحداهما بالأخرى في نفس السياق يؤدي إلى إحداث كلمة مختلفة.

6 ـ 10 ـ المشترك القواعدي:

من المألوف في الدراسات التراثية إطلاق مصطلح (المشترك) على «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»[91]، ونظراً إلى أن مصطلح (المشترك اللفظي) قد انصرف غالباً إلى الألفاظ المشتركة في دلالتها المعجمية، كما في لفظ (العم) الدال على (أخي الأب) وعلى (الجمع الكثير)[92]، فقد أردت بمصطلح (المشترك القواعدي) مبنى المُصرِّف الدال على معنيين قواعديين فأكثر، كما في صيغة /فعيل/ التي تدل أحياناً على معنى /فاعل/، كما في نحو (سليم) بمعنى (سالم)، وقد تدل على معنى (مفعول)، كما في (جريح) بمعنى (مجروح).

وهذه الظاهرة (ظاهرة الاشتراك القواعدي) ليست مقتصرة على المصرفات الصيغية، بل توجد فيها، وتوجد كذلك في المصرفات اللاصقة، كما في /ة/ التي تدل على التأنيث كما في (ضاربة)، وقد تدل على الوحدة كما في (حمامة) أو على المبالغة في الوصف في نحو (علاّمة).

وسميت هذه الظاهرة بظاهرة الاشتراك القواعدي، لأن المعاني التي يدل عليها المصرف المشترك هي معانٍ قواعدية، أي أنها تصريفية أو تركيبية (نحوية)، وقد يجتمع في المصرف الواحد معنى تصريفي وآخر تركيبي، كما في الواو في نحو (انتصر المسلمون) فهو مصرِّف تصريفي لدلالته على جمع المذكر السالم، ومصرِّف تركيبي لدلالته على الرفع الدال على الفاعلية.

ونظراً إلى العلاقة الوثيقة بين التصريف والتركيب فإن أغلب المصرفات ذات دلالة مشتركة بين التصريف والتركيب، فصيغ المشتقات ـ مثلاً ـ لها وظائف تركيبية، إضافةً إلى دلالتها التصريفية، وكذا /ال/ تدل على معنى التعريف، وعلى العهد أو الجنس، علاوة على دورها التركيبي في التطابق، كما هو الحال بين الصفة والموصوف.

هوامش الفصل السادس

(1) Nida, E.A. Morphology. The University Of Michigan Press. 2nd Edition. 1962 U.S.A. p.1.

(2) Robins. General Linguistics. p.181.

(3) Ben Crane and others. An Introduction to Linguistics. p.96.

(4) ابن الحاجب، متن الشافية بمجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1984م، 1 :9.

(5) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص32.

(6) انظر: حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح والتوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، (د ـ ت)، 2 :353.

(7) التبصرة والتذكرة 2 :778.

(8) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، 1966م، 3 :302.

(9) ابن جنّي، شرح التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي، ط1، 1954م، 1 :3، 4.

(10) السابق، 1 :4.

(11) انظر: شرح أبي يحيى زكريا الأنصاري، بمجموعة الشافية، 2 :19.

(12) ابن هشام، أوضح المسالك، 3 :303.

(13) جورج مونان، مفاتيح الألسنية: ص78.

(14) Robins. General Linguistics. p.184.

(15) Lyons. Semantics. 1:18.

(16) المزهر، 1 :588.

(17) Lyons. Introduction to Theoretical Linguistics. p.199.

(18) Ibid. p.200.

(19) فندريس، اللغة: ص124.

(20) Bloomfield. Language. p.178.

(21) أولمان، دور الكلمة في اللغة: ص32.

(22) Stork and Widdowson. Learning About Linguistics. p.77.

(23) جورج مونان، مفاتيح الألسنية: ص57.

(24) Langacker, R.W. Language and ITS Structure. Harcourt, Brace Jovanovich INC. 1973 USA. p.75.

(25) Lyons. Introduction To Theoretical Linguistics. p.181.

(26) Robins. General Linguistics. p.192.

(27) Ben Crane and others. An Introduction To Linguistics. p.255.

(28) Bloomfield. Language. p.161.

(29) Yuen Ren Chao. Language and Symbolic Systems. p.75.

(30) Greeberg Joseph. H. Essays in Linguistics. The University of Chicago Press. London, 1961. p.18.

(31) Ibid. p.18.

(32) انظر: عبد القادر المهيري، (مفهوم الكلمة في النحو العربي)، حوليات الجامعة التونسية، العدد 23، 1984م، ص32 ـ 34.

(33) المفصل بشرح ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة (د ـ ت)، 1: 18.

(34) ابن الخشاب، المرتجل، ص4، 5.

(35) السكاكي، مفتاح العلوم، البابي الحلبي، القاهرة، 1318هـ، ص4.

(36) ابن الحاجب، متن الكافية بشرح الرضي، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، 1978م، 1: 19.

(37) ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين، دار الفكر، (د ـ ت)، ص11.

(38) المرجع السابق: نفس الصفحة.

(39) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين، ط2، (د ـ ت)، 1: 15.

(40) التعريفات: ص98.

(41) شرح المفصل لابن يعيش، 1: 19.

(42) خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، (د ـ ت)، 1: 20.

(43) شرح الرضي على الكافية، 1: 22.

(44) شرح الرضي على الكافية، 1: 26.

(45) محمد فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير، وبهامشه تفسير أبي السعود، دار الطباعة العامرة، (د ـ ت)، 1: 16.

(46) انظر: عبد القادر المهيري، (مفهوم الكلمة في النحو العربي)، ص40، وقد ذكر أن مفهوم الكلمة عند رضي الدين الأستراباذي أقرب إلى مفهوم (اللفظم) يقصد (المُصرِّف).

(47) شرح الرضي على الكافية، 1: 26.

(48) أبو البقاء الكفوي، الكليات، 4: 99.

(49) شرح المفصل لابن يعيش، 1: 19.

(50) شرح الرضي على الكافية، 1: 23.

(51) فندريس، اللغة، ص122.

(52) Elements Of General Linguistics. p.107.

(53) شرح التصريح على التوضيح، 2: 362.
(54) شرح المفصل لابن يعيش، 4: 139.
(55) الرماني، معاني الحروف، ص42.
(56) الصيمري، التبصرة والتذكرة، 2: 615.
(57) شرح المفصل لابن يعيش، 1: 67.
(58) شرح التصريح على التوضيح، 2: 358.
(59) انظر: محمد عبد الخالق عضيمة، المغني في تصريف الأفعال، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط3، 1962م، ص34 ـ 36.
(60) شرح الجاربردي على الشافية (بمجموعة الشافية من علمي الصرف والنحو) 1: 16.
(61) حاشية ابن جماعة على الجاربردي (بمجموعة الشافية من علمي الصرف والنحو) 1: 17.
(62) السابق: 1: 16، 17.
(63) السابق: 1: 17.
(64) السابق: نفس الصفحة.
(65) حاشية ابن جماعة على الجاربردي (بمجموعة الشافية) 1: 17.
(66) السابق: نفس الصفحة.
(67) رضي الدين الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 1: 18.
(68) السابق: نفس الصفحة.
(69) المفصل بشرح ابن يعيش: 10: 121.
(70) شرح المفصل لابن يعيش: 10: 121.
(71) الخصائص: 2: 321 ـ 327.
(72) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985م، 1: 28 وما بعدها.
(73) الخصائص: 2: 321.
(74) السابق: 2: 326.
(75) السابق: 3: 121، وما بعدها.
(76) السابق: 3: 121، 122.
(77) السابق: 3: 123.
(78) السابق: 3: 124.
(79) الخصائص: 2: 315.
(80) السابق: 2: 327.
(81) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل: ص36.
(82) شرح الجاربردي على الشافية (بمجموعة الشافية) 1: 272.
(83) See: Ben Crane and others An Introduction to Linguistics. p.98.
(84) Greenberg. Essyas in Linguistics. p.19.
(85) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد البيطار، مطبعة الترقي، دمشق،

1957م، ص426.

(86) Lyons. Introduction to Theoretical Linguistics. p.183.

(87) Nida E.A. Morphology. p.115.

(88) See: Lyons. Introduction to Theoretical Linguistics. p.73.

(89) Lyons. Introduction to Theoretical Linguistics. p.73.

(90) Ibid. p.73.

(91) السيوطي، المزهر، 1:369.

(92) ابن منظور، لسان العرب: مادة (عمم).

الفصل السابع

المستوى التركيبي

الفصل السابع

المستوى التركيبي

7 ـ 1 ـ الدلالة التركيبية:

لقد أشرت ـ فيما سبق ـ إلى أن الكلمات سواء أكانت بسيطة المبنى أم مركَّبة تدل على معانٍ معجمية أو قواعدية أو هما معاً، وأضيف هنا أن ائتلاف تلك الكلمات بعضها ببعض ينشأ عنه معانٍ جديدة، ولذا لا يمكن القول بأن الدلالة التركيبية هي الدلالة الناشئة عن مجموع الدلالات الجزئية، أي دلالة الكلمات أو المُصرِّفات فحسب، بل إنها تشتمل على هذه الدلالات، وزيادة، والسؤال الذي سأحاول الإجابة عنه في هذا الفصل هو: من أين تأتي تلك الزيادة؟

وسأبدأ الحديث عن هذا الموضوع بالموازنة بين إحدى الجمل الصحيحة السبك عند متكلمي العربية، وما يساويها كما من الكلمات المنفصلة التي ينقصها تعلق بعضها ببعض على وجه من الوجوه المألوفة في اللغة العربية، كي نتأكد من أن الدلالة التركيبية لا تقتصر على مجموع دلالات الأجزاء فقط:

1 ـ يذهب خالد إلى عمله مترجلاً صباح كل يوم.

2 ـ إلى مترجلاً خالد عمله يوم صباح كل يذهب.

فبالموازنة بين (1) و (2) نلاحظ أن الدلالة المفهومة من (1) تختلف عما يفهم من الكلمات المنفصلة المرتبة على النحو الذي هي عليه في (2)، ولا يخفى أن الدلالة في (1) أغنى بكثير من الدلالة في (2)، لأن الجملة (1) تشتمل علاوةً على معاني الأجزاء المتركبة منها على دلالة تركيبية زائدة على

دلالات الأجزاء، أما سلسلة الكلمات في (2) فتخلو من أية دلالة تركيبية، وبإمكاننا أن نحاول إعادة سبك الكلمات على صورة أخرى غير التي هي عليها في (2) وسنلاحظ أننا سنصل إلى نفس النتيجة كلما كان السبك لا يوافق وجهاً من الوجوه النحوية المألوفة في العربية.

وهكذا فإن ما سبق يؤكد صحة ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي (ت368) في رده على مَتّى بن يونس (ت328) حين بادر هذا الأخير، في مناظرة لهما، بقوله: «يكفيني من لغتكم هذا الاسم والفعل والحرف، فإني أتبلغ بهذا القدر إلى أغراض قد هذبتها لي يونان»[1]، فردَّ أبو سعيد: «أخطأت لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى رصفها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها»[2]. وقد كان السيرافي يدرك تماماً أن ترتيب الكلمات في العربية ليس كل شيء في فهم تراكيبها وإفهامها، فأردف قوله السابق بقوله: «وكذلك أنت محتاج بعد هذا إلى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف، فإن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ أو الفساد في المتحركات»[3]. وسيتضح لنا في مبحث القرائن أن كلاً من الرتبة والإعراب ما هو إلا قرينة واحدة من قرائن كثيرة يُتوصل بها إلى كشف المعاني النحوية.

ولما كان مفهوم الجملة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالدلالة التركيبية، من حيث كون الجملة هي الميدان الذي تظهر فيه تلك الدلالة، أضحى من المناسب أن أتتبع بالبحث والدراسة ما قاله اللغويون الغربيون، ونحاة العربية في تعريفها، وأبدأ، أولاً بمفهومها عند الغربيين.

7 ـ 2 ـ 1 ـ مفهوم الجملة عند الغربيين:

إن مصطلح الجملة في الدراسات اللغوية الغربية قديمها وحديثها ملبس إلى حد كبير، مثله في ذلك مثل العديد من المصطلحات اللغوية، ويبدو أن أهم المعايير التي استند إليها في تحديد المراد من الجملة يمكن تلخيصه في الآتي:

(1) **المعيار الإسنادي**: وتعرَّف الجملة، بمقتضى هذا المعيار بأنها مجموعة

من الكلمات التي تشتمل على مسند إليه ومسند.

(2) **المعيار الدلالي**: وبموجب هذا المعيار تعرَّف الجملة بأنها ما يعبِّر عن فكرة كاملة.

(3) **معيار الوقف الاحتمالي**: وبمقتضى هذا المعيار توصف الجملة بأنها القول الذي يقع بين سكتتين[4].

ونظراً إلى أن المعيارين الأولين متلازمان، عادةً، فقد حاول بعض اللغويين الجمع بينهما، فعرَّف الجملة بأنها «مجموعة من الكلمات المشتملة على مسند إليه Subject ومسند Predicate المعبِّرة عن فكرة كاملة»[5].

ويبدو أن مارتينيه قد اعتبر أن المعيار الأول كافٍ في تحديد الجملة فعرَّفها بأنها «قولة كل العناصر فيها ملحقة بمسند إليه واحد، أو مسانيد إليها مختلفة معطوف بعضها على بعض»[6].

أما هاريس Harris فقد استند إلى المعيار الثالث، فعرَّف القولة بأنها «كل امتداد من حديث لشخص واحد يقع بين سكتتين من قبل ذلك الشخص»[7].

وربما كان تعريف بلومفيلد للجملة هو التعريف الأشهر، وهو التعريف الذي أضاف معياراً جديداً إلى المعايير التي بمقتضاها ترسم حدود الجملة، حيث حدَّد الجملة بالاحتكام إلى معيار الاستقلال القواعدي، وطبقاً لرأيه فإن الجملة هي «مبنى لغوي مستقل غير محصور - بمقتضى أية تركيبة Construction قواعدية - في أي مبنى لغوي أكبر»[8]. وقد حاول لاينز أن يعيد صياغة هذا التعريف بإيجاز أكبر، فعرَّف الجملة بأنها «الوحدة الكبرى للوصف القواعدي»[9]، أو «الوحدة الكبرى للتحليل القواعدي»[10]. ولعل لاينز يلمِّح من خلال تعريفه هذا إلى بيان الفائدة التي يجنيها اللغوي فيما إذا اعتمد على معيار الاستقلال القواعدي في تعريف الجملة، وهي شعوره بسيطرته على أكبر الوحدات اللغوية المختلفة.

ومن الملاحظ أن التعريفات السابقة جميعها تتصل اتصالاً وثيقاً بالدلالة التركيبية، من حيث كونها تجعل من الفائدة (أو الإفادة) محوراً للتعريف، وربما

كان هذا واضحاً في التعريف الثاني، لتصريحه بأن الجملة هي ما يعبِّر عن فكرة كاملة، والفكرة الكاملة هي مَظِنَّة الفائدة، أما التعريف الأول فربما اكتنفه بعض القصور من حيث إن اكتفاء المتكلم بركني الإسناد لا يعني أنه عبَّر عن مقصوده من كلامه، فكثيراً ما نرى جملاً محتوية على مسند إليه ومسند، ومع ذلك فهي قاصرة عن الإبلاغ الذي يبلغ به المتكلم كنه مراده، وأما التعريف الثالث فيمكن أن نستنتج منه أن الجملة هي ما تحصل به الفائدة، وذلك لأنه يجعل من السكوت حداً للجملة، وهو مرتبط عادةً، بتمام الفائدة. وينبغي ألا يغرب عن بالنا أن هذا التعريف هو تعريف للقولة وليس للجملة، سواء أصرَّح المعرِّف بذلك كما فعل هاريس، أم لا، إذ لا يمكن الحديث عن السكوت إلا في الإطار التخاطبي، أي في الكلام الفعلي. وما دعاني إلى ذكر هذا التعريف هنا سببان:

أولاً: الحرص على الجمع بين المعايير الثلاثة السابقة المشهورة بين اللغويين في تعريفهم للجملة.

ثانياً: إمكان اعتبار أن المقصود بالسكوت هو الوقف الاحتمالي لا الوقف الفعلي.

وفيما يتعلق بتعريفي بلومفيلد ولاينز فقد آثرا الاهتمام بالاستقلال، سواء أكان ذلك تصريحاً كما فعله بلومفيلد، أم تلميحاً كما فعل لاينز، ومعلوم أن الاستقلال لا يكون إلا بتمام المعنى وحصول الفائدة.

7 ـ 2 ـ 2 ـ مفهوم الجملة في التراث:

يبدو أن أوائل النحاة قد عوَّلوا على معيارَي (حسن السكوت) و(تمام الفائدة) في معرفة حدود الجملة، وإن لم يكن مفهوم الجملة قد عرِّف تعريفاً واضحاً عندهم، فقد صرَّح أبو العباس محمد بن اليزيد المبرِّد (ت285) ـ في حديثه عن باب الفاعل ـ بأن الفعل والفاعل «جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب»[11]. أما سيبويه فيُفهم من بعض حديثه إنه يفرّق بين الكلام والقول على أساس أن القول أعم من الكلام، من حيث إن الكلام

يكون عند تمام الفائدة، «فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً»[12]، كما أوضح ابن جنّي. وقد نقل كل من ابن جنّي وابن الخشاب قول سيبويه: «واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً»[13]، للاستدلال على تفريق سيبويه بين القول والكلام، وأن الكلام هو المرتبط بالفائدة.

وتبدو الصلة وثيقة بين الجملة والكلام عند أوائل نحاة العربية، حتى إنهم استخدموا المصطلحين بمعنى واحد، وقد سار على هذا النهج كل من ابن جنّي[14]، وجار الله الزمخشري[15]، حيث صرَّحا بأن الكلام يسمى الجملة. ومن تعريفاتهم للكلام قول ابن جنّي: «وأما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد بمعناه»[16]، وقد مثَّل له بنحو: «زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء وعاء في الأصوات، وحس، ولب وأفّ، وأوّه»[17]. وعرَّفه الزمخشري بأنه «المركَّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»[18]. ويرادف هذا التعريف قول ابن الحاجب: «الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد»[19]. أما ابن الخشاب فقد عرَّفه بقوله «وحدُّ الكلام أنه جملة من الحروف المسموعة المتمايزة المفيدة فائدة تامة يحسن السكوت عليها»[20]. ولئن كان ابن الخشاب قد لمَّح من خلال هذا التعريف إلى التفريق بين الكلام والجملة، وأن الكلام أخص منها، لقد صرَّح الرضي بالفرق بينهما، حيث يقول: «والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس»[21].

ومن خلال هذا المفهوم فقد بدا مصطلح الجملة شبيهاً في بعض أحواله، وبالتحديد في الحالة المسماة بالجملة الصغرى، بما يعرف عند الغربيين بما يمكن أن يسمى جُميلة Clause وهو المصطلح الذي عرَّفه لاينز بأنه «مجموعة من الكلمات، لها مسند إليه ومسند محصورة في جملة كبرى»[22].

وكان أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك (ت672) ـ فيما يبدو ـ من أوائل من اهتم بالتفريق بين الجملة والكلام، وقد أيَّد ابن هشام ـ وهو الذي عوَّل كثيراً على هذا التفريق ـ رأي ابن مالك في اعتراضه على الزمخشري في

اعتبارهما مترادفين[23]، معرِّفاً الكلام بأنه: «القول المفيد بالقصد»[24]، ويقصد بالمفيد «ما دل على معنى يحسن السكوت عليه»[25]، كما عرَّف الجملة بأنها: «عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضُرب اللص، وأقائم الزيدان؟ وكان زيد قائماً، وظننته قائماً»[26].

وهكذا نرى أن النحاة قد اعتمدوا في رسم حدود الجملة أو الكلام على عدة معايير أهمها:

1 - معيار (حسن السكوت) ويقصد بالسكوت «سكوت المتكلم، بمعنى قطع كلامه، وسكوت السامع بأن لا يطلب زائداً على ما سمع»[27]، وقيل الأنسب إضافة السكوت إلى المتكلم «فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته أيضاً، وقيل المعتبر حسن سكوت السامع»[28].

2 - معيار (الإفادة) ويحترز به عادةً عن «المفرد والمركَّب غير المفيد كالإضافي نحو غلام زيد، والمزجي كبعلبك، والإسنادي المسمى به كبرق نحره»[29].

3 - معيار (الاستقلال) ويقصد به استغناء الألفاظ عن غيرها[30]، وعدم احتياجها إليها[31].

4 - معيار (الإسناد) والمراد به كما أوضح الرضي: «أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك المخبر في الذكر وأخص به»[32]، وقد احترز بقوله (أن يخبر) عن النسب الإضافية، وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها، وأراد بقوله (في الحال) نحو (قام زيد وزيد قائم)، وأدخل بقوله (في الأصل) الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو: (بعت) و(أنت حر)، وفي الطلبي نحو: (هل أنت قائم؟) و(ليتك أو لعلك قائم)، وكذا نحو (اضرب)، واحترز بقوله (على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه) عن كون الفعل خبراً أيضاً عن واحد من المنصوبات في نحو (ضرب زيد عمراً أمامك يوم الجمعة ضربة، وضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضربة)، «فإن المرفوع في الموضعين أخص بالفعل وأهم بالذكر من المنصوبات»[33]. ومن تعريفهم

للإسناد أيضاً قولهم: إنه «ربط إحدى الكلمتين بالأخرى بحيث إنه لو لم يتكلم بشيء غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لشيء غيرهما»[34].

7 ـ 3 ـ دلالة الجملة ودلالة القولة:

سبقت الإشارة إلى أن معنى القولة أغنى من معنى الجملة، وأضيف هنا أن هذا الثراء الدلالي المرتبط بالقولة لا يعني أنها تشتمل على عدد أكبر من الكلمات التي تشتمل عليها الجملة بل إننا نجد أن العكس هو الصحيح في كثير من الأحيان، وذلك لأن الجمل بالمقاييس السابقة لا بد من اشتمالها على طرفَي الإسناد على أقل تقدير، أما في القولة فيمكن الاستغناء عن أحد الطرفين بمعونة سياق الحال، كما في نحو (غزال) إذا قيلت لصائد يبحث عن غزال يصطاده.

وهكذا فإن السياق هو مصدر ثراء القولة فهو الذي يعوّض النقص الكمي فيها من جهة، وهو الذي يعطيها القدرة على التعبير عن غرض المتكلم من جهة أخرى. فإذا أريدت دراسة القولة دراسة نحوية محضة بمعزل عن الاعتبارات التخاطبية فلا بد من تقدير ما يُعدُّ محذوفاً منها عند اعتبارها جملة، حتى يمكن إرجاعها إلى منوال الجملة الذي تمثِّله تلك القولة. أما في التحليل التخاطبي فيكفي النظر في سياق المحادثة أو قرينة الحال، باعتبارهما سببَي الإفادة.

إن تحديد تمام الفائدة في القولة ينبغي ألا يقتصر على ما يُعرف بالإسناد فحسب، لأن ذلك يجعل قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾[35] قولة مفيدة مع أن الاقتصار عليها لا يوفي بالغرض الإبلاغي، ولعل معيار السكوت أو حسن السكوت هو المعيار الأفضل الذي يمكن الاعتماد عليه في رسم حدود القولة التامة، وإذا احتكمنا إلى هذا المعيار فسنجد أن قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ ليس قولةً تامة، وهو ما جعل المفسرين وغيرهم يمنعون الوقوف عليها مع أنها جملة كاملة بمقياس الإسناد.

7 ـ 4 ـ مناويل الجمل:

ليس بإمكان المرء أن يفهم أو يؤلِّف جمل لغة ما اعتماداً على حفظه

عدداً كبيراً من كلماتها، وذلك ما يقصده أبو سعيد السيرافي بقوله في المناظرة السابقة: «إنك فقير إلى رصفها وبنائها في الترتيب الواقع في غرائز أهلها»، فاللغات تختلف في مناويلها التركيبية، كما تختلف في المناويل البنيوية لمصرفاتها وكلماتها[36]. وإذا كان المتكلم يحتاج في استعماله مفردات لغة ما إلى نقلها من أهلها وحفظها كما ينطقها المتكلمون بتلك اللغة فإنه ليس في حاجة إلى مثل هذا الجهد إذا ما أراد استخدام جمل تلك اللغة، وذلك لأن عدد الجمل في كل لغة غير محدود، وليس بإمكان أي إنسان، مهما تكن قدراته في الحفظ أن يحفظ جمل لغة ما عن ظهر قلب، ناهيك بأن المتكلمين يستخدمون في كل يوم جملاً جديدة لم تُسمع من قبل، فإذا كان الأمر مقتصراً على حفظ الجمل، فإن المتكلم لا يمكنه أن يؤلّف أو يفهم جملاً جديدة لم يسبق له أن سمعها، وهو ما يدل على أن المتكلمين يكتفون في إدراكهم واستخدامهم لها على معرفة المناويل التي تنتمي إليها تلك الجمل دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة حفظ كل جملة من الجمل التي سبق لهم أن عرفوها.

وقد كانت بعض جوانب هذه المسألة مثار جدل بين أعلام التراث حيث اختلفوا فيما إذا كانت إفادة التركيبات لمعانيها إفادة وضعية أم عقلية، وقد ترتب منطقياً على هذا الخلاف اختلاف في مدى حاجة المتكلم إلى التوقف في استخدامه الجمل على ما نُقل عن العرب أم أنه ليس في حاجة إلى هذا النقل. وكان من أنصار القول بأن المركّبات موضوعة شهاب الدين القرافي، وتبعه في ذلك ابن حلول القيرواني (ت895). وحجة أصحاب هذا الرأي «أن العرب حجّرت في تركيب الجمل كما حجّرت في المفردات»[37]. ومن أنصار القول الثاني فخر الدين الرازي[38]، وابن مالك[39]. وكانت حجة ابن مالك في وجهين:

أحدهما: أن من لا يعرف من الكلام العربي إلا لفظين مفردين صالحين لإسناد أحدهما إلى الآخر فإنه لا يفتقر عند سماعها مع الإسناد، إلى معرِّف بمعنى الإسناد، بل يدركه ضرورة.

وثانيهما: أن الدال بالوضع لا بد من إحصائه ومنع الاستئناف فيه، كما

كان في المفردات والمركَّبات القائمة مقامها، فلو كان الكلام دالاً بالوضع وجب ذلك فيه، ولم يكن أن نتكلم بكلام لم نسبق إليه، كما لم نستعمل في المفردات إلا ما سبق استعماله، وفي عدم ذلك برهان على أن الكلام ليس دالاً بالوضع»[40].

ومن الواضح أن ما في كلام ابن مالك من الحجة ما يكفي لإبطال حجة ما ذهب إليه القائلون بالوضع في المركَّبات، وإننا لنجد في ثنايا هذا الكلام قولة ذات أهمية بالغة عند تشومسكي وأتباعه، وقد عوَّلوا عليها كثيراً، لا سيما في مفهوم الكفاية اللغوية، وهي أن المتكلم يستطيع أن يتكلم بجمل لم يسمعها من قبل ولم يسبق إليها.

ومن الحجج التي استخدمها القائلون بوجهة النظر العقلية ما حكاه ابن إياز عن شيخه حيث قال: «ولو كان حال الجمل كحال المفردات في الوضع لكان استعمال الجمل وفهم معانيها متوقفاً على نقلها من العرب، كما كانت المفردات كذلك، ولوجب على أهل اللغة أن يتتبعوا الجمل ويودعوها كتبهم كما فعلوا ذلك بالمفردات»[41].

والواقع أن أصحاب النظرة العقلية تمكنوا من إبطال رأي خصومهم، ولكننا لا نجد فيما نقلناه عنهم حتى الآن ما يثبت صحة رأيهم دون تأويل لآرائهم، وذلك لأن العقل المحض لا يمكن أن يتوصل إلى فهم معاني تراكيب لغة ما دون الاستناد إلى المناويل التركيبية التي تنتمي إليها تلك اللغة، إذ اللغات ـ كما سبقت الإشارة ـ تختلف في مناويلها التركيبية كما تختلف في مفرداتها «فالمضاف مقدم على المضاف إليه في بعض اللغات ومؤخر عنه في بعض، ولو كانت المركَّبات عقلية لفهم المعنى واحداً سواء تقدم المضاف على المضاف إليه أو تأخر»[42]. وقد حاول محمد بن بهادر الزركشي (ت794) أن يفصل في هذا الخلاف فأفلح في ذلك بعبارة موجزة، حيث يقول: «والحق أن العرب إنما وضعت أنواع المركَّبات أما جزئيات الأنواع فلا، فوضعت باب الفاعل، لإسناد كل فعل إلى من صدر منه، أما الفاعل المخصوص فلا، وكذلك باب (إن وأخواتها) أما اسمها المخصوص فلا، وكذلك سائر أنواع

التراكيب، وأحالت المعنى على اختيار المتكلم»[43]، ويقصد الزركشي بأنواع المركَّبات ما أعنيه بالمناويل. وقد حاول الرضي أن يشرح المسألة بطريقة أكثر وضوحاً، وعلى الرغم من أنه من القائلين بالوضع فإن ما يقصده بوضع المركَّبات هو وضع مناويلها لا وضع جزئياتها، يقول: «إننا لا نسلم أن المركَّب ليس بموضوع، وبيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظاً معيَّنة سماعية، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة [يقصد متن اللغة]، وإما أن يضع قانوناً يعرِّف به الألفاظ فهي قياسية، وذلك القانون إما أن يعرِّف به المفردات القياسية، وذلك كما بيَّن أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل، ومن باب أفعل على وزن مُفعل. وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمصغَّر، والجمع، ونحو ذلك، وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف، وإما أن يعرِّف به المركَّبات القياسية، وذلك كما بيَّن مثلاً، أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو»[44].

إن الناظر في الاقتباس السابق يمكن أن يستنبط منه كثيراً من المسائل المعينة على تصور أمثل للظواهر اللغوية، ومن ذلك:

1 ـ أنه يفرِّق بين الألفاظ التي لها دلالة معجمية، والألفاظ التي لها دلالة قواعدية، وهذا يذكِّرنا بتفريق مارتينيه بين المصرفات المعجمية والمصرفات القواعدية فالأولى تنتمي إلى قوائم غير محددة، أي أنها من المسموعات، والثانية تنتمي إلى قوائم محدودة، أي أنها من المقيسات.

2 ـ أن المناويل تكون على مستوى الكلمة، كما تكون على مستوى التراكيب، أي أنها تشمل كل المقيسات.

3 ـ أن المتكلم يمكنه أن يفهم ويؤلف كلمات مركَّبة وجملاً لم يسبق له أن سمعها من قبل، اعتماداً على (القوانين الكلية) الموجودة في أذهان متكلمي اللغة السليقيين، وهي التي يتعلمها غيرهم عن طريق القواعد.

وهكذا يمكن القول: إن نصيب اللغة في تأليف الجملة هو كون الجملة

مؤلفة على منوال من المناويل المألوفة في تلك اللغة. أما اختيار الكلمات المعينة، واختيار المنوال الذي توضع فيه تلك الكلمات فذلك يخضع لاختيار المتكلم ويتحكم فيه الغرض الإبلاغي الذي يقصده، ولذا فإن الحكم على الجملة بأنها غير صحيحة ينصرف إلى الخطأ في كيفية تأليفها، وعدم مطابقتها للمناويل التركيبية السائدة في تلك اللغة، أما الحكم عليها بأنها صادقة أو كاذبة مثلاً فذلك ينصرف إلى كونها قولة للمتكلم، وهو مبحث تخاطبي محض، يقول عبد القاهر الجرجاني: «وذلك أن الإثبات إذا كان من شرطه أن يقيد مرتين، كقولك (إثبات شيء لشيء) ولزم من ذلك أن لا يحصُلَ إلا بالجملة التي هي تأليف بين حديث ومحدث عنه، ومسند ومسند إليه، علمت أن مأخذه العقل، وأنه القاضي فيه دون اللغة، لأن اللغة لم تأت لتحكم بحكم، أو لتثبت وتنفي، وتقضي وتبرم، فالحكم بأن الضرب فعل لزيد، أو ليس بفعل له، وأن المرض صفة له، أو ليس بصفة شيء يضعه المتكلم، ودعوى يدعيها، وما يعترض على هذه الدعوى من تصديق أو تكذيب أو اعتراف، أو إنكار، وتصحيح أو إفساد فهو اعتراض على المتكلم، وليس اللغة من ذلك بسبيل، ولا منه في قليل ولا كثير... ومما يجب ضبطه في هذا الباب أن كل حكم يجب في العقل وجوباً، حتى لا يجوز خلافه، فإضافته إلى دلالة اللغة، وجعله مشروطاً فيها محال، لأن اللغة تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه»(45).

7 ـ 5 ـ البنية الداخلية والبنية الخارجية على مستوى التراكيب:

إن الصورة المثلى لكل لغة من اللغات أن تتفق بناها الداخلية مع بناها الخارجية، ولكن مثل هذه الحالة لا تكاد توجد في جميع اللغات، ففي العربية مثلاً نجد أن بعض المعاني متطابقة في صورتها الخارجية مع اختلاف بناها الداخلية، ومن أمثلة ذلك:

(أ): 1 ـ أفضّل ثوب الحرير.

2 ـ أفضّل كتاب الضيف.

3 - أفضّل نوم الليل.

وبالنظر في الأمثلة السابقة نلاحظ أنها مشتركة في بنيانها النحوية الخارجية من حيث كونها تتألف جميعاً من فعل وفاعل ومفعول به ومضاف إليه، ومحل الشاهد في هذه الأمثلة هو المضاف والمضاف إليه في كل منها، ففي المثال الأول نجد أن المراد من (ثوب الحرير) هو الثوب الذي من حرير، والمراد من (كتاب الضيف) في المثال الثاني هو الكتاب الذي للضيف، والمراد من (نوم الليل) هو النوم الذي في الليل، أي أن الإضافة في المثال الأول على معنى (من) وفي الثاني على معنى (اللام) وفي الثالث على معنى (في)، على الرغم من أن البنية الخارجية لهذه الأمثلة لا تنص على هذا الاختلاف. ومن ذلك أيضاً:

(ب):1 - البيت سُرق.

2 - البيت اشتريته.

3 - البيت نمت فيه.

4 - البيت بعت أثاثه.

(ج):1 - قام زيد.

2 - مات زيد.

(د): 1 - قتل زيد نفساً.

2 - طاب زيد نفساً.

فبالموازنة بين أمثلة المجموعة الثانية نلاحظ أن كلمة (بيت) وقعت موقع الابتداء في الأمثلة الأربعة مع إمكان ردها إلى الأصول التالية:

1 - سُرق البيت.

2 - اشتريت البيت.

3 - نمت في البيت.

4 ـ بعت أثاث البيت.

وهكذا نستنتج أن وقوع كلمة (بيت) في موقع الابتداء في الأمثلة السابقة لا يحتم اتحاد معانيها النحوية، ولكي نتوصل إلى معانيها ينبغي أن نردها إلى بنيات أخرى أوضح دلالة، وهو ما يجعلنا نقول بأن المبتدأ الذي خبره جملة فعلية محوَّل عن بنيات أخرى تبدو فيها دلالة ذلك المبتدأ أكثر وضوحاً.

أما المثالان المنتميان إلى المجموعة (جـ) فإن كلمة (زيد) فيهما، وهي الواقعة موقع الفاعل حسب الاصطلاح النحوي المعروف قد اختلفت من الناحية المنطقية باختلاف الفعل المسند إليها، ففي المثال (1) نلاحظ أن الأصل هو فعل زيد القيام، في حين أن أصل التركيب في (2) هو حل الموت بزيد، أي أن (زيد) في (1) فاعل منطقي، أما في (2) فإن الموت هو الفاعل المنطقي.

وكذا فإن الموازنة بين المثالين (د ـ 1) و (د ـ 2) تدلنا على أن البنية الداخلية للمثال الأول هي (فعل زيد القتل بنفسٍ) في حين أنها في المثال الثاني (حلّت الطيبة بنفس زيد). ونظراً إلى اختلاف البنية الداخلية للمثالين فقد أعربت كلمة (نفساً) في (1) مفعولاً به، وأعربت في (2) تمييزاً، وليس ثمة من العناصر اللفظية الظاهرة ما يفرّق بين الكلمتين في الإعراب.

وكما تختلف البنى الداخلية مع تطابق البنى الخارجية قد تختلف البنى الخارجية مع تطابق البنى الداخلية، كما في الآتي:

أولاً: 1 ـ بحسبك درهم.

2 ـ حسبُك درهم.

ثانياً: 1 ـ كفى بالله شهيداً.

2 ـ كفى اللّهُ شهيداً.

ثالثاً: 1 ـ لست بناجح.

2 ـ لست ناجحاً.

رابعاً: 1 ـ زيد ـ ظننت ـ قائم.

2 ـ ظننت زيداً قائماً.

فبالموازنة بين المثالين في كل مجموعة من المجموعات الأربع السابقة نلاحظ اتفاق المثالين في بنيتهما الخارجية، مع إمكان ردهما إلى بنية داخلية واحدة.

وقد فطن أعلام التراث إلى اختلاف البنى الداخلية عن البنى الخارجية في بعض التراكيب، ومن شواهد ذلك أنهم كانوا يوضِّحون بعض حالات الإضافة الملبسة بعباراتهم فيقولون، مثلاً: إن الإضافة هنا على معنى (من) أو على معنى (اللام)، وإن الإضافة هنا من باب إضافة المصدر إلى مفعوله، أو إنها هناك من باب إضافة المصدر إلى فاعله، ونحو ذلك من هذه التعليقات، كما أن منهم من صرَّح بوجود هذه الظاهرة، ومن ذلك قول عبد القاهر الجرجاني: «لو كانت المعاني تكون تبعاً للألفاظ في ترتيبها، لكان محالاً أن تتغير المعاني والألفاظ لا تزال بحالها لم تزل عن ترتيبها، فلما رأينا المعاني قد جاز فيها التغير من غير أن تتغير الألفاظ وَتزول عن أماكنها علمنا أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة»[46]، وقوله: «تستطيع أن تنقل الكلام في معناه من صورة إلى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئاً، أو تحوِّل كلمة من مكانها إلى مكان آخر، وهو الذي وسَّع مجال التأويل والتفسير، حتى صاروا يتأوَّلون في الكلام الواحد تأويلين أو أكثر ويفسِّرون البيت الواحد عدة تفاسير»[47].

7 ـ 6 ـ نماذج اللبس:

يُقصد باللبس Ambiguity اختلاط المعاني واشتباهها، بسبب كون اللفظ يحتمل أكثر من معنى، وهي ظاهرة شائعة في جميع اللغات، ومن أمثلتها في العربية على مستوى التركيب:

1 ـ زيد طبيب بصير.

2 ـ زيارة العمَّات ظهراً مزعجة.

3 ـ صغار التجار أكثر تبذيراً من غيرهم.

4 ـ حيوانات الغابات الصغرى أكثر أُلفة من حيوانات الغابات الكبرى.

5 ـ لله دره فارساً.

فالمثال الأول يمكن أن يكون بمعنى زيد طبيب، وهو بصير كذلك، ويحتمل أن يكون بمعنى أن له بصراً بالطب[48]؛ فعلى المعنى الأول، تكون كلمة (بصير) خبراً ثانياً لزيد، وعلى الثاني تكون نعتاً لطبيب. وفي المثال الثاني، يحتمل أن تكون الإضافة من إضافة المصدر إلى فاعله، ويكون المعنى حينئذ زيارة العمّات لأولاد إخوتهن، ويحتمل أن تكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، ويكون المعنى زيارة أولاد الإخوة لعمّاتهم. وفي المثال الثالث، يحتمل أن يكون المقصود التجار الصغار أكثر... إلخ. ويحتمل أن يكون المعنى أطفال التجار أكثر... إلخ. وفي المثال الرابع، قد تكون كل من الكلمتين (الصغرى) و(الكبرى) نعتاً لـ(حيوانات) وقد تكون نعتاً لـ(الغابات). وفي المثال الخامس، يحتمل أن تكون كلمة (فارساً) حالاً، ويحتمل أن تكون تمييزاً. «فتقديره إن أردت الحال، لله دره في حال فروسيته، وتقديره في التمييز، لله دره من الفرسان»[49].

7 ـ 7 ـ الدلالة التركيبية والائتلافات النحوية:

ترتبط الدلالة التركيبية بمفهوم الفائدة، ولا تتحقق الفائدة إلا بائتلاف الكلام وضم بعضه إلى بعض على وجه من الوجوه النحوية المألوفة. وعندما يعبِّر المتكلم عن غرض من أغراضه، فإنه يقوم بإيقاع علاقة بين كلمة وأخرى، أو بين عدة كلمات، ولا بد لكي يكون الكلام تاماً من اشتماله على علاقة الإسناد، وهو محكوم في كل ذلك بالغرض الإبلاغي الذي يعبِّر عنه. فإذا أراد أن يخبر بمجيء زيد فيكفيه الإتيان بطرفَي الإسناد على صورة من الصور المألوفة في اللغة كأن يقول: (جاء زيد) أو (زيد جاء)، وإذا أراد أن يبيِّن الهيئة التي كان عليها مجيئه فعليه أن يأتي بما يدل على ذلك، كأن يقول: (جاء زيد راكباً) فيأتي باسم منصوب يتعلق بزيد من جهة كونه مبيِّناً لهيئته عند قيامه بالفعل.

وقد حاول عبد القاهر الجرجاني أن يُجمل أوجه تعلق الكلمات بعضها ببعض في العربية، فحصر هذا التعلق في ثلاثة أنواع:

1 - تعلق اسم باسم.

2 - تعلق اسم بفعل.

3 - تعلق حرف بهما.

وقد أشار إلى أن «الاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً أو حالاً منه أو تابعاً له... أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول... أو بأن يكون تمييزاً»[50]، وقد يكون تعلق الاسم بالاسم على وجه الإضافة.

وأما تعلق الاسم بالفعل، فبأن يكون فاعلاً له، أو مفعولاً (ويشمل المفعول المُطلق، والمفعول به، والمفعول فيه زماناً أو مكاناً، والمفعول معه، والمفعول له) أو بأن يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها، والحال، والتمييز المنتصب عن تمام الكلام مثل: طاب زيد نفساً، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء[51].

«وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتوسط بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدي الأفعال إلى ما تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء...

والضرب الثاني: من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف...

والضرب الثالث: تعلقه بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه، وذلك أن من شأن هذه المعاني أن تتناول ما تتناوله بتقييد، وبعد أن يسند إلى شيء، معنى ذلك أنك إذا قلت: (ما خرج زيد) و(ما زيد بخارج) لم يكن النفي الواقع بها متناولاً الخروج على الإطلاق، بل الخروج واقعاً من زيد ومسنداً إليه»[52].

7 ـ 8 ـ الدلالة التركيبية والقرائن النحوية:

من العسير على الباحث في علم التركيب أن يهتدي إلى دلالات التراكيب اعتماداً على بحوث جاهزة يمكن أن يجد فيها مبتغاه، وذلك لأن الدراسات النحوية تميل عادةً إلى الاهتمام بجانب الصنعة بالدرجة الأولى، ولذا اختلفت المعاني النحوية ممثلة في أبواب النحو المختلفة عن المعاني المنطقية، فكانت بعض المقولات النحوية (كالفاعل مثلاً) مباينة لنظائرها المنطقية، ومن هنا تعيَّن على الباحث أن يسلك في دراسته للدلالة التركيبية إحدى طريقتين:

1 ـ أن يحاول البحث مباشرة في المعاني المنطقية التي تعبِّر عنها اللغة دون أن يحفل بالمعاني النحوية التي صنَّفها النحاة، وفي هذا كبير عناء، إذ لا يكاد الباحث يعثر على خيط متين يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة، إذا نظرنا إلى ما تحتويه المكتبة العربية وربما غيرها من المكتبات، الأمر الذي يجعل الباحث في حاجة ماسة إلى استحداث منهاج خاص لتحقيق هذا الغرض.

2 ـ أن يحاول التوصل إلى المعاني المنطقية التي تعبِّر عنها اللغة عن طريق المقولات النحوية الشائعة على أن يتابع البحث بعد ذلك في العلاقة بين المعاني المنطقية والمعاني النحوية، وربما كانت هذه الطريقة أيسر من سابقتها، وإن كانت لا تخلو أيضاً من بعض الصعوبة الناشئة عن تعقد العلاقة بين المعاني المنطقية والمعاني النحوية.

وسأحاول في هذا البحث أن أسلك الطريقة الثانية، وإن كنت سأمسك عن الحديث عن العلاقة بين المعاني المنطقية والمعاني النحوية، لضيق المجال من جهة، ولأن قلة المادة التي تتناول مثل هذا النوع من البحوث تحول دون تقديم محاولة ذات شأن من جهة أخرى.

7 ـ 9 ـ القرائن النحوية:

يقوم المتكلم بنظم كلامه بكيفية خاصة، وعلى منوال معيَّن ترتبط فيه

الكلمات بعلاقات نحوية معيَّنة، كي يتسنى له أن يعبِّر عن غرضه، ويمكِّن سامعه من فهمه، اعتماداً على القرائن التي تعينه على الإفصاح عن مقصوده. وهذه القرائن يدركها المتكلم السليقي دون شعور منه بذلك، ويستعين بها في فهمه وإفهامه جمل اللغة. أما الباحث فعليه أن يبحث عنها ويستقرئها. وسأحاول فيما يلي أن أذكر منها ما وسعني إدراكه. ولكي يتضح لنا مدى الدور الذي تؤديه كل قرينة رأيت أن أبحث عن الأمثلة التي يبدو فيها أثر ظاهر للقرينة المدروسة، لقياس مدى الدور الذي تؤديه تلك القرينة في الكشف عن الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرها من الأبواب النحوية، وقد استعنت في الافتراضات المبدئية للقرائن بما ذكره أعلام التراث، وبالدراسة الجادة التي قدمها اللغوي تمَّام حسان تلك الدراسة التي استفدت منها كثيراً في هذا الموضوع، واعترافاً مني بفضل هذه الدراسة رأيت أن ألخِّص أهم ما ورد فيها ـ كما يبدو لي ـ بعد أن أوضح المقصود من مفهوم القرينة.

7 ـ 9 ـ 1 ـ معنى القرينة:

تُطلق القرينة في اللغة على الفقرة، وهي «فعلية بمعنى الفاعلة، مأخوذة من المقارنة، وفي الاصطلاح أمر يشير إلى المطلوب»[53]، وهي إما لفظية كالترتيب في نحو (ضرب موسى عيسى) حيث دلَّت القرينة على أن موسى فاعل، وعيسى مفعول، أو معنوية نحو (أكل الكمثرى موسى) و(أرضعت الصغرى الكبرى)، أو حالية نحو (راشداً مهدياً) إذا قيلت لحاج مزمع السفر، والتقدير اذهب راشداً مهدياً. وقلما يتضح التركيب النحوي بقرينة واحدة، والغالب الكثير أن تجتمع عدة قرائن للدلالة على المعنى النحوي كما في الأمثلة السابقة، حيث أعرب (موسى) فاعلاً في المثال الأول، لتقدم الفعل، وبنائه للمعلوم، وسبقه لعيسى في الترتيب، ولأنه قادر على القيام بذلك الفعل، وأعربت (الكمثرى) في المثال الثاني مفعولاً به، لكونها من المأكول، ولوجود فعل دال على الأكل، كما أعربت (الكبرى) فاعلاً مع تأخرها، لأن العادة تشهد بأن الكبرى هي المرضعة، ولتقدم فعل مبني للمعلوم، دال على معنى

الإرضاع، وأعربت كلمة (راشداً) حالاً، لكونها منصوبة، وهذه قرينة إعراب، ولكونها وصفاً مشتقاً، ولدلالة ملابسات الحال على أن المقصود بيان الهيئة التي يرجو المتكلم أن يكون عليها المخاطب في سفره.

وقد قسّم اللغوي تمّام حسان القرائن النحوية - في إطار محاولته استقراء القرائن الكاشفة عن المعنى النحوي - إلى قسمين[54]، هما:

أولاً: قرائن معنوية، وهي تشمل:

(أ) الإسناد، وهو «علاقة المبتدأ بالخبر، والفعل بفاعله، والفعل بنائب فاعله، والوصف المعتمد بفاعله، أو نائب فاعله، وبعض الخوالف بضمائمها»[55].

(ب) التخصيص، وهو «علاقة سياقية كبرى، وإن شئت فقل: قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها على النحو التالي:

القرينة المعنوية	المعنى الذي تدل عليه
1 - التعدية	المفعول به
2 - الغائية	(وهي تشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام، غائية العلة وغائية المدى) وكي والفاء ولن وإذن... إلخ.
3 - المعية	المفعول به والمضارع بعد الواو
4 - الظرفية	المفعول به
5 - التحديد والتوكيد	المفعول المطلق
6 - الملابسة	الحال
7 - التفسير	التمييز
8 - الإخراج	الاستثناء
9 - المخالفة	الاختصاص وبعض المعاني الأخرى»[56].

(ج) النسبة، وهي «قرينة كبرى كالتخصيص، وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية... والمعاني التي تدخل تحت عنوان النسبة، وتتخذ قرائن في

التحليل والإعراب، وفي فهم النص بصورة عامة هي ما نسميه حروف الجر ومعها معنى الإضافة»[57].

(د) التبعية، «يندرج تحتها أربع قرائن هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال»[58].

ثانياً: قرائن لفظية[59]، وهي:

1 ـ العلامة الإعرابية.

2 ـ الرتبة.

3 ـ مبنى الصيغة.

4 ـ المطابقة.

5 ـ الربط.

6 ـ التضام: ويُقصد به أحد وجهين:

أ ـ «الطرق الممكنة في وصف جملة ما، فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً، وفصلاً ووصلاً، وهلم جرا»[60]، ويُسمي تمّام هذا النوع من التضام (التوارد)، وقد أغفله بحجة أنه أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية.

ب ـ «أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر، فيسمى التضام هنا (التلازم) أو يتنافى معه فلا يلتقي به، ويسمى هذا (التنافي)»[61].

7 ـ الأداة.

8 ـ النغمة أو التنغيم.

وأشير ـ قبل أن أخوض في تفاصيل الحديث عن القرائن وأنواعها ـ إلى أنني سأعتبر كل وسيلة مؤثرة في فهم المعنى النحوي وإفهامه قرينة نحوية،

ويكفي الحكم على الوسيلة المؤثرة بأنها قرينة دلالتها على الباب النحوي، ولو في منوال واحد من مناويل الجمل في العربية.

وقد حاولت في دراسة القرائن أن أقدم الأمثلة التي تستبين فيها أهمية القرينة المدروسة، ثم أتتبعها بالشرح والتعليق، مع بيان المصطلح المعبِّر عن تلك القرينة كلما رأيت أنه في حاجة إلى إيضاح، وقد أستطرد بالإشارة إلى بعض آراء النحاة المتقدمين أو المحدثين متى شعرت بضرورة ذلك، كما في حديثي عن قرينة الإعراب التي تُعدُّ أهم القرائن اللفظية في اللغة العربية، وذلك ما دعاني إلى وضعها في صدر القرائن اللفظية، وقدمت القرائن اللفظية على المعنوية، لارتباطها الوطيد باللغة باعتبارها تندرج في قائمة المباني أو العناصر الملفوظة، سواء أكان لفظها صريحاً كما في قرينتَي الإعراب والأداة ونحوهما، أم كان ذلك ضمناً كما في الترتيب. ونظراً إلى أن القرائن المعنوية خارجة عن إطار المباني فقد أخَّرتها وأوجزت الحديث فيها، وذلك لأنها أقرب إلى المباحث التخاطبية منها إلى المباحث الدلالية والتركيبية، ومما يؤكد ذلك أن متكلم اللغة مهما كانت لغته، يمكنه أن يميِّز بين الفاعل والمفعول في نحو (أكل الكمثرى موسى) عندما تلفظ بلغته إذا ما كان أمر التمييز بين هذين المعنيين النحويين متوقفاً على التفكير المنطقي أو على حكم العرف، أو العادة دون أن يكون للعناصر اللغوية تأثير في هذا التمييز. وعلى الرغم من أن دراسة القرائن المعنوية أقرب إلى المباحث التخاطبية، فإن تضافرها مع القرائن اللفظية، وعدم استغنائها عنها ربما سوغ بحثها في إطار الدلالة التركيبية.

7 ـ 9 ـ 2 ـ أنواع القرائن:

7 ـ 9 ـ 2 ـ 1 ـ القرائن اللفظية:

7 ـ 9 ـ 2 ـ 1 ـ 1 ـ قرينة الإعراب:

(أ) إذا مُت فادفني إلى جنب كرمة تُروِّي عروقي بعد موتي عروقُها[62]

(ب) 1 ـ ما أحسنَ زيداً! 2 ـ ما أحسن زيدٌ.

(ج) 1 ـ ما أجملَ السماءَ! 2 ـ ما أجملُ السماءِ؟

(د) 1 ـ ضرب زيد عمراً. 2 ـ ضرب زيداً عمرو.

(هـ) 1 ـ أسيءُ إلى أخي. 2 ـ أسيءَ إلى أخي.

إن تغيُّر الإعراب في بعض كلمات الجمل السابقة يؤدي إلى تغيير المعنى، ففي (أ) نرى أن فتح القاف، وهو الحرف الذي تلحقه حركة الإعراب في (عروقها) يؤدي إلى قلب المعنى، فتصبح عروق المتكلم هي التي تروي عروق الكرمة، وهو خلاف ما عليه الحال في البيت. وفي (ب) نلاحظ أن (زيداً) وقع منصوباً في (1) فدل على أن المتكلم يتعجب من حسن زيد، ثم وقع مرفوعاً في (2) فدل على أن المتكلم ينفي أن يكون زيد قد أحسن، وفي (ج) نجد أن كلمة (السماء) قد نصبت، مع فتح لام أجمل، في (1) فكان المعنى تعجباً، ثم جُرَّت مع ضم لام أجمل في (2) فأصبحت الجملة استفهامية، وصار المعنى (أيُّ شيء في السماء أجمل). وفي (د) نلاحظ أن تمييز الفاعل من المفعول في (1) و (2) متوقف على معرفة أيهما المرفوع وأيهما المنصوب، أما في (هـ) فقد دلت ضمة لام الفعل في (1) على أن الفعل مضارع مسند إلى المتكلم المفرد، وعند إحلال الفتحة محل تلك الضمة في (2) أصبح الفعل ماضياً مبنياً للمجهول، وتغيَّر معنى الجملة تبعاً لذلك.

والجامع المشترك بين الأمثلة السابقة أن الإعراب فيها أهم القرائن الدالة على اختلاف المعاني في المواضع الموضحة فيما سبق، والدليل على ذلك أن تغيير الحركة أدى إلى تغيُّر المعنى، ومما يلفت الانتباه في هذه الأمثلة أنها

توضح أن حركة الإعراب قد ترتبط بمعنى معيَّن في منوال ما من مناويل الجمل، سواء أكانت تلك الحركة قد وضعت مقابلة لحركة إعراب أخرى، كما في (أ) حيث دلت الضمة على الفاعل، وكذا في (د) حيث دلت الضمة على أن (زيد) فاعل، ثم دلت الفتحة على أنه مفعول، أم كانت تلك الحركة قد وضعت مقابلة لحركة بناء، كما في ضمة (أجمل) في (جـ2) حيث دلت على معنى مخالف للمعنى الذي دلت عليه فتحة البناء في (جـ1) وكذا في (أسيء) في (هـ) حيث قابلت الضمة في (1) الفتحة في (2).

ويُعدُّ الإعراب من أهم السمات التي تميِّز العربية من كثير من اللغات، وقد كان العرب يهتمون به اهتماماً كبيراً، ويعتبرونه معياراً للتفاصيل بينهم، ونقل عنهم كثير من الأقوال التي تشهد بأهميته عندهم، ومن ذلك قول عمر ـ رضي الله عنه ـ «لأن أقرأ فأخطئ، أحب إليَّ من أن أقرأ فألحن، لأني إذا أخطأت رجعت، وإذا لحنت افتريت»[63]. «وقال بعض السلف: ربما دعوت فلحنت، فأخاف ألا يستجاب لي»[64].

وقد ربط أغلب النحاة بين المعنى والإعراب حتى إن ابن جِنّي عرَّف الإعراب بأنه «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[65]، معلقاً على ذلك بقوله «ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيد أباه) و(شكر سعيداً أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»[66]، ويرى عبد القاهر «أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها»[67]، ويذكر ابن الخشاب أن فائدة الإعراب التفريق بين «المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبست»[68]، وأشار أبو البركات الأنباري (ت577) إلى العلاقة بين المعاني والإعراب، موضحاً أن بيان الإعراب للمعاني هو واحد من أوجه ثلاثة في سبب تسميته إعراباً[69]، أما ابن يعيش فقد عرَّف الإعراب بأنه «الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلام، لتعاقب العوامل في أولها»[70]، وكان محمد بن السراج البغدادي (ت316) يرى أن التغيير الواقع في بنية الكلمة خاص بالأسماء

والأفعال، وهو نوعان «أحدهما تغيير الاسم والفعل في ذاتهما، وبنائهما، فيلحقهما من التصاريف ما يزيل الاسم والفعل ونضد حروف الهجاء التي فيهما عن حاله... والضرب الثاني من التغيير هو الذي يسمى الإعراب، وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما، ونضد حروفهما»[71]، ويذكر أنه إنما «سموا هذا الصنف الثاني من التغيير الذي يقع لفروق ومعان تحدث (إعراباً) وبدأوا بذكره في كتبهم، لأن حاجة الناس إليه أكثر»[72].

ومما يتصل بالربط بين المعنى والإعراب اختلاف البصريين والكوفيين فيما إذا كان الإعراب أصلاً في الأسماء وفرعاً في الأفعال (وهو رأي البصريين) أو هو أصل فيهما (وهو رأي الكوفيين)[73]. وقد ذكر أبو القاسم الزجاجي (ت337) في هذا الشأن ـ فيما يمكن اعتباره استدلالاً على صحة رأي البصريين ـ أن «الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني»[74]. وكانت حجة بعض الكوفيين في تصحيح رأيهم، وإبطال رأي البصريين «الدليل» على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً أن الأفعال أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء فتكون ماضية، ومستقبلة، وموجبة، ومنفية، ومجازىً بها، ومأموراً بها، ومنهياً عنها وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب، والذكر والأنثى، فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم، فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها، لأنها مثل ذلك أو أكثر، وإلا فما الفرق؟»[75].

ويمكن تلخيص رد البصريين على هذه الحجة في أن «الأسماء تكون على صيغة واحدة، وتختلف عليها المعاني»[76]، فيأتي الإعراب للتفريق بينها، وأما الأفعال «فإنها تدل على ما وضعت له بصيغتها»[77]، «ويدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها»[78]، «فعدم الإعراب لا يخلّ بمعانيها ولا يورث لبساً فيها»[79]، والظاهر أن الكوفيين لا يسلّمون بأن الإعراب لا يزيل اللبس عن الأفعال، يقول السيوطي في عرضه حجة الكوفيين «وقال الكوفيون: إنه أصل

فيهما، لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، بالنصب نهى عن الجمع بينهما، وبالجزم نهى عنهما مطلقاً، وبالرفع نهي عن الأول وإباحة الثاني»[80]. وقد أجاب البصريون عن ذلك «بأن النصب على إضمار (أن) والجزم على إرادة (لا) والرفع على القطع، فلو أظهرت العوامل المضمرة لم تحتج إلى الإعراب»[81]. وكأنهم بذلك أرادوا القول: إن ما يزيل اللبس في مثل هذا الموضع هو قرينة الأداة لا قرينة الإعراب، وربما كانوا محقين في ذلك إذا صح تقدير مثل هذه الأدوات في نحو هذه المواضع، وإن كان الإعراب قد حدد نوع الأداة على كل حال، وذلك يجعل التقليل من شأنه هنا أمراً غير مسلّم على إطلاقه.

أما فيما يتعلق بدلالة الفعل على الزمن والشخص والنوع، وكذلك الأمر، وهي بعض المعاني التي أسندها الكوفيون إلى الإعراب، فإن الواقع اللغوي يشهد بنسبتها إلى المُصرِّفات، ولا حاجة بها عادةً إلى الإعراب، سواء أكانت تلك المصرفات صيغاً أم لواصق. وأما معاني الإيجاب والنفي والنهي فتنسب عادةً إلى الأدوات، ويبقى معنى الجزاء في الفعل كما في نحو (أكرمني أكرمك) متعلقاً بالإعراب أكثر من علاقته بغيره، وإن أمكن رد جزاء الشرط إلى قرينتَي الأداة والإعراب معاً كما في نحو (إن تجتهد تنجح).

وإذا كان معظم النحاة متفقين على وجود علاقة وثيقة بين المعنى والإعراب فإن أحد تلامذة سيبويه، وهو محمد بن المستنير، المشهور بقطرب (ت206) ينفي وجود مثل هذه العلاقة، مصرِّحاً بقوله: «لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض»[82]، وحجته في ذلك أننا «نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: (إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكأن زيداً أخوك) اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: (ما زيد قائماً، وما زيد قائم، ومثله ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحداً

إلا زيد، وما في الدار أحد إلا زيداً، ومثله: إن القوم كلَّهم ذاهبون، وإن القوم كلُّهم ذاهبون... ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيل، ولا بخيلاً) ومثل هذا كثير جداً مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه»(83). ثم قال: «فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله»(84).

وعلى الرغم من أن قطرباً قد أفلح في الاستشهاد ببعض الشواهد التي لا يبدو فيها للإعراب الدور المنوط به في الدلالة على المعاني فإن ذلك لا يؤدي إلى قبول ما يمكن أن نستنتجه من حجته السابقة، وهو أن القرينة ينبغي أن تكون دالة على كل المعاني النحوية لكي يصدق عليها أن تكون دالة على الفرق بين المعاني، والظاهر أنه قد خفي عليه تصور أن تكون هناك مجموعة من القرائن يكمِّل بعضها بعضاً، وتشترك جميعاً في الكشف عن المعنى النحوي، وربما وُجِّه هذا النقد أيضاً إلى من يعطي للإعراب قدراً زائداً عن إمكاناته أو يحمِّله ما لا يطيق في الدلالة على المعاني النحوية، فيدعي أن الإعراب قادر بنفسه على الكشف عن كل المعاني النحوية. ومع أني لم أعثر على مثل هذا الرأي في كتب النحاة فإن تركيزهم عليه إلى الحد الذي جعل بعضهم يسمي «النحو إعراباً والإعراب نحواً»(85)، معللاً ذلك بأن «الغرض طلب علم واحد»(86)، ربما أدى إلى توهم أنهم يظنون ذلك، ولعل ما يعزز هذا التوهم ويجعله شكاً أو ظناً أن بعض النحاة، أعني الزمخشري ومن تبعه، ذهبوا إلى أن وجوه الإعراب في الاسم هي «الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى، فالرفع علم الفاعلية... والنصب علم المفعولية... والجر علم الإضافة»(87)، وهو نص ما ذكره ابن الحاجب(88)، وقد أكد ابن يعيش قول الزمخشري في شرحه له مشيراً إلى أن الاعتماد على غير الإعراب في تحديد المعنى النحوي كما في ضرب هذا هذا، وأكرم عيسى موسى، والاقتصار في البيان على الرتبة أمر «قادت إليه الضرورة»(89).

ويبدو أن صاحب إحياء النحو لم يخرج كثيراً عما ذكره بعض النحاة في هذا الشأن مع ما عرف عنه من نقد للنحاة في تركيزهم الشديد على

الإعراب[90]، فقد ذهب إلى أن «الضمة علم الإسناد»[91]، والكسرة علم الإضافة[92]، وخالفهم بقوله: «إن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب»[93].

والواقع أنني لا أنكر أن يكون الرفع دالاً على الإسناد، ولا أن يكون النصب دالاً على المفعولية، ولا كون الجر دالاً على الإضافة، فهذه حقائق ظاهرة للجميع، ولكنني أنفي أن يكون الاقتصار على أوجه الإعراب أو علاماته كافياً في تحديد المعنى النحوي، وذلك ما سيتضح لنا بعد الحديث عن سائر القرائن الكاشفة عن المعنى النحوي.

ولست أشك في أن اتهام النحاة بأنهم لم يعرفوا بعض القرائن الأخرى (غير الإعراب) التي تُعدُّ وسائل لتحديد المعنى النحوي اتهام باطل، ولكن مما لا ريب فيه أيضاً أنهم لم يخصصوا بحوثاً مستقلة لاستقراء كل القرائن التي يبدو أثرها في تحديد الأبواب النحوية، وهذه حقيقة يدركها كل من قرأ كُتب النحاة المشهورة والمعروفة لنا حتى الآن.

ولعل مما ينبغي ذكره بشأن الحديث عن العلاقة بين المعنى والإعراب ما يراه اللغوي إبراهيم أنيس من نفي للصلة بينهما؛ فبعد أن درس ظاهرة التقاء الساكنين وظاهرة التنوين، وأوزان الشعر، ذهب إلى ترجيح «أن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك، وإنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول»[94]، منتهياً إلى أن «الذي يعيِّن الحركة أحد عاملين: طبيعة الصوت المحرِّك، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى»[95]. وليس من الصعب الرد على إبراهيم أنيس فيما ذهب إليه، فحركة الحاء مثلاً في نحو (هذا صباحٌ جميل) و(في صباحِ جميل) لا يمكن أن تكون لمواءمة طبيعة صوت الحاء، أو لانسجام الحركة مع ما قبلها أو ما بعدها من الحركات، لأنه لو كان الأمر كذلك لكانت الحركة واحدة في المثالين، لاتحاد الصوت المحرِّك والحركات التي تكتنف الحركة في المثالين. والظاهر أن إبراهيم أنيس قد تأثّر برأي قطرب الذي كان يرى أن العرب إنما أعربت «كلامها لأن الاسم في حال

الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقَباً للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحركٍ وساكن، ومتحرِّكَين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنَين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»(96). وقد ردوا عليه بقولهم: «فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكوناً؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيَّقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة»(97). فاحتجوا عليه بأنه «لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخيَّر في ذلك، وفي هذا إفساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمة نظام كلامهم»(98).

وهكذا فقد اتسمت وجهات نظر النحاة واللغويين قديماً وحديثاً باختلاف ملحوظ في تقدير أهمية الإعراب من الناحية الدلالية، ويمكن أن أُجمل أقوالهم في أربعة آراء:

1 ـ **الرأي الأول**: ويرى أصحابه أن الإعراب يحدد المعاني النحوية العامة، وينسبون إلى كل وجه من أوجه الإعراب معنى نحوياً عاماً، فيقولون: إن الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة، ويبدو أن هذا هو الرأي السائد عند النحاة، وقد صرَّح به الزمخشري ومن تبعه، ولا يمكن أن يعوِّل الباحث في الدلالة النحوية على هذا الرأي معوالاً كاملاً، وإن كانت الاستفادة منه ممكنة إلى حد ما.

2 ـ **الرأي الثاني**: ويرى صاحبه وهو الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، أن الإعراب «لا يتوقف عليه معنى الكلام، بل تتوقف عليه سرعة الفهم»(99).

3 - **الرأي الثالث**: وقد حاول أصحابه أن يفسروا ظاهرة الإعراب تفسيراً صوتياً دون اهتمام بعلاقته بالدلالة، والظاهر أن هذا الرأي يمكن إرجاعه إلى الخليل بن أحمد، بدليل قول سيبويه: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به»[100]. ومن أشهر أنصار هذا الرأي من القدامى قطرب، ومن المحدثين إبراهيم أنيس، وقد أجملت الرد عليهما فيما سبق. وإذا كان أصحاب هذا الرأي يتفقون في تفسير ظاهرة الإعراب تفسيراً صوتياً، فإننا نجد أن كلاً منهم قد نحا بتفسيره منحى خاصاً، وإن كان التقارب شديداً بين تفسيرَي الخليل وقطرب بحيث يمكن عدُّهما تفسيراً واحداً.

4 - **الرأي الرابع**: وهو رأي اللغوي تمَّام حسان، وهو أقرب الآراء استناداً إلى الموضوعية وأكثرها اعتماداً على المنهجية والدقة العلمية، وقد ذهب صاحبه إلى أن العلامات الإعرابية لم تكن «أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصى التمييز بواسطتها، حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف، لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة، فيستفاد منها معنى الباب حتى حين ننظر إلى مطلق العلامة، كمطلق الضمة، أو مطلق الفتحة، أو مطلق الكسرة، فسنجد أنها لا تدل على باب واحد، وإنما تدل الواحدة منها على أكثر من باب»[101]. وبعد أن أكد أن «العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى»[102]، أشار إلى أنه لا قيمة لها بدون النظر إليها في إطار ما أسماه بـ«تضافر القرائن»، وهذا «صادق على كل قرينة أخرى بمفردها»[103].

7 - 9 - 2 - 1 - 2 - **قرينة الترتيب**:

يُقصد بالترتيب في اصطلاح لغويي العربية «جعل الأشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر»[104].

(أ) 1 ـ ضرب موسى عيسى. 2 ـ ضرب عيسى موسى.
(ب) 1 ـ زيد الفائز. 2 ـ الفائز زيد.
(ج) 1 ـ قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ[105] 2 ـ نبك قفا حبيبٍ ذكرى من ومنزلِ

إن الموازنة بين (1) و (2) في (أ) تبدي لنا أن الفاعل في (1) مختلف عن الفاعل في (2)، ولا يخفى أن القرينة التي تدلنا على أن الفاعل هو موسى في (1)، وعيسى في (2)، وأن المفعول به هو عيسى في (1)، وموسى في (2) هي قرينة الترتيب، وربما قيل إن ذلك محكوم بالضرورة، أي أن الذي ألجأ إلى الاعتماد على قرينة الترتيب هو تعذر ظهور الإعراب على كل من موسى وعيسى، وهو قول صادق في انطباقه على (1) ونحوه مما نابت فيه قرينة الترتيب عن قرينة الإعراب، ولكن هناك أمثلة أخرى ترينا أننا قد نحتاج إلى قرينة الترتيب حتى مع وجود الإعراب، ولعل (1) و (2) في (ب) يؤكدان ذلك، فمعرفة أي الكلمتين (زيد) و(الفائز) مبتدأ، وأيهما خبر، متوقفة على كل منهما، ففي (1) وقع (زيد) أوّلاً، فكان المبتدأ، فهو المسند إليه حينئذ، وفي (2) صار (الفائز) هو المبتدأ، لأنه قد وقع أوّلاً، ومما يؤكد ذلك أيضاً أن (2) في (ج) يحتوي على كلمات معربة بالطريقة نفسها التي كانت عليها في (1)، ولكن ما نفهمه من (1) غير ما نفهمه من (2)، ولا أظن أن ذلك راجع إلى العلامات الإعرابية وحدها، إذ لو كان الأمر كذلك لكان ما يفهم من (1) هو عين ما يُفهم من (2) لأن العلامات الإعرابية واحدة في المثالين. والواقع أن إعادة ترتيب الكلمات في القولة (1) في (ج) بطريقة أدت إلى اضطراب نسقها المألوف كما يبدو في (2) هو الذي أخلّ بما كانت تعنيه الكلمات فيها، يقول عبد القاهر: «ونحن إذا تأملنا وجدنا الذي يكون في الألفاظ من تقديم شيء منها على شيء إنما يقع في النفس أنه نسق إذا اعتبرنا ما تُوخي من معاني النحو في معانيها، فأما مع ترك اعتبار ذلك فلا يقع ولا يتصور بحال، أفلا ترى أنك لو فرضت في قوله (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)[106]، أن لا يكون (نبك) جواباً للأمر، ولا يكون معدى بـ(من) إلى (ذكرى) ولا يكون (ذكرى) مضافة إلى (حبيب)، ولا يكون (منزل) معطوفاً بالواو على (حبيب) لخرج ما ترى فيه

من التقديم والتأخير عن أن يكون نسقاً؟ ذلك لأنه إنما يكون تقديم الشيء على الشيء نسقاً وترتيباً إذا كان ذلك التقديم قد كان لموجب أوجب أن يقدم هذا ويؤخر ذاك، فأما أن يكون مع عدم الموجب نسقاً فمحال، لأنه لو كان يكون تقديم اللفظ على اللفظ من غير أن يكون له موجب نسقاً، لكان ينبغي أن يكون توالي الألفاظ في النطق على أي وجه كان نسقاً، حتى إنك لو قلت: (نبك قفا حبيب ذكرى من) لم تكن قد أعدمته النسق والنظم، وإنما أعدمته الوزن فقط»[107]، ويرمي عبد القاهر من كلامه هذا - فيما يبدو - إلى أن كل نسق من الأنساق المألوفة في اللغة مرتبط بدلالة معيَّنة هي التي توجب كونه على صورة ما من حيث التقديم والتأخير، وأن الإخلال بتلك الصورة يخرجه عن كونه نسقاً ويفقده دلالته بالضرورة، ويلزم من ذلك أنه لو أعيد ترتيب الكلمات على صورة أخرى غير التي هي عليه، فصادف أن وافقت تلك الصورة ترتيباً آخر له معنى ما غير الذي يقصده المتكلم، فإن ذلك الترتيب يُعدُّ نسقاً أيضاً، ولكنه لا يؤدي الغرض الإبلاغي المقصود. وقد صرَّح عبد القاهر بالصلة بين الترتيب والقصد في موضع آخر قائلاً: «وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة، وصنعة، إن لم يقدم فيه ما قدم، ولم يؤخر ما أخر، وبدي بالذي ثنّي به، أو ثنّي بالذي ثلِّث به لم تحصل تلك الصورة، وتلك الصنعة»[108].

ولعل من أهم ما يستحق التقدير والاهتمام في مجال حديث أعلام التراث عن الترتيب تفريقهم بين ما دعوه بالتقديم على نية التأخير والتقديم الذي لا يُنوى به التأخير. وقد أوضح عبد القاهر المراد بالأول بقوله: «وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، أو المفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك: «منطلق زيد، وضرب عمراً زيدٌ. معلوم أن (منطلق) و(عمراً) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر المبتدأ، ومرفوعاً بذلك، وكون ذلك مفعولاً، ومنصوباً من أجله، كما يكون إذا أخرت»[109]. أما المقصود بالثاني فهو تقديم يكون على «أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له

باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارةً هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا. ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرةً: زيد المنطلق، وأخرى: المنطلق زيد»[110]. ومن الملاحظ أن النوع الثاني من التقديم يرتبط ارتباطاً مباشراً بالدلالة من حيث كون هذا التقديم يترتب عليه نقل المقدم، من بابٍ نحوي إلى آخر، أي أنه يغيِّر معناه النحوي. أما الأول فإن المقدم فيه لم يتغير معناه النحوي، لأن موقعه المألوف محفوظ في أذهان المتكلمين، وما حدث بالتحديد هو إزالته من موقعه إلى موضع مقدم عنه اعتماداً على قرينة الإعراب الذي سوَّغ ذلك التقديم. ولكي تتضح هذه الفكرة يحسن أن نفترض أن ثمة فرقاً بين الموقع والموضع (ويبدو من استخدامات النحاة للكلمتين أنهما بمعنى واحد) على أن يكون الموقع هو المكان الذي تأخذه الكلمة في البنية الداخلية، ويكون الموضع هو المكان الذي تشغله الكلمة بالفعل في البنية الخارجية. فإذا كان المنوال الشائع في العربية للجملة الفعلية التي يكون فعلها متعدياً لمفعول واحد يفترض أن تكون فيه رتبة الفعل أولاً «ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخراً»[111]، فمعنى ذلك أن مكان الاسم المنصوب في نحو (زيداً ضربت) هو الموضع، وموقعه المفترض هو بعد الفعل والفاعل لا قبلهما، وما جعلنا نحكم بأن موقع (زيداً) بعد كلمتَي (ضربت) لا قبلهما هو قرينة الإعراب التي بينت لنا أن زيداً مفعول به، وإدراكنا أن رتبة المفعول بعد الفعل وفاعله لا قبلهما. ولا ريب في أن تقديم (زيداً) في مثل هذا المنوال لا يترتب عليه تغيير معناه النحوي، لأن التقديم هنا على نية التأخير أي أنه تقديم يقتصر على البنية الخارجية فقط. وليس من العسير أن نستنتج أن الموضع والموقع قد يتطابقان كما في (ضربت زيداً) حيث طابق موضع (زيداً) موقعه، وقد يختلفان كما في (زيداً ضربت) حيث تقدم موضع (زيداً) على موقعه.

وقد حرص النحاة، إدراكاً منهم لأهمية الترتيب، على استقراء المواضع التي تكون فيها الرتبة محفوظة، وهي الرتبة المتعلقة تعلقاً مباشراً بالدلالة. ومن

الرتب المحفوظة في العربية «أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبين، والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل، والتمييز عن الفعل ونحوه، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط، والاستفهام، والعرض، والتخصيص ونحوها. . . وتقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه»(112).

7 ـ 9 ـ 2 ـ 1 ـ 3 ـ **قرينة الأداة:**

يُقصد بالأداة ما يرادف مفهوم المُصرِّف القواعدي الحر. وعادةً ما تكون الأداة اسماً أو حرفاً، حسب التقسيم الثلاثي المألوف للكلمة. وتُعدُّ الأداة من أهم الوسائل التي تغيِّر المعنى النحوي في الجمل العربية، ومن أمثلة ذلك:

(أ) 1 ـ جاء خالد وسعيد.
2 ـ جاء خالد فسعيد.
3 ـ جاء خالد ثم سعيد.

(ب) 1 ـ كأن زيداً أخوك.
2 ـ لكن زيداً أخوك.
3 ـ لعل زيداً أخوك.

(جـ) 1 ـ هل ذهبت إلى المدرسة.
2 ـ هلا ذهبت إلى المدرسة.

(د) 1 ـ ما جاء إلا زيد.
2 ـ ما رأيت إلا زيداً.
3 ـ ما مررت إلا بزيد.

وبالتأمل في (أ) نلاحظ أن الجملة (1) تفيد مجيء كلٍّ من خالد وسعيد،

وليس فيها ما يدل على أنهما قد جاءا معاً، أو أن أحدهما قد سبق الآخر، في حين أن الجملة (2) تفيد بالإضافة إلى اشتراك خالد وسعيد في المجيء، أن سعيداً قد جاء بعد خالد مباشرة. وتختلف الجملة (3) عما أفادته الجملة (2) بما يُفهم أن مجيء سعيد قد كان بعد مجيء خالد بمدة. ومن الواضح أن الجمل الثلاث متطابقة في إعرابها، وفي ترتيب كلماتها، وسائر عناصرها وقرائنها، والخلاف الوحيد بينها يتمثل في احتواء كلٍّ منها على أداة مختلفة عما هو موجود في الجملتين الأخريين، وهو ما يدل على أن اختلاف معاني هذه الجمل معزو إلى اختلاف الأدوات فقط. وقد ميَّزت الأداة كذلك بين الجمل المذكورة في (ب) حيث تدل الأداة في (1) على التشبيه، وفي (2) على الاستدراك، وفي (3) على الترجي. وقد دلتنا الأداة في (جـ) على معنى الاستفهام في (1)، وعلى معنى التحضيض في (2). أما في (د) فقد دلَّت الأداة (إلا) على معنى الاستثناء في كل جملة من الجمل (1) و(2) و(3) بدليل أن حذفها من هذه الجمل يجعل المعنى نفياً، لا استثناء.

ويمكن القول على الإجمال: إن الأداة وسيلة مهمة في العربية لصوغ الجمل الإنشائية فهي التي تدل على جملة الطلب، سواء أكان نهياً نحو لا تخرج، أم ترجياً نحو (ب3) أم تمنياً نحو ليتني أنجح، أم استفهاماً نحو (جـ1) أم عرضاً نحو ألا تنزل عندنا، أم تخصيصاً نحو (جـ2).

وسواء أكانت الأداة داخلة على الجمل، كما في (جـ)، وكما في جمل القسم، والشرط أم كانت داخلة على المفردات، كما في حرف العطف الذي يعطف به مفرد على مفرد مثلما هو في (أ)، وكحرف الجر، والاستثناء، والمعية والتنفيس، والتحقيق والتقليل، والنواصب، والجوازم التي تجزم فعلاً واحداً[113]، فإنها في كل تؤكد إمكان عدِّها قرينة من القرائن الدالة على بعض المعاني النحوية، بل إنها من أهم القرائن النحوية.

وقد فطن النحاة إلى أهمية الأداة حيث أشاروا إلى الفرق بين نحو (يالَزيد) و(يالِزيد) حيث دلت اللام الأولى على المستغاث به، ودلت الثانية على المستغاث من أجله[114]، وبين نحو (إن زيداً لَهذا) و(إن زيداً لِهذا)، فالأولى لام التوكيد، والثانية لام الجر[115].

وقد صرّح الزجاجي بأن دلالة الأداة أبين من دلالة الإعراب في الفرق بين نحو إن هذا لِزيد، وإن هذا لَزيد، وذلك «لأنَّ الإعراب يسقط في الوقف، فيسقط الدليل، فجعل الفرق باللام، لئلا يزول في وصل ولا وقف، فكان أبين دلالة مما يدل في حال ويسقط في حال»(116).

7 ـ 9 ـ 2، 1 ـ 4 ـ قرينة المطابقة:

أعني بالمطابقة ما يحدث من توافق بين كلمة وأخرى في التعريف والتنكير، وفي العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث).

(أ) 1 ـ ضربت موسى لبنى. 2 ـ ضرب موسى لبنى.

(ب) 1 ـ عجبت من صبر الفتاة الطويل. 2 ـ عجبت من صبر الفتاة الطويلة.

(جـ) 1 ـ سلَّمت على إخوة الرجل الكريم. 2 ـ سلَّمت على إخوة الرجل الكرماء.

(د) 1 ـ ساعدت زيداً القائم. 2 ـ ساعدت زيداً قائماً.

(هـ) 1 ـ زيد الطبيب حكيم. 2 ـ زيد طبيب حكيم.

(و) 1 ـ الطالب الناجح مجتهد. 2 ـ الطالب الناجحان مجتهدات.

تظهر الموازنة بين الجملتين (1) و (2) و (أ) أن القرينة الدالة على أن الفاعل في (1) هو (لبنى) هي قرينة التطابق، حيث بيَّنت التاء في (ضربت) أن الفاعل مؤنث، وذلك لأن كلاً من الكلمتين (موسى) و(لبنى) صالح لأن يكون فاعلاً للضرب، ونظراً إلى أن الأولى منهما اسم لمذكر، والثانية اسم لمؤنث، وأن الفعل مسند إلى مؤنث بدليل وجود تاء التأنيث، فقد تعيَّن أن تكون (لبنى) هي الفاعل، يزكي ذلك أن حذف التاء من (ضربت) في الجملة (2) جعل (موسى) هو الفاعل.

وقد بيَّنت قرينة التطابق في (ب أ) أن صاحب الوصف (الطويل) هو (صبر الفتاة) في حين أنه في (ب 2) هو (الفتاة) نفسها.

كما أوضحت هذه القرينة أن الموصوف بالكرم في (جـ1) هو الرجل، وفي (جـ2) هو (إخوة الرجل). والفرق بين (ب) و(جـ) أن التطابق الذي حدد صاحب النعت في (ب) هو تطابق النعت والمنعوت في النوع. أما في (جـ) فهو

تطابق في العدد. والدليل على أن التطابق هو القرينة الدالة على ما سبق في الكلام على (ب) و(جـ) أن الجملتين:

(ز) 1 ـ عجبت من ضحكة الفتاة الطويلة.

2 ـ سلّمت على إخوة الرجال الكرماء.

ملبستان، لا لشيء، سوى أن النعت في (ز1) وهو (الطويلة) يصلح لكل من (ضحكة) و(الفتاة) لمطابقته لهما مطابقة كاملة في النوع والعدد والتعريف والتنكير والإعراب، وكذا فإن النعت في (ز2) وهو (الكرماء) صالح لكل من (إخوة) و(الرجال) للعلة السابقة وعندما اختلفت إحدى الكلمتين الصالحتين لأن تكون نعتاً في (ب) و(جـ) عن النعت في وجه من أوجه التطابق تحدد المنعوت. ورفع الالتباس.

أما في (د) فقد دلت المطابقة بين (زيداً) و(القائم) في التعريف في (د1) على أن (القائم) نعت لزيد بدليل أن حذف (ال) من (القائم) في (د2) وهو الذي أخلّ بالمطابقة، أدى إلى أن تكون (قائماً) حالاً، بعد أن كانت نعتاً.

وكذلك فإن المطابقة بين (زيد) و(الطبيب) في (هـ1) جعلتنا نحكم بأن الطبيب نعت لزيد، فلما أزيلت (ال) في (هـ2) أصبحت كلمة (طبيب) خبراً لـ(زيد) بعد أن كانت نعتاً له.

ولا يقتصر دور المطابقة على رفع اللبس بين المعاني الملتبسة فقط، بل يعين على إبراز العلاقة بين الكلمات بحيث لو أزيلت المطابقة عما ينبغي أن تكون فيه، لخرج الكلام عن حدود الفهم، وربما خرج عن أن يكون مفيداً. وبالتأمل في (و) يمكن إدراك كيف كانت الجملة (و1) سائغة ومفهومة عندما تحققت فيها المطابقة، وكيف خرجت الجملة (و2) عن أن تكون كذلك، لافتقارها إلى المطابقة.

7 ـ 9 ـ 2 ـ 1 ـ 5 ـ **قرينة الربط**:

(أ) 1 ـ البيض أكثره من الدجاج. 2 ـ البيض أكثر من الدجاج.
(ب) 1 ـ جاء خالد يضحك. 2 ـ جاء خالد، يضحك زيد.
(جـ) 1 ـ رأيت رجلاً يبكي. 2 ـ رأيت رجلاً، يبكي سعيد.
(د) 1 ـ خرج الذي خسر المباراة، وبات حزيناً. 2 ـ خرج الذي خسر المباراة، وبات عليٌّ حزيناً.

يؤدي الإخلال بالربط فيما سبق إلى أن تصبح الجملة التي يشترط اشتمالها على رابط يعود على ما تقدم أن تكون أجنبية عما قبلها، ويوضح لنا المثال (أ1) أن الجملة التي هي خبر لكلمة (البيض) قد اشتملت على ضمير يعود على (المبتدأ) فأصبحت مرتبطة بما قبلها باعتبارها خبراً له، وعندما حذف هذا الرابط كما في (أ2) أصبح الخبر هو (أكثر)، وتغيَّر المعنى تبعاً لذلك.

أما (ب) و (جـ) فتبيِّنان لنا أن جملة (يضحك) في (ب1) وجملة يبكي في (جـ1) ارتبطتا بما قبلهما بضمير يعود على (خالد) في الأولى، وعلى (رجلاً) في الثانية، فبدت جملة (يضحك) حالاً من خالد، وجملة (يبكي) نعتاً لـ(رجلاً)، وعندما فقدت هاتان الجملتان الرابط الذي يربط كلاًّ منهما بما قبلها كما في (ب2) و(جـ2) أصبحتا أجنبيتين عما قبلهما وتغيَّر المعنى تبعاً لذلك. وذلك يؤكد أهمية وجود الرابط في مثل هذه المواضع لكونه قرينة نحوية.

ونلاحظ في (د) أن جملة (بات) في (د1) يحتمل أن تكون معطوفة على جملة (خرج) وأن تكون معطوفة على جملة (خسر)، وهي في هذا تختلف عن جملة (بات) في (د2)، وذلك لأن جملة (بات) في (د1) تشتمل على ضمير يربطها باسم الموصول، أما جملة (بات) في (د2) فالفاعل فيها اسم ظاهر، ولا تشتمل على ضمير يعود على (الذي).

وهكذا يبدو لنا أثر الربط في العربية، ومدى أهميته في فهم المعاني النحوية، ومن المعلوم أن الربط ينبغي أن يتمَّ بين «الموصول وصلته، وبين المبتدأ وخبره، وبين الحال وصاحبه، وبين المنعوت ونعته، وبين القسم وجوابه، وبين الشرط وجوابه... إلخ. ويتم الربط بالضمير العائد الذي تبدو

فيه المطابقة كما يفهم منه الربط، أو بالحرف أو بإعادة اللفظ أو إعادة المعنى، أو باسم الإشارة، أو أل أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر»[117].

7 ـ 9 ـ 2 ـ 1 ـ 6 ـ قرينة صنف الكلمة:

المقصود بصنف الكلمة هنا أوسع قليلاً مما يقصده النحاة بأقسام الكلمة، وذلك لأنهم يقصرون أقسام الكلمة على ثلاث فئات، هي الأسماء والأفعال والحروف، أما المراد هنا من صنف الكلمة، فيشمل أنواعاً أخرى أدخلها النحاة تحت فئة الأسماء، وذلك كالمصادر والصفات. ولست بهذا أعترض على النحاة في اقتصارهم على هذه القسمة الثلاثية، ولكنني فضلت استخدام مصطلح (صنف الكلمة) لأن استخدام مصطلح (القِسم) فيما أردت يوقع في لبس. ومهما يكن من الأمر، فإن النحاة قد عرفوا تقسيمات فرعية لفئة الأسماء كالمصادر والصفات، وقد وجدت في هذه التسميات الفرعية ما يغني عن تتبع البحث في أقسام الكلمة من وجهة نظر حديثة، ولكن ما أود الإشارة إليه هنا هو أن كلاً من المبنى والمعنى معين على التوصل إلى معرفة صنف الكلمة الذي هو قرينة من القرائن الموصلة إلى معرفة الباب النحوي.

(أ) 1 ـ الصاغم يصغم بندوساً. 2 ـ الصاغم يصغم صغماً.
3 ـ الصاغم يصغم تفعيناً. 4 ـ الصاغم يصغم ماشفاً.

(ب) 1 ـ شربت ماءً. 2 ـ شربت شرباً.
3 ـ شربت مجاملةً. 4 ـ شربت واقفاً.
5 ـ شربت ليلاً.

فبالنظر إلى الجمل المذكورة في (أ) وهي جمل صحيحة الصياغة من حيث الصناعة النحوية المحضة، أي أنها كلمات محتملة منظومة في مناويل محتملة، موافقة لقوالب العربية، ولكنها ليس لها معنى معجمي، لأنها من الألفاظ المهملة تقريباً، ومع ذلك فمن الممكن إعرابها إعراباً صحيحاً إلى حد كبير، فنقول: إن (بندوساً) مفعول به، و(صغماً) مفعول مطلق، و(تفعيناً) مفعول لأجله، و(ماشفاً) حال، وما أعاننا على هذا الإعراب هو الاهتداء إلى

صنف الكلمة من خلال مبناها، حيث عرفنا أن (بندوساً) اسم، وأن (صغماً) مصدر مؤكد لفعله، وأن (تفعيناً) مصدر مختلف عن الفعل، وأن (ماشفاً) وصف لأنه اسم فاعل.

ومما لا شك فيه أننا سنكون أقدر على إعراب الكلمات (ماءً) في (ب1) و(شرباً) في (ب2) و(مجاملةً) في (ب3) و(واقفاً) في (ب4) و(ليلاً) في (ب5)، كما أن إعرابنا سيكون أسلم بكل تأكيد. وسبب ذلك أن المعاني المعجمية لهذه الكلمات قد أسهمت بمقدار كبير في مساعدتنا على تحديد أصناف تلك الكلمات. وقد تشتد الحاجة إلى معرفة المعنى المعجمي للكلمة لكي نعرب الكلمة إعراباً سليماً بحيث يصبح إمكان الإعراب مع تجاهل المعنى المعجمي أمراً متعذِّراً، والتأمل في (ب1) و(ب5) يؤكد ذلك بوضوح، وذلك أنه لو كان المعرب لا يعرف معنى كلمة (ماء) و(ليلا) لما كان بإمكانه أن يعرب الأولى مفعولاً به، والثانية مفعولاً فيه، كما أن جملة نحو (جلست قعوداً) لا يمكن أن نجزم فيها بأن المصدر مفعول مطلق أو مفعول لأجله ما لم نكن نعرف المعنى المعجمي للكلمة.

وبذلك أختلف مع اللغوي تمَّام حسان في ما ذهب إليه من إمكان إعراب الجملة عند اتضاح المعنى الوظيفي «دون حاجة إلى المعجم»[118]. ومما يُستأنس به في إبطال هذا الرأي قول ابن هشام: «أول واجب على المعرب أن يفهم ما يعربه مفرداً أو مركَّباً»[119]. وقد أشار إلى أن أبا حيان سأله عن إعراب (بحقلَّد) من قول زهير:

تقي نقي لم يكثر غنيمة ... بنهكة ذي قربى ولا بحقلد

فقال: (حتى أعرف ما الحقلَّد؟) فنظراه فإذا هو سيء الخلق، فقال: (هو معطوف على شيء متوهم) إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك»[120].

وبالرجوع إلى الجمل السابقة في (ب) نرى أن ما حدَّد المعنى النحوي للكلمات: (ماءً ـ شرباً ـ مجاملةً ـ واقفاً ـ ليلاً) هو صنف الكلمة، حيث كانت الأولى اسماً فأُعربت مفعولاً به، وكانت الثانية مصدراً فكان إعرابها إما مفعولاً

مطلقاً أو مفعولاً لأجله، وقد تحدَّد كونها مفعولاً مطلقاً بقرينة أخرى هو كونها مصدراً للفعل السابق في الجملة، وكانت الثالثة مصدراً فانحصر إعرابها أيضاً في كونها مفعولاً مطلقاً، أو مفعولاً لأجله، وقد تحدَّد إعرابها مفعولاً لأجله، بمعونة المعنى حيث بيَّن المصدر علة الفعل وعذره، وكانت الرابعة وصفاً مشتقاً فأُعربت حالاً. وليس ثمة قرينة لفظية أخرى ـ فيما يبدو ـ معينة على التمييز بين هذه الكلمات الخمس، فقرينة الإعراب مثلاً لا تكفي للتمييز بين إعراب هذه الكلمات، لسبب واضح، وهو كونها مشتركة في النصب، وإن حدَّد الإعراب كونها فضلات وليست عمداً، وذلك قلَّل من اشتراكها مع بعض المعاني النحوية.

ومما يؤكد اختلاف تلك الكلمات في معانيها النحوية ـ مع اتحاد إعرابها ـ أن إجراء عمليات تحويل فيها يكشف عن فروق واضحة بينها، وذلك كأن نحوِّلها إلى جمل استفهامية فنقول في (ب1): ماذا شربت؟ وفي (ب3): لِمَ شربت؟ وفي (ب4): كيف شربت؟ وفي (ب5): متى شربت؟. وعدم قبول هذه الجمل نفس التحويلات يدل دلالة واضحة على أنها منتمية إلى بنيات داخلية مختلفة.

7 ـ 9 ـ 2 ـ 1 ـ 7 ـ قرينة الصيغة:

يُستخدم مصطلح (الصيغة) في هذا البحث بمفهوم فني محدد، حيث أطلقه على الوحدة المقيدة التي لها دلالة قواعدية وليست لاصقة، أي أنها مُصرِّف مقيد ومن استخدامات الصيغة التصريفية دلالتها على الفعل من حيث كونه ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وكونه مبنياً للعلوم، أو للمجهول، وكذا دلالتها على المشتقات، وتمييزها بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. . . إلخ.

(أ) 1 ـ أعطَى عليُّ جائزة. 2 ـ أُعطِي عليٌّ جائزة.
(ب) 1 ـ خالد قاتل أبوه. 2 ـ خالد مقتول أبوه.

قد يُفضي تغيير صيغة كلمة ما إلى تغيير المعنى النحوي لكلمة أخرى،

وتبدو هذه الظاهرة بوضوح عند تغيير صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول، أو عند تغيير صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول في بعض المواضع، وذلك كما في (أ) حيث أسندت كلمة (عليٌّ) إلى الفعل (أعطى) المبني للمعلوم في (أ1) فصار (عليٌّ) فاعلاً، ثم غيِّرت الصيغة في (أ2) إلى صيغة المبني للمجهول، فصار (عليٌّ) نائب فاعل، وهذا يعني أن علياً ـ في مثل هذا الموضع ـ أضحى المعطى بعد أن كان المعطِي.

وكذلك فقد ترتب على تغيير صيغة اسم الفاعل في (ب1) إلى اسم المفعول في (ب2) أن أصبحت كلمة (أبوه) نائب فاعل (مفعولاً به من حيث المعنى) بعد أن كانت فاعلاً.

7 ـ 9 ـ 2 ـ 1 ـ 8 ـ قرينة الاستدعاء الوظيفي:

1 ـ سيأتي رجل يضحك.
2 ـ سيأتي الرجل يضحك.
3 ـ سيأتي الذي يضحك.
4 ـ سيأتي عليٌّ حين يضحك.
5 ـ خالد يضحك.
6 ـ كان خالد يضحك.
7 ـ ليت خالداً يضحك.

إذا نظرنا إلى جملة (يضحك) في الجمل السابقة وجدنا إعرابها يختلف في كل جملة عن غيرها من سائر الجمل، ولو بحثنا عن سبب هذا الاختلاف لوجدنا أنها قد أتت في كل موضع معربة حسب ما قبلها، ووفقاً لما تستدعيه العناصر اللغوية الأخرى المصاحبة لها، ففي (1) وقعت موقع النعت لأنها أتت بعد اسم نكرة، وفي (2) أُعربت حالاً لأنها وقعت بعد معرفة، وفي (3) وقعت صلة لأن اسم الموصول يتطلبها، وفي (4) وقعت موقع المضاف إليه لأن كلمة (حين) تضاف إلى الجمل، وقد وقعت خبراً في (5) لحاجة المبتدأ إلى خبر، وكذا فقد أُعربت خبراً في (6) و(7) لـ(كان) و(ليت) لتطلب كل من (كان) في (6) و(ليت) في (7) خبراً.

وقد قيدت مصطلح (الاستدعاء) بالوظيفي احترازاً من الاستدعاء المنطقي الذي هو قرينة معنوية خالصة، وهو الذي تتطلب فيه إحدى الكلمتين الأخرى

تطلباً منطقياً لا وظيفياً، كاستلزام الفعل (قام) لفاعل منطقي، لأن كل فعل لا بد له من فاعل، ومثله الفعل (قتل) فهو يستلزم مقتولاً، ولذا فإننا نعرب (نفساً) في قولنا (قتل زيد نفساً) مفعولاً به، في حين نعرب (نفساً) في نحو (طاب زيد نفساً) تمييزاً لأن الفعل (طاب) لا يطلب مفعولاً به، وقد دلت قرائن أخرى على إعرابه تمييزاً.

ومما ينبغي الانتباه له أن التقابل بين الاستدعاء الوظيفي، والاستدعاء المنطقي ليس تقابلاً تاماً، إذ إنه كثير ما يتوصل إلى معرفة الاستدعاء الوظيفي بين الكلمات بوسائل منطقية معنوية، ويمكن أن نلاحظ ذلك في (7) حيث أُعربت جملة (يضحك) خبراً لكونها مسندة إلى خالد الذي من شأنه ـ باعتباره إنساناً ـ أن يحدث منه مثل هذا الفعل.

7 ـ 9 ـ 2 ـ 1 ـ 9 ـ قرينة النماذج المتحجرة:

أعني بالنماذج المتحجرة تلك الأنماط التي تأتي عليها بعض الأساليب التي يلتزم بها المتكلم عند إرادته أداء المعنى الذي تستعمل فيه.

(أ) 1 ـ ما أجمل الربيع.

2 ـ أكرم بزيد.

(ب) 1 ـ إياك والكذب.

2 ـ إياك إياك النفاق.

3 ـ إياك من الخيانة.

تتفق الجمل السابقة في كونها تمثل أساليب متبعة من قبل متكلمي العربية لها معانٍ تركيبية محددة، وذلك يسهِّل على المتكلم إفهامها، ويمكِّن المخاطب من فهمها، فما إن يأتي المتكلم بجملة على مثال (ما أفعله) كما في (أ1) أو (أفعل به) كما في (أ2) حتى يدرك المخاطب أنه يتعجب من شيء ما، ويتوقف تحديد المتعجب منه على المادة المعجمية (العجمات) المستخدمة، وبناءً على ذلك فإن المتكلم يتعجب من جمال الربيع في (أ1) ومن كرم زيد في (أ2) فإذا

أتى المتكلم باسم ما بعد (إياك) أو أحد فروعها على صورة من الصور السابقة في (ب1) و(ب2) و(ب3) فهم مخاطبه أنه يحذره من ذلك الشيء. وهناك صور أخرى للتحذير مذكورة في كتب النحاة، ولم أذكرها هنا إما لخلافهم فيها، أو لأن القرينة التي تُفهم بها إنما هي قرينة إعراب أو نحوها، وليست محل شاهد في هذا النوع من القرائن.

7 ـ 9 ـ 2 ـ 1 ـ 10 ـ قرينة الوقف:

يُقصد بالوقف «قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة»[121]، أو هو قطع الصوت بعد الكلمة زمناً يتنفس فيه عادةً بنيَّة استئناف الكلام، وهذان التعريفان مأخوذان من علماء القراءات، وقد عدَّلت الثاني منهما بحيث ينطبق على ما سوى القرآن الكريم، وقد عرَّف الحافظ أبو الخير محمد بن الجزري (ت833) الوقف بأنه «قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادةً بنية استئناف القراءة، إما بما يلي الحرف الموقوف أو بما قبله»[122].

(أ) 1 ـ قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ (س) ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾[123].

2 ـ قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ (س) ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ...﴾[124].

3 ـ قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌۘ﴾ (س) ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾[125].

(ب) 1 ـ قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ﴾ (لا) ﴿...إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَۖ﴾[126].

2 ـ قال تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ﴾ (لا) ﴿بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[127].

3 ـ قال تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ﴾ (لا) ﴿سَلْسَبِيلًا﴾[128].

تُبدي لنا الشواهد في (أ) أن عدم الوقف على المواضع المشار إليها

بـ(س) وهي أول حرف من كلمة (سكتة) يؤدي إلى تغيير المعنى؛ ففي (أ1) نلاحظ أن عدم الوقف على (قولهم) يوهم أن (إن العزة لله جميعاً) من قولهم. وفي (أ2) نرى أن عدم الوقف على (الله) يوهم أن (والراسخون في العلم) معطوف على (الله)، ولذا ذهب كل من ابن عباس، وعائشة، وابن مسعود، وغيرهم إلى أنه وقف تام، وهو مذهب أبي حنيفة، وأكثر أهل الحديث، وبه قال نافع والكسائي، ويعقوب، والفراء، والأخفش، وأبو حاتم، وسواهم من أئمة العربية، قال عروة: والراسخون في العلم لا يعلمون التأويل ولكن يقولون آمنا به. وذهب آخرون إلى أنه غير تام، والتمام عندهم على (والراسخون في العلم) لأنه عندهم معطوف على (الله) وهو اختيار ابن الحاجب وغيره[129]. وفي (أ3) يؤدي عدم الوقف على (ولد) إلى الإيهام بأن جملة ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۗ﴾ نعت له. ويصبح النفي منصباً على الولد الموصوف بذلك فقط، وهو مخالف للمراد من الآية التي تنفي أن يكون له - جلّ وعزّ - ولد على أية صفة كان.

أما الطائفة (ب) فتوضح لنا أن الوقوف على المواضع المشار إليها بـ(لا) يشعر بخلاف المراد، فالوقوف على (قالوا) والاستئناف فيما بعده في (ب1) يوهم أن ذلك ليس من كلام الكفار المقصودين مع أن هذا القول هو سبب كفرهم، بحسب ما تفيده الآية عند عدم الوقف على (قالوا)، كما أن الوقف على (لا تشرك) في (ب2) يوهم أن ما بعده قسم، والحق أن (بالله) متعلق بـ(لا تشرك). وقد ذهب بعض المعربين المتكلفين إلى الوقوف على (تسمى) في (ب3) على معنى أنها عين مسماة معروفة، والابتداء (سل سبيلاً) بعدها جملة أمرية، أي اسأل طريقاً موصلة إليها، وقد علّق ابن الجوزي على من يقول بذلك - ضمن تنبيهه لما يتعسفه بعض المعربين ويتكلفه بعض القراء ويتأوله بعض أهل الأهواء - بأن ما ذهب إليه «مع ما فيه من تحريف، يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة»[130].

وإذا كان تغيير موضع الوقف يؤدي دوراً مهماً في تغيير الدلالة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم، فإن تأثيره لا يقتصر على القرآن الكريم فقط،

بل يمكن أن نلحظه أيضاً في أحاديث الناس اليومية، ويمكن أن يتضح لنا ذلك بهذين المثالين:

(جـ) 1 ـ لا تهتم بقوله. إنك بريء.

2 ـ لا تهتم بقوله: إنك بريء.

حيث يترتب على وقف المتكلم على كلمة (قوله) في (جـ1) أن يكون المعنى أن المتكلم ينصح مخاطبه بعدم الاهتمام بقول سابق قاله شخص ما عن المخاطب، ويطمئنه بأنه بريء، في حين أنَّ وقف المتكلم على كلمة بريء، دون الوقوف على (قوله) يؤدي إلى تغيير المعنى تماماً بحيث يصبح المتكلم ناصحاً مخاطبه بعدم الاهتمام بقول شخص ما (إن المخاطب بريء).

وينبغي ألاَّ يغرب عن بالنا أن قرينة الوقف قرينة تخاطبية، وليست نحوية، لأن الوقف معاقب للكلام فهو من مستلزمات الخطاب، وإنما أتيت على ذكرها هنا استكمالاً لذكر القرائن الكاشفة للمعنى التركيبي.

7 ـ 9 ـ 2 ـ 1 ـ 11 ـ قرينة التنغيم:

يحيل مصطلح التنغيم في علم اللغة، عادةً على «المنوال اللحني المحدث عن طريق التغيير في درجة الجهر بالصوت أثناء الكلام»[131].

(أ) 1 ـ أنا لص. 2 ـ أنا لص؟ 3 ـ أنا لص!

(ب) قال عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا تحبها؟ قلت: بهرا عدد القطر والحصى والتراب[132]

نلاحظ من خلال (أ) أن الجملة الواحدة المكوَّنة من مبتدأ وخبر قد تكون خبرية كما في (أ1) أو استفهامية كما في (أ2) أو تعجبية كما في (أ3) دون أن يكون هناك قرينة نحوية دالة على هذا الاختلاف، سوى ما يُعرف عند المحدثين

بالتنغيم Intonation. وهو لا يظهر في الكتابة، ولذا يُشار إليه بعلامات الترقيم، كما فعلت في الأمثلة السابقة. وإذا حاولنا نطق الجمل الثلاث (أ1) و(أ2) و(أ3) فسنرى اختلاف الهيئة التي تنطق بها من حيث علو (درجة جهر الصوت Pitch of Voice) أو انخفاضها، وذلك أن نطق الجملة الأولى يأخذ طابعاً تنغيمياً مشعراً بأنها خبر، كما أن كلاً من الجملتين الأخريين يُنطق بطريقة خاصة يشعر فيها المخاطب أن المتكلم يستفهم في الأولى ويتعجب في الثانية.

وقد ذهب مارتينيه إلى أن عمل التنغيم لا يدخل في إطار التجزئة المزدوجة، وذلك لأن العلامة الممثلة بعلو الدرجة The rise in pitch في نهاية الكلام لا تدخل في سلسلة المُصرِّفات، ولا تظهر الدال القابل للتحليل في سلسلة الصيتات، وهو يرى أن تغيرات منحنى التنغيم The variations of the curve of intonation تؤدي وظائف معقدة من الصعب أن تنحل، ولكن الوظيفة المفيدة مباشرةً عادةً ما تكون من ذلك النموذج الذي دعاه بالوظيفة التعبيرية Expressive[133]، وكأنه بذلك يقلل من أهمية التنغيم على المستوى الإبلاغي، ويعطيه أهمية خاصة في مجال التأثير.

وربما كان ابن سينا أكثر إنصافاً في بيانه دور التنغيم على المستويين الإبلاغي والتأثيري، حيث أشار إلى دوره في التمييز بين المعاني، إضافةً إلى وظيفته في إبراز الحالة النفسية للمتكلم، وأغراضه التأثيرية، يقول ابن سينا: «ومن أحوال النغم: النبرات، وهي هيئات في النغم مدية، غير حرفية، يبتدأ بها تارة، وتخلل الكلام تارة، وتعقب النهاية تارة، وربما تكثر في الكلام وربما تقل، ويكون فيها إشارات نحو الأغراض. وربما كانت مطلقة الإشباع، ولتعريف القطع، ولإمهال السامع ليتصور ولتفخيم الكلام. وربما أعطيت هذه النبرات، بالحدة والثقل، هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل إنه متحير أو غضبان أو تصير به مستدرجة للمقول معه بتهديد أو تضرع أو غير ذلك. وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها مثل أن النبرة قد تجعل الخبر استفهاماً، والاستفهام تعجباً، وغير ذلك، وقد تورد للدلالة على الأوزان والمعادلة، وعلى أن هذا شرط وهذا جزاء، وهذا محمول، وهذا موضوع»[134].

ولعلنا قد لاحظنا من خلال هذا الاقتباس أن ما يقصده ابن سينا بالنبرات هو تماماً ما يسمى عند المحدثين بالتنغيم، وهو ما يدل على أن أعلام التراث قد أدركوا ظاهرة التنغيم، ودوره اللغوي في تمييز المعاني، كما أن حديثه عن حقيقة النبرات، وطبيعتها، ومواقعها، وأغراضها، ووظائفها، يكشف عن أن إدراكه لهذه الظاهرة لم يكن نتيجة ملاحظة عابرة بل كان وليد تأمل وبحث.

وربما كان ابن جِنّي من أوائل من استشعر أهمية التنغيم في أدائه دور القرينة النحوية، وإن جاء كلامه عنه عرضاً في حديثه عن حذف الصفة ودلالة الحال عليها، وقد مثّل له بنحو (كان والله رجلاً) حين يكون المقام مقام مدح وثناء «فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها، وعليها، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك»[135]. ومن ذلك قولهم: سير عليه ليل، حيث «تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، أو نحو ذلك»[136]. وإذا كان ابن جِنّي قد مرَّ بظاهرة التنغيم مروراً عابراً فحسبه أنه نبَّه على شيء منها، ولعل في ذكره التطويح، وهو الذهاب بالشيء هنا وهناك، والتطريح، وهو التطويل والرفع والإعلاء[137]، ما يشعر بوقوفه على كنهها.

ونظراً إلى الدور المهم الذي يؤديه التنغيم في كثير من الأحيان، فقد استُغني به عن الأداة في بعض المواضع، ومن ذلك الشاهد الذي تناقله بعض المحدثين ممن تحدثوا عن هذه الظاهرة، وهو قول عمر بن أبي ربيعة المذكور في (ب)، وقد رجَّح ابن جِنّي فيه أن يكون المراد (أتحبها) «لأن البيت الذي قبله يدل عليه، وهو قوله:

أبـرزوهـا مـثـل الـمـهـاة تـهـادى بـيـن خـمـس كـواعـب أتـراب»[138]

ولو تأملنا قوله (تحبها) في ظل ما قبله وما بعده لأدركنا أنه يحكي استفهامهم متعجباً منه، ويبدو أن طريقة إلقائه هذا الاستفهام قد أغنته عن ذكر أداة الاستفهام وهي الهمزة، ولا يخفى أن النحاة يقدِّرون هذه الأداة ونحوها في مثل هذه المواضع رغبة منهم في إرجاع المعاني إلى عناصر لغوية ملموسة يمكن إدراكها كتابة وقراءة.

7 ـ 9 ـ 2 ـ 2 ـ القرائن المعنوية:

يحتاج متكلمو أية لغة إلى نوعين من المقدرة أو الكفاية:

1 ـ مقدرة تمكِّنهم من حفظ عدد من مفردات معجم اللغة المعينة، وتؤهلهم لاستخدام مصرفاتها ومناويلها التركيبية المستخدمة فيها.

2 ـ مقدرة تمكِّنهم من فهم العلاقات المنطقية بين ما تدل عليه الدوال في اللغة، وهي التي تجعل الكلام في أية لغة مقبولاً منطقياً، كما تعين المتكلم على استخدام اللغة استخداماً سليماً. فهماً وإفهاماً، فعن طريق هذه المقدرة يمكن للمتكلم أن يحكم على قولة مثل: (الأرض الممطرة تتسلل إلى جحيم الجنة) بأنها غير مقبولة منطقياً، وإن كانت سليمة من حيث صوغها لغوياً.

وبينما تُعدُّ معرفة القرائن اللفظية المذكورة سابقاً مما يشتمل عليه النوع الأول من المقدرة التي يحتاج إليها متكلم العربية. فإن معرفة القرائن المعنوية من مشمولات النوع الثاني. ولكي يتسنى لنا إدراك الحاجة إلى القرائن المعنوية يحسن أن نتأمل هذا المثال: (سافر إلى مدينة دمشق عند الساعة الرابعة من مساء أمس على متن طائرة تابعة للخطوط العربية الجوية الليبية في جو شديد البرد ملبَّد بالغيوم غزير الأمطار أخي موسى).

ولا أظن أن عاقلاً يسمع كلمة (سافر) في هذا المثال ونحوه إلا توقع أن يذكر بعدها من يحدث منه مثل هذا الفعل. عادةً، حقيقة أو مجازاً، ولذا فإن السامع لن يكتفي بأية كلمة من الكلمات السابقة لكلمة (أخي) لأنه ليس فيها ما يصلح فاعلاً لهذا الفعل سوى كلمة (طائرة) التي يستبعدها السامع بقرينتين لفظيتين هما كون الفعل المذكور مسنداً إلى مذكر. ووقوعها موقع المضاف إليه. ومما لا شك فيه أن ما جعل السامع يستبعد تلك الكلمات هو مقدرته على فهم العلاقات المنطقية بين المدلولات، أي أنه بحكم كفايته من هذه الناحية يدرك أن السفر من الأفعال التي تصدر من قادر عليه حقيقة كـ(أخي) أو مجازاً كـ(طائرة).

وهكذا فإن السامع عندما يسمع فعلاً كـ(سافر) سيحذف من تخميناته كل من لا يتصور منه سفر حقيقة أو مجازاً، ويُقصر تكهناته على من تكون له القدرة على السفر، وهذا التمكن من مثل هذا التصور لا يتسنى له إلا بحكم امتلاكه المقدرة على إدراك العلاقات المنطقية بين الأشياء. ومما يؤكد ما سبق أنه ليس هناك من القرائن اللفظية ما يؤدي إلى الجزم بأن الفاعل في المثال السابق هو (أخي) مع أن كل متكلمي اللغة العربية يدركون أنه القائم بالسفر.

ولا يقتصر دور القرائن المنطقية على تحديد الفاعل فقط، بل إنها تعين المتكلمين على تحديد كثير من الأبواب النحوية، والمثال التالي يوضح لنا دورها في تحديد المفعول: (نصح الطبيب خالداً بأن يأكل صباح كل يوم يشعر فيه بالإرهاق كمثرى واحدة على الأقل)، فهذا المثال يوضح لنا أن ما حدد المفعول به للفعل (يأكل) هو إدراكنا أن كلمة (كمثرى) تصلح بحكم العادة والمنطق أن تكون مأكولاً، وإيقاننا أن سائر الكلمات الأخرى المذكورة لا تصلح لذلك.

ولعل باب الإضافة من أهم الأبواب النحوية التي يتوقف فهمها على العلاقات المنطقية، ويبدو ذلك بالتحديد في العلاقة بين المضاف والمضاف إليه (نحو: كتاب خالد، ووالده، ورأيه، ويداه، وعمره، وكرمه، وطريقه، ومهمته، وابنه، ودينه... إلخ)، فليس ثمة قرينة لفظية تُغني عن الاجتهادات العقلية في تحديد العلاقة بين المضاف والمضاف إليه، وذلك لأن الإضافة تقوم على أدنى ملابسة بين طرفيها، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه (خذ طرفك) ونحو (لقيته في طريقي) حيث أضفت الطريق إليك لمجرد مرورك فيه[139].

وربما تأكدت لنا أهمية القرائن المنطقية في تحديد عدد كبير من الأبواب النحوية الأخرى من خلال المثال الآتي: (أرضعت الصغرى الكبرى أمس رضعتان طوعاً إسكاتاً لها).

فبإمكان متكلم العربية من خلال هذا المثال أن يدرك أن (الكبرى) فاعل، وأن (الصغرى) مفعول، وأن (أمس) ظرف لحصول الفعل، وأن (رضعتان) مفعول مطلق (وقد أتيت به على لغة من يلزم المثنى ألفاً، رغبة في إبعاد أثر

قرينة الإعراب قدر الإمكان) وأن (طوعاً) حال، (وقد أتيت به مصدراً لغرض إبعاد تأثير قرينة صنف الكلمة) وأن (إسكاتاً) مفعول لأجله. وما جعلنا نحكم بما سبق هو إدراكنا أن الكبرى هي التي ترضع الصغرى عادةً، وأن (رضعتان) بيان لعدد المرات التي تكرر فيها الفعل، وأن (أمس) حقبة من الزمن قصد بها بيان متى حصل الفعل، وأن (طوعاً) كلمة أريد بها بيان الحال التي حصل فيها الفعل عند صدوره من الفاعل، وأن (إسكاتاً) مصدر أريد به بيان علة حصول الفعل. وعلى الرغم من وجود قرينة الإعراب في كل من (طوعاً) و(إسكاتاً) فإنه لا يبدو أن لها تأثيراً في تمييز إحداهما من الأخرى من الناحية الإعرابية، أي في تحديد كون الأولى حالاً، وكون الثانية مفعولاً لأجله، وذلك لأنهما مشتركتان في النصب، وما حدَّد المعنى النحوي لهاتين الكلمتين، وغيرهما من الكلمات السابقة إنما هو مقدرتنا على فهم العلاقات المنطقية بين مدلولاتها.

ولكن ما سبق لا يعني التقليل من أهمية القرائن اللفظية في المثال الأخير ونحوه؛ إذ من المؤكد أن الاقتصار على إدراك العلاقات المنطقية بين المدلولات لا يكفي وحده في فهم الجمل، بل لا بد من معرفة المناويل التي تأتي عليها تلك الجمل، ومعرفة المُصرِّفات التي تشتمل عليها اللغة، وكذا حفظ عدد كبير من مفرداتها المعجمية. والدليل على ذلك أن تغيير ترتيب الكلمات في الجملة الأخيرة قد يؤدي إلى لبس وسوء فهم، كما في هذا المثال: (رضعتان الصغرى أمس لها طوعاً الكبرى إسكاتاً أرضعت).

كما أن حذف بعض المُصرِّفات اللاصقة، أو تغيير صيغ المُصرِّفات الصيغية، يؤدي إلى لبس وسوء فهم، لاحظ مثلاً (مرضعة أصغر كبرى أمس رضع طوعاً سكوتاً). وهكذا فقد استبان لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن المتكلم محتاج إلى مقدرة عقلية لفهم العلاقات المنطقية بين الكلمات حاجته إلى معرفة عناصر اللغة وائتلافاتها، بيد أن ما يميِّز هنا المقدرة الأولى من الثانية أن الأولى يحتاج إليها كل متكلم في أية لغة من اللغات الإنسانية، في حين أن الثانية (أي المقدرة التي تؤهل المتكلم لإدراك عناصر اللغة وائتلافاتها) تدخل في إطار التأهيل للتحدث بلغة معيَّنة كالعربية مثلاً.

وقد فطن عبد القاهر إلى أن العلاقات القائمة على أساس عقلي بين كلمات اللغة ليست خاصة بلغة من اللغات، بل إنها مشاعة بين البشر، مشيراً إلى بعض أنواع العلائق التي يوقعها المتكلم بين كلمة وأخرى. يقول: «ومعلوم أن الفكر من الإنسان يكون في أن يخبر عن شيء بشيء، أو يصف شيئاً بشيء أو يضيف شيئاً إلى شيء، أو يشرك شيئاً في حكم شيء، أو يخرج شيئاً من حكم قد سبق منه بشيء، أو يجعل وجود شيء شرطاً في وجود شيء، وعلى هذا السبيل»[140].

وتأسيساً على ما سبق فإن مبحث القرائن المنطقية يُعدُّ مبحثاً تخاطبياً، لا يخص بنية لغة بعينها، مثلها في ذلك مثل القرائن التخاطبية (كملابسات الحال) الموجودة في كل اللغات، وهو ما جعلني أوجز الحديث عنها، أما مسوّغ ذكرها هنا فلاستكمال الحديث عن القرائن اللفظية، نظراً إلى العلاقة التكاملية الموجودة بينهما، وربما كان هذا هو السبب نفسه الذي دعا النحاة إلى الحديث عن القرينة المنطقية عَرَضاً في إطار لمحة عابرة عن بعض القرائن النحوية[141].

7 ـ 9 ـ 3 ـ تضافر القرائن:

أعني بظاهرة تضافر القرائن اجتماع عدد من القرائن النحوية لكشف المعنى النحوي لكمة ما في تركيب ما. ويعود الفضل في التنبيه لهذه الظاهرة إلى اللغوي تمّام حسان. وقد أولاها عناية خاصة، لأنها السبيل الموصلة إلى المعنى النحوي ذلك لأنه «لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدل بمفردها على معنى بعينه، ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية، وهو أمر يتنافى مع مبدأ عام آخر هو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد»[142].

وإذا أنعمنا النظر في تعريفات النحاة للأبواب النحوية فسنرى أنهم لم يغفلوا مراعاة هذه الظاهرة في تعريفاتهم، وكأنهم كانوا يشعرون بأن معرفة الباب النحوي لا تكتمل إلا بمراعاة جملة من القيود التي يمكن إرجاعها إلى القرائن اللفظية والمنطقية، وقد أقاموا هذه التعريفات على صور لا يكاد الناظر فيها يشك في أنهم كانوا يستشعرون أغلب تلك القرائن، وإن نظرة سريعة في

تعريفاتهم للفاعل مثلاً لتؤكد ذلك، فقد عرِّف بأنه «المسند إليه فعل تام، مقدم، فارغ، باق على الصوغ الأصلي، أو ما يقوم مقامه»[143]. أو أنه «كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم»[144]. أو أنه «اسم صريح ظاهر أو مضمر، بارز أو مستتر، أو ما في تأويله، أي الاسم، أسند إليه فعل تام، متصرف أو جامد، أو ما في تأويله، أي الفعل، مقدم، أي الفعل وما في تأويله على المسند إليه، أصلي المحل في التقديم، وأصلي الصيغة»[145].

ومهما تكن دقة النحاة في تعريفهم للفاعل، فإنه من الممكن أن أذكر من القرائن المعينة على الاهتداء إليه في نحو (ضرب زيداً عمراً) ما يأتي:

1 - كونه مرفوعاً. وهذه قرينة إعراب.

2 - علاقته بالفعل علاقة إسناد. وهذه قرينة منطقية.

3 - أنه متأخر الرتبة عن الفعل. وهذه قرينة ترتيب.

4 - أن الفعل معه مبني للمفعول. وهذه قرينة صيغة.

5 - كونه اسماً غالباً (قد يكون مؤوَّلاً). وهذه قرينة صنف الكلمة.

6 - أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب، وهذه قرينة مطابقة[146].

إن التأمل في المثال السابق يبدي لنا أن ما اقتضى كون (زيد) فاعلاً هو معنى الفاعلية، وهو المعنى الذي تضافرت القرائن السابقة على تحديده، فإذا غابت القرينة الأولى كما في (ضرب موسى عيسى) فسيتحتم الاقتصار على القرائن الخمس الباقية في التوصل إلى معرفة كونه فاعلاً، وذلك يدل على أن رفع (زيد) في نحو (ضرب زيد عمراً) لم يكن لكونه قد سبق بفعل فقط، بل لأنه كان فاعلاً، أي أنه كان اسماً مسبوقاً بفعل مبني للمعلوم مسنداً إليه ذلك الفعل على سبيل وقوعه منه.

ويبدو أن الزمخشري لم يجد في قول النحاة أن العامل في الفاعل مثلاً هو الفعل ما يشفي الغليل، فعمد إلى التفريق بين العامل والمقتضي[147]؛ ويقصد بالمقتضي، كما بيَّنه ابن يعيش في شرحه لـ«المفصل»، «أن القياس

يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه [أي بين إعراب المجرور بالإضافة] وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما، إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني»[148]. وبينما تكون الفاعلية والمفعولية «معنيين يستدعيان الرفع والنصب في الفاعل والمفعول»[149]، فإن «الفعل أداة محصلة لهما»[150].

وإذا كان كل من الزمخشري وابن يعيش قد فرّق بين المقتضي والعامل بحيث جعل لكل منهما معنى، ورأى أن حرف الجر هو العامل في الإضافة كما أن الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول، وأن معنى الإضافة هو المقتضي للجر، كما أن معنى الفاعلية والمفعولية هو المقتضي للرفع والنصب[151]، فقد ذهب خلف بن حيان، المعروف بخلف الأحمر (ت180) إلى القول بأن «العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية»[152]. وحجته في ذلك «أن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل، والمفعولية صفة قائمة بالمفعول، ولفظ الفعل مباين لهما، وتعليل الحكم بما يكون حاصلاً في محل الحكم أولى من تعليله بما يكون مبايناً له»[153]. وقد أجابوا عن رأيه هذا «بأنه معارض بوجه آخر وهو أن الفعل أمر ظاهر وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفي، وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية»[154].

وقد حاول أحد النحاة المحدثين أن يسوغ قول النحاة: إن العامل هو الفعل أو شبهه بما هو قريب من الرد السابق على خلف، يقول: «يشبه هذا ما قاله علماء أصول الفقه في علة القياس من أن العلة إذا كانت خفية أو غير منضبطة نيط الحكم بوصف ظاهر منضبط، كالترخيص في السفر بالفطر، علته في الحقيقة المشقة، ولكنها لما كانت غير منضبطة نيط الحكم بالسفر، والقصاص علته القتل العمد العدوان، ولكنه لما كان خفياً نيط بالقتل بالمحدد... كذلك هنا لما كانت الفاعلية أمراً خفياً، نيط الحكم بملازمها، وهو الفعل أو شبهه، لما أنه أظهر منها في الكلام، وكذلك القول في المفعولية والإضافة لما كانتا خفيتين نيط الحكم بالأمر الظاهر، وهو الفعل، وحرف الجر، والمضاف»[155].

والواقع أن الشبه بين هذين المبحثين النحوي والفقهي ليس متشابهاً إلى

الحد الذي يدعو إلى قياس الأول على الثاني، فالخفاء في العلل الفقهية قد يرتبط بأمر آخر، وهو أن الأوامر الدينية يطلب فيها الامتثال لمجرد كونها أوامر سماوية، كي يكون القيام بها خالصاً لوجه الله. وظهور العلة فيها قد يكون حافزاً للمأمورين باتباعها لتحقيق المصلحة العاجلة فقط، وذلك يجعل الامتثال فيها مشوباً بدوافع أخرى، ومن هنا خفيت العلة في كثير من الأوامر. أما علة الرفع في الفاعل ونحوها من علل أوجه الإعراب فليس الأمر فيها كذلك، كما أن درجة الخفاء فيها ليست متساوية، إذ من السهل على الناظر في علل الإعراب، خلافاً للعلل الفقهية، أن يصل إلى القرائن التي تحدد كون الكلمة فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو نحو ذلك.

والواقع أن المتكلم السليقي يرفع الفاعل وينصب المفعول لإدراكه أن رفع الفاعل ونصب المفعول هو القياس الذي تحكم به لغته، ولشعوره بأن تلك الكلمة المرفوعة فاعل من حيث معناها النحوي. وأن الكلمة المنصوبة مفعول به (وإن لم يعرف تسميتها بذلك)، وليس لمجرد كونهما مسبوقتين بفعل، إذ لو كان الأمر متوقفاً على وجود الفعل فما الذي يفسر اختيار الرفع للفاعل والنصب للمفعول في نحو (ضرب زيداً عمرو) و(ضرب زيد عمراً)؟ والحق أن المتكلم أراد أن يكون الفاعل هو عمرو في المثال الأول، وزيد في المثال الثاني فرفع. وكذا فإن المعرب يعرب (موسى) فاعلاً و(عيسى) مفعولاً به في نحو (ضرب موسى عيسى) إدراكاً منه أن الفاعل يسبق المفعول في مثل هذه الجملة، ولم يحدد الفاعل والمفعول بوجود الفعل فقط، بل به، وبكونه سابقاً، وبكونه على صيغة المبني للمعلوم، وبالترتيب، فهذه القرائن جميعاً هي التي جعلته يحكم بالفاعلية للأول، وبالمفعولية للثاني. وبناء على ذلك حكم بأن الأول في محل رفع وأن الثاني في محل نصب، خلافاً لنحو (أكل الكمثرى موسى) الذي تعرب فيه (الكمثرى) مفعولاً، و(موسى) فاعلاً، ولو توقف الأمر على وجود الفعل فقط لكان إعراب (موسى) فاعلاً، في المثال الأول، و(الكمثرى) مفعولاً في المثال الثاني غير مسوّغ.

وإذا كان المتكلم السليقي غير قادر على تعداد القرائن التي جعلته يحكم

بأن هذه الكلمة فاعل، وتلك الكلمة مفعول، فلا يعني ذلك أنه لا يشعر بها شعوراً مجملاً، فليس المطلوب من المتكلمين أن يعللوا ويفسروا، إذ إن مثل هذا العمل موكول للباحثين اللغويين، على أنه ينبغي ألا يفهم مما سبق أنني آخذ على النحاة قولهم بالعامل، ولكن ما أود أن أخلص إليه هو الدعوة إلى التركيز على أهمية القول بالمقتضي الذي ذهب إليه الزمخشري، وأوضحه ابن يعيش، فمن شأن هذا المفهوم أن يستثمر في مناهج تدريس النحو، بحيث يدرك الطالب أن ما استدعى الرفع في الفاعل هو مفهوم الفاعلية الذي يُتوصل إليه بجملة من القرائن اللفظية والمنطقية، وذلك يسهِّل عليه إعراب كل باب من الأبواب النحوية إعرابه المناسب.

وعلى الرغم من أن خلفاً الأحمر قد نبَّه على أن رافع الفعل هو معنى الفاعلية، فإن رأيه لم يلق قبولاً من قِبل النحاة، ولا إخال أن ذلك لأن النحاة ينكرون المقتضي للرفع في الفاعل هو معنى الفاعلية - كما أوضحته سابقاً - وإنما كان ذلك كذلك لأنهم فهموا من رأي خلف - على ما يبدو - أنه يقصد بمعنى الفاعلية معناه المنطقي، أي أن مراده من الفاعل من قام بالفعل من الناحية المنطقية، ولذا ردوا عليه بنحو (مات زيد) و(ما قام عمرو)(156)، ولو صح أن خلفاً يقصد ذلك لما كان لرأيه وجه للقبول.

هوامش الفصل السابع

(1) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، 1:115.

(2) السابق: نفس الصفحة.

(3) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، 1:115.

(4) انظر: جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ص101.

(5) Klammer, E. Sentence Sense. Harcourt Brace Jovanovich INC. U.S.A. 1977. p.15, and Shaw., Handbook of English. McGraw-Hill. International Editions New York. 4th EDN. 1986. p.33.

(6) Martinet., Elements of General Linguistics. p.152.

(7) Lyons., Introduction to Theoretical Linguistics. p.172.

(8) Bloomfield., Language. p.170.

(9) Lyons., Introduction to Theoretical Linguistics. p.172.

(10) Ibid. p.176.

(11) المبرِّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د ـ ت)، 1:8.

(12) الخصائص: 1:17.

(13) الكتاب: والخصائص: 1:18، 19، والمرتجل: ص27، 28.

(14) الخصائص: 1:17.

(15) المفصل بشرح ابن يعيش: 1:18.

(16) الخصائص: 1:17.

(17) الخصائص: 1:17.

(18) المفصل بشرح ابن يعيش: 1:18.

(19) الكافية بشرح الرضي: 1:31.

(20) ابن الخشاب، المرتجل، ص29.

(21) شرح الرضي على الكافية: 1:33.

(22) Lyons., Introduction to Theoretical Linguistics. p.170.

(23) ابن هشام، مغني اللبيب 2:43.

(24) السابق: 2:42.

(25) السابق: نفس الصفحة.

(26) السابق: نفس الصفحة.

(27) حاشية الأمير على المغني، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، (د ـ ت)، 2:42.

(28) حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، تصحيح محمد شمام، دار أبو سلامة، تونس، 1982م، ص47.

(29) شرح التصريح على التوضيح، 1: 21.
(30) انظر الخصائص، 1: 19.
(31) انظر السابق، 1: 21.
(32) شرح الرضي على الكافية، 1: 31.
(33) السابق، 1: 31، 32.
(34) حاشية الشيخ يس، بشرح التصريح على التوضيح، 1: 20.
(35) الماعون، 107: 4.
(36) انظر، الإمتاع والمؤانسة، 1: 115، 116.
(37) شرح ابن حلول، بهامش شرح تنقيح الفصول في الأصول للقرافي، ص18.
(38) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، 1: 18.
(39) شرح ابن حلول، ص18. والمزهر، 1: 43.
(40) المزهر، 1: 43.
(41) السيوطي، المزهر، 1: 44.
(42) السابق، نفس الصفحة.
(43) السابق، 1: 45.
(44) شرح الرضي على الكافية، 1: 25.
(45) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تحقيق هـ. ريتر، دار المسيرة، بيروت، ط3، 1983م، ص345 ـ 347.
(46) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص259.
(47) السابق، ص260.
(48) انظر، الغزالي، معيار العلم، ص155.
(49) الصيمري، التبصرة والتذكرة، 1: 318.
(50) دلائل الإعجاز، ص3، 4.
(51) السابق، ص4.
(52) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص5.
(53) الشريف الجرجاني، التعريفات، ص93.
(54) تمّام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص191.
(55) السابق، ص194.
(56) السابق نفس الصفحة.
(57) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص201.
(58) السابق، ص204.
(59) السابق، ص205.
(60) السابق، ص216.
(61) السابق، ص217.
(62) البيت لأبي محجن الثقفي، وانظر ديوانه طبعة الأزهار، القاهرة، (د ـ ت)، ص8.
(63) أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس،

بيروت، ط4، 1982م، ص96.

(64) السابق، نفس الصفحة.

(65) الخصائص، 1: 35.

(66) الخصائص، 1: 35.

(67) دلائل الإعجاز، ص30.

(68) المرتجل، ص34.

(69) أسرار العربية، ص18.

(70) شرح المفصل، 1: 72.

(71) ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م، 1: 45 ـ 46.

(72) السابق، 1: 46.

(73) يُنظر، الإيضاح في علل النحو، ص77 ـ 78، وأسرار العربية، ص24 ـ 25، والإنصاف في مسائل الخلاف، 2: 549 ـ 550.

(74) الإيضاح في علل النحو، ص69، وانظر أسرار العربية، ص24 ـ 25.

(75) الإيضاح في علل النحو، ص81.

(76) الصيمري، التبصرة والتذكرة، 1: 76.

(77) أسرار العربية، ص25.

(78) البصرة والتذكرة، 1: 76.

(79) أسرار العربية، ص25.

(80) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م، 1: 44.

(81) السابق، 1: 44 ـ 45.

(82) الإيضاح في علل النحو، ص70.

(83) السابق، نفس الصفحة.

(84) السابق، نفس الصفحة.

(85) الإيضاح في علل النحو، ص91.

(86) السابق، نفس الصفحة.

(87) المفصل بشرح ابن يعيش، 1: 71، 72.

(88) الكافية بشرح الرضي، 1: 69.

(89) شرح المفصل، 1: 72.

(90) انظر، إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959م، ص11 وما بعدها.

(91) السابق، ص53.

(92) السابق، ص72.

(93) السابق، ص78.

(94) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط5، 1975م، ص268.

وانظر، إبراهيم أنيس، (رأي في الإعراب بالحركات) مقال بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1958م، 1:56.

(95) الإيضاح في علل النحو، ص70 ـ 71.
(96) السابق، ص71.
(97) السابق، ص71.
(98) الإيضاح في علل النحو، ص71.
(99) محمد الطاهر بن عاشور، شرح المقدمة الأدبية، ص40 (هامش رقم 1).
(100) سيبويه، الكتاب، 2:315.
(101) اللغة العربية معناها ومبناها، ص205.
(102) السابق، ص207.
(103) السابق، نفس الصفحة.
(104) الشريف الجرجاني، التعريف، ص30.
(105) يُنظر البيت في شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، 1:98.
(106) يُنظر البيت في شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، 1:98.
(107) دلائل الإعجاز، ص315.
(108) السابق، ص254.
(109) دلائل الإعجاز، ص80.
(110) السابق، نفس الصفحة.
(111) شرح المفصل لابن يعيش، 1:76.
(112) اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.
(113) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص224، 225.
(114) انظر: الزجاجي، كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق، 1969م، ص81 وما بعدها، والتبصرة والتذكرة، 1:359، وشرح المفصل، 1:131.
(115) انظر: الرماني، معاني الحروف، ص56.
(116) الزجاجي، كتاب اللامات، ص97.
(117) اللغة العربية معناها ومبناها، ص213.
(118) اللغة العربية معناها ومبناها، ص182.
(119) مغني اللبيب، 2:119.
(120) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 2:119.
(121) زكرياء بن محمد الأنصاري، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، تحقيق نسيب نشاوي، مطابع ألف باء ـ الأديب ـ دمشق، 1980م، ص77.
(122) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، مراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت، (د ـ ت)، 1:24.
(123) يونس، 10:65.
(124) آل عمران، 3:7.
(125) النساء، 4:170.

(126) المائدة، 5: 19.
(127) لقمان، 31: 12.
(128) الإنسان، 76: 18.
(129) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1: 227.
(130) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1: 321، 232.
(131) Hartmann and Stork. Dictionary of Language and Linguistics (INTONATION).
(132) شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: ص431.
(133) See: Elements of General Linguistics. p.76, 77.
(134) ابن سينا، الخطابة، تحقيق محمد سليم سالم، القاهرة، 1954م، ص198، 199.
(135) الخصائص، 2: 371.
(136) السابق، 2: 370، 371.
(137) لسان العرب، مادة (ط و ح) و (ط ر ح).
(138) الخصائص، 2: 281.
(139) انظر شرح المفصل، 3: 8.
(140) دلائل الإعجاز، ص283.
(141) انظر على سبيل المثال، الخصائص، ص1: 35. وشرح المفصل، 1: 72. وابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، (د ـ ت) 2: 589، 590.
(142) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص193، 194.
(143) ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 2: 576.
(144) شرح المفصل، 1: 74.
(145) شرح التصريح على التوضيح، 1: 267، 268.
(146) انظر: العربية معناها ومبناها، ص181.
(147) المفصل بشرح ابن يعيش، 2: 117.
(148) السابق، نفس الصفحة.
(149) السابق، نفس الصفحة.
(150) السابق، نفس الصفحة.
(151) السابق، نفس الصفحة.
(152) الرازي، مفاتيح الغيب.
(153) السابق، نفس الصفحة.
(154) السابق، نفس الصفحة.
(155) محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة (د ـ ت)، ص136، 137.
(156) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2: 254.

الفصل الثامن

المستوى المعجمي

الفصل الثامن

المستوى المعجمي

8 ـ 1 ـ العجمات:

العجمات Lexemes هي الوحدات اللغوية ذات الدلالة المعجمية، ولذا فهي أداة هذا النوع من الدلالة، وتختلف العجمات عن الكلمات بما تتميز به من صبغة تجريدية، ويمكن ملاحظة هذا الفرق بوضوح ـ كما ألمح إليه بعض اللغويين الغربيين ـ عندما نتأمل مجموعة اشتقاقية مثل run, runs, runing, ran حيث تُعدُّ مباني مختلفة، أو كلمات مختلفة لعجمة واحدة، وعلى العكس من ذلك فإن نحو bank بمعنى جانب النهر، وbank بمعنى مؤسسة مالية (مَصْرِف) تعدان عجمتين مختلفتين لكلمة واحدة[1].

وهكذا فإن الحكم على العنصرين اللغويين بأنهما عجمتان مختلفتان، أو عجمة واحدة فقط متوقف على ما إذا كان لذلك العنصرين معنيان معجميان، أو معنى واحد فقط، فإذا كان لهما معنيان معجميان فهما عجمتان وإلا فهما عجمة واحدة. أما الحكم عليهما بأنهما كلمتان، أو كلمة واحدة فمتوقف على ما إذا كانا متفقين في اللفظ أو مختلفين فيه بغض النظر عن تعدد المعنى المعجمي فيهما أو إفراده، فإن اتفق اللفظان تماماً فهما كلمة واحدة، وإن اختلفا فهما كلمتان. وبناء على ما سبق، فإن المجموعة الاشتقاقية (كتب، يكتب، كتابة، كاتب، مكتوب، كتاب، كتيب، مكتبة، مكتب. . . إلخ)، تُعدُّ كلمات مختلفة ذات عجمة واحدة، وإن (حار) بمعنى رجع، و(حار) بمعنى تحير، هما عجمتان مختلفتان، ولكنهما كلمة واحدة.

وسنرى ـ عند الحديث عن المشترك اللفظي عند علماء الأصول ـ أنهم ركّزوا على تعدد الوضع في تعريفهم للمشترك، ولهذه النظرة اتصال وثيق بالتفريق بين الكلمة والعجمة، ووجه الصلة هو أن تعدد الوضع في الكلمة الواحدة يعني إعطاءها معاني معجمية متعددة، وذلك يقتضي التمييز بين مفهوم الكلمة الذي لا يُراعى فيه تعدد الوضع عادةً، وبين مفهوم مصطلح آخر يراعى فيه تعدد الوضع، وهذا المصطلح الآخر هو ما يُعرف عند الغربيين بالعجمة التي يلاحظ فيها ذلك باعتبارها أداة الدلالة المعجمية، كما أشرت.

وقد عرَّف لأينز العجمات بأنها «كيانات مجردة ليس لها مبنى، ترتبط بمجموعة واحدة أو أكثر من المباني»(2)، ويقصد بتجريدها كما يفهم من هذا التعريف أن وجودها موزع في مبانٍ متعددة، كما في العجمة (ض ر ب) التي تتوزع في المباني (ضرب، يضرب، ضرب، ضارب، مضروب، ضراب، مضرب)...

وتتكوَّن العجمة في العربية من أصوات صامتة غالباً، ولا تصبح تلك الصوامت كلمة إلا إذا وضعت في مبنى مشتمل على صائت واحد على الأقل، كما في (قم) و(يد).

والعجمة ليست مرادفة للمُصرِّف المعجمي، فقد يجتمعان في نحو (ضارب) حيث يمكن أن نعد العنصر (ض ر ب) عجمة ومصرفاً معجمياً في آن واحد، وهو مصرف مقيد، دون شك، وقد يفترقان في نحو (رجل)، فالعجمة هي (ر ج ل) والمُصرِّف المعجمي هو (رجل) بصوامتها وصوائتها، أي بمبناها الكامل (ما عدا العنصر الإعرابي فهو مصرف آخر). وتشترك العجمة مع المُصرِّف المعجمي في كون كل منهما له معنى معجمي، ويتميز المصرف المعجمي من العجمة في كونه وحدة للتحليل القواعدي، وكونه ناشئاً عن تقطيع الكلمة المركَّبة إلى عناصرها ذات الدلالة، وكونه قد يصبح كلمة عندما يكون مستقلاً، وقابلاً للتصنيف الإعرابي، كما في نحو (رجل) في (جاء رجل).

ونظراً إلى أن العجمات أداة الدلالة المعجمية فهي تنتمي إلى قوائم غير

محدودة، وهذا ما جعل اللغويين يسجلونها في أسفار خاصة معدَّة لهذا الغرض، وقد تكفَّل بالقيام بهذا العمل علماء المعاجم (المعاجميون Lexicographers) متَّبعين في تنظيمها ترتيبات معيَّنة، كالترتيب الهجائي أو المخرجي أو الترتيب حسب المعاني. وبما أن العجمات وحدات مقيدة لا تستقل بنفسها فإن مصنِّفي المعاجم مضطرون إلى وضعها في القاموس مشوبة بعناصر بنائية، كأن يذكروا العجمات التي تشتمل عليها الكلمات المشتقة في صيغ الماضي.

وكما تتحدد دلالة العجمة بعلاقتها بالخارج من جهة كون المفهوم الذي يستدعيه الدال يحيل عليه، تتحدد دلالة العجمة كذلك بعلاقتها بدلالات العجمات الأخرى، وبخاصة تلك التي تشاركها في نفس الحقل، ولا تقتصر حدود هذه العلاقة على الترادف بل تشتمل على أنواع أخرى من العلاقات تعرف عند بعض الباحثين الغربيين بعلاقات الهوية sense relation. قد أرشد البحث الدلالي في السنوات الأخيرة - كما يقول لاينز - إلى أن هوية العجمة تحدد بشبكة العلاقات الاستبدالية والائتلافية التي تربط بين تلك العجمة وأخواتها في نفس الحقل المعجمي. وإذا كانت الآراء النظرية لما يسمى بمنظِّري الحقل field theorists، (مثل أصحاب نظرية التحليل التكويني componential analysis) غير مسلَّمة إلى حد بعيد، أو كانت مثار خلاف من الناحية الفلسفية، فإن النتائج العملية التي أحرزها أصحاب تلك الآراء وأتباعهم حسنت بشكل غير محدود من فهمنا للبنية المعجمية. وقد اكتسى إصرارهم على الأولوية المنطقية للعلاقات البنيوية في تحديد معنى العجمة أهمية خاصة فبدلاً من القول إن العجمتين مترادفتان (وصفياً) لأن كلاً منهما له المعنى كيت وكيت، ولأن المعنيين متماثلان، فهم يقولون: إن ترادف العجمات جزء من معناها، وهذا منطبق أيضاً على التضاد والاندراج، وعلى كل مجموعة من علاقات الهوية الاستبدالية، والائتلافية، ذات الصلة[3]. فإذا تناولنا العجمة (ر ج ل) على سبيل المثال، وليكن ذلك في المبنى (رجل) فيمكن أن نحدد هويتها بالنظر إليها من زاوية.

1 ـ اندراجها تحت (حيوان) وبذلك تتميز مما هو ليس بحيوان كالجمادات.

2 ـ اندراجها تحت (بشر) وبذلك تتميز مما هو ليس ببشر، كسائر الحيوانات.

3 ـ اندراجها تحت (ذكر) وبذلك تتميز مما هو ليس بذكر، كالمرأة والطفلة.

4 ـ اندراجها تحت (بالغ) وبذلك تتميز مما هو ليس ببالغ، كالطفل والصبي.

كما يمكن أن ننظر إلى (رجل) ـ بالإضافة إلى ما سبق ـ من زاوية:

(1) مضاداتها لـ(امرأة)، لأنه لا يتصور في إنسان أن يكون رجلاً وامرأة في نفس الوقت.

(2) مضادتها لـ (ما هو غير بالغ) كالطفل والصبي.

وبذلك نصل إلى تحديد معنى (رجل) بأنه مجموع السمات (+ حيوان + بشر + ذكر + بالغ). وليس بالإمكان تصور ما تدل عليه العجمة (ر ج ل) إذا غض الطرف عن الاعتبارات السابقة. وقد جالت فكرة النظر إلى الشيء بُمراعاة ما يغايره بخاطرة أحد الشعراء، فعبَّر عنها في عفوية بقوله: «وبضدها تتميز الأشياء» كما كانت هذه الفكرة واضحة في أذهان المناطقة حين عرَّفوا هوية الشيء بأنها صورته الذهنية من حيث امتيازها عن الأغيار[4].

ولعله من الحق الذي لا مراء فيه أنه لا يمكن الاقتصار في النظر إلى العجمات على أنها قد وضعت لتصورها مفردة في أية لغة من اللغات، بل لتكون أداة للتصديقات (أي لإدراك النسبة بينها)، وذلك يتطلب منا أن نأخذ في حسابنا أن معنى العجمة لا يتحدد بالنظر إليها في علاقاتها الاستبدالية بالعجمات الأخرى فقط، بل ينبغي أن ننظر إليها من جهة ائتلافها بغيرها من العجمات. وبالرجوع إلى العجمة السابقة يمكن القول: إن ائتلاف هذه العجمة (في مبناها السابق) مع (نام) و(قام) و(سمع)... إلخ، في نحو (نام الرجل) و(قام الرجل) و(سمع الرجل)... إلخ، وعدم ائتلافها مع (صهل) و(زأر) و(طار)... إلخ، إنما هو جزء من معناها أيضاً، وتبدو النتيجة العملية لهذه النظرة على مستوى الاستخدام اللغوي في مراعاة الأوجه الصحيحة للإسناد وسائر العلاقات التركيبية الأخرى، كي تكون القولة المستخدمة من قبل المتكلم مقبولة من قبل

المخاطبين، فعندما يقول المتكلم: (أكل الماء صوتاً أخضر منتناً) فإن قوله لا يقبل من مخاطبه، لأنه لم يحسن تأليف عجماته بعضها ببعض، حيث جعل الماء آكلاً، والصوت مأكولاً، وملوناً، ومشموماً، مع أن الماء (ـ حيوان) والصوت (ـ مأكول) و(ـ ملوّن) و(ـ مشموم).

ويُعدُّ كل متكلم من متكلمي اللغة المثاليين معجماً متحركاً يختزن في ذهنه عدداً كبيراً من العجمات اللغوية التي يمكن أن يُنظر إليها على أنها وحدات كامنة معدَّة للاستخدام الفعلي الذي يحدث عادةً عند حدوث ما يدعو إلى الكلام. ومن المألوف أن المتكلم يختار في استخدامه مفردات اللغة ما يلائم غرضه الإبلاغي، وهو محكوم في ذلك بالدافع أو المثير الذي دفعه إلى الكلام، كسؤال طلب منه الإجابة عنه، أو موقف أراد التعليق عليه، أو حيرة دعته إلى التساؤل، أو نحو ذلك من الرغبات والحوافز والضغوط التي تدعوه إلى الكلام، وعلى الرغم من أن الكلام ـ مهما يقلُّ أو يكثر ـ لا يخلو عادةً من المُصرِّفات، ولا من القرائن النحوية، فسأركِّز هنا على العجمات لكونها موضوع هذا الفصل.

ومن الملاحظ فيما يتعلق باستخدام العجمات أن ذاكرة المتكلم تزوِّده في الأحوال العادية بالعجمة المناسبة التي لها صلة بالأمر الداعي إلى الكلام، أو بالعجمة المتعلقة بالعجمات الأخرى التي يستخدمها هو عند استرساله في الكلام، وهو ما يدل على أن الذاكرة تعمل بنظام محكم دقيق يقوم على أساس المثير والاستجابة (والمصطلحان مستخدمان هنا بمفهوم أعم من مفهومهما عند السلوكيين الذين ربطوهما بمفهوم المعنى). وإذا كانت هناك علاقة من نوع ما بين الكلمة المثيرة والكلمة المستخدمة استجابة لها، فإنه مما لا شك فيه أن الغرض الإبلاغي هو العامل الأكثر أهمية في التحكم في تحديد الكلمة المستخدمة، كما أن الأمر لا يخلو من وجود علاقة منطقية بين العجمات التي يستخدمها المتكلم، تلك العلاقة التي تبرز في صورة لفظية في أغلب الحالات عن طريق بعض القرائن اللفظية كالإعراب والترتيب، وهو ما يؤكد الارتباط الوثيق بين معرفة معاني الكلمات ومعرفة معاني التراكيب، كما يؤكد من جهة

أخرى أن كل لغة ـ لكونها تمتلك مجموعة معيَّنة من القرائن اللفظية الكاشفة عن المعنى التركيبي ـ تختلف عن غيرها في إبراز تلك المعاني، وهذه مسألة مرتبطة بما سبق من أن اللغات يختلف بعضها عن بعض في نقلها للعالم الخارجي وتعبيرها عنه، وربما كان هذا سبباً من الأسباب التي دعت بعض اللغويين إلى الاهتمام بالاستخدام من حيث ارتباطه الوطيد بالمعنى، وفي هذا الإطار يذهب فندريس إلى القول بأن للكلمة «على وجه العموم من المعاني بقدر ما لها من الاستعمالات»[5]، ولعل فيتجنشتين Wittgenstein أشهر من ارتبط اسمه بالتعويل على أهمية الاستخدام في اللغة حتى عرف عنه شعاره المشهور «لا تبحث عن الكلمة، بل ابحث عن استخدامها»[6]، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقرِّر أن «معنى الكلمة هو استخدامها في اللغة»[7]، ومع أنه يقصر ذلك على أغلب الأحوال مشيراً إلى عدم انطباقه على جميعها فإنه من الواضح أن المعنى والاستخدام حقيقتان مختلفتان، وإن جمعتهما علاقة من نوع ما حيث يصعب على المتكلم عادةً أن يكون قادراً على استخدام عجمة ما دون معرفة معناها الإحالي، ولا يعني ذلك أن المتكلم بإمكانه أن يجيد استخدام العجمة بإدراك معناها الإحالي فحسب، بل لا بد من تعلم الاستخدام السليم، ومما يؤكد ما سبق أن الكلمتين (عنق) و(جيد) مثلاً مترادفتان من حيث معناهما الإحالي[8]، لأنهما تحيلان على عضو واحد من أعضاء الجسم، ومع ذلك فإن استخدامهما مختلف إلى حد ما، فمتكلمو العربية يقولون عادةً: (ضربت عنقها) بمعنى قطعته، ولا يقولون: (ضربت جيدها).

وهكذا يتأكد لنا ما سبقت الإشارة إليه من أن معنى العجمة يتحدد بالوقوف على علاقاتها الاستبدالية والائتلافية بالعجمات الأخرى في إطار اللغة الواحدة، وهو ما يفضي إلى تأكيد أن اللغات مختلفة في تصويرها للعالم الخارجي، ويفسر صعوبة الترجمة من لغة إلى أخرى.

8 ـ 1 ـ 1 ـ الأهمية القواعدية للعجمات:

لا تقتصر أهمية العجمة من الناحية اللغوية على اتخاذها دليلاً على ما

تحيل عليه في العالم الخارجي، بل إنها تكتسي أهمية قواعدية خاصة من حيث كونها تؤدي دوراً مهماً يتمثّل في:

1 - تحديد المدى الاشتقاقي للكلمة.

2 - بيان حدود تعدي الفعل وشبهه.

3 - قد تحدد الهيئة التي تكون عليها الكلمة.

وفيما يتعلق بالدور الأول فإن العجمة (ك ت ب) مثلاً يمكن أن نشتق منها (كتب، يكتب، اكتب، كتابة، كاتب، مكتوب، كتاب، مكتب... إلخ) أما العجمة (ق و م) فإنها تسمح بعدد أقل من المشتقات، في حين أن (و د ع) بمعنى ترك لا تسمح في الاستعمال الشائع إلا بالمضارع والأمر، ولا غرو في أن هذا التفاوت في مدى عدد الكلمات ذات الصلة الاشتقاقية راجع إلى نوع العجمة التي تُعدُّ نواة كل كلمة من هذه الكلمات.

وفيما يتصل بالدور الثاني المنوط بالعجمة فإن كل عجمة من العجمات الموضوعة في صيغة فعلية أو وصفية تحدد ما إذا كان الفعل (وكذلك الوصف المشتق منه) لازماً أو متعدياً، ثم مدى حدود التعدي إذا كان متعدياً، وذلك أن العجمة (ق و م) التي من مبانيها (قام) تحتم أن يكون الفعل لازماً، والعجمة (أ ك ل) التي من مبانيها (أكل) تحتم أن يكون الفعل متعدياً لفعل واحد، وهلم جرا. على أن حدود التعدي قد يرتبط - بالإضافة إلى نوع العجمة - بنواحٍ بنائية مثل الصيغة (كصيغتَي أفْعَل وفَعَّل في نحو أجلس، وعلّم).

أما الدور الثالث من الأدوار القواعدية التي تؤديها العجمة فإنها قد تحدد الهيئة التي تأتي عليها الكلمة، ومن ذلك مثلاً أن الفعل الماضي الثلاثي من العجمات الدالة على العلل والأحزان، وأضدادها يأتي غالباً على زنة فَعِل، كسقم ومرض وحزن وفرح، فإذا دلت العجمة على الألوان والعيوب والحُلَى فإن الماضي الثلاثي منها يأتي على فَعِل باطراد وذلك نحو كدر وشهب وشتر وصلع ورسح وهضم[9].

8 ـ 1 ـ 2 ـ علاقات الهوية:

لقد أضحى البحث الدلالي ينزع إلى النظر إلى العجمات من حيث علاقة بعضها ببعض أكثر من النظر إليها من حيث علاقاتها بما تحيل عليه في العالم الخارجي، ويعزى هذا التوجه ـ كما أسلفت ـ إلى تأثير معالجة منظّري الحقل الدلالي في دراستهم للعجمات. والظاهر أن أهم الأسباب التي دفعت علماء الدلالة إلى هذا التوجه إدراكهم أن كل لغة من اللغات تصور العالم الخارجي بطريقتها الخاصة، وأن كل عجمة من عجماتها ترتبط ببعض العجمات الأخرى في تلك اللغة على وجه قد يخالف ما هو موجود في لغات أخرى، وذلك ما اضطرهم إلى اعتبار أن الحقول الدلالية مختلفة بين اللغات.

وإذا نظرنا إلى العجمات من حيث علاقة بعضها ببعض (استبدالياً) فسنرى أنها إما أن تكون مترادفة (وسأخصص مبحثاً للترادف) أو متباينة، والتباين هو كون المفهومين بحيث لا يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر كالحجر والبقر، والمتباينان قد يكونان نقيضين، وهما اللذان لا يجتمعان في شيء ولا يرتفعان عنه كالعدم والوجود، والسكون والحركة، لأن الشيء إما أن يكون معدوماً أو موجوداً، ولا يمكن أن يكون معدوماً وموجوداً في آنٍ واحد، كما لا يمكن ألا يكون معدوماً ولا موجوداً، وقد يكونان ضدين وهما الأمران الوجوديان اللذان لا يجتمعان في شيء، وقد يرتفعان عنه معاً كالسواد والبياض، فإنهما لا يجتمعان في شيء بحيث يكون أبيض أسود في آنٍ واحد، وقد يرتفعان عنه معاً فيكون أحمر أو أصفر مثلاً، وقد يكونان متضايفين[10]، والتضايف هو «كون الشيئين بحيث يكون تعلق كل واحد منهما سبباً لتعلق الآخر به، كالأبوة والبنوة»[11]، والبيع والشراء، حيث يقتضي كون خالد أباً لزيد أن يكون زيد ابناً له، وإذا باع أحمد سلعة لسعيد، فإن سعيداً قد اشترى تلك السلعة من أحمد. (انظر الشكل الآتي):

شكل (11)

تقسيم اللفظ بالإضافة إلى المعنى عند علماء الأصول من الحنفية



ويمكن أن يُنظر إلى علاقة التناقض من زاوية التكامل Complementarity، وقد مثَّل لاينز لعلاقة التكامل بالزوجين (عزب ومتزوج) و(ذكر وأنثى) مشيراً إلى أن ما يميِّز مثل هذه الأزواج من المفردات المعجمية أن إنكار أحد الزوجين يستلزم إثبات الآخر، وإثبات أحدهما يستلزم إنكار الآخر، وذلك أن (جون ليس متزوجاً) يستلزم (جون عزب)، و(جون متزوج) يستلزم (جون ليس عزباً)، وقد مثَّل لعلاقة التضاد بالزوجين (خيِّر وشرير) و(مرتفع ومنخفض) مبيِّناً أن الاستلزام الثاني وحده ينطبق عليها[12]، ويُقصد به أن إثبات أحد الزوجين يستلزم إنكار الآخر، وهو معنى قول المناطقة أن الضدين لا يجتمعان معاً في موضع واحد، وهكذا فإن (جون خيِّر) يستلزم إنكار (جون شرير)، ولكن (جون ليس خيِّراً) لا يستلزم إثبات (جون شرير)[13].

ومن البيِّنْ أن مثل تلك العلاقات الرابطة بين العجمات إنما تنطبق على العجمات ذات الدلالة الكلية فقط، لأنها هي التي يتأتى فيها وجود مثل تلك العلاقات، أما العجمات ذات الدلالة الجزئية كأسماء الأعلام، فلا يتأتى فيها ذلك.

ويمكن أن ننظر إلى العلاقة بين العجمات ذات الدلالة الكلية من حيث الاتحاد والاختلاف في المفهوم والماصدق معاً، أو في الماصدق فقط،

والقسمة المنطقية لذلك بهذا الاعتبار تقتضي إما أن يكون الكليان متحدين مفهوماً وأفراداً معاً، أو مختلفين مفهوماً وأفراداً معاً، أو مختلفين مفهوماً ومتحدين أفراداً، فإذا اتحد الكليان في المفهوم والأفراد فهما المترادفان، كالقمح والبُرّ، وإذا اختلفا في المفهوم والأفراد فهما المتباينان، كالفرس والحجر، وإذا اختلفا مفهوماً واتحدا أفراداً فهما المتساويان كالإنسان والناطق، وكذا الفرس والصاهل[14]، لأن الواقع يشهد بأن كل إنسان ناطق وكل فرس صاهل، والمقصود بالناطق والصاهل هنا أن من شأنه أن يكون كذلك، أي أنه ناطق أو صاهل بالقوة، ولا يشترط أن يكون ناطقاً أو صاهلاً بالفعل. (وانظر الشكل الآتي):

شكل (12)
إما أن يكون الكلّيان

متحدين مفهوماً وأفراداً معاً، وهما المترادفان كالقمح والبُر	مختلفين مفهوماً وأفراداً معاً، وهما المتباينان كالفرس والحجر	مختلفين مفهوماً ومتحدين أفراداً، وهما المتساويان كالإنسان والناطق

كما يمكن أن ينظر إلى نسبة الكلي إلى الكلي من حيث العموم والخصوص، وبناءً عليه فإذا كان أحد الكليين أعم أفراداً من الآخر كحيوان وإنسان، فبينهما عموم وخصوص مطلق، إذ الحيوان في هذا المثال أعم من الإنسان لأن كل إنسان حيوان وبعض الحيوان إنسان، وإذا كان كل من الكليين أعم من الآخر فبينهما عموم وخصوص من وجه كحيوان وأبيض[15]، إذ الحيوان أعم من الأبيض، لأن هناك حيوانات ليست بيضاء، وكذا فإن الأبيض أعم من الحيوان لأن هنالك مخلوقات بيضاء ليست بحيوان، ولا يخفى أن النتيجة المنطقية لكون كل واحد من الكليين أعم من الآخر أن يكون أخص منه. وقد صوَّر علماء الدلالة العلاقة بين العام والخاص بما يُعرف عندهم بالاندراج Hyponymy، حيث يكون الاسم المنتمي إلى صنف أخص مندرجاً

في الاسم المنتمي إلى صنف أعم، كما هو الحال في الاسمين (أبيض) و(لون) وبين الاسمين (رجل) و(إنسان). ومن المقرر منطقياً أنه كلما ضاق المفهوم اتسع الماصدق، وكلما اتسع المفهوم ضاق الماصدق. وتأسيساً على ذلك، فإن الاسم الأعم وهو الأضيق مفهوماً لكونه أقل تقييداً وتخصيصاً أوسع في الماصدق من الاسم الأخص منه المشتمل على عدد أكبر من السمات أو العوارض المخصصة وذلك ما نلاحظه من خلال الموازنة بين (إنسان) و(رجل) حيث عري الاسم (إنسان) عن السمتين (+ ذكر) و(+ بالغ) فضاق مفهومه وزاد عدد أفراده الذين يصدق عليهم هذا الاسم. أما (رجل) فقد أُضيف إلى مفهومه، علاوة على سمة الإنسانية، كونه ذكراً بالغاً، فاتسع مفهومه ونقص عدد أفراده[16].

8 ـ 2 ـ نسبة المباني والمعاني بعضها لبعض:

تنقسم المباني من حيث خصوص المعنى وشموله إلى مبنى يدل على عين واحدة ومبنى يدل على أشياء كثيرة، ويسمي الغزالي النوع الأول (اللفظ المعيَّن)، وقد عرَّفه بأنه «اللفظ الذي لا يمكن أن يكون مفهومه إلا ذلك الواحد بعينه، فلو قصدت اشتراك غيره فيه منع نفس مفهوم اللفظ منه»[17]، كقولنا: «زيد، وهذه الشجرة، وهذا الفرس، وهذا السواد»[18]، ويسمي النوع الثاني (اللفظ المطلق) وهو «الذي لا يمنع نفس مفهومه من وقوع الاشتراك في معناه، كقولك: السواد، والحركة، والفرس، والإنسان»[19].

والظاهر أن هذا التفريق هو عين التفريق بين الجزئي والكلي، وإن نُظر إليه هنا من جهة اللفظ، وتبدو الأهمية الدلالية للتفريق بين اللفظ المعيَّن، واللفظ المطلق من جهة كون الأول يشير إلى موجود خارجي معيَّن في حين أن الثاني يحيل على موجود خارجي غير معيَّن، وقد سبق الإلماح في الحديث عن نظرية الإشارة إلى الربط بين الكليات والإحالة من جانب، وبين الجزئيات والإشارة من جانب آخر، وبينما يمكن اعتبار الألفاظ المعيَّنة ـ نظراً إلى كونها مرتبطة بالاستخدام الفعلي وقرائن المقال ـ موضوعاً للبحث التخاطبي، فإن الألفاظ المطلقة هي موضوع البحث الدلالي.

ومن الواضح أن النتيجة العملية للتفريق بين اللفظ المعيَّن واللفظ المطلق من جهة المفهوم الذي هو الركن الأوسط من أركان المثلث الدلالي هي أن مفهوم اللفظ المعيَّن هو صورة ذهنية واضحة المعالم تشتمل ـ علاوةً على مقومات الماهية ـ على جميع العوارض المخصصة للشيء المشار إليه، فعندما تقول (لقد ماتت القطة التي أعطيتها لي) فإن مفهوم تلك القطة يختلف عن المفهوم في نحو (يحزنني موت قطة) لأن الصورة الذهنية في المثال الثاني ليست صورة دقيقة مطابقة لإحدى القطط الموجودة في العالم الخارجي، بل هي صورة مجردة مكوَّنة من مجموع القطط بحيث تحتوي على الجامع بينها وتسقط من حسابها كل السمات التي لا تدخل في تحديد ماهية القِطَط، تلك السمات التي تميِّز إحدى القطط من الأخرى، كاللون والحجم والوزن ونحو ذلك.

ويرجع سبب وجود الألفاظ المطلقة في اللغة إلى أن العقل البشري يميل إلى التعميم والتجريد، أي أنه يبحث عن أوجه الشبه بين الأشياء ليضعها تحت صنف واحد، ثم يعطيها اسماً واحداً، وفي سبيل تحقيق هذا التجريد فإنه يحذف كل أوجه الاختلاف المميِّزة للأشكال التي يحيل عليها اللفظ المطلق، ومما يسوِّغ هذا الحذف أن تلك السمات المحذوفة لا تدخل في ماهية ذلك الشيء.

8 ـ 3 ـ انقسام اللفظ المطلق من حيث أفراده:

ويمكن أن يقسم مفهوم اللفظ المطلق من حيث أفراده التي يحيل عليها قسمين:

1 ـ قسم يحيل على أفراد متساوية في تحقق مقومات الماهية فيها.

2 ـ وقسم يحيل على أفراد غير متساوية.

ويسمي المناطقة القسم الأول بالمتواطىء، والثاني بالمشكك أو المتشاكك، والألفاظ المتواطئة «هي التي تدل على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها، كدلالة اسم (الإنسان) على زيد وعمرو، ودلالة اسم (الحيوان)

على الإنسان والفرس والطير لأنها متشاركة في معنى الحيوانية»[20]، وما يميِّز الكليات المتواطئة من المتشككة أنها غير قابلة للتفاوت في انطباقها على الأفراد الذين تحيل عليهم، فالإنسانية مثلاً (أي كون الشيء حيواناً ناطقاً) ليست بأكثر تحققاً في زيد منها في عمرو، ويمكن أن نعرِّف الألفاظ المشككة بأنها الألفاظ الدالة على معنى عام مشترك بين الأفراد الذين تحيل عليهم على تفاوت بينهم في انطباقه عليهم، ومن أمثلتها (الحرارة) التي تطلق على حرارة النار، وعلى حرارة الماء الدافىء وحرارة الجو وغير ذلك، بيد أن تحققه فيها متفاوت بينها، ومن أمثلتها أيضاً (البياض) الذي هو في الثلج أشد منه في العاج.

ويمكن تلمُّس أهمية المشككات في البحث الدلالي في ثلاث نواحٍ على الأقل:

(1) من جهة كونها مظنة للبس، فعندما يقال: (إن الجو حار) أو (إن الماء بارد) فلا يمكن الاعتماد على كلمتَي (حار) و(بارد) في تحديد مدى الحرارة أو البرودة من خلال هاتين الكلمتين. ويبدو هذا النوع من اللبس بوضوح في أن مثل هذه الكلمات غير صالحة حسب استعمالاتها اللغوية للأغراض العلمية، ولذا فإن العلماء يعوِّضون هذا النقص باستعمال لغة الأرقام لتحديد درجات الحرارة، واللون، والحجم، والطول، والوزن ونحو ذلك.

(2) أن اللغويين مدعوون إلى دراسة الألفاظ المشككة المتقاربة في معانيها لإدماجها في حقول دلالية، بغية إظهار الفروق بينها خدمة للباحثين عن الدقة في استخدام الألفاظ للأغراض العلمية أو لغيرها، كأن يصل اللغوي إلى ترتيب معيَّن للكلمات (دافىء) (حار) (ساخن) (حارق)... إلخ. ويحاول مستخدمو اللغة التغلب على مشكلة عدم الدقة في الألفاظ المشككة باستخدام التشبيهات نحو (أحمر كالدم) و(مُرٌّ كالعلقم)، أو بالإضافات نحو (حمرة الأرجوان) و(بياض الثلج)، أو بالنسب نحو (وردي) و(برتقالي) و(سماوي) أو بالأوصاف نحو (أصفر فاقع) و(أخضر ناضر) و(أسود قاتم).

(3) تغطية الثغرات المعجمية Lexical gaps في اللغة المترجم إليها، وهذه مسألة مرتبطة باختلاف متكلمي اللغات في تقطيع العالم الخارجي، وفي هذا الشأن يحاول المترجم أن يجتهد في استخدام كلمة مناسبة للكلمة الأجنبية التي ليس لها نظير في اللغة المترجم إليها.

8 ـ 4 ـ التعدد الدلالي:

يتفرع عن هذا الموضوع مبحثان: أولهما مبحث المشترك اللفظي، وثانيهما الترادف، ويترتب إدراج هذين المبحثين تحت هذا العنوان على التفريق بين المعنى والدلالة، فبينما يكون المعنى هو ما يُرمز إليه في المثلث الدلالي بالرمز (ب) فإنني أطلق مصطلح الدلالة على العلاقة بين ما يُرمز إليه بالرمز (أ)، وما يُرمز إليه بالرمز (ب). ويرتكز هذا التفريق على تعريف أعلام التراث لكل من المعنى والدلالة، وهو تفريق مهم جداً من شأنه أن تترتب عليه بعض النتائج.

وقد عرَّف المتقدمون المعنى ـ كما أشرت ـ بأنه الصورة الحاصلة في العقل من حيث إنه وضع بإزائها اللفظ، أي من جهة كونها تحصل من اللفظ في العقل[21]، وهذا يؤكد أن المعنى عندهم هو ما يُرمز إليه بالرمز (ب) عند الغربيين في المثلث الدلالي المشهور، ذلك لأن المعنى والمفهوم مترادفان إحالياً، والاختلاف بينهما اختلاف في الاعتبار فقط، ويستخلص مما سبق في الكلام عن المعنى أن استخدام كلمة (معنى) مقصور على ما يقصد من اللفظ ـ حسب الاستخدام الشائع للكلمة ـ وهو مطابق تماماً للمعنى اللغوي للكلمة (معنى) التي تدل استخداماتها اللغوية على أنها مصدر بمعنى اسم المفعول.

أما الدلالة فهي مصدر (دل) أو هي «فعل الدال» حسب عبارة علي بن حزم الأندلسي (ت456)[22]، أي أنها الحدث الذي يقترن فيه الدال بالمدلول، فإذا جاز لنا ـ بشيء من التسامح ـ أن نقول: إن الضرب هو اتصال الضارب بالمضروب جاز لنا. قياساً على ذلك، أن نقول إن الدلالة هي اتصال الدال بالمدلول، أو العلاقة بين الدال والمدلول.

والغرض من محاولة التفريق بين المعنى والدلالة هو إفراد كل مصطلح من هذين المصطلحين لفكرة واحدة من فكرتين مختلفتين، دفعاً للبس بينهما، ولعل من أهم النتائج المترتبة على هذا التفريق أنه إذا نظرنا إلى الترادف من زاوية المعنى، أي على أنه اتفاق الصورة الذهنية للفظين مختلفين صياتياً، فلا يجوز اعتباره تعدداً في المعنى وذلك «لأن المعنى هو الصورة الذهنية، والصورة الذهنية واحدة في المترادف، فلم تتعدد الصورة فلم يتعدد المعنى»[23]. وأما إذا نظرنا إليه من زاوية الدلالة فيجوز اعتباره تعدداً دلالياً. لأن الدلالة هي العلاقة بين المعنى والصورة «ويتحقق التعدد له بتعدد العلاقة بين اللفظ والصورة، وتعدد العلاقة يتحقق بتعدد أحد طرفيها. فإن كان التعدد في (أ) كان من المترادف، وإن كان التعدد في (ب) كان من المشترك اللفظي»[24].

8 ـ 4 ـ 1 ـ 1 ـ المشترك اللفظي عند الغربيين:

يفرّق الغربيون بين ما يُعرف عندهم بالتعدد المعنوي Polysemy، والتماثل اللفظي Homonymy، واللفظان من أصل إغريقي، ويتركَّب الأول من poly (كثير أو متعدد) وSemy (المعنى)، ويتركب الثاني من كلمة Homo أي (ذات أو نفس)، وكلمة Onoma (لفظ)، ثم تطورت الكلمتان في اللغة الإنجليزية وصارتا Homonymy، أي ذات اللفظ أو نفسه[25]، وعادةً ما يطلقون التماثل اللفظي على العجمات المختلفة التي لها نفس المبنى[26]، ومن أمثلته في الإنجليزية (Bank1) بمعنى مَصْرف و(Bank2) بمعنى ضفة النهر، ويمكن التمثيل له من العربية بالخال بمعنى أخي الأم والخال بمعنى لواء الجيش. أما التعدد المعنوي فيطلقونه عادةً «على الحالات التي تتعدد فيها مدلولات الكلمة الواحدة»[27]، ومن أمثلته في الإنجليزية (Neck) التي تعني (جزءاً من الجسم) و(جزءاً من القميص أو من أي ثوب آخر) و(جزءاً من الزجاجة) و(شقة ضيقة من الأرض)[28]، وربما انطبق هذا أيضاً على كلمة (رقبة) العربية التي تُطلق على أغلب المعاني السابقة بالإضافة إلى إطلاقها على المملوك.

وإذا كانت الدراسات اللغوية في التراث لم تألف هذا التقسيم الثنائي

(التعدد المعنوي والتماثل اللفظي) فقد عرَّف المناطقة وعلماء الأصول قسمة ثلاثية تقترب إلى حد كبير في أساس تقسيمها من تلك القسمة الثنائية، حيث فرَّقوا بين المستعار والمنقول والمشترك. وقد عرَّف الغزالي المستعار بأن «يكون اسماً دالاً على ذات الشيء بالوضع، ودائماً من أول الوضع إلى الآن، ولكن يلقب به في بعض الأحوال على الدوام شيء آخر لمناسبته للأول على وجه من وجوه المناسبات من غير أن يجعل ذاتياً للثاني وثابتاً عليه ومنقولاً إليه، كلفظ الأم فإنه موضوع للوالدة ويستعار للأرض، يقال إنها أم البشر»[29]، وعلّل تسميته بالمستعار بأن العارية لا تدوم، وهو أيضاً يستعار في بعض الأحوال[30]. ومن الأمثلة التي ذكرها للمستعار استعارتهم أطراف الحيوان لغير الحيوان، كقولهم «رأس المال، وجه النهار، عين الماء، حاجب الشمس، أنف الجبل...»[31]. وعرَّف المنقول بأن «ينقل الاسم عن موضوعه إلى معنى ويجعل اسماً له ثابتاً دائماً، ويستعمل أيضاً في الأول فيصير مشتركاً بينهما كاسم الصلاة والحج، ولفظ الكافر والفاسق»[32]. والمعيار الذي استند إليه في التفريق بين المنقول والمستعار هو معيار الثبات وعدم الثبات في المنقول إليه، أما المشترك فهو «الذي وضع بالوضع الأول مشتركاً للمعنيين لا على أنه استحقه أحد المسميين، ثم نقل عنه إلى غيره، إذ ليس لشيء من ينبوع الماء، والدينار، وقرص الشمس، والعضو الباصر سبق إلى استحقاق اسم العين، بل وضع لكل وضعاً متساوياً بخلاف المستعار والمنقول»[33].

وظاهر كلام الغزالي في تفريقه بين المستعار والمنقول والمشترك يفهم أن المشترك مرتبط بالوضع، في حين أن كلاً من المنقول والمستعار ناشيء عن غلبة الاستعمال، أي أن الكلمة تعطى ـ بفعل استعمالاتها ـ معاني جديدة لها علاقة بمعنى الكلمة الوضعي، ومن هنا يأتي التشابه بين القسمتين: قسمة الغربيين الثنائية، وقسمة المناطقة الثلاثية، ويمكن أن نتلمس وجه التشابه في أن الغربيين يعتمدون، في الحكم على الكلمة بأنها متماثلة لفظياً مع كلمة أخرى، أو أن الكلمتين هما في الحقيقة كلمة واحدة متعددة المعنى، على مدى العلاقة بين معنى الكلمتين، أي بمراعاة درجة تقارب المعنى relatedness of meaning،

فإن كانت المعاني متقاربة فإن الكلمة التي لها تلك المعاني تُعدُّ متعددة المعنى Polysemous كما في كلمتي (Neck) و(رقبة) المشار إليهما سابقاً، وإن لم تكن المعاني متقاربة كما في ($bank^1$) و($bank^2$) و(خال^1) و(خال^2) فقد تحتَّم الحكم على نحو هذه الأمثلة بأنها متماثلات لفظية homonymous، ويتحتَّم على المعاجمي في مثل هذه الحالة «أن يضع مداخل معجمية lexical entries مختلفة ومتعددة في القاموس»[34].

وهكذا يمكن أن نجد شبهاً قوياً بين ما يسميه الغربيون بالتماثل اللفظي، وما يسميه المناطقة بالمشترك، كما يمكن أن نلاحظ صلة واضحة بين ما يسميه الغربيون بالتعدد المعنوي من جانب، وما يسميه المناطقة بالمستعار والمنقول من جانب آخر، ثم إن النقطة الجديرة بالاهتمام هي أن المناطقة وعلماء أصول الفقه الإسلامي كانوا أكثر دقة وتفصيلاً من اللغويين الغربيين حين ميَّزوا بين نوعين مما يسميه الغربيون بالتعدد المعنوي، وهما المستعار والمنقول معتمدين في ذلك ـ كما سبق ـ على معيار الثبات وعدم الثبات.

ومن المعايير التي راعاها اللغويون الغربيون في التمييز بين التماثل اللفظي والتعدد المعنوي المعيار التأثيلي Etymological، وهو المعيار الذي بمقتضاه تعامل (Meal1) التي تعني (وجبة) و(Meal2) التي تعني (طحين) في معظم القواميس معاملة عجمات مختلفة، في الأصل، إن لم تكن تلك المعاملة الوحيدة، وذلك لأنهما مستمدان تاريخياً من عجمات لم تكن متماثلة لفظياً في الإنجليزية القديمة، ولكن هذا المعيار غير مناسب لأنه يتعارض مع مبدأ التمييز بين الدراسات الآنية Synchronic، والدراسات الزمانية Diachronic[35]، ذلك المبدأ الذي أرساه دو سوسور[36]، وترسخ في دراسات علم اللغة الحديث، وربما في غيرها من الدراسات، وأضحى من المكاسب المهمة في البحث العلمي.

والمعيار المناسب الذي ينبغي مراعاته في التفريق بين التماثل اللفظي والتعدد المعنوي هو معيار درجة تقارب المعنى[37]، والحَكَم في ذلك هو المتكلم الذي يمثِّل بيئته اللغوية، فإذا كانت البيئة اللغوية الخاصة تُشعر بأن

فإن كانت المعاني متقاربة فإن الكلمة التي لها تلك المعاني تُعدُّ متعددة المعنى Polysemous كما في كلمتي (Neck) و(رقبة) المشار إليهما سابقاً، وإن لم تكن المعاني متقاربة كما في (bank^1) و(bank^2) و(خال^1) و(خال^2) فقد تحتَّم الحكم على نحو هذه الأمثلة بأنها متماثلات لفظية homonymous، ويتحتَّم على المعاجمي في مثل هذه الحالة «أن يضع مداخل معجمية lexical cntries مختلفة ومتعددة في القاموس»[34].

وهكذا يمكن أن نجد شبهاً قوياً بين ما يسميه الغربيون بالتماثل اللفظي، وما يسميه المناطقة بالمشترك، كما يمكن أن نلاحظ صلة واضحة بين ما يسميه الغربيون بالتعدد المعنوي من جانب، وما يسميه المناطقة بالمستعار والمنقول من جانب آخر، ثم إن النقطة الجديرة بالاهتمام هي أن المناطقة وعلماء أصول الفقه الإسلامي كانوا أكثر دقة وتفصيلاً من اللغويين الغربيين حين ميَّزوا بين نوعين مما يسميه الغربيون بالتعدد المعنوي، وهما المستعار والمنقول معتمدين في ذلك ـ كما سبق ـ على معيار الثبات وعدم الثبات.

ومن المعايير التي راعاها اللغويون الغربيون في التمييز بين التماثل اللفظي والتعدد المعنوي المعيار التأثيلي Etymological، وهو المعيار الذي بمقتضاه تعامل (Meal1) التي تعني (وجبة) و(Meal2) التي تعني (طحين) في معظم القواميس معاملة عجمات مختلفة، في الأصل، إن لم تكن تلك المعاملة الوحيدة، وذلك لأنهما مستمدان تاريخياً من عجمات لم تكن متماثلة لفظياً في الإنجليزية القديمة، ولكن هذا المعيار غير مناسب لأنه يتعارض مع مبدأ التمييز بين الدراسات الآنية Synchronic، والدراسات الزمانية Diachronic[35]، ذلك المبدأ الذي أرساه دو سوسور[36]، وترسخ في دراسات علم اللغة الحديث، وربما في غيرها من الدراسات، وأضحى من المكاسب المهمة في البحث العلمي.

والمعيار المناسب الذي ينبغي مراعاته في التفريق بين التماثل اللفظي والتعدد المعنوي هو معيار درجةِ تقارب المعنى[37]، والحَكَم في ذلك هو المتكلم الذي يمثِّل بيئته اللغوية، فإذا كانت البيئة اللغوية الخاصة تُشعر بأن

اللفظين ينتميان إلى عجمتين مختلفتين، وجب أن نعدهما من التماثل اللفظي، أما إذا كانت الألفاظ تمثّل عجمة واحدة فهي ليست منه[38]. والظاهر أن هذا المعيار شبيه بالمعيار الذي احتكم إليه المناطقة وعلماء الأصول في تمييز المشترك من قسيميه وهما المستعار والمنقول.

وبناءً على ما سبق ينبغي ألا نعوِّل على افتراضات بعض الباحثين المغرمين بتتبع الأصول التاريخية للكلمات بالاعتماد على التأمل الذاتي والحس الشخصي، بل علينا أن نأخذ شعور متكلمي اللغة في الحسبان، إذ من المقرر في الدراسات اللغوية الحديثة ـ وفقاً لرأي دو سوسور (المشار إليه سابقاً) ـ ومعظم اللغويين بعده «أن وصف أية حالة من حالات اللغة يجب أن يكون دائماً بمعزل عن مسألة الرجوع إلى الأصول التاريخية أو إحياء هذه الأصول، كما أنه لا أمل لنا ألبتة في الحصول على صورة حقيقية لنظام اللغة إلا إذا شعرنا بشعور المتكلم ووضعنا أنفسنا مكانه كما يقول»[39]. وينبغي ألا نسيء الفهم، فنتوهم أن وصف العربية المنتمية إلى ما يُعرف بعصر الاستشهاد حسب حدوده الزمانية والمكانية يستدعي منا أن نصفها وفقاً لمشاعر المتكلمين بها الآن، فذلك أمر غير مقبول، بل علينا في مثل هذه الحالة أن نحاول الشعور بمشاعر العرب الذين كانوا يتحدثون بالعربية في الحدود المرسومة لعصر الاستشهاد، ولعل من نافلة القول أن أذكر بأن كتب العربية ومعاجمها هي وسيلتنا في تحقيق ذلك.

8 ـ 4 ـ 1 ـ 2 ـ المشترك اللفظي عند القدماء:

يُطلق لغويو العربية على اللفظ الذي له أكثر من معنى اسم المشترك اللفظي، سواء أتعلقت معاني ذلك اللفظ بعضها ببعض، أم لا. ولذلك فهم يعدُّون كلمة (عين)، (لما لها من المعاني) من المشترك اللفظي، مع أن بعض معانيها ليس له علاقة ببعضها الآخر، إذ من معانيها ـ بالإضافة إلى إطلاقها على العضو الباصرة:

1 ـ الجاسوس

2 ـ الدينار المضروب

3 ـ الشمس

4 ـ فم القربة

5 ـ اعوجاج في الميزان

6 ـ مطر يجيء ولا يقلع أياماً

7 ـ سحابة تأتي من ناحية القِبلة[40]

فإذا كانت المعاني الأربعة الأولى متصلة بمعنى (العضو الباصرة) فإن علاقة المعاني الثلاثة الأخيرة بهذا المعنى غير ظاهرة، ولذا لو أخذنا بفكرة التفريق بين التماثل اللفظي والتعدد المعنوي فسنعدُّ إطلاق العين على كل من المعاني الثلاثة الأخيرة بالإضافة إلى إطلاقه على العضو الباصرة من قبيل التماثل اللفظي، ويترتب على ذلك أن نعدها في هذه الحالة أربع عجمات مستقلة، ويتحتَّم على المعاجمي تبعاً لذلك أن يضع لها أربعة مداخل معجمية.

ويبدو أن مفهوم المشترك عند علماء الأصول أضيق منه عند اللغويين، حيث خصوه باللفظ الذي «وضع لمعنى كثير بوضع كثير»[41]، أي أنهم يشترطون في إطلاق اسم المشترك على اللفظ الذي له أكثر من معنى أن يتعدد فيه الوضع تبعاً لتعدد المعنى، وإذا أخذنا في اعتبارنا تعريفهم للوضع في اللغة، وهو «جعل اللفظ بإزاء المعنى»[42]، فسنستنتج أن الحالة التي يتعدد فيها معنى الكلمة تبعاً لاستخدام متكلمي اللغة، أي حين تُخلع على الكلمة معانٍ جديدة لها صلة بالمعنى الأصلي للكلمة، ليست من قبيل المشترك اللفظي، ومما يؤكد ذلك أنهم يقيِّدون الوضع في حال الاشتراك بالوضع الأول[43]، ويصفون دلالة لفظ المشترك على معانيه المختلفة بأنها دلالة على السواء بمعنى أن دلالته على أحد معانيه ليست بأولى من دلالته على معانيه الأخرى، يقول السيوطي في كلامه على المشترك: «وقد حده أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»[44]، وعرَّفه الغزالي بأنه «الاسم الذي يُعبَّر به عن مسميين لا يكون موضوعاً لأحدهما أو مستعاراً

منه للآخر أو منقولاً منه إلى الآخر، بل لا يكون أحدهما بأن يجعل أصلاً والآخر منقولاً إليه أو مستعاراً منه بأولى من نقيضه»[45]، ومثَّل له بلفظ المشتري «إذ لا يمكن أن يقال استعير الكوكب من العاقد، أو العاقد من الكوكب، أو وضع لأحدهما أوّلاً، ثم حدث الثاني بعده»[46].

وهكذا فإن ما يفهم من كلام علماء الأصول أن لفظ (العين) في إطلاقه على (العضو الباصرة) وعلى (الجاسوس) مثلاً ليس المشترك اللفظي، لأن إطلاقه على الثاني إطلاق مجازي، أما اللغويون فيعدُّونه من المشترك اللفظي[47].

8 ـ 4 ـ 1 ـ 3 ـ موقف أعلام التراث من المشترك من حيث الإثبات والإنكار:

لقد اختلف أعلام التراث في وجود المشترك في اللغة، فقال قوم إنه واجب الوقوع، وقال آخرون بامتناعه، وذهب فريق ثالث إلى جوازه. ومن حجج الموجبين أنه «لو لم تكن الألفاظ المشتركة واقعة في اللغة، مع أن المسميات غير متناهية والأسماء متناهية ضرورة تركبها من الحروف المتناهية، لخلت أكثر المسميات عن الألفاظ الدالة عليها مع دعوّ الحاجة إليها»[48].

وقد ردت هذه الحاجة بعدم التسليم بتناهي الألفاظ، لأن «الأسماء وإن كانت مركَّبة من الحروف المتناهية، فلا يلزم أن تكون متناهية»[49]، فأسماء الأعداد، وإن كانت مركَّبة من الألفاظ المتناهية فهي غير متناهية[50]. وربما قصدوا أن التناهي يكون أيضاً في ما يحصل نتيجة تضاعيف التركيبات، وهذا غير مسلَّم[51].

أما المانعون فقد انطلقوا من مبدإ تنزيه اللغة عمّا يكون منشأً للبس والتعمية وكأنهم يرون أن وظيفة اللغة هي الإفهام لا الإلباس، ولذا فهم يرفضون وجود المشترك بحجة «أنه لا يفيد فهم المقصود على التمام، وما كان كذلك يكون منشأً للفساد»[52].

وعلى الرغم من أنه لا أحد ينكر أن المشترك قد يسبِّب لبساً فإنه من

الواضح أن هذا ليس مبرراً لنفي وجوده، إذ لا يشترط في ما ينبغي أن يكون من جملة اللغة أن يكون محدّداً لأحوال المسمى أو معيّناً للموصوف بحيث لا يصلح لغيره، إذ اللبس ظاهرة موجودة في كل اللغات، وبناءً على ذلك فإن القدر المسبب للفساد أو اللبس في المشترك «لا يوجب نفيه، لأن أسماء الأجناس غير دالة على أحوال تلك المسميات، لا نفياً ولا إثباتاً والأسماء المشتقة لا تدل على تعيين الموصوفات ألبتة، ولم يستلزم ذلك نفيها وكونها غير ثابتة في اللغة»[53].

ومن العلماء الذين قالوا بعدم وقوعه في اللغة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291) ومحمود أبو بكر الأبهري (375) والبلخي، ذهبوا إلى أن ما يظن مشتركاً إنما هو «إما حقيقة أو مجاز، أو متواطىء، كالعين حقيقة في الباصرة ومجاز في غيرها كالذهب لصفائه والشمس لضيائها، وكالقرء موضوع للقدر المشترك بين الحيض والطهر، وهو الجمع من قرأت الماء في الحوض أي جمعته فيه، والدم يجتمع في زمن الحيض في الرحم»[54].

أما المُجيزون فقد احتجوا بأن العقل لا يمنع «أن يضع واحد من أهل اللغة لفظاً واحداً على معنيين مختلفين بالوضع الأول على طريق البدل، ويوافقه عليه الباقون أو أن يتفق وضع إحدى القبيلتين للاسم على معنى حقيقة، ووضع الأخرى له بإزاء معنى آخر، من غير شعور كل واحد بما وضعته الأخرى، ثم يشتهر الوضعان، ويخفى سببه وهو الأشبه، ولو قدر ذلك لما لزم من فرض وقوعه محال عقلاً»[55]. كما احتجوا بحجة أخرى تتصل اتصالاً وثيقاً بالحديث عن وظيفة اللغة، حيث انطلقوا من مبدإ أن اللغة لا تستخدم لغرض الإفهام فقط، بل قد تكون لغرض التعمية والإلباس، ولقصد الإجمال (دون تفصيل)، وكأن الغرض مرتبط بواقع الحال والموقف التخاطبي، ولذلك فهم يرون أن «المواضعة تابعة لأغراض المتكلم»[56]، وقد يكون للإنسان غرض في تعريف غيره شيئاً على التفصيل، وقد يكون غرضه تعريف ذلك الشيء على الإجمال بحيث يكون ذكر التفصيل سبباً للمفسدة»[57]، وتحقيقاً لهذه الغاية، وتحصيلاً لغرض المتكلم هذا فلا يبعد منهم «وضع لفظ يدل عليه من غير تفصيل»[58].

وإذا كان في حجة المُجيزين ما يكفي من الناحية النظرية للاقتناع بإمكان وجود المشترك في اللغة فإن الحجة التي لا تقبل الدحض هي وجود ألفاظ المشترك بالفعل في اللغة، فالواقع اللغوي في العربية يشهد بوجود عدد كافٍ للحكم بأن ظاهرة الاشتراك موجودة في العربية.

8 ـ 4 ـ 1 ـ 4 ـ 1 ـ استعمال المشترك في أكثر من معنى في موضع واحد:

من القضايا الدلالية الجديرة بالاهتمام في بحث علماء الأصول لمسألة المشترك هي جواز استعمال اللفظ المشترك في معنييه أو معانيه، فذهب محمد بن إدريس الشافعي (ت204) ـ رحمه الله ـ إلى جوازه يقول: «الاسم المشترك إذا ورد مطلقاً كالعين والقرء عمَّ في جميع مسمياته إذا لم يمنع منه قرينة»[59]، وقد اختار الغزالي خلاف رأي الشافعي «لأن لفظ العين ما وضعته العرب لعموم جمل مسمياته، فإنه لا يطلق لفظ (العين) لإرادة جملتها، كما يطلق لفظ الرجال لإرادة الجمع، بل وضعت لآحادها على البدل»[60].

وقد احتج المجوزون ببعض الآيات القرآنية التي يبدو فيها أن المشترك قد استعمل في أكثر من معنى من معانيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾[61]، حيث أُسندت الصلاة إلى الله، وإلى الملائكة، مع أنها من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار، كما نسب السجود في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾[62]، إلى العقلاء، وإلى غيرهم كالشجر والدواب، مع أن سجود غير العقلاء هو انقيادهم، وسجود العقلاء، هو وضع جباههم على الأرض، ولو كان المراد من سجود العقلاء انقيادهم، لما قال ﴿وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِۖ﴾[63]، لأن الانقياد شامل لجميع الناس[64].

وأجاب المانعون بأن هذا ونحوه ليس من المشترك، فسياق الآية الأولى «لإيجاب اقتداء المؤمنين بالله وملائكته في الصلاة على النبي ﷺ فلا بد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع، لأنه لو قيل: إن الله يرحم النبي، والملائكة يستغفرون له، يا أيها الذين آمنوا ادعوا له، لكان هذا الكلام في غاية

الركاكة»[65]. وقد قدّر المعنى العام للصلاة بمعنى حقيقي كالدعاء، أو مجازي كإرادة الخير، ونحو ذلك مما يليق بالمقام. وأجابوا عما قيل في الآية الثانية «بأنه يمكن أن يراد بالسجود الانقياد في الجميع، وما ذكروا من أن الانقياد شامل لجميع الناس باطل، لأن الكفار لم ينقادوا، ويمكن أن يُراد بالسجود وضع الرأس على الأرض في الجميع، فلا يحكم باستحالته من الجمادات إلا من يحكم باستحالة التسبيح من الجمادات، وباستحالة الشهادة من الجوارح والأعضاء يوم القيامة»[66].

ويبدو أن هذه الظاهرة تتميز من ظاهرة الاشتراك من حيث هي بسمة خاصة، وهي أن اللفظ القابل للتفسير بمعان مختلفة إنما يرجع اختلاف تفسيره إلى اختلاف من أُسند إليهم معنى ذلك اللفظ، وهذه مسألة مرتبطة باختلاف مستخدمي اللغة في تصورهم لكيفية حصول ذلك المعنى ممن نسب إليهم، وهو أمر يرجع في النهاية إلى ثقافة المتخاطبين وعقائدهم الخاصة، وذلك أن تصورنا نحن المسلمين لكيفية الصلاة من الله تعالى ومن الملائكة، ومن المؤمنين، وتصورنا كيفية السجود من الناس ومن الجمادات إنما هو أمر راجع إلى عقيدتنا الإسلامية، ولا يرجع شيء منه إلى اللغة، والدليل على ذلك أن سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ...﴾ أنه قيل للنبي ﷺ قد عرفنا السلام عليك، فكيف الصلاة عليك، فنزلت هذه الآية[67].

8 ـ 4 ـ 1 ـ 5 ـ أسباب وقوع المشترك اللفظي:

يميل بعض لغويي العربية الذين درسوا ظاهرة الاشتراك اللفظي إلى البحث عن أسباب وقوعه في اللغة، ومما يلفت النظر في إشاراتهم إلى تلك الأسباب:

1 ـ أن بعضها يتعلق بالمادة اللغوية المدروسة، وحدود البيئة التي تنتمي إليها.

2 ـ أن بعض تلك الأسباب يتصل بعوامل تاريخية.

3 ـ أن بعض تلك الإشارات يُغفل الفرق بين ما يعرف عند المحدثين بالتماثل اللفظي والتعدد المعنوي، كما تغفل الفرق بين المنقول والمستعار والمشترك.

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى فقد أشار بعض اللغويين إلى أن تداخل اللهجات (أو اللغات حسب مصطلح القدماء) كان سبباً من أسباب وقوع المشترك، ومن هؤلاء أبو علي الفارسي (ت377) الذي روى عنه أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيده (ت458) قوله: «وأما القسم الثالث وهو اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فينبغي أن لا يكون قصداً في الوضع ولا أصلاً، ولكنه من لغات تداخلت أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء، فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل»[68]، ويُفهم من هذا الاقتباس أن الاشتراك لا يكون في اللهجة الواحدة، ووجوده في العربية ناشئ عن تداخل اللهجات، وسأعلّق على السبب الثاني المذكور في هذا الاقتباس عند الحديث عن النقطة الثالثة.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية فقد حاول اللغوي إبراهيم أنيس أن يُرجع بعض كلمات المشترك اللفظي إلى كلمات أخرى مقاربة لها في أصواتها، ذاهباً إلى حدوث تطور في أصوات هذه الكلمات أدى إلى مطابقتها لكلمات أخرى، وهو ما أفضى ـ حسب رأيه ـ إلى وقوع الاشتراك، وقد ركّز على هذا العامل بالخصوص من بين سائر عوامل المشترك معللاً ذلك بأن «القدماء لم يشيروا إليه، أو لم يفطنوا إلى إمكان حدوثه»[69]، وأوضح هذا العامل بقوله: «وهو أن بعض الكلمات لم تشترك في اللفظ إلا بعد تطور في أصوات بعضها، وأن هذا الاشتراك في اللفظ لم يكن في الحقيقة إلا وليد المصادفة»[70]، ومثّل لذلك ببضع كلمات منها كلمة (التغب) التي تعني الوسخ والدرن، وتعني القحط والجوع، وكلمة (حَرَبُ) التي من معانيها سلب الرجل ماله، واشتداد الغضب، و(السّحب) التي من معانيها جرُّ الشيء على وجه الأرض، وشدة الأكل والشرب[71]، وقد علّق على الكلمة الأولى ـ بعد أن أشار إلى عدم ظهور العلاقة بين معنييها ـ بقوله: «ويظهر أن كلمة (السغب) قد تطورت في لهجة من اللهجات، ولظرف من الظروف الخاصة، حتى أصبحت (التغب) من المشترك اللفظي، وقد يُستأنس لهذا الرأي بما روي عن بعض قبائل اليمن من ميلها إلى قلب السين تاء، فيقولون (النات) بدلاً من (الناس)، فلعل كلمة (السغب) قد

نُطق بها في القبائل اليمنية (التغب) مع احتفاظها بمعناها وهو الجوع، ثم جاء جامعو المعاجم ونسبوا معنيين مختلفين لكلمة (التّغب)، وعدُّوها من المشترك اللفظي»[72]، ثم ذهب إلى القول بأن المعنى الأول لكلمة (حربه) هو نفس معنى الفعل (حرمه) «فلما قلبت الميم (باء) في لهجة من اللهجات العربية كلهجة مازن مثلاً التبس الفعل (حرمه) بمعنى سلبه بالفعل (حرب) بمعنى اشتد غضبه»[73]. أما الكلمة الثالثة فقد عقَّب عليها بعد أن ذكر معنييها المذكورين سابقاً بقوله: «فهل هنا علاقة ظاهرة بين المعنيين بحيث نقول: إن أحدهما فرع عن الآخر؟ أليس الأصوب أن نبحث عن المعنى الثاني في مادة (زغب) التي فيها (تزغَّب) في أكله وشربه أكثر، فلما هُمست الزاي والغين أصبحت سيناً وحاءً؟ وهكذا التبس لفظ الفعلين، وحسب القدماء الفعل (سحب) من المشترك اللفظي»[74].

ولست هنا بصدد تقويم اجتهادات اللغوي إبراهيم أنيس في ربطه بين كلمتين (السغب) و(التغب)، وبين كلمتي (رحبه) و(حرمه)، وبين كلمتي (سحب) و(زغب)، والحكم على تلك الاجتهادات بالصحة أو الخطأ، لأن ذلك ينقض بعض ما سأثبته فيما سيأتي، ولكن حسبي أن أعلّق على آرائه المتصلة بعامل التطور الصوتي المشار إليه سابقاً في ملاحظتين:

(أ) أن محاولاته التي ربط فيها بعض كلمات المشترك بكلمات أخرى مشابهة لها أصواتياً، وحكمه تبعاً لذلك بأنها تطور لها، ليس ثمة ما يسندها موضوعياً، وبغض النظر عما إذ كان موفقاً في جمع تلك المحاولات أو في بعضها، فإن متكلمي العربية المثاليين، وكذلك لغويوها لا يشعرون ـ كما أكد هو نفسه ـ بالعلاقة بين تلك الكلمات الموصولة بتلك العلاقات التي أشار إليها، وهو ما يضعف من ناحية صحة وجود تلك العلاقات، ويشكك من ناحية أخرى في مدى صلاحية طريقة معالجته لهذه الظاهرة من أساسها.

والجدير بالذكر في هذا الشأن أن اتباع المنهج التأثيلي الذي يتمثل في البحث عن أصول الكلمات والتغييرات الطارئة عليها تاريخياً كثيراً ما كان مظنة الزلل، ولا يكاد صاحبه يسلم من الخطإ حين يحاول الاعتماد على حسه

اللغوي وحده في عملية التأثيل. ويحسن أن أذكر في هذا المقام تعريض ابن سيده بكراع النمل (ت309) حين ادعى هذا الأخير أن (خاط) مأخوذ من (الخطو) مقلوب عنه، فقال ابن سيده «وهذا خطأ إذ لو كان كذلك لقالوا خاط خوطة، ولم يقولوا خيطة» ثم قال «وليس مثل كراع يؤمن على هذا»[75].

(ب) أن مثل هذه المعالجات تتعارض مع الدراسات الآنية للغة ـ كما سبق ـ وهذه الملاحظة مرتبطة بسابقتها كما لا يخفى.

وأما فيما يتعلق بالنقطة الثالثة من النقاط التي صدَّرت بها هذا المبحث فيمكن أن نستنتج أن أغلب لغويي العربية يميلون إلى اعتبار المجاز سبباً من أسباب وقوع المشترك اللفظي، إذ إنهم يعدّون كلمة (عين) مثلاً في إطلاقها على معانيها المختلفة من المشترك اللفظي مع عدم إنكارهم العلاقة المجازية بين أغلب معانيها، وقد رأينا في الجزء الثاني من الاقتباس الذي نقلته عن ابن سيده أن أبا علي الفارسي قد اعتبر الاستعارة أحد سببين في وقوع الاشتراك. ويُفهم من تعليقات اللغوي إبراهيم أنيس في كتابه «في اللهجات العربية» على الكلمات الثلاث التي ذكرتها، والكلمات الأخرى التي لم تذكر، أنه يرى أهمية وجود علاقة بين معاني الكلمات المتفقة في ألفاظها حتى تُعدُّ من المشترك، وهو بذلك يناقض صراحة مذهب علماء الأصول الذين يميِّزون اللفظ المشترك من المنقول والمستعار بعدم وجود علاقة بين معنييه أو معانيه، كما يناقض أيضاً رأي علماء اللغة الذين يعدُّون عدم وجود تقارب في المعنى بين الألفاظ المتحدة صياتياً أحد المعايير التي يميِّزون بها التماثل اللفظي (المرادف، تقريباً، للمشترك عند علماء الأصول) من التعدد المعنوي، ومع ذلك ينبغي ألا يفهم أنه يشترط وجود تلك العلاقة، إذ إن حديثه عن المشترك إجمالاً يوضح بجلاء أنه لا يشترط ذلك، بل إنه يرى أن وجود علاقة معنوية بين كلمات المشترك هي ظاهرة شائعة، يؤيد ذلك قوله: «والذي نلحظه بصفة عامة أن كثيراً من الكلمات التي تسمى بالمشترك اللفظي تجمع بين معنيين أحدهما حسي والآخر معنوي. ولا شك في أن المعنى الأصلي في مثل هذه الحالة هو الحسي، وأن المعنوي فرع عنه بطريق المجاز»[76].

ومما هو جدير بالإشارة إليه أن رأيه هذا مناقض تماماً لما ذهب إليه في كتابه «دلالة الألفاظ» حيث يقول: «إذا ثبت لنا من نصوص أن اللفظ الواحد قد يعبِّر عن معنيين متباينين كل التباين سمينا هذا بالمشترك اللفظي، أما إذا اتضح أن أحد المعنيين هو الأصل، وأن الآخر مجاز له، فلا يصح أن يُعدَّ مثل هذا من المشترك اللفظي في حقيقة أمره»[77]، مؤكداً أن المشترك اللفظي الحقيقي لا يكون إلا إذا انقطعت الصلة بين المعنيين، كما في إطلاق الأرض على الكرة الأرضية، وعلى الزكام، وكإطلاق الخال على أخي الأم وعلى الشامة في الوجه، وعلى الأكمة الصغيرة[78]. وقد امتدح رأي أبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت347) حين أنكر معظم ما عدَّ من المشترك اللفظي واعتبره من المجاز، مشيراً إلى أن كلمة (الهلال) في دلالتها على هلال السماء، وحديدة الصيد التي تشبه الهلال، وقلامة الظفر، وهلال النعل، لا يصح أن تُعدَّ من المشترك اللفظي، لأن المعنى واحد في كل هذا، وقد أدى المجاز دوره في كل هذه الاستعمالات[79] ويأتي رأي اللغوي إبراهيم أنيس هذا (خلافاً لرأيه السابق) موافقاً لرأي علماء الأصول في المشترك الذي عرَّفه بعضهم بقوله: «اللفظ الواحد المتعدد المعنى الحقيقي»[80].

وما أود أن أخلص إليه في الحديث عن أسباب وقوع المشترك اللفظي هو:

(أ) ضرورة التفريق بين المشترك والمنقول والمستعار على طريقة علماء الأصول في ذلك، وإعطاء مداخل معجمية مختلفة للمشترك اللفظي الحقيقي (التماثل اللفظي) وفقاً لعدد المعاني التي يدل عليها، مع الاكتفاء بمدخل معجمي واحد للكلمة التي تطلق على معنيين أو أكثر من المعاني التي تجمعها علاقة النقل أو الاستعارة على طريقة اللغويين المحدثين في تنظيم معاجمهم.

(ب) عدم التعويل على المنهج التأثيلي المرتكز على الحس اللغوي لدى الباحث في معالجة ظاهرة الاشتراك، سواء أكان ذلك من جهة البحث في أسبابه، أم جهة التفريق بين المشترك وقسيميه (المنقول والمستعار)،

والاحتكام في ذلك إلى إحساس الجماعة اللغوية، فعن طريق هذا الإحساس يمكن أن نحكم على كلمة (سائل) مثلاً أنها من المشترك اللفظي لأن المتكلمين المثاليين للغة العربية يدركون أن هناك عجمتين مختلفتين لهذه الكلمة، إذ يحتمل أن تكون الكلمة اسم فاعل من الماضي (سال)، أو اسم فاعل من الماضي (سأل) وكذلك الحال في (هاو) بمعنى عاشق، و(هاو) بمعنى ساقط، فالأولى من هَوِيَ يَهْوَى، والثانية من هَوَى يَهْوِي. وعن طريق هذا الإحساس أيضاً يمكن أن نقول إن العين (الباصرة) والعين (مطر أيام لا يقلع) من المشترك اللفظي، وأن العين في إطلاقها على الباصرة وعلى الجاسوس من المجاز.

8 ـ 4 ـ 1 ـ 6 ـ التماثل الصوتي والتماثل الإملائي:

من الملاحظ في بعض اللغات أن الكلمات قد تتفق في أصواتها وتختلف في كتابتها، وقد تختلف في أصواتها وتتفق في كتابتها، فإذا بحثنا عن هاتين الظاهرتين في العربية، فسنرى أن وجودهما نادر فيها إلى الحد الذي لا يشكّلان فيه أهمية تذكر، وذلك لأن العربية تمتاز على غيرها من اللغات بالتطابق بين المنطوق والمكتوب، وما خرج عن ذلك فيها نادر لا يؤبه له.

ويسمي الغربيون العلاقة بين الكلمتين المتفقتين من الناحية الأصواتية المختلفتين كتابة بالتماثل الصوتي Homophony، كما يسمون العلاقة بين الكلمتين المتفقتين كتابة المختلفتين من الناحية الأصواتية بالتماثل الإملائي Homography، ومن أمثلة التماثل الصوتي العلاقة بين الكلمتين Rode و Road وبين Father و Farther في ما يُعرف بالنطق الفصيح Received (RP) Pronunciation للإنجليزية البريطانية، ومن التماثل الإملائي العلاقة بين الكلمتين Import1 و Import2 المختلفتين في موقع النبر[81].

ويمكن أن أمثّل للتماثل الصوتي في العربية بالعلاقة بين الكلمتين (على) و(علا) كما يمكن التمثيل للتماثل الإملائي بالعلاقة بين الكلمتين (جار) و(جار) في نحو (سلّمت على جار لي) و(مررت بنهر جار) حيث تفخم الألف في

(جار) الأولى وترقق في الثانية، وما يربط التماثل الصوتي والتماثل الإملائي بالتماثل اللفظي أن كلاً من التماثل الصوتي والإملائي تتفق فيه الكلمتان أو الكلمات (ذات الصلة) في المبنى وتختلف في المعنى، وإن كان الاتفاق في التماثل الصوتي من الناحية الأصواتية وفي التماثل الإملائي من الناحية الإملائية.

ونظراً إلى أن اهتمام اللغويين منصب على الكلام المنطوق دون المكتوب، فإن التماثل الصوتي يُعدُّ من باب التماثل اللفظي، أما التماثل الإملائي فلا يُعدُّ من هذا الباب.

8 ـ 4 ـ 1 ـ 7 ـ الأضداد:

يقصد اللغويُّون بالأضداد غير ما يقصده المناطقة بالتضاد، وإن كان ثمة اتصال وثيق بين المبحثين، وذلك أن مبحث التضاد ـ من وجهة النظر اللغوية ـ ينصرف إلى دراسة العلاقة بين العجمتين اللتين تدلان على شيئين لا يوجدان معاً في موضع واحد وفي زمان واحد، كالعلاقة بين (أسود) و(أبيض) و(أحمر)... إلخ، أما مبحث الأضداد فهو مبحث خاص بالكلمات المتفقة في الألفاظ المختلفة في المعاني على وجه التضاد. وبناءً على ذلك، فإن الأضداد أخص من التضاد لزيادة قيد في الأضداد وهو اشتراط اتفاق اللفظين الدالين على المعنيين المختلفين، وبهذا القيد أيضاً يُعدُّ مبحث الأضداد فرعاً من مبحث المشترك اللفظي.

وإذا كان اعتبار الأضداد فرعاً من المشترك مبدأ عاماً في دراسة لغويي العربية لمبحث الأضداد فإن مبدأ اعتبار الأضداد فرعاً من التضاد غير مطرد تمام الاطراد، إذ نجد بعض المشتركات اللفظية التي عدَّت من الأضداد لا ينطبق عليها تعريف التضاد بمفهومه المنطقي الدقيق، ومن ذلك اعتبارهم (قعدت) بمعنى قعدت المرأة عن المحيض، و(قعدت) بمعنى قعدت عن الزوج، من الأضداد، مع إمكان اجتماع قعود المرأة عن المحيض وقعودها عن الزوج في آن واحد.

ومن الملاحظ في دراسة بعض اللغويين المتقدمين لمبحث الأضداد:

1 ـ أنهم يعدُّون من الأضداد كل لفظ مشترك دال على معانٍ متضادة سواء أَدخل على ما تصرف منه تغيير في مبناه، أم لا، ولذا فقد عدَّ كل من أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت216)، وأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت244)، وأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت255)، وأبي الفضائل الحسن بن محمد الصغاني (ت650)، كلمة (قانع) في إطلاقها على الراضي بما قسم له، وعلى السائل من الأضداد[82]، مع اختلاف ما تصرف منها، وقد خالف عبد الواحد بن علي المعروف بأبي الطيب اللغوي (ت351)، في هذه المسألة لأنه يرى أن شرط الأضداد «أن تكون الكلمة الواحدة تنبىء عن معنيين متضادين، من غير تغيير يدخل عليها، ولا اختلاف في تصرفها»[83]. وهكذا فقد أخرج كلمة (قانع) من الأضداد، لأن «القانع بمعنى الراضي يقال منه: قنع يقنع، مثل شرب يشرب، والمصدر قناعة وقَنَعَاً وقَنَاعاً وقنعاناً أي رضى، فهو قانع وقَنِع، والقانع بمعنى السائل يقال منه قنع يقنع مثل صنع يصنع، والمصدر قُنوعاً لا غيره»[84].

2 ـ أن بعضهم لم يراع في دراسة ظاهرة الأضداد كونها مبحثاً من مباحث الدلالة المعجمية، فأدخل في الأضداد ما كان ناشئاً عن اتفاق الصيغة الصرفية، كما فعل أبو حاتم في ما هو على صيغة مُفْتَعِل ومُفْتَعَل من المعتل العين الواوي واليائي ومن المضاعف نحو المختار والمزدان والمعتاض والمقتال والمعتد والمنقاد[85]، وقد أخرج أبو الطيب هذا النوع من الأضداد[86]، ولكنه أدخل فيها نحو الحالق (لمن يحلق شعر غيره، وللمحلوق الرأس أيضاً) والآشرة (من قولك أشرت الخشبة) بمعنى الفاعلة وبمعنى المفعولة[87]. وهو محق في ذلك، لأن نحو (المختار) إنما كانت دلالته على معنيين متضادين، لا بسبب اختلاف العجمات، بل بسبب عوامل صياتية أدت إلى اتفاق اسم الفاعل واسم المفعول فيه، فهو خارج إذن عن مباحث الدلالة المعجمية. أما نحو (الحالق) و(الآشرة) فدلالته على معنيين متضادين ليست بسبب عوامل صياتية أو تصريفية، بل

إن ذلك راجع إلى توسع في استخدام المتكلمين، حيث أطلقوا اسم الفاعل على ما يدل عليه عادةً باسم المفعول، وذلك مرتبط أشد الارتباط بمبحث الدلالة المعجمية، ومما يزكي ذلك ويؤكده أن دلالة الصيغة (فاعل) وهي الصيغة التي يأتي عليها نحو (حالق) و(آشرة) مما دل على معانٍ متضادة لا يمكن أن تستخدم للدلالة على اسم المفعول قياساً، بل إن ذلك مقصور على العجمات التي جاز فيها ذلك بخلاف (المختار) ونحوه مما لا مفر من وقوع الاشتراك فيه بين اسم الفاعل واسم المفعول، فهو وزن قياسي في كل ما انطبق عليه شروط صوغه على هذا الوزن.

3 ـ عدَّ بعضهم من الأضداد ما دل على معنى مشترك بين متضادين صالح لإطلاقه على كلا المعنيين، ومن ذلك (طرب) و(ذفر) اللتان عدهما الأصمعي من الأضداد لإطلاق الأولى على الفرح والحزن، وإطلاق الثانية على الطيب والنتن[88]، مع أن الطرب هو «خفة تصيب الإنسان لشدة حزن أو سرور»[89]، والذفر هو «كل ريح ذكية من طيب أو نتن»[90]، ومن ذلك أيضاً القُرء في إطلاقه على الطهر والحيض، وهو في الحقيقة الوقت «فقد يجوز أن يكون وقتاً للطهر ووقتاً للحيض»[91]، ومما يُستأنس به في هذا الشأن أن متكلمي الإنجليزية يستعملون كلمة Period لوقت الطمث، وهي تطلق عادةً على الحقبة الزمانية، ومنه إطلاقها على الحصة الدراسية، وعلى الحقبة من الأحقاب الجيولوجية، وعلى مدة المرض، وعلى المدة التي يستغرقها دوران قمر حول كوكب سيار[92]، وفي هذه المعاني ما هو شبيه باستعمال كلمة (قرء) في العربية، يقول الأصمعي: أقرأت الريح إذا جاءت لوقتها، ويقال ذهبت عنك القرأة، يريد وقت المرض، قال أبو عبيدة يقال أقرأت النجوم بمعنى غابت[93]، وأقرأت النجوم إذا تحولت من موضع إلى موضع[94]، ويقال حان قرء الشيء وقارئ الشيء أي وقته[95].

وقد أخرج القالي كلمة (الصريم) بمعنى الصبح، وبمعنى الليل من

الأضداد لأنه إنما سمي الصبح بالصريم لانصرامه عن الليل، كما سمي الليل بالصريم لانصرامه عن النهار[96]. ومن الكلمات التي أخرجها أيضاً عن الأضداد كلمة (النطفة) في إطلاقها على الماء القليل والماء الكثير[97]. ويبدو أنه أبعدها من الأضداد لأن المعنى الأساسي لهذه الكلمة هو الماء الصافي فقط، لأنه هو المعنى المطرد لها في جميع استخداماتها، أما إطلاقها على الكثير والقليل فذلك أمر عارض غير ملاحظ في معناها بدليل أنها استُخدمت في المعنيين، وقد صرَّح بذلك من قال بأن «النطفة هي الماء الصافي، قلَّ أو كثر»[98].

8 ـ 4 ـ 1 ـ 7 ـ 1 ـ أسباب وقوع الأضداد في اللغة:

يبدو أن من أهم العوامل التي أدت إلى وقوع الأضداد في العربية هو تداخل اللهجات، واقتراض اللغة النموذجية كلماتها من لهجات مختلفة، وقد بالغ بعض اللغويين في تقدير مدى أثر هذا العمل إلى الحد الذي أدى بهم إلى نفي إمكان وقوع الأضداد في اللهجة الواحدة، وردَّ جميع كلمات الأضداد إلى عامل الإقراض بين حي وآخر، وقد نقل عنهم السيوطي قولهم: «إذا وقع الحرف [اللفظ] على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة بينهما، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الآخر لحي غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء»[99]، وإنما كان عدّ هذا العامل هو العامل الوحيد مبالغة من القائلين به لأنه ليس من المقبول منطقياً أن يصادف استخدام كلمة بمعنى معيَّن في لهجة من اللهجات العربية استخدام نفس الكلمة بمعنى مضاد لمعنى الكلمة الأولى في لهجة أخرى، ثم تتكرر تلك المصادفات إلى الحد الذي يسمح بأن يقع هذا العدد المذكور في كتب اللغة من كلمات الأضداد.

وعلى العموم فإنه إذا كان هناك من ينكر وجود الأضداد في اللهجة الواحدة، وهو ما يُفهم من الاقتباس السابق، فإن صاحب «الجمهرة»، وهو أبو بكر بن دريد (ت321)، يرى ـ كما يذكر السيوطي ـ أن شرط الأضداد أن يكون استعمال اللفظين في اللهجة الواحدة، أي أنه لا يُعدُّ من الأضداد إلا ما كان من

لهجة واحدة، ولذلك فهو ينكر أن تكون كلمة (الشعب) من الأضداد على الرغم من إطلاقها على الافتراق وعلى الاجتماع، لأن كلاً من الاستخدامين ينتمي إلى لهجة خاصة[100]. وبناءً على ما يُفهم من هذا الرأي من إمكان وقوع الأضداد في اللهجة الواحدة فإن ثمة أسباباً أخرى لنشأتها، ومن تلك الأسباب ما لمَّح إليه ثعلب، حيث يقول: «من الأضداد مفازة مفعلة من فوز الرجل إذا مات، ومفازة من الفوز على جنس التفاؤل السليم»[101]؛ فالتفاؤل إذن سبب من أسباب نشأة الأضداد، وثمة سبب آخر تفطَّن إليه لغويُو العربية المتقدمون، وهو التطير، يقول محمد بن مكرم بن علي الأنصاري المعروف بابن منظور (ت711) في تعليقه على كلمة (السليم) بمعنى اللديغ، «وإنما سمي اللديغ سليماً لأنهم تطيروا من اللديغ، فقلبوا المعنى، كما قالوا للحبشي أبو البيضاء، وكما قالوا للفلاة، مفازة، تفاءلوا بالفوز وهي مهلكة»[102]، ومما هو شبيه بالتفاؤل والتطير مما يدخل في الأسباب الاجتماعية التهكم والتأدب، فالأول كإطلاق لفظ (المغلب) على من يغلب كثيراً؛ وهو في الأصل للمحكوم له بالغلبة[103]، والثاني كإطلاق البصير على الأعمى[104]. والظاهر أن استخدام أمثال هذه الكلمات في معانيها الطارئة أمر متعلق بسياقات التخاطب أكثر من تعلقه باطراد الدلالة، أي أن المعاني الأصلية لتلك الكلمات هي معانيها اللغوية المطردة، أما ما عداها من المعاني مما هو خاضع لأغراض اجتماعية، ومرتبط بطريقة التعامل مع الناس، فذلك خارج عن الدلالات المطردة، ولذا فإن المتكلمين يعتمدون عادةً في استخدامهم تلك الكلمات، في معانيها الطارئة، على القرائن، وربما استُثني من ذلك ما غلب استعماله بمعناه الطارئ.

8 ـ 4 ـ 2 ـ الترادف:

يطلق مصطلح الترادف Synonymy، على العلاقة بين الكلمات المختلفة في ألفاظها المتفقة في معانيها، وربما كان هذا التفسير العام للمصطلح محل اتفاق بين اللغويين إلى حد كبير، ولكنهم قد يختلفون في بعض القيود الأخرى المضافة إلى هذا التعريف، ومن ذلك مثلاً أن بعضهم لا يُعدُّ من المترادفات إلا ما توفر فيه شرط اتحاد الاعتبار، ويتردد ذكر هذا القيد في كتب علماء الأصول

على وجه الخصوص، ومن تعريفاتهم للترادف تعريف فخر الدين الرازي الذي يرى أن الألفاظ المترادفة هي «الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»[105]، وقد أخرج بقوله (المفردة) العلاقة بين اسم الشيء وحدِّه كتلك التي بين (الإنسان) و(حيوان ناطق)، فهذه العلاقة ليست علاقة ترادف، واحترز بوحدة الاعتبار عن العلاقة بين اللفظين الدالين على شيء واحد، ولكن باعتبارين، كتلك التي بين السيف والصارم، إذ إن أولهما يطلق على تلك الآلة الحربية المعروفة، باعتبار الذات، والثاني باعتباره صفة له[106].

وعرَّف الغزالي الألفاظ المترادفة بأنها «الألفاظ المختلفة في الصيغة المتواردة على مسمى واحد كالخمر والعقار، والليث والأسد، والسهم والنشاب، وبالجملة كل اسمين عبَّرت بهما عن معنى واحد فهما مترادفان»[107]، ولئن لم يضع قيد اتحاد الاعتبار في تعريفه هذا فلقد أشار إليه في تنبيهه لما قد يقع من التباس بين الترادف والتباين حين تُطلق ألفاظ مختلفة على شيء واحد، ولكن باعتبارات مختلفة، فيظن أنها مترادفة ولكنها في الحقيقة متباينة كالسيف والمهند والصارم «فالمهند يدل على السيف مع زيادة نسبة إلى الهند... والصارم يدل على السيف مع صفة الحدة والقطع»[108].

ومن تعريفاتهم أيضاً ما ذكره السيد الشريف الجرجاني ضمن ما اختاره من تعريفات الترادف، وهو أنه «توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد»[109]، ويبدو أن هذا التعريف هو عين التعريف الذي اختاره محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1255) مع إبدال كلمة (مسمى) بكلمة (شيء)[110]، وقريب من التعريفات السابقة قولهم: إن الترادف هو «الاتحاد في المفهوم»[111]، الذي يخرج بمقتضاه نحو (السيف والصارم والمهند) من المترادفات.

8 ـ 4 ـ 2 ـ 1 ـ موقف اللغويين من ظاهرة الترادف من حيث الإثبات والإنكار:

بينما نجد أغلب اللغويين يقرُّون بوجود ظاهرة الترادف يميل بعض

اللغويين إلى إنكارها. ولعل من أشهر اللغويين المحدثين الذين أنكروا الترادف اللغوي بلومفيلد الذي يفترض أن لكل مبنى لغوي معنى ثابتاً وخاصاً، فإذا كانت المباني مختلفة صياتياً فمعانيها مختلفة كذلك، ولذا فهو ينفي أن يكون هناك ترادف حقيقي[112].

أما من اشتهر إنكارهم لظاهرة الترادف من علماء العربية، فمنهم أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي[113]، (ت233)، وأبو العباس ثعلب (291)، وأبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا[114]، (ت395)، والمبرد، وأبو هلال العسكري[115]، (توفي في أوائل القرن الخامس)، ومما قيل في إنكار الترادف قول ابن فارس «ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو (السيف والمهند والحسام)، والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد وهو (السيف) وما بعده من الألقاب صفات، ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى»[116]، ويقول أبو هلال العسكري: «الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أُشير إلى الشيء مرةً واحدة فعرف، فالإشارة إليه ثانيةً وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإن أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول كان ذلك صواباً، فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان في لغة واحدة فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فضلاً لا يُحتاج إليه، وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء، وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[117]. قال: «فعطف شرعة على منهاج لأن الشرعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه ومتسعه»[118].

وقد نسب العسكري إلى بعض النحاة قوله: «كما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد، لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه»[119]، ويبدو أن هذا النحوي هو محمد بن درستويه، في «شرح الفصيح» بدليل أنه نسب إليه قولاً حكاه السيوطي منسوباً إلى ابن درستويه في «شرح الفصيح»، ومما جاء فيه «فأما في

لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين»[120]، وقد زاد السيوطي في اقتباسه من هذا الكتاب عما نقله العسكري، ومن ذلك قول ابن درستويه: «وليس يجيء شيء من هذا الباب إلا على لغتين متباينتين... أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه شيء بشيء على ما شرحناه في كتابنا الذي ألّفناه في افتراق معنى فعل وأفعل»[121].

وقد لاحظت من خلال تتبع آراء الذين أنكروا الترادف ما يلي:

(أ) أن بعض المنكرين يؤوّلون بعض المترادفات بالتماس فروق دقيقة بينها، ومن ذلك تفريقهم بين ما هو اسم، وما هو صفة، كما فعل ابن فارس، وهذا النوع من التفريق يتفقون فيه مع بعض المثبتين ممن ضيقوا مفهوم الترادف كالآمدي[122]، وفخر الدين الرازي[123]، والغزالي[124]، ولكن المنكرين، وكذلك بعض المتشددين في تضييق نطاق وقوع الترادف في اللغة، بالغوا في التماس فروق بين المترادفات، وفي هذا الشأن يقول ابن الأعرابي: «كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به، وربما غمض علينا»[125].

ويرتكز أغلب الفروق الملتمسة على التوسع في إبراز العلاقات الاشتقاقية بينها وبين كلمات أخرى، وهو ما يخرجها عن دائرة الترادف، وقد وصف الرازي تلك المحاولات بالتعسف، كما وصفها التاج السبكي بالتكلف[126]، ومن تلك التعسفات أو التكلفات حكمهم على العلاقة بين الإنسان والبشر بأنها علاقة تباين وليست علاقة ترادف، موضحين أن «الأول موضوع له باعتبار النسيان، أو باعتبار أنه يؤنس، والثاني باعتبار أنه بادي البشرة»[127].

وإنما كانت هذه التأويلات من التكلف والتعسف لأنها تعتمد على اجتهادات أصحابها، وتأملاتهم الذاتية دون اعتبار منهم لإحساس الجماعة اللغوية، فالعرب ـ كما يقول شمس الدين المحلي (ت864) ـ «تطلق الإنسان حيث لا يخطر ببالها معنى النسيان، أو الأنس، والبشر حيث لا يخطر ببالها معنى باد في البشرة»[128]، ولو كانت هذه الفروق ملحوظة من متكلمي العربية

لراعوها في استخداماتهم لهاتين الكلمتين، أما وقد أُهملت، وأغفلها المتكلمون فذلك يستلزم عدم اعتبارها في معنى الكلمتين ويقتضي ترادفهما تبعاً لذلك، إذ كيف نتصور إطلاقهم كلمة (إنسان) أو (بشر) واستعمالهم لهاتين الكلمتين دون ملاحظة هذا الاختلاف، مع أنه جزء المعنى على تقدير أنهما متباينان[129]، وربما قيل: إن اعتبار التباين لأجل المناسبة، أي لأن تسمية كل منهما باعتبار مناسبة معنى ما اشتق منه فلا يلزم ملاحظته عند الاستعمال، فالجواب أنه حينئذ ليس بجزء[130]. وربما أضيف إلى ما سبق أنه ليس هناك دليل قوي يزكي أن الإنسان ـ وهو معنى حسي ـ مشتق من النسيان أو الأنس، وهما معنيان مجردان، بل إن المألوف أن المعاني المجردة هي التي تشتق من المعاني الحسية، كما هو مشهور عند المحدثين ممن ناقشوا مسألة الاشتقاق[131]، وذلك لأن طبيعة التطور الإدراكي لمتكلمي اللغة تقتضي أن يكون إدراك المحسات وتسميتها أسبق في الوجود من إدراك المجردات، ومع ذلك فينبغي ألا نغالي في الأخذ بهذه القاعدة فننفي أن يكون معنى حسي قد اشتُق من معنى مجرد، إذ يمكن منطقياً أن يكون للشيء اسم، ثم أضيف إليه اسم آخر مشتق من معنى مجرد لمناسبة ما، وسواء أتنوسي الاسم الأول، أم لا، فإن ذلك يشهد بأن تلك القاعدة أغلبية وليست مطردة.

ولعل من مظاهر التكلف في تلمس فروق بين بعض الكلمات ما يقول به بعض اللغويين من وجود فرق بين قعد وجلس من حيث إن الأول منهما يكون عن قيام، والآخر عن حالة هي دون الجلوس[132]، والظاهر أن ما دعاهم إلى ذلك هو ربطهم بين (الجلوس) و(الجلس) وهو المرتفع، يؤكد ذلك قول ابن فارس بعد أن فرّق بين القعود والجلوس ـ كما سبق إيضاحه ـ «لأن الجلس المرتفع، فالجلوس ارتفاع عما هو دونه»[133]، والواقع أن هذا الفرق غير ملاحظ في الاستخدام العربي لهاتين الكلمتين، ولذا فإن لغة القرآن الكريم التي بلغت أعلى درجات الفصاحة لا تفرّق بين الكلمتين من هذا الوجه المذكور، حيث جاءت كلمة (المجالس) ـ وهي الكلمة الوحيدة التي وردت في القرآن الكريم مشتقة من جلس ـ في سياق يناقض أن يكون لـ(جلس) المعنى الذي

ذكروه، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُواْ فِى ٱلْمَجَٰلِسِ فَٱفْسَحُواْ يَفْسَحِ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[134]، والمجلس (قد قرئ بالجمع) هو اسم مكان من جلس، ومن المعلوم أن المشتقات مشتركة في معانيها المعجمية، والاختلاف بينها في ما تضيفه الصيغة من معنى تصريفي زائد عن المعنى المعجمي، فإذا كان الأمر كذلك فإن (جلس) قد استخدمت هنا بمعنى (قعد) تماماً، وليس بالمعنى المزعوم، ذلك أنه من الواضح أن تسمية المجلس بهذا الاسم لم تكن لأنهم كانوا يضطجعون قبل جلوسهم، بل المألوف أنهم لا يفعلون ذلك إلا عن قيام، لا سيما أن المجلس المقصود هو مجلس الرسول (ص). وقد قيل في تفسير هذه الآية أن المقصود من المجالس هي مجالس القتال، وهي مراكز الغزاة، كما في قوله تعالى: ﴿مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾[135]، وهذا يؤكد أنهما قد استعملا بمعنى واحد دون وجود الفرق المزعوم.

والناظر في «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي»[136] يلحظ أن لغة الحديث الشريف تستخدم جلس بمعنى قعد المذكور دون فرق بينهما من هذه الناحية، ومن الأحاديث التي تثبت ذلك قوله (ص): «**إذا رأيتم الجنازة فقوموا، فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع**»[137]، وقوله (ص): «**لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه، فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر**»[138]، وقوله (ص): «**لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها**»[139]. وقوله (ص): «**إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس**»[140]، فهذه الأحاديث تبرهن على أن الجلوس ما يحدث عن قيام، لا عن حالة هي دون الجلوس، وبذلك يكون المعنيان مترادفين من هذا الوجه.

ويبدو أن ابن منظور لم يقتنع بالفرق المذكور بين (جلس) و(قعد) فلم يذكره في كلتا المادتين، مع ما عرف عنه عن توسع واستيفاء للكلمات المشروحة. وقد سبق اللغوي ثابت بن أبي ثابت (من علماء القرن الثالث) إلى إغفال هذا الفرق في كتابه «الفرق» بل جعلهما بمعنى واحد[141]. ومما يُستأنس به في نفي وجود الفرق المزعوم، وإن لم يصلح شاهداً على ذلك (لخروجه عن حدود عصر الاستشهاد) قول أبي نواس:

قل لمن يبكي على رسم درس واقفاً ما ضر لو كان جلس[142]

ولكن على الرغم مما سبق - ينبغي ألا نظن أن الكلمتين مترادفتان ترادفاً تاماً أو مطلقاً، وذلك لأنهما لا يتبادلان في بعض السياقات، أي أن توزيعهما السياقي مختلف، إذ لا يمكن حلول كلمة (جلس) أو مشتقاتها المناسبة بدلاً من (قعد) أو مشتقاتها في نحو الآيات التالية:

1 - ﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[143].

2 - ﴿لَّا تَجْعَلْ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾[144].

3 - ﴿وَقِيلَ ٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْقَٰعِدِينَ﴾[145].

4 - ﴿وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[146].

5 - ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾[147].

(ب) أن بعض المنكرين يقصرون منع وقوع الترادف في اللهجة الواحدة فقط، أما في اللغة بعامة فلا ينكرونه، وهو ما يُفهم مما سبق من كلام ابن درستويه والعسكري، وقد حكى السيوطي عن الأصفهاني قوله: «وينبغي أن يحمل كلام من منع على منعه في لغة واحدة، أما في لغتين فلا ينكره عاقل»[148]. ويفهم من كلام ابن جنّي أنه لا يمنع وقوع الترادف في اللهجة الواحدة، ولكنه يرى أنه «كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد»[149]، ويذهب إلى أنه «إذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد، فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كله. هذا غالب الأمر، وإن كان الآخر في وجه القياس جائزاً»[150]. ورأي ابن جنّي هذا حري بالقبول لما فيه من الاعتدال.

8 - 4 - 2 - 2 - أنواع الترادف:

يرتبط الحديث عن الترادف، وأنواعه، بالحديث عن المعنى، وأنواعه،

ووجه هذا الارتباط أن اتفاق المعنى بين المترادفات هو جزء من ماهية الترادف، وذلك يعني أن تحديد الترادف فرع عن تحديد المعنى، فإذا قلنا إن المعنى هو المشار إليه. أو المحال عليه، وفقاً لنظرية الإشارة، فسيترتب على ذلك منطقياً أن تكون الكلمتان المترادفتان هما اللتين تشيران أو تحيلان على شيء واحد، وإذا قلنا إن المعنى هو المفهوم فيلزم ألا يكون اللفظان مترادفين إلا إذا كان مفهومهما واحداً، وهكذا دواليك في التعريفات المختلفة للمعنى كتعريف الاتجاه السلوكي والاتجاه السياقي، وينبغي أن أذكِّر في هذا المقام بأن أصحاب نظرية الحقول المعجمية يخالفون غيرهم باعتبارهم الترادف جزءاً من المعنى، أي أن علاقة الترادف بين الكلمتين جزء من معناهما، وذلك يتلاءم مع تحديدهم لمعنى الكلمة بأنه مجموعة العلاقات الاستبدالية والائتلافية التي تربطها بسائر الكلمات الأخرى، والترادف ـ كما أشرت ـ هو جزء من تلك العلاقات. مهما يكن من الأمر، فإن تقسيم الترادف إلى أنواع مختلفة على نحو ملائم لاختلافات أنواع المعنى يسهِّل من الناحية المنهجية البحث فيه، ويكسبه شيئاً من الدقة والتحديد، ولذلك سأتناول موضوع الترادف بتقسيمه إلى الأنواع الآتية:

8 ـ 4 ـ 2 ـ 2 ـ 1 ـ الترادف الإشاري Referential Synonymy:

ويقصد به اتفاق لفظين أو أكثر في المشار إليه، وبناء على ذلك، لا يوصف اللفظان بالترادف الإشاري إلا إذا كان المشار إليه فيهما واحداً، ومن أمثلة أسماء النبي (ص) كالمصطفى والمختار والبشير، فهي جميعها تشير إلى ذاته عليه السلام.

وبما أن الترادف الإشاري لا يتأتى إلا بمراعاة السياق الثقافي فهو أشد التصاقاً بالبحث التخاطبي منه إلى البحث الدلالي. وبالرجوع إلى المثال السابق، فإن المعنى اللغوي للكلمات الثلاث (المصطفى) و(المختار) و(البشير) أعم من أن يختص بالإشارة إلى سيدنا محمد (ص)، ولكن تلك الكلمات لا تكون مترادفة إشارياً إلا إذا استُخدمت للإشارة إليه (ص) اعتماداً على علمنا

واعتقادنا - بحكم كوننا مسلمين - أنه قد اصطفي، واختير لتبليغ ما أُمر به، وأنه قد بشَّر بالدين الإسلامي الحنيف، وأن هذه بعض الأسماء الملقب بها - عليه السلام - ومن أمثلة الترادف الإشاري أيضاً الترادف الواقع بين أسماء الله الحسنى، كالرحمن والرحيم والملك والقدوس والسلام... إلخ.

ومثلما يكون هذا النوع من الترادف في الألفاظ المفردة يكون كذلك في الألفاظ المركَّبة، كأن نعبِّر عن آدم - عليه السلام - بالتعبيرات الآتية: (أول إنسان خلق في الدنيا)، (أول نبي على وجه الأرض)، (الجد الأول للبشرية)، (زوج حواء).

وقد فطن بعض علماء التراث إلى الترادف الإشاري، وإن لم يُعرف عندهم بهذا الاسم، فأطلقوا على الألفاظ المترادفة إشارياً بأنها مترادفة في الذات ومتباينة في الصفات، ورأى بعضهم أن يكون هذا النوع قسماً من أقسام الترادف، وسماه المتكافئة قال: «وأسماء الله تعالى - وأسماء رسوله ﷺ - من هذا النوع، فإنك إذا قلت: أن الله غفور رحيم قدير، تطلقها دالة على الموصوف بهذه الصفات»[151] ومنهم من سمى هذه الألفاظ المتساوية (انظر ص374).

8 - 4 - 2 - 2 - 2 - الترادف الإحالي **Denotational Synonymy:**

وهو اتفاق اللفظين أو أكثر في المحال عليه، ومن أمثلته الأسد والليث والغضنفر التي تحيل جميعها على ذلك الحيوان المعروف، وكذلك نحو مسيحي ونصراني اللذين يحيلان على من يدين بالمسيحية.

والفرق بين الترادف الإشاري والترادف الإحالي مترتب على الفرق بين الإشارة والإحالة، فبينما تكون الألفاظ المترادفة إشارياً ذات دلالة خاصة مرتبطة بسياق معيَّن ومُقيَّدة بذلك السياق، فإن الألفاظ المترادفة إحالياً ذات دلالة عامة مطردة، وليست مقيَّدة بسياق معيَّن.

ومما هو جدير بالذكر هنا أن الترادف الإحالي لا يمكن الاعتماد عليه وحده في الحكم على الكلمات بأنها مترادفة ترادفاً حقيقياً، أولاً، وذلك لأن كثيراً من الكلمات تحيل على شيء واحد ولكننا نضطر في كثير من الأحيان إلى

استخدام إحداها دون غيرها للتعبير بدقة عما نريد التعبير عنه، أو لأنها الكلمة الوحيدة من بين مرادفاتها الإحالية الملائمة لهذا الاستخدام، ومن ذلك مثلاً الكلمتان (والد) و(أبت)، فالأولى تُستخدم في المواقف الرسمية، وعند غياب الأب عادةً، والثانية خاصة بالنداء، ومع ذلك فإن الاختيار بينها ليس محكوماً بالمرجع الذي تحيل عليه، بل إن ذلك راجع إلى عوامل أخرى «كشخصية المتكلم وحضور أبيه أو غيابه، ومشاعره نحو أبيه، ورسمية الموقف»(152).

8 ـ 4 ـ 2 ـ 2 ـ 3 ـ الترادف الإدراكي Cognitive Synonymy:

وهو اتفاق لفظين أو أكثر في تعبيرهما عن المعنى الإدراكي بصرف النظر عن الاختلافات العاطفية أو التأثيرية Effective، بينها، نحو فم وثغر، وعنق وجيد، ويقابل هذا النوع من الترادف. الترادف العاطفي، الذي يقتضي أن تكون اللفظتان المترادفتان مشتركتين في إيحاءاتهما العاطفية، وإمكاناتهما التأثيرية، علاوة على اتفاقهما في المعنى الإدراكي. ويبدو أن الترادف العاطفي نادر الوجود في اللغة إذ ليس من السهل العثور على كلمتين أو أكثر متفقتين في معناهما المركزي (أو الإدراكي) مع خلوهما من الظلال العاطفية، أو تساوي تلك الظلال فيهما، ولكن مع ذلك لا يبعد أن نجد في الكلمات العلمية والاصطلاحات كلمتين أو أكثر تتفقان في المعنى الإدراكي وتخلوان من الإيحاءات العاطفية.

ويذكر لاينز أن «التفريق بين الترادف الإدراكي والترادف غير الإدراكي Non Cognitive Synonymy مرسوم بطرق مختلفة من قِبل مؤلفين مختلفين، ولكن في كل الحالات فإن الترادف الإدراكي هو المعرَّف أولاً، إذ لا أحد على الإطلاق يتحدث عن الكلمات من حيث كونها مترادفة عاطفياً، ولكنها ليست مترادفة إدراكياً»(153).

8 ـ 4 ـ 2 ـ 2 ـ 4 ـ الترادف التام Total Synonymy:

ويتوقف وجود هذا النوع من الترادف ـ حسب رأي أولمان ـ على وجود اشتراطين:

أولهما: قابلية التغيير في جميع السياقات.

وثانيهما: التطابق في كلا المضمونين الإدراكي والعاطفي.

وبناءً على ذلك، فإن الكلمات التي يمكن أن توصف بأنها مترادفة إنما هي تلك التي يمكن أن تُستبدل إحداهما بالأخرى في أي سياق دون تغيير طفيف في المضمون الإدراكي أو المضمون العاطفي[154].

ويعكس الاشتراط الأول الزعم القائل بأن الكلمات لا تكون مترادفة على الإطلاق في أي سياق ما لم يمكن لها أن تَحِل (ويكون لها نفس المعنى) في جميع السياقات[155]. ويبدو أن القول بتوقف ترادف كلمتين أو أكثر في سياق واحد على قابلية حلول كل منهما محل الآخر في جميع السياقات مع اتحاد المعنى ناشئ عن الاعتقاد بأن معنى الكلمة يتأثر بسياقاتها، وهو ما يؤدي إلى القول بأن اختلاف السياقات بين كلمة وأخرى يفضي إلى اختلاف في المعنى بين هاتين الكلمتين، وذلك يجعلنا نسلِّم بالزعم الشائع المذكور آنفاً فيما إذا سلَّمنا بهذه المقدمات.

وأما الاشتراط الثاني فهو مرتبط أشد الارتباط بمدى أهمية المضمون العاطفي للكلمات وعلاقته بمعناها، فإذا استقر في أذهاننا أن إيحاءات الكلمة وظلالها العاطفية من مشمولات المعنى الكامل للكلمة، ومما تحمله العلامات اللغوية عند إرادة المتكلم بلوغ كنه مراده في استخدامه اللغة، فإن النتيجة المنطقية لذلك أن يكون هذا الاشتراط مقبولاً. ولا شك في أن اعتبار المضمون العاطفي من محتويات العلامة اللغوية أو إخراجه منها متوقف على ما إذا كنا نعدُّ التأثير في الآخرين والتعبير عن المشاعر الشخصية من وظائف اللغة أو لا.

ونظراً إلى صرامة القيود الموضوعة على ما سماه أولمان الترادف التام، فإنه ـ وفقاً لما هو مقرَّر منطقياً من وجود تناسب طردي بين زيادة القيود، أو بتعبير أدق زيادة السمات المميِّزة، أو العوارض المخصصة في المفهوم، ونقصان عدد الأفراد في الماصدق ـ فإن الترادف التام نادر الوجود، وكما يقول أولمان فإنه «لمن البدهي تقريباً أن يكون الترادف التام نادر الوجود إلى حد كبير

فهو من الترف الذي يصعب على اللغة أن تجود به»[156].

ومما يزيد من تضييق عدد فرص وجود الترادف التام أن وقوعه محدد بحقبة قصيرة إذ سرعان ما تقضي عليه عوامل الغموض في المدلول والإيحاءات العاطفية والانفعالية التي تحيط بالمدلول و«سرعان ما تظهر بالتدريج فروق معنوية دقيقة بين الألفاظ المترادفة بحيث يكون كل لفظ منها مناسباً وملائماً للتعبير عن جانب واحد فقط من الجوانب المختلفة للمدلول الواحد، كما أننا سنلاحظ في الوقت نفسه أن ما يرتبط بهذه الألفاظ من عناصر عاطفية وتعبيرية وإيحائية خاصة سوف تأخذ في الظهور والنمو ممتدة في خطوط متباعدة»[157].

وقد حاول جون لاينز أن يفرِّق بين الترادف الكامل Complete Synonymy والترادف التام بإفراد الأول منهما لما تحقق فيه الاشتراط الثاني من الاشتراطين السابقين، وإطلاق الثاني على المترادفات التي يتحقق فيها الاشتراط الأول بصرف النظر عما إذا كان الترادف بينها كاملاً أو لا[158].

ويبدو أنه فضَّل في دراسة أخرى أن يناقش الترادف من زاوية التفريق بين الترادف الكامل والترادف المطلق Absolute Synonymy مشيراً إلى أن العجمات لا يصدق عليها الترادف الكامل (في فئة معيَّنة من السياقات) إلا إذا كانت متماثلة في معناها الوصفي Descriptive والتعبيري Expressive والاجتماعي Social (في تلك الفئة من السياقات)، كما أنها لا توصف بأنها مترادفة ترادفاً مطلقاً إلا إذا كان لها نفس التوزيع، وكانت مترادفة ترادفاً كاملاً في كل معانيها في جميع سياقات وجودها[159]. وقد ذكر لاينز في هذه الدراسة «أن الترادف الكامل بين العجمات نادر نسبياً في اللغات الطبيعية، وأن الترادف المطلق - كما عرِّف هنا - غير موجود تقريباً»[160].

هوامش الفصل الثامن

(1) See: Kempson, R.M., Semantic Theory, Cambridge University. London And New York 1977. p. 79-80.

(2) Lyons. Semantics. 1:22.

(3) See: Lyons, Language and Linguistics. p.155.

(4) انظر: التعريفات ص116.

(5) فندريس، اللغة: ص242.

(6) Lyons, Introduction to Theoretical Linguistics. p.410.

(7) Cooper, D.E. Philosophy and the Nature of Language. p.37.

(8) الجوهري، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) مادة (جيد).

(9) انظر: رضي الدين الاسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب: 1: 71، 72.

(10) انظر: عبد المتعال الصعيدي، المنطق المنظم في شرح الملّوي على السلم، مكتبة الجامعة الأزهرية، القاهرة، (د ـ ت)، ط2، ص46.

(11) الشريف الجرجاني، التعريفات: ص33.

(12) See: Lyons, Introduction to Theoretical Linguistics. p.460-461.

(13) Ibid. p.461.

(14) انظر: المنطق المنظم في شرح الملّوي على السلم: ص46.

(15) انظر: عبد المتعال الصعيدي، المنطق المنظم في شرح الملّوي على السلم: ص46.

(16) See: Introduction to Theoretical Linguistics. pp.453-454.

(17) أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميرية ببولاق، 1322هـ، 1: 30، 31.

(18) السابق: 1: 30.

(19) السابق: 1: 31.

(20) الغزالي، معيار العلم في المنطق: ص52.

(21) الشريف الجرجاني، التعريفات: ص116.

(22) ابن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1980م، 1: 39.

(23) أحمد مختار عمر، علم الدلالة: ص145.

(24) السابق: ص146.

(25) انظر: دور الكلمة في اللغة: ص114 (تعليق المترجم رقم 77).

(26) See: Lyons, Language and Linguistics, p.146.

(27) دور الكلمة في اللغة: ص113.

(28) Lyons: Language and Linguisyics. p.147.

(29) الغزالي، معيار العلم: ص56.
(30) السابق: نفس الصفحة.
(31) انظر: السابق: 57 ـ 58.
(32) السابق: ص56.
(33) السابق: 56 ـ 57.
(34) Language and Linguistics. p.147.
(35) See: Ibid. p.147.
(36) See: Cours de Linguistique Générale. p.129.
(37) See: Language and Linguistics. p.147.
(38) انظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة: ص112، 113.
(39) أولمان، دور الكلمة في اللغة: ص113.
(40) انظر: السيوطي، المزهر: 1: 372 ـ 375.
(41) الشريف الجرجاني، التعريفات: ص113.
(42) السابق: ص132.
(43) انظر: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام: 1: 23.
(44) المزهر: 1: 369.
(45) أبو حامد الغزالي، كتاب محك النظر في المنطق، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1966م، ص21.
(46) السابق: نفس الصفحة.
(47) انظر: المزهر: 1: 372، 373.
(48) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام: 1: 25.
(49) السابق: نفس الصفحة.
(50) الشوكاني، إرشاد الفحول. . . : ص19.
(51) انظر: الآمدي، الإحكام: 1: 25.
(52) الشوكاني، إرشاد الفحول. . . : ص29.
(53) السابق: نفس الصفحة.
(54) شرح الجلال شمس الدين المحلي على متن جمع الجوامع، لتاج الدين السبكي، بحاشية العلاّمة البناني، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، (د ـ ت)، 1: 297.
(55) الآمدي، الإحكام. . . : 1: 24 ـ 25.
(56) الشوكاني، إرشاد الفحول: ص19.
(57) السابق: نفس الصفحة.
(58) الآمدي، الإحكام. . . : 1: 25.
(59) أبو حامد الغزالي، المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، 1970م، ص147.
(60) الغزالي، المنخول. . . : ص147.

(61) الأحزاب: 33: 56.
(62) الحج: 22: 18.
(63) الحج: 22: 18.
(64) انظر: الشوكاني، إرشاد الفحول...: ص20.
(65) السابق: نفس الصفحة.
(66) السابق: نفس الصفحة.
(67) أبو الحسن علي بن أحمد النيسابوري، أسباب النزول، إشراف لجنة تحقيق التراث، دار مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1983م، ص255.
(68) ابن سيده، المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي فيَ دار الآفاق الجديدة، بيروت، مج4، جـ13: 258.
(69) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1965م، ص201.
(70) السابق: نفس الصفحة.
(71) انظر: لسان العرب: (تعب) و(حرب) و(سحب).
(72) في اللهجات العربية: ص201.
(73) السابق: ص202.
(74) السابق: نفس الصفحة.
(75) انظر: معجم لسان العرب: مادة (خيط)، وانظر أيضاً: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص160.
(76) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية: ص199.
(77) دلالة الألفاظ: ص213.
(78) انظر: دلالة الألفاظ: ص214.
(79) انظر: السابق: ص214، وانظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة: ص177 ـ 179.
(80) شرح جمع الجوامع: 1: 296.
(81) See: Language and Linguistics. p.71., An Introduction to Theoretical Linguistics. p.39.
(82) انظر: ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي وللسجستاني ولابن السكيت (ويليها ذيل في الأضداد للصغاني) نشر أوغست هفنر، دار المشرق، بيروت، 1913م، ص116، 117، 202، 243.
(83) أبو الطيب اللغوي، كتاب الأضداد في كلام العرب، تحقيق عزة حسن، منشورات المجمع العلمي العربي بدمشق 1963م، 2: 578.
(84) السابق: 2: 578.
(85) انظر: أضداد السجستاني: ص120.
(86) انظر: أضداد أبي الطيب: 2: 691 ـ 710.
(87) انظر: أضداد أبي الطيب، 1: 26.
(88) انظر: أضداد الأصمعي: ص58.

(89) انظر: معجم الصحاح: مادة (طرب).

(90) انظر: معجم الصحاح: مادة (ذفر).

(91) انظر: أضداد الأصمعي: ص5.

(92) See: A.S. Hornby. Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English. Oxford University Press. 1987. (Period) ـ وانظر: منير البعلبكي، المورد، دار العلم للملايين، 1987م، مادة (Period).

(93) انظر: أضداد الأصمعي: ص5، 6.

(94) انظر: أضداد السجستاني: ص99.

(95) انظر: أضداد ابن السكيت: ص164.

(96) انظر: المزهر: 1: 397.

(97) انظر: السابق: نفس الصفحة.

(98) انظر: الصحاح: مادة (نطف).

(99) المزهر: 1: 401.

(100) انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 1: 396.

(101) السابق: 1: 393.

(102) ابن منظور، معجم لسان العرب: مادة (سلم).

(103) انظر: أضداد الأصمعي: ص53.

(104) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة: ص205، 206، وإبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص208 وما بعدها.

(105) السيوطي، المزهر: 1: 402.

(106) انظر: السابق: 1: 402.

(107) الغزالي، كتاب محك النظر في المنطق: ص18.

(108) السابق: ص20.

(109) التعريفات: ص31.

(110) انظر: إرشاد الفحول. . . : ص18.

(111) الشريف الجرجاني، التعريفات: ص31.

(112) See: Bloomfield. Language. p.145.

(113) انظر: السيوطي، المزهر: 1: 399 ـ 400.

(114) انظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1977م، ص114 ـ 115.

(115) انظر: مقدمة كتاب أبي هلال العسكري، الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1981م، ص13.

(116) الصاحبي في فقه اللغة: ص114.

(117) المائدة: 5: 50.

(118) العسكري، الفروق في اللغة: ص13.

الخاتمة

تشتمل هذه الخاتمة على جزئين:

(1) **الجزء الأول**: وهو ملخص تجريدي عام للكتاب، يعين القارئ على التمكن من تصوره تصوراً كلياً وشمولياً، وبذلك تتيح الخاتمة للقارئ فرصةً لم تُتح له خلال تتبعه لجزئيات الكتاب، فتكون جزءاً مكملاً لفصوله.

(2) **الجزء الثاني**: وهو مسرد يشتمل على أهم النتائج التي أفضت إليها الدراسة، وقد قسمت هذه النتائج إلى قسمين:

(أ) **نتائج عامة**: وهي النتائج التي انتهى إليها الكتاب على وجه الإجمال.

(ب) **نتائج خاصة**: وهي النتائج التي تخص كل فصل بعينه.

أولاً: الملخص

تشترك اللغات الطبيعية في كون كل منها نظاماً من العلامات المتواضع عليها اعتباطاً، التي تتسم بقبولها للتجزئة، ويتخذها الفرد عادةً وسيلة للتعبير عن أغراضه ولتحقيق الاتصال بالآخرين، وذلك عن طريق الكلام والكتابة.

وإذا كانت اللغات في مجملها تقبل نوعين من التجزئة، فإن ما يميِّز العربية من غيرها من اللغات التي ليست اشتقاقية، ولا إعرابية، هو ضرورة التمييز فيما ينجم عن تجزئتها تجزئة أولى بين نوعين من الوحدات، هما الكلمة والمُصرِّف. وتوصف الكلمة المكوَّنة من مصرف واحد بأنها بسيطة البنية، كما توصف الكلمة المشتملة على أكثر من مصرِّف بأنها مركَّبة البنية.

ولما كانت اللغات مكوَّنة من مجموعة من العلامات، وكانت العلامات مركَّبة من طرفين (دوال ومدلولات)، فقد اهتم اللغويون وغيرهم - منذ القدم - بدراسة الدوال، والمدلولات، والعلاقة بينها، وقد كان للمناطقة وعلماء الأصول في التراث دور بارز في البحث الدلالي، حيث عرَّفوا مفهوم الدلالة، وقسَّموها إلى أقسام رئيسة، ثم فرَّعوا تلك الأقسام إلى أقسام فرعية، مميِّزين بين كل قسم من هذه الأقسام، كما كان لهم بعض الدراسات والآراء الدلالية المختلفة.

أما الغربيون فقد تركَّز البحث الدلالي عندهم في ما أسموه بعلم الدلالة الذي يتميَّز بوضوح من علمين آخرين يندرجان، مع علم الدلالة، تحت علم العلامات، وهما علم التركيب وعلم التخاطب، وقد تمخَّض عن بحوثهم في علم الدلالة بعض النظريات، منها نظرية الإشارة، والنظرية السلوكية، والنظرية السياقية، ونظرية التحليل التكويني للمعنى، ونظرية الحقول الدلالية.

وإذا كان كل من علمَي التركيب، وعلم الدلالة، يدرس اللغة في أحوالها التي تتسم بالاطراد، لارتباطها بالوضع، فإن علم التخاطب يدرس اللغة في سياقاتها الفعلية في إطار علاقاتها بمستخدميها، وذلك لأن اللغة تختلف من حيث طبيعتها وأحوالها في وجودها الكامن عنه في وجودها الفعلي عند إنجازها، كلاماً، أو كتابة. ويختلف تحليلها تبعاً لذلك، لإدخال عناصر الاستعمال في هذا التحليل، وتختلف مقولات التحليل طبقاً لذلك. وتتم المقابلة عادةً على المستوى الصياتي بين الصيتات والتنوعات من حيث الاستخدام المتعلِّق بالأولى سلباً، وبالثانية إيجاباً. كما تتمُّ المقابلة بالطريقة نفسها على المستوى التركيبي بين الجملة والقولة.

وإذا كان الأمر كذلك فإن هناك نوعين من الكفاية التي يحتاج إليها متكلم اللغة، وهما: الكفاية اللغوية، وهي معرفة المحادث للغته، والكفاية التخاطبية، وهي المقدرة على استخدام اللغة في سياقاتها الفعلية؛ فعن طريق الكفاية الأولى يدرك المخاطب المعنى للتعبيرات الحرفية، وعن طريق الكفاية الثانية يدرك المعنى المقصود بمعونة القرائن السياقية الأخرى.

وهكذا يبدو لكل من المخاطِب والمخاطَب والخطاب والمساق دوره في التخاطب.

ولما كان بعض الدلالات اللغوية مشتركاً بين أفراد البيئة اللغوية، وبعضها مختلفاً بينهم، ناسب أن تقسم الدلالة إلى قسمين: دلالة مركزية، وهي التي يشترك في فهمها عامة متكلمي اللغة المعيَّنة، ودلالة هامشية، وهي التي تختلف باختلاف الأفراد، وتتميَّز الدلالة الأولى بأنها تدرك إدراكاً عقلياً محضاً، في حين أن الثانية قد تكون استجابة نفسية، أو استلزامات منطقية أو عقلية. وبينما تتصل الأولى بوظيفة الإبلاغ تتعلق الثانية بوظيفة التأثير.

وإذا كان اللغويون يقرُّون بوجود معانٍ عاطفية للكلمات، فإن هناك من يعترض على القول بأن الأوجه العاطفية للكلمات جزء من معانيها، ولكن التفسير الكامل للكلمة ـ كما يرى بعض اللغويين ـ يجب أن يشمل كلا المعنيين (المركزي والهامشي).

ويمكن أن نميّز في جميع جمل اللغة بين نوعين من الدلالة المركزية، تعرف الأولى بالدلالة القواعدية، وتعرف الأخرى بالدلالة المعجمية، وتنقسم الدلالة القواعدية قسمين: دلالة تصريفية ودلالة تركيبية أو نحوية.

وعلى الرغم من أن الصيتة ليست علامة، لأنها لا تشتمل على طرفين (دال ومدلول) فإنه لما كانت البنية في اللغة لا تنشأ إلا عن طريق ائتلاف الصيتات، وكانت الصيتات مختلفة من لغة إلى أخرى، وكان إبدال إحدى الصيتات بأخرى يؤدي إلى تغيير المعنى، فقد خصصتُ فصلاً للمستوى الصياتي، بالإضافة إلى ثلاثة مستويات أخرى تفرضها أنواع الدلالة السابقة، وهي المستوى التصريفي والمستوى التركيبي، والمستوى المعجمي.

(1) المستوى الصياتي:

لما كانت الصيتات ـ باعتبارها ممثلة للوجود اللغوي الكامن ـ لا تتحقق مادياً، فإن تنوعاتها الصوتية تمثّلها على مستوى الكلام الفعلي. وعادةً ما يكون لكل صيتة تنوع صوتي أو أكثر. وتتسم هذه التنوعات بالتحقق المادي،

والاختلاف الموقعي، والتقارب الصوتي، والتوزيع التكاملي، والتغير الحر. ومن أهم المعايير التي يمكن بمقتضاها الحكم على الصوتين بأنهما تنوعان لنفس الصيتة، أو أنهما تنوعان لصيتين مختلفتين:

1 - معيار التشابه الأصواتي.

2 - معيار التوزيع التكاملي.

3 - المعيار الدلالي.

وقد يحدث أن تفقد الصيتة ملامحها المميِّزة في موقع معيَّن، فتصبح صيتة أخرى، وهو ما يُعرف بالإبطال. ويبدو أنه من المناسب للعربية، وربما لغيرها من اللغات، أن نتصور هذه الظاهرة بالتفريق بين الصيتة الأصلية والصيتة المناوبة. وبينما تنتمي الصيتة الأصلية إلى البنية الداخلية، تنتمي الأخرى إلى البنية الخارجية.

ونظراً إلى أن الدلالة قد ترتبط بوحدات لغوية غير ظاهرة كان من المناسب أن تقسم البنية اللغوية إلى ثلاثة أقسام هي: البنية الداخلية، والبنية الخارجية، والبنية (أو البنى) الوسطى. وتبدو أهمية هذا التفريق على وجه الخصوص في اعتماد قوانين يُستند إليها في التأويل الدلالي، وذلك لأن التغيرات التي تطرأ على البنية الداخلية هي تغيرات لفظية عادةً.

(2) المستوى التصريفي:

تؤدى المعاني القواعدية المتعلقة ببنية الكلمة في العربية بوسيلتين هما الإلصاق والصياغة. وتدعى كل من اللواصق والصيغ مصرفات مقيّدة. وهي وحدات مجردة تتجلى عن طريق تمثلاتها في الكلام. وتندرج هذه التمثلات في تنوعات محدودة تحدث نتيجة عوامل صياتية، أو تصريفية، أو إعرابية. والعلاقة بين التنوعات المصرفة والدلالة ليست علاقة مباشرة، لأن الدلالة تستمد من المُصرِّفات، ولكن ما يربط التنوعات بالدلالة هو كونها أشكالاً مختلفة للمُصرِّفات.

ولأسباب منهجية مهدت لدراسة التنوعات المصرفة بالحديث عن الميزان

الصرفي، وقد قسمته إلى قسمين: ميزان أصلي، وميزان طارئ، وذكرت أن الصيغ من قبيل الميزان الأصلي، وذلك لأن التغيرات الطارئة، وهي التي يظهر آخرها عن طريق الميزان الطارئ ما هي إلا تغيرات بنائية، ولذا فإن الدلالة تكمن وراء هذه التغيرات نفسها، أي أنها تبدو في الأصل المفترض الذي يظهره الميزان الأصلي.

(3) المستوى التركيبي:

تنشأ الدلالة التركيبية من ائتلاف العناصر الدلالية الجزئية (المُصرِّفات والكلمات) بعضها مع بعض، ووضعها وفقاً للمناويل اللغوية المألوفة في اللغة. وتُعدُّ الجملة الوحدة الدلالية الكبرى. وعندما تُستخدم الجملة في سياق ما تصبح قولة، ونظراً إلى ارتباط القولة بالسياق، فإن معناها أغنى من معنى الجملة. فإذا أريد دراسة القولة دراسة نحوية بمعزل عن الاعتبارات التخاطبية، فينبغي أن نقدر ما حذف منها (إذا حذف منها شيء) حتى يمكن إرجاعها إلى منوال الجملة الذي تمثّله تلك القولة.

ويبرز دور متكلم اللغة في تأليف كلماته وفقاً لمناويل اللغة التي يتكلمها، كما أنه يختار المنوال الذي يلائم غرضه.

ويعتمد متكلمو العربية في فهمهم وإفهامهم اللغة على جملة من القرائن النحوية، منها إحدى عشرة قرينة لفظية هي:

1 ـ الإعراب.
2 ـ الترتيب.
3 ـ الأداة.
4 ـ المطابقة.
5 ـ الربط.
6 ـ صنف الكلمة.
7 ـ الصيغة.
8 ـ الاستدعاء الوظيفي.
9 ـ النماذج المتحجرة.
10 ـ الوقف.
11 ـ التنغيم.

وكما يحتاج متكلمو اللغة إلى مقدرة تمكّنهم من حفظ عدد من مفرداتها، وتؤهلهم لاستخدام مصرفاتها وكلماتها ومناويلها التركيبية، فهم في حاجة أيضاً إلى مقدرة تمكّنهم من فهم العلاقات المنطقية بين مدلولات اللغة، ومن هنا تبرز أهمية القرائن المعنوية التي ترتكز أساساً على المقدرة الثانية. وما يميِّز المقدرة الأولى من الثانية أن الأولى تدخل في إطار التأهيل للتحدث بلغة ما، كالعربية مثلاً، في حين أن الثانية يحتاج إليها كل متكلمي اللغات على وجه العموم. ومن هنا كانت القرائن اللفظية التي هي من مشمولات النوع الأول هي مثار اهتمامي، أما الثانية فقد ذكرتها لاستكمال الحديث عن القرائن.

والغالب الكثير ألا يبرز المعنى النحوي بقرينة واحدة، بل تتضافر على إبرازه عدة قرائن.

(4) المستوى المعجمي:

تُعدُّ العجمات أداة الدلالة المعجمية، وتختلف العجمات عن الكلمات بما تتميز به من صبغة تجريدية، ويقصد بتجريدها أن وجودها موزع في مبانٍ مختلفة.

وتتحدد دلالة العجمة بعلاقتها بالخارج، وبعلاقاتها الاستبدالية والائتلافية بالعجمات الأخرى. ولما كانت الدلالة هي العلاقة بين الدال والمدلول، فإن التعدد الدلالي (وهو ظاهرة ملحوظة في العربية) يشمل المشترك اللفظي، وهو التعدد في المدلولات والترادف، وهو التعدد في الدوال. ويفرِّق الغربيون بين نوعين مما يعرف عند لغويي العربية بالمشترك اللفظي، وهما التماثل اللفظي والتعدد المعنوي. وقد عرَّف المناطقة قسمة ثلاثية مقاربة في أساس تقسيمها لهذه القسمة، حيث فرَّقوا بين المستعار والمنقول والمشترك.

ويُعدُّ تحديد الترادف وأنواعه نوعاً عن تحديد المعنى وأنواعه. وبناءً على ذلك، يمكن أن نميِّز بين أنواع من الترادف، منها الترادف الإشاري، والترادف الإحالي والترادف الإدراكي، والترادف التام.

ثانياً: النتائج

(أ) النتائج العامة:

1 ـ عرض وصف شامل للغة العربية من الناحية الدلالية.

2 ـ تقديم بعض المفاهيم والأفكار اللغوية الجديدة، كما هو موضح في النتائج الخاصة.

3 ـ محاولة الجمع بين آراء الغربيين وآراء علماء التراث بطريقة تجعل من هذا الجمع وسيلة لتطوير الدراسات اللغوية الحديثة.

4 ـ إطلاع القارىء على بعض الآراء والأفكار والنظريات الدلالية عند الغربيين.

5 ـ تقديم مقابلات عربية جديدة لعدد من المصطلحات الأجنبية.

(ب) النتائج الخاصة(*):

الفصل الأول:

1 ـ التوصل من خلال عرض مجموعة من تعريفات اللغة إلى تعريف محكم يجمع أهم الخصائص البارزة في اللغة، ويشير إلى وظائفها، ومظهريها الخارجيين.

2 ـ توسيع مفهوم العلامة، ليشمل العلامة الوظيفية بالإضافة إلى العلامة المعجمية ويشمل العلامة التركيبية بالإضافة إلى العلامة الجزئية.

3 ـ تأكيد سمة الاعتباطية في اللغة، وبيان مظهرَيها.

4 ـ تأكيد سمة المواضعة في اللغة، وبيان مداها.

5 ـ إبراز أهمية النظام في اللغة.

6 ـ إثبات أن تجزئة العربية ـ بوصفها لغة اشتقاقية إعرابية ـ تختلف عن تجزئة

(*) نُبّه على أنَّ النتائج الخاصة مرتَّبة وفقاً لظهورها في متن الكتاب إلى حدٍّ كبير.

اللغات الأخرى التي ليست على هاتين الصفتين، والبرهنة على ضرورة التمييز في العربية بين الكلمة والمصرف، وتحديد المقصود بالوحدتين، والتفريق بين الكلمة البسيطة البنية والكلمة المركَّبة البنية.

7 ـ إثبات أن الكتابة مظهر آخر من مظهرَي اللغة، وليست ترميزاً حرفياً للكلام.

الفصل الثاني:

1 ـ إبراز جذور نظرية الإشارة في التراث.

2 ـ التفريق بين ما تشير إليه التعبيرات الخاصة، وما تحيل عليه التعبيرات العامة، وترسيخ فكرة التفريق بين الإشارة والإحالة، وبيان علاقة المجاز بالإشارة.

3 ـ التفريق بين ظاهرة التناوب العلامي والمجاز.

4 ـ الاستدلال على إمكان إخضاع المعاني الوظيفية لنظرية الإشارة.

الفصل الثالث:

1 ـ ترسيخ التفريق بين اللغة نظاماً واللغة سلوكاً، وبين السياق الكامن والسياق الفعلي.

2 ـ التمييز بين المعنى اللغوي والمعنى المقصود.

3 ـ التفريق بين الاعتبارات اللغوية والاعتبارات التخاطبية.

4 ـ تحديد دور كل عنصر من عناصر التخاطب.

5 ـ تقديم تفسير علمي لفكرة (بطلان مفهوم العدد في بعض المواضع) وفكرة (انتفاء المعنى في كلمات الإتباع)، وذلك في ضوء نظرية الإفادة.

6 ـ ترسيخ فكرة ترابط الخطاب بعضه ببعض ترابطاً تعلُّقياً، وترابطاً عضوياً، وارتباطه بالمتخاطبين، وبالعالم الخارجي.

7 ـ إبراز أهمية المساق باعتباره عنصراً من عناصر التخاطب، ورسم حدوده، وبيان مدى تأثيره في الدلالة الحرفية للتعبيرات اللغوية، من حيث إحداث الكلام، ومن حيث تلقِّيه.

الفصل الرابع:

1 - الإشارة إلى إمكان استنباط دلالات هامشية للكلمات على المستويين المعجمي والقواعدي، وذكر بعض مظان وجود الدلالة الهامشية التركيبية.

2 - القول بوجود حقل هامشي للكلمات، والتنبيه على أهميته في إغناء النص الأدبي، والاستعانة به في إدراك الأبعاد الإيحائية للنص الأدبي.

3 - البرهنة على أن الإيحاءات العاطفية للكلمات مرتبطة بالأشياء التي تحيل عليها الكلمات، وليست بالألفاظ نفسها.

4 - تفسير سر زيادة المجاز على الحقيقة في التأثير.

5 - بيان المراحل التي تمرُّ بها عملية اكتساب الكلمة دلالات هامشية.

6 - بيان دور سياق النص في التأثير على الكلمة، من حيث دلالتها الهامشية سلباً وإيجاباً.

7 - التنبيه لمعرفة المتقدمين للدلالة الهامشية على المستويين النظري والتطبيقي وتوضيح علاقة مصطلحَي عبد القاهر (المعنى ومعنى المعنى) بطرفَي التقابل (الدلالة المركزية والدلالة الهامشية).

8 - تقسيم الدلالة الهامشية إلى دلالة هامشية اجتماعية، ودلالة هامشية فردية، والتمييز بين النوعين.

9 - بيان تأثير الدلالة الهامشية في مجالات مختلفة.

10 - تحديد مستويات وصف العربية دلالياً.

الفصل الخامس:

1 - بيان علاقة الصيتة والتنوعات الصوتية بكلٍ من اللغة والكلام.

2 - توضيح علاقة الصيتة بالدلالة.

3 - تبنّي تصوُّر لما يُعرف عند الغربيين بالصيتة الرئيسة، يقوم على أساس تقسيم الصيتة إلى صيتة أصلية وصيتة مناوبة، وبيان علاقة كل من هذين النوعين بالبنية الداخلية والبنية الخارجية للغة.

4 ـ تقسيم البنية في اللغة إلى بنية داخلية وبنية خارجية وبنية وسطى، انطلاقاً من فكرة تقسيم الصيتة إلى صيتة أصلية وصيتة مناوبة، واعتماداً على الدراسات التراثية، وعلى فكرة تشومسكي في تقسيم البنية إلى بنية عميقة وبنية سطحية.

الفصل السادس:

1 ـ عقد موازنة بين مفهوم التصريف عند الغربيين ومفهومه عند نحاة العربية.

2 ـ عقد موازنة بين مفهوم الكلمة عند الغربيين ومفهومها عند نحاة العربية.

3 ـ تأكيد التفريق بين المُصرِّفات والكلمات عند وصف العربية وتحليلها.

4 ـ استخدام كل من الصيغة والوزن والمبنى استخداماً فنياً، وتوضيح المقصود بكلٍّ منها.

5 ـ تقسيم الميزان الصرفي إلى نوعين: ميزان أصلي وميزان طارئ، وتقسيم المبنى أيضاً إلى مبنى أصلي ومبنى طارئ.

6 ـ دراسة نماذج من القواعد الصياتية، اعتماداً على الواقع اللغوي، وانطلاقاً من التصورات النظرية للغويي العربية المتقدمين.

7 ـ تطبيق نظرية المُصرِّف والتنوعات المصرفة على العربية، مع مراعاة طبيعتها الخاصة.

8 ـ بيان أسباب حدوث التنوعات المصرفة في اللغة العربية.

9 ـ التنبيه لظاهرة المشترك القواعدي.

الفصل السابع:

1 ـ عقد موازنة بين مفهوم الجملة عند الغربيين، ومفهومها في التراث.

2 ـ الإشارة إلى أن القولة قد تكون أقل من الجملة، ومع ذلك فهي أغنى دلالة من الجملة لارتباطها بسياق الحال، وأن الدراسة النحوية تقتضي تقدير ما حذف منها عند اعتبارها جملة، والتنبيه على أن معيار السكوت هو المعيار الذي يمكن الاعتماد عليه في رسم حدود القولة التامة.

3 ـ **التنبيه** على بعض القرائن النحوية التي لم يذكرها النحاة واللغويون.

4 ـ توضيح علاقة الإعراب بالمعنى، والتوصل إلى أنه قرينة واحدة من قرائن كثيرة.

5 ـ إبراز أهمية التفريق بين التقديم على نية التأخير، والتقديم الذي لا ينوى به التأخير، من حيث صلته بالدلالة التركيبية.

6 ـ **الاستدلال** على أهمية المعنى المعجمي في الإعراب.

7 ـ **الإشارة** إلى أن متكلمي اللغة محتاجون إلى نوعين من المقدرة أو **الكفاية**:

(أ) مقدرة تمكّنهم من حفظ عدد من مفردات اللغة المعنيّة، وتؤهلهم لاستخدام مصرفاتها وكلماتها ومناويلها التركيبية المستخدمة فيها.

(ب) مقدرة تمكّنهم من فهم العلاقات المنطقية بين المدلولات.

8 ـ **التفريق** بين القرائن النحوية اللفظية، والمعنوية، من جهة أن الأولى يحتاج **إليها المتكلم** في إطار التأهيل للتحدث بلغة معيّنة، وأن الثانية يحتاج إليها **كل متكلم**.

9 ـ **تأكيد أهمية** فكرة تضافر القرائن، والتنويه بتفريق الزمخشري بين المقتضي **والعامل**.

الفصل الثامن:

1 ـ **بيان مكوّنات** العجمة في العربية، والإشارة إلى اختلافها عن الكلمة، **والتفريق** بينها وبين المُصرِّف المعجمي.

2 ـ **تأكيد أهمية** العلاقات الاستبدالية والائتلافية في تحديد معنى العجمة.

3 ـ **بيان العلاقة** بين المعنى والاستخدام.

4 ـ **بيان الأهمية** القواعدية للعجمات في اللغة العربية.

5 ـ **تصوير علاقات** الهوية من زاوية الدراسات التراثية.

6 ـ **لفت الانتباه** لأهمية المشككات في البحث الدلالي.

7 - استخدام مصطلح التعدد الدلالي ليشمل الاشتراك والترادف، باعتبار أن الأول تعدد في المدلولات، والثاني تعدد في الدوال.

8 - الربط بين التماثل اللفظي، وقسيمه التعدد المعنوي عند الغربيين، من جانب، والمشترك، وقسيميه المنقول والمستعار، عند الأصوليين والمناطقة من جانب آخر.

9 - الدعوة إلى ضرورة التفريق بين المشترك والمنقول والمستعار، وإعطاء مداخل معجمية مختلفة للمشترك (حسب مفهومه عند الأصوليين) وفقاً لعدد المعاني التي يدل عليها والاكتفاء بمدخل معجمي واحد للكلمة ذات العجمة الواحدة.

10 - التنبيه على أن وجود ظاهرتَي التماثل الصوتي والتماثل الإملائي نادر في العربية.

11 - الإشارة إلى العلاقة بين مبحثَي الأضداد والتضاد.

12 - إخراج ما كان ناشئاً عن اتفاق الصيغة الصرفية من الأضداد.

13 - التفريق بين الترادف الإشاري والترادف الإحالي، تبعاً للفرق بين الإشارة والإحالة.

مسرد إنجليزي ـ عربي

ملحوظة: النجمة (*) تعني أن وضع اللفظ العربي الموسوم بها مقابلاً لقرينه الأجنبي من اجتهادات الباحث.

(A)

1 ـ أكوستيكي	Acoustic (ADJ)
2 ـ فعلي	Actual (ADJ)
3 ـ وجداني	Affective (ADJ)
4 ـ لاصقة	Affix
5 ـ إلصاق	Affixation
6 ـ تنوع المُصرِّف*	Allomorph
7 ـ تنوع صوتي	Allophone
8 ـ اللبس	Ambiguity
9 ـ التضاد	Antonymy
10 ـ علم الإناسة	Antropology
11 ـ المعنى التطبيقي	Applied Meaning
12 ـ منهاج*	Approach
13 ـ منهاج مفهومي*	Conceptual-
14 ـ منهاج الفكرة*	Idea-
15 ـ اعتباطي	Arbitrary (ADJ)

Arbitrariness	16 ـ الاعتباطية
Arch Phonem	17 ـ الصيتة الرئيسة*
Arrangement	18 ـ نسق*
Articulation	19 ـ صورة نطق

(B)

Behaviorists	20 ـ السلوكيون
Behaviourist Theory	21 ـ النظرية السلوكية

(C)

Category	22 ـ مقولة
Central Meaning	23 ـ المعنى المركزي
Channel	24 ـ القناة
Clause	25 ـ جُميلة*
Code	26 ـ الوضع*
Coded	27 ـ موضوعة*
Collocation	28 ـ المصاحبة
Collocational Level	29 ـ مستوى المصاحبة
Combination	30 ـ تأليف*
Communication	31 ـ إبلاغ/ تخاطب
Competence	32 ـ الكفاية
Linguistic-	33 ـ الكفاية اللغوية
Pragmatic-	34 ـ الكفاية التخاطبية*
Underlying-	35 ـ الكفاية الكامنة
Complementarity	36 ـ التكامل
Complimentary Distribution	37 ـ التوزيع التكاملي
Component	38 ـ مكوِّن

Componential Analysis Of Meaning	39 ـ التحليل التكويني للمعنى
Concept	40 ـ مفهوم
Conceptual (ADJ)	41 ـ مفهومي
Connotation	42 ـ الإيحاء
Connote	43 ـ يُوحي
Consonant	44 ـ صامت
Construction	45 ـ تركيبة*
Context	46 ـ السياق/ القرينة
Context of Culture	47 ـ سياق الثقافة
context of Situation	48 ـ سياق الموقف
Contextual Distribution	49 ـ التوزيع السياقي
Contextual Meaning	50 ـ المعنى السياقي
Contextual Theory	51 ـ النظرية السياقية
Contextualization	52 ـ التحقق السياقي*
Constrast	53 ـ التغاير
Convention	54 ـ المواضعة
Conventional (ADJ)	55 ـ تواضعي
Criterion	56 ـ معيار

(D)

Decode (V)	57 ـ يفكّك
Deixis	58 ـ التعيين*
Person-	59 ـ تعيين الشخص*
Place-	60 ـ تعيين المكان*
Time-	61 ـ تعيين الزمان*
Denotation	62 ـ الإحالة*

63 ـ المحال عليه*	Denotatum
64 ـ يحيل*	Denote
65 ـ رغبة	Desire
66 ـ وصف	Description
67 ـ وصفي	Descriptive (ADJ)
68 ـ زمانية	Diachronic
69 ـ الخطاب	Discourse

(E)

70 ـ تأثيري	Effective (ADJ)
71 ـ العاطفة	Emotion
72 ـ المعنى العاطفي	Emotive Meaning
73 ـ يركّب	Encode
74 ـ المعنى الأساسي	Essential Meaning
75 ـ تأثيلي	Etymological
76 ـ أحداث	Events
77 ـ تعبيرية	Expressive (ADJ)
78 ـ الماصدق*	Extension

(F)

79 ـ وظيفة عاملية*	Factorial Function
80 ـ ملامح	Features
81 ـ ملامح مميِّزة	Distinctive-
82 ـ حقل	Field
83 ـ حقل معجمي	Lexical-
84 ـ مبنى	Form
85 ـ وظيفي	Functional (ADJ)

(G)

Generative Phonology	86 ـ الصياغة التوليدية*
Gestures	87 ـ إيماءات
Grammatical (ADJ)	88 ـ قواعدي
Grammatical Meaning	89 ـ المعنى القواعدي
General Grammatical Theory	90 ـ النظرية القواعدية العامة
Grammar	91 ـ القواعد

(H)

Habit	92 ـ العادة
Homography	93 ـ التماثل الإملائي*
Homonymy	94 ـ التماثل اللفظي*
Homophony	95 ـ التماثل الصوتي*
Hyponymy	96 ـ الاندراج

(I)

Icon	97 ـ رمز معبّر
Idea	98 ـ فكرة
Image	99 ـ صورة
Mental-	100 ـ صورة عقلية
Sound-	101 ـ صورة صوتية
Implication	102 ـ الاستلزام
Imply	103 ـ تستلزم
Inclusion	104 ـ الانضواء
Incompatibility	105 ـ التنافر
Instantial (ADJ)	106 ـ حالي*
Institution	107 ـ مؤسسة اجتماعية

108 ـ المفهوم* (مقابلاً للماصدق)	Intension
109 ـ المقصد*	Intention
110 ـ المقصد الإبلاغي*	The Communicative-
111 ـ التنغيم	Intonation
112 ـ العكس	Inversion
113 ـ مفردة	Item

(L)

114 ـ اللغة الملكة*	Langage
115 ـ اللغة	Language
116 ـ لغة الجسم	Body-
117 ـ اللغة الطبيعية	Natural-
118 ـ اللغة المعينة*	Langue
119 ـ طول	Length
120 ـ مستوى	Level
121 ـ عجمة*	Lexeme
122 ـ معجمي	Lexical (ADJ)
123 ـ مدخل معجمي	Lexical Entry
124 ـ الثغرات المعجمية	Lexical Gaps
125 ـ المعنى المعجمي	Lexical Meaning
126 ـ معاجمي	Lexicographer
127 ـ علم المعاجم	Lexicography
128 ـ لغوي (إلى اللغة أو إلى علم اللغة)	Linguistic (ADJ)
129 ـ مبنى لغوي	Linguistic Form
130 ـ علم اللغة	Linguistics
131 ـ علم اللغة الاجتماعي	Sociological-

(M)

Meaning	132 ـ المعنى
Meaningfulness	133 ـ الإفادة*
Message	134 ـ رسالة
The-Model	135 ـ طراز الرسالة*
Metalanguage	136 ـ ما وراء اللغة
Method	137 ـ منهج
Method Of Substitution	138 ـ منهج الإبدال
Minimal Pairs	139 ـ ثنائيات صغرى
Model	140 ـ طراز*
Morph	141 ـ تمثل المُصرِّف*
Morpheme	142 ـ مصرِّف*
Bound-	143 ـ مصرِّف مقيّد*
Free-	144 ـ مصرِّف حر*
Morphological	145 ـ تصريفي
Morphology	146 ـ التصريف

(N)

Name	147 ـ الاسم
Neutralization	148 ـ الإبطال
Nominatum	149 ـ مسمى*
Norm	150 ـ أنموذج*

(O)

Organs of Speech	151 ـ أعضاء النطق
Orthographic Criterion	152 ـ المعيار الإملائي

(P)

Parole	153 ـ الكلام

Pattern	154 ـ منوال
Performance	155 ـ الأداء
Phatic Function	156 ـ وظيفة انتباهية
Phone	157 ـ صوت
Phoneme	158 ـ صيتة*
Phonetic	159 ـ أصواتي
Phonetically	160 ـ أصواتيا
Phonetician	161 ـ الأصواتي (المشتغل بعلم الأصوات)
Phonetics	162 ـ علم الأصوات
Phonology	163 ـ الصياتة*
Phrase	164 ـ عبارة
Pitch Of Voice	165 ـ درجة جهر الصوت
Potential (ADJ)	166 ـ كامن (احتمالي)
Potential Pause	167 ـ الوقف الاحتمالي*
Polysemous	168 ـ متعدد المعنى
Polysemy	169 ـ التعدد المعنوي*
Paradigmatic (ADJ)	170 ـ استبدالية
Pragmatic (ADJ)	171 ـ تخاطبية*
Pragmatics	172 ـ علم التخاطب*
Predicate	173 ـ مسند
Prefix	174 ـ سابقة
Principal Member	175 ـ العضو الأساسي
Productivity of New Formations	176 ـ إحداث بناءات جديدة*
Propaganda	177 ـ دعاية
Psychoanalysis	178 ـ التحليل النفسي

Psychological (ADJ)	179 - نفسية
Psychology of Language	180 - علم نفس اللغة

(R)

Receiver	181 - المستقبِل
Redundancy	182 - الحشو
Reference	183 - الإشارة
Theory Of-	184 - نظرية الإشارة
Referent	185 - مَرْجع
Regularity of Formation	186 - اطراد البناء*
Relational (ADJ)	187 - علائقي
Response	188 - استجابة
Rule	189 - قاعدة
Phonological-	190 - قاعدة صياتية*

(S)

Segmentation	191 - تجزئة
First-	192 - تجزئة أولى
Second-	193 - تجزئة ثانية
Semantic (ADJ)	194 - دلالي
Semantic Change	195 - التطور الدلالي
Semantic Criterion	196 - المعيار الدلالي
Semantic Field	197 - حقل دلالي
Semantics	198 - الدِّلالة (علم الدلالة)
Semiotics	199 - علم العلامات
Semiotists	200 - العلاميون
Sender	201 - المرسِل

Psychological (ADJ)	179 ـ نفسية
Psychology of Language	180 ـ علم نفس اللغة

(R)

Receiver	181 ـ المستقبِل
Redundancy	182 ـ الحشو
Reference	183 ـ الإشارة
Theory Of-	184 ـ نظرية الإشارة
Referent	185 ـ مَرْجِع
Regularity of Formation	186 ـ اطراد البناء*
Relational (ADJ)	187 ـ علائقي
Response	188 ـ استجابة
Rule	189 ـ قاعدة
Phonological-	190 ـ قاعدة صياتية*

(S)

Segmentation	191 ـ تجزئة
First-	192 ـ تجزئة أولى
Second-	193 ـ تجزئة ثانية
Semantic (ADJ)	194 ـ دلالي
Semantic Change	195 ـ التطور الدلالي
Semantic Criterion	196 ـ المعيار الدلالي
Semantic Field	197 ـ حقل دلالي
Semantics	198 ـ الدِّلالة (علم الدلالة)
Semiotics	199 ـ علم العلامات
Semiotists	200 ـ العلاميون
Sender	201 ـ المرسِل

202 ـ علاقات الهوية*	Sense Relations
203 ـ جملة	Sentence
204 ـ علامة	Sign
205 ـ دال	Significans = Significant = Signifier
206 ـ الدَّلالة (بفتح الدال)	Signification
207 ـ مدلول	Significatum = Signifié
208 ـ الموقف	Situation
209 ـ اجتماعي	Social (ADJ)
210 ـ مُحادِث*	Speaker-Hearer
211 ـ الغلبة الإحصائية	Statistical Predominance
212 ـ مثير	Stimulus
213 ـ نبر	Stress
214 ـ بنيوي	Structural (ADJ)
215 ـ البنيوية	Structuralism
216 ـ البنية	Structure
217 ـ البنية العميقة	Deep-
218 ـ البنية السطحية	Surface-
219 ـ البنية القواعدية	Grammatical-
220 ـ البنية المعجمية	Lexical-
221 ـ البنية الأصواتية	Phonetic-
222 ـ الأسلوبية	Stylistics
223 ـ مسند إليه	Subject
224 ـ أعضاء ثانوية	Subsidiary Members
225 ـ جوهر	Substance
226 ـ الإبدال	Substitution

Lexical-Counter	227 ـ مقابل إبدال معجمي
Suffix	228 ـ لاحقة
Symbol	229 ـ رمز
Synonymy	230 ـ الترادف
Absolute-	231 ـ الترادف المطلق
Congitive-	232 ـ الترادف الإدراكي
Complete-	233 ـ الترادف الكامل
Denotational-	234 ـ الترادف الإحالي*
Referential-	235 ـ الترادف الإشاري
Non-Cognitive-	236 ـ الترادف غير الإدراكي
Total-	237 ـ الترادف التام
Synchronic (ADJ)	238 ـ آنية
Syntagm	239 ـ ائتلاف*
Syntagmatic (ADJ)	240 ـ ائتلافية*
Syntax	241 ـ علم التركيب
System	242 ـ النظام

(T)

Text	243 ـ النص
Thing-Meant	244 ـ الشيء المقصود
Tone	245 ـ نغمة
Transformational-Generative Theory	246 ـ النظرية التحويلية التوليدية

(U)

Unit	247 ـ وحدة
Unit of Sound	248 ـ وحدة صوتية
Universals	249 ـ عموميات

Use	250 ـ استخدام/ استعمال
Utterance	251 ـ قولة*
Utterance-Act	252 ـ عملية القول
Utterance-Token	253 ـ تجلي القولة*
Utterance-Type	254 ـ أنموذج القولة*

(V)

Value	255 ـ قيمة
Variant (ADJ)	256 ـ متغيِّر
Phonetic-	257 ـ متغيِّر أصواتي
Variation	258 ـ تغيُّر
Free	259 ـ التغير الحر
Verbal (ADJ)	260 ـ لفظي
Voice	261 ـ جهر
Vowel	262 ـ صائت

تنبيه: أنبّه على أن الكلمات ليست مجردة من الزوائد عند ترتيبها، وأن (أداة التعريف) غير مراعاة، وأن الرقم المصاحب للمصطلح يعين على معرفة مقابله الإنجليزي في المسرد السابق.

(أ)

ائتلاف	(239)
ائتلافي	(240)
آني	(238)
الإبدال	(226)
الإبطال	(148)
إبلاغ	(31)
اجتماعي	(209)
الإحالة	(62)
احتمالي	(166)
أحداث	(76)
إحداث بناءات جديدة	(176)
الأداء	(155)
استبدالي	(170)
استجابة	(188)
الاستخدام	(250)
الاستلزام	(102)
الأسلوبية	(222)
الاسم	(147)
الإشارة	(183)
أصواتي	(159)
الأصواتي	(161)
أصواتيا	(160)
اطراد البناء	(186)
اعتباطي	(15)
الاعتباطية	(16)
أعضاء ثانوية	(224)
أعضاء النطق	(151)
الإفادة	(133)
أكوستيكي	(1)
إلصاق	(5)
الاندراج	(96)
الإيحاء	(42)
الانضواء	(104)
إيماءات	(87)
أنموذج	(150)

مسرد المراجع

المراجع العربية

القرآن الكريم (برواية الإمام قالون).

1 ـ الآمدي (سيف الدين أبو الحسن علي)، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980.

2 ـ إبراهيم (زكريا)، مشكلة البنية، مكتبة مصر، القاهرة، 1976.

3 ـ إبراهيم (شاكر)، الإعلام ووسائله ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة آدم للنشر والتوزيع، 1975.

4 ـ إخوان الصفاء، رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، دار صادر، بيروت، (د ـ ت).

5 ـ الأزهري (الشيخ خالد)، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، (د ـ ت).

6 ـ الاستراباذي (رضي الدين)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، 1978.

7 ـ الاستراباذي (رضي الدين)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاق ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، 1975.

8 ـ الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قريب)، الأضداد (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)، نشر أوغست هفنر، دار المشرق، بيروت، 1913.

9 ـ الألوسي (شهاب الدين السيد محمود)، روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني، تعليق محمود شكري الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ـ ت).

23 ـ البعلبكي (منير)، المورد، دار العلم للملايين، 1987.

24 ـ البناني (عبد الرحمن بن جاد الله)، حاشية العلاّمة البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي على متن جمع الجوامع للإمام تاج الدين السبكي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، (د ـ ت).

25 ـ بياجيه (جان)، البنيوية، ترجمة عارف منيمنة وبشير أوبري، منشورات دار عويدات، بيروت ـ باريس، الطبعة 2، 1980.

26 ـ البيضاوي (ناصر الدين أبو سعيد)، تصحيح محمد سالم محيسن وشعبان محمد إسماعيل، مكتبة الجمهورية العربية، (د ـ ت).

27 ـ تشومسكي (نعوم)، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، جامعة البصرة، العراق، 1985.

28 ـ التفتازاني (سعد الدين)، شرح السعد (المسمى مختصر المعاني)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة، (د ـ ت).

29 ـ أبو تمّام، ديوان أبي تمّام (بشرح الخطيب التبريزي)، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة 4، 1976.

30 ـ التوحيدي (أبو حيان)، الإمتاع والمؤانسة، تصحيح أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات دار الحياة، بيروت، (د ـ ت).

31 ـ ابن أبي ثابت (ثابت)، كتاب الفرق، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة 3، 1988.

32 ـ ابن ثابت (حسّان)، ديوانه، تحقيق وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 1974.

33 ـ ثالوس (روتبرت. هـ)، التفكير المستقيم والتفكير الأعوج، ترجمة حسن الكرمي، مراجعة صدقي عبد الله حطاب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أغسطس، 1979.

34 ـ الجاحظ (عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، (د ـ ت).

35 ـ الجاربردي (أحمد بن الحسن بن يوسف)، شرح الجاربردي على الشافية، بمجموعة الشافية من علمَي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، الطبعة 3، 1984.

36 ـ الجرجاني (عبد القاهر)، أسرار البلاغة، تحقيق هـ. ريتر، دار المسيرة، بيروت، الطبعة 3، 1983.

37 ـ الجرجاني (عبد القاهر)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد رضوان الداية ومحمد فايز الداية، دار قتيبة، 1983.

38 ـ جرير، ديوان جرير (بشرح بن حبيب)، تحقيق نعمان محمد أمين طه، دار المعارف المصرية ـ القاهرة، 1969.

39 ـ ابن الجزري (الحافظ أبو الخير محمد)، النشر في القراءات العشر، مراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ـ ت).

40 ـ ابن جماعة (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر)، حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي، بمجموعة الشافية من علمَي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، الطبعة 3، 1984.

41 ـ ابن جِنّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة 2، (د ـ ت).

42 ـ ابن جِنّي (أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، 1985.

43 ـ ابن جني (أبو الفتح عثمان)، شرح التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، البابي الحلبي، 1954.

44 ـ الجوهري (إسماعيل بن حماد)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة 4، 1987.

45 ـ ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان)، متن الشافية، بمجموعة الشافية، من علمَي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت، الطبعة 3، 1984.

46 ـ ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان)، متن الكافية، بشرح الرضي، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، 1978.

47 ـ ابن حزم (أبو محمد علي الأندلسي)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980.

48 ـ حسان (تمّام)، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د ـ ت).

49 - الحطيئة، ديوان الحطيئة، شرح أبي سعيد السكري، دار صادر، بيروت 1967.

50 - ابن حلول القيرواني، شرح ابن حلول، بهامش شرح تنقيح الفصول للقرافي، المطبعة التونسية، تونس، 1910.

51 - ابن حنبل (أحمد)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، بيروت، الطبعة 2، 1978.

52 - ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله)، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، 1972.

53 - الخفاجي (ابن سنان)، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة 1، 1982.

54 - ابن خلدون (عبد الرحمن)، المقدمة، دار القلم، بيروت، (د - ت).

55 - دورندان (غي)، الدعاية والدعاية السياسية، ترجمة رالف رزق الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983.

56 - راجح (أحمد عزت)، أصول علم النفس، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، (د - ت).

57 - الرازي (محمد فخر الدين بن ضياء الدين)، مفاتيح الغيب (المشتهر بالتفسير الكبير) وبهامشه تفسير أبي السعود، دار الطباعة العامرة، (د - ت).

58 - ابن أبي ربيعة (عمر)، ديوانه، بشرح محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة 2، 1960.

59 - ابن ربيعة (لبيد)، ديوانه، دار صادر، بيروت، (د - ت).

60 - ابن رشيق (أبو علي الحسن الأزدي)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، (د - ت).

61 - الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى)، كتاب معاني الحروف، تحقيق وتعليق عبد الفتاح الشلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، (د - ت).

62 - زايد (علي عشري)، استدعاء الشخصيات التراثية في الشعر العربي المعاصر، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس - ليبيا، 1978.

63 - الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، الإيضاح في علل النحو،

تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة 4، 1982.

64 ـ الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)، كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، الطبعة 4، 1969.

65 ـ الزمخشري (جار الله)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، دار الفكر، بيروت، (د ـ ت).

66 ـ الزمخشري (جار الله)، المفصل، بشرح ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د ـ ت).

67 ـ زيدان (جرجي)، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مراجعة وتعليق مراد كامل، دار الهلال، القاهرة، 1969.

68 ـ السجستاني (أبو حاتم سهل بن محمد)، الأضداد (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد)، نشر أوغست هفنر، دار المشرق، بيروت، 1913.

69 ـ ابن السراج (محمد البغدادي)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة 2، 1987.

70 ـ السعران (محمود)، علم اللغة، دار المعارف المصرية، الإسكندرية، 1962.

71 ـ أبو السعود (محمد بن محمد العمادي) تفسير القرآن (المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، إشراف محمد عبد اللطيف، مكتبة محمد علي صبيح، (د ـ ت).

72 ـ السكاكي (أبو يعقوب بن يوسف)، مفتاح العلوم، البابي الحلبي، القاهرة، 1318هـ.

73 ـ ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن إسحاق)، الأضداد (ضمن ثلاثة كتب في الأضداد) نشر أوغست هفنر، دار المشرق، بيروت، 1913.

74 ـ السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله)، الروض الآنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1978.

75 ـ سوسور (فردينان دو)، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1985.

76 ـ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، 1966.

77 ـ ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي)، المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د ـ ت).

78 ـ ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله)، الخطابة، تحقيق محمد سليم سالم، القاهرة، 1954.

79 ـ ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله)، منطق المشرقيين، دار الحداثة، بيروت، 1952.

80 ـ السيوطي (جلال الدين)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد الفضل إبراهيم، دار الفكر، (د ـ ت).

81 ـ السيوطي (جلال الدين)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة 2، 1987.

82 ـ الشابي (أبو القاسم)، ديوانه، دار العودة، بيروت، 1972.

83 ـ الشاطبي (أبو إسحاق)، الموافقات في أصول الشريعة، شرح عبد الله دراز، وضبط محمد عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.

84 ـ الشربيني (عبد الرحمن)، تقرير عبد الرحمن الشربيني، بحاشية العلاّمة البناني على متن جمع الجوامع لتاج الدين السبكي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، (د ـ ت).

85 ـ الشريف الجرجاني (أبو الحسن علي)، التعريفات، الدار التونسية للنشر، تونس، 1971.

86 ـ شعبان (زكي الدين)، أصول الفقه الإسلامي، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، الطبعة 2، 1971.

87 ـ الشنواني (أبو بكر بن إسماعيل)، حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب لابن هشام، تصحيح محمد شمام، دار أبو سلامة، تونس، 1982.

88 ـ الشوكاني (محمد بن علي بن محمد)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة، بيروت، (د ـ ت).

89 ـ شيللر (هربرت. أ)، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر، 1986.

90 ـ الصابوني (محمد علي)، صفوة التفاسير، دار القرآن الكريم، بيروت، الطبعة 4، 1981.

91 ـ الصعيدي (عبد المتعال)، المنطق المنظم في شرح الملوي على السلّم، مكتبة الجامعة الأزهرية، القاهرة، (د ـ ت).

92 ـ الصغاني (أبو الفضائل الحسن بن محمد)، الأضداد (ذيل في الأضداد، ألحق بثلاثة كتب في الأضداد)، نشر أوغست هفنر، دار المشرق، بيروت، 1913.

93 ـ الصيمري (أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق)، التبصرة والتذكرة، تحقيق محمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، 1982.

94 ـ طبانة (بدوي)، معجم البلاغة العربية، منشورات جامعة طرابلس، 1977.

95 ـ أبو الطيب (عبد الواحد بن علي اللغوي)، كتاب الأضداد في كلام العرب، تحقيق عزة حسن، منشورات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1963.

96 ـ ظاظا (حسن)، كلام العرب: من قضايا اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1976.

97 ـ ابن عاشور (محمد الطاهر)، شرح المقدمة الأدبية للمرزوقي، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، الطبعة 2، 1978.

98 ـ ابن عبد ربه (أبو عمر أحمد بن محمد الأندلسي)، العقد الفريد، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة 3، 1965.

99 ـ عرفة (محمد أحمد)، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، (د ـ ت).

100 ـ العسكري (أبو هلال)، الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة 5، 1981.

101 ـ عضيمة (محمد عبد الخالق)، المغني في تصريف الأفعال، مطبعة الاستقامة، القاهرة، الطبعة 3، 1962.

102 ـ ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة 2، (د ـ ت).

103 ـ العلوي (ابن طباطبا)، عيار الشعر، تحقيق عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982.

104 ـ العليمي (الشيخ يس)، حاشيته على شرح التصريح والتوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، (د ـ ت).

105 ـ عمر (أحمد مختار)، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة 1، 1976.

106 ـ عمر (أحمد مختار)، علم الدلالة، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.

107 ـ عناني (محمد محمد)، النقد التحليلي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د ـ ت).

108 ـ الغزالي (أبو حامد)، كتاب محك النظر في المنطق، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1966.

109 ـ الغزالي (أبو حامد)، المستصفى من علم الأصول، المطبعة الأميرية ببولاق، 1322هـ.

110 ـ الغزالي (أبو حامد)، معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس، بيروت، الطبعة 4، 1983.

111 ـ الغزالي (أبو حامد)، المنخول من تعليقات الأصول، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، 1970.

112 ـ غيرو (بيار)، السيمياء، ترجمة أنطوان أبي زيد، منشورات عويدات، بيروت ـ باريس، 1984.

113 ـ ابن فارس (أبو الحسين أحمد القزويني الرازي)، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلاهما، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1977.

114 ـ فندريس (جورج)، اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1950.

115 ـ الفيروزابادي (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، مطبعة البابي الحلبي، الطبعة 2، 1952.

116 ـ القاضي (عبد الجبار)، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج16، بعنوان إعجاز القرآن، تحقيق أمين الخولي، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960.

117 ـ ابن قتيبة (أبو محمد الدينوري)، الشعر والشعراء، الدار العربية للكتاب ـ دار الثقافة، بيروت، الطبعة 3، 1983.

118 ـ القرافي (شهاب الدين)، شرح تنقيح الفصول، وبهامشه شرح ابن حلول، المطبعة التونسية، تونس، 1910.

119 ـ القرشي (أبو زيد محمد بن أبي الخطاب)، جمهرة أشعار العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1978.

120 ـ القرطاجني (حازم)، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة 3، 1986.

121 ـ القشيري (عبد الكريم)، نحو القلوب الصغير، تحقيق أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1977.

122 ـ القماطي (محمد منصف)، الأصوات ووظائفها، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 1986.

123 ـ الكاتب (علي بن خلف)، مواد البيان، تحقيق حسين عبد اللطيف، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، 1982.

124 ـ كارنيجي (ديل)، التأثير في الجماهير عن طريق الخطابة، ترجمة رمزي يسي وعزت فهيم صالح، دار الفكر العربي، (د ـ ت).

125 ـ الكفوي (أبو البقاء)، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981.

126 ـ كوهن (جان)، بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986.

127 ـ لوفيغر (هنري)، اللسان والمجتمع، ترجمة مصطفى صالح، مطبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1983.

128 ـ لويس. م.م. اللغة في المجتمع، ترجمة تمَّام حسان، دار إحياء الكتب العربية، 1959.

129 ـ مارتينيه (أندريه)، مبادىء اللسانيات العامة، أحمد الحمو، إشراف عبد الرحمن الحاج صالح، وفهد عكام، وزارة التربية والإرشاد القومي السورية، دمشق، 1985.

130 ـ ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد)، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، (د ـ ت).

131 ـ المبارك (محمد)، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، بيروت، الطبعة 4، 1970.

132 ـ المبرِّد (أبو العباس محمد بن اليزيد)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب، بيروت، (د ـ ت).

133 ـ المتنبي، ديوانه، دار صادر، بيروت، (د ـ ت).

134 ـ أبو محجن الثقفي، ديوانه، طبعة الأزهار، القاهرة، (د ـ ت).

135 ـ المحلِّي (الجلال شمس الدين)، شرح الجلال شمس الدين المحلِّي على متن جمع الجوامع، بحاشية البناني، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، (د ـ ت).

136 ـ المرزوقي (أحمد بن محمد بن الحسن)، مقدمة شرحه لديوان الحماسة لأبي تمَّام بشرح المقدمة الأدبية لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، الطبعة 2، 1978.

137 ـ المسدِّي (عبد السلام)، الأسلوبية والأسلوب، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، الطبعة 2، 1982.

138 ـ المسدِّي (عبد السلام)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس، 1981.

139 ـ المسدِّي (عبد السلام)، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر ـ المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

140 ـ مسلم (أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم)، صحيح مسلم، بشرح النووي، المطبعة المصرية، القاهرة، 1349هـ.

141 ـ مصطفى (إبراهيم)، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959.

142 ـ ابن منظور (محمد بن مكرم بن علي الأنصاري)، لسان العرب المحيط، إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت.

143 ـ مونان (جورج)، مفاتيح الألسنية، تعريب الطيب البكوش، منشورات الجديد، تونس، 1981.

144 ـ ناصف (مصطفى)، مشكلة المعنى في النقد الحديث، مكتبة الشباب بالمنيرة، (د ـ ت).

145 ـ النحاس (أبو جعفر)، شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق أحمد خطاب، منشورات وزارة الإعلام العراقية، سلسلة كتب التراث (23)، 1973.

146 ـ النسائي (أبو عبد الرحمن أحمد بن علي)، سنن النسائي، بشرح السيوطي وحاشية الإمام السندي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1930.

147 ـ أبو نواس، ديوانه، دار صادر، بيروت، (د ـ ت).

148 ـ النيسابوري (أبو الحسن علي بن أحمد)، أسباب النزول، إشراف لجنة تحقيق التراث، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1983.

149 ـ ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث، بيروت، 1966.

150 ـ ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (د ـ ت).

151 ـ ابن هشام (جمال الدين الأنصاري)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، (د ـ ت).

152 ـ هيغل (جورج ولهلم)، الفن الرمزي، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، 1979.

153 ـ ياكبسون (رومان)، قضايا الشعرية، ترجمة محمد الولي ومبارك حنوز، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1988.

154 ـ ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د ـ ت).

الدوريات

1 ـ أنيس (إبراهيم)، «رأي في الإعراب بالحركات»، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1958 ـ ج1.

2 - الزيات (أحمد حسن)، «المذاهب الأدبية المنحرفة»، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1964.

3 - السكاكيني (خليل)، «خواطر في اللغة»، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1955.

4 - عمر (أحمد مختار)، «الدلالات الاجتماعية والنفسية لألفاظ الألوان في اللغة العربية»، سلسلة اللسانيات، ع6، المطبعة المصرية، تونس، 1986.

5 - المسدّي (عبد السلام)، «مدخل إلى النقد الحديث»، سلسلة اللسانيات، ع4، المطبعة الثقافية، تونس.

6 - المهيري (عبد القادر)، «مساهمة في التعريف بآراء عبد القاهر الجرجاني في اللغة والبلاغة»، حوليات الجامعة التونسية، تونس، 1974.

7 - المهيري (عبد القادر)، «مفهوم الكلمة في النحو العربي»، حوليات الجامعة التونسية، ع23، 1984.

المراجع الأجنبية

1. **AKMAJIAN, A., DEMERS, R.A. and HARNISH, R.M.** - Linguistics: An Introduction to Language and Communication. The MIT Cambridge, 2nd Edition, London, 1984.
2. **BAZELL, C.E., CATFORD, J.C., HALLIDAY, M.A.K. AND ROBINS, R.H.** - (Eds). In Memory of J.R. Firth. Longmann, 1970.
3. **BLOCK, B. and TRAGER, G.L.** - Outline of Linguistics Analysis, Baltimore, Waverly Press, 1942.
4. **BLOOMFIELD, L.**, Language, Holt, Rinehart & Winston. New York, 1933.
5. **BURLING, R.** - Man's Many Voices; Language in its Cultural Context. Holt, Rinehart & Winston, 1970.
6. **CARNAP, R.** - Meaning & Necessity. The University of Chicago Press, 1956.
7. **CHAO, Y.R.** - Language & Symbolic Systems. Cambridge University Press. London & New York, 1970.
8. **CHOMSKY, N.** - Aspects of the Theory of Syntax. Cambridge, Mass. The MIT Press, 1965.
9. **CHOMSKY, N.** - Syntactic Structures. The Hague: Mouton, 1957.
10. **COOPER, D.** - Philosophy & the Nature of Language, Longmann, 1973.
11. **CRANE, L.B., YEAGER, E., WHITMAN, R.L.** - An Introduction to Linguistics. Little Brown & Company. Canada, 1981.
12. **CULLER, J.** - (Ferdinand de Saussure). Fontana/Collins, London, 1976.
13. **DIJK, TAV.**, Text & Context: Exploration in the Semantics & Pragmatics of Discourse. Longman. New York, 1977.
14. **EDMONDSON, W.** - Spoken discourse: A Model for Analysis. Longman. New York, 1981.
15. **ELLIS, J.** - On Contextual Meaning. In Bazell, C.E. et al. (Eds) In Memory of J.R. Firth. Longman, 1970.
16. **ENCYCLOPEDIA BRITANNICA.**
17. **FIRTH, J.R.** - Papers in Linguistics, 1934-1951. Oxford University Press. London, 1957.
18. **FODOR, J.D.** - Semantics: Theories of Meaning in Generative Linguistics. Crowell. New York, 1977.

19. **FROMKIN, V. and ROMAN, R.** - An Introduction to Language. 3rd edn. Holt-Saundres International Editions, 1983.
20. **GREENBERG, J.H.** - Essays in Linguistics. The University of Chicago Press. London, 1961.
21. **HALL, R.A.** - An Essay on Language. Chilton Books, 1968.
22. **HALLIDAY, M.A.K.** - Lexis As A Linguistic Level. In Bazell, C.E. et al. (Eds) In Memory of J.R. Firth. Longman, 1970.
23. **HARTMANN, R.R.K. and STORK, F.C.** - Dictionary of Language and Linguistics. Applied Science Publishers.
24. **HORNBY, A.S.** - Oxford Advanced Learner's Dictionary of Current English. Oxford University Press, 1987.
25. **JONES, D.** - An Outline of English Phonetics. Cambridge University Press, 1976.
26. **JONES, D.** - The Phoneme, its Nature & Use. Cambridge University Press, 1976.
27. **KEMPSON, R.M.** - Semantic Theory. Cambridge University Press. London & New York, 1977.
28. **KLAMMER, E.** - Sentence Sence. Harcourt Brace Jovanovich Inc. USA, 1977.
29. **LADEFOGED, P.** - A Course in Phonetics. Harcourt Brace Jovanovich. New York, 1975.
30. **LANGACKER, R.W.** - Language & its Structure. Harcourt Brace Jovanovich Inc. USA, 1973.
31. **LARSEN-FREEMAN, D.** - Discourse Analysis in Second Language Research. Newbury House, USA, 1980.
32. **LYONS, J.** - Firt's Theory of Meaning. In Bazell, C.E. et al. (Eds) In Memory of J.R. Firth. Longman, 1970.
33. **LYONS, J.** - Introduction to Theoretical Linguistics. Cambridge University Press. London & New York, 1977.
34. **LYONS, J.** - Language & Linguistics. Cambridge University Press, 1981.
35. **LYONS, J.** - Semantics. Cambridge University Press. London & New York, 1977.
36. **MARTINET, A.** - A Functional View of Language. Oxford University Press. London, 1962.
37. **MARTINET, A.** - Elements of General Linguistics. Translated by Palmer E., Faber Ltd., London, 1964.

38. **NIDA, E.A.** - Morphology. The University of Michigan Press. 2nd edition USA, 1962.
39. **OGDEN, C.K. and RICHARDS, I.A.** - «Thoughts, Words & Things» In Hayden, D.E. & Alwort, E.A., (Eds) Classics in Semantics. Vision Press Limited, London, 1965.
40. **ROBINS, R.H.** - A Short History of Linguistics. 2nd Edn. Longman. London, 1980.
41. **ROBINS, R.H.** - General Linguistics: An Introductory Survey. 2nd Edn. Longman. London, 1978.
42. **SAPIR, E.** - Language. Harcourt Brace Jovanovich. New York London, 1949.
43. **SAUSSURE, F. de.** - Cours de linguistique générale. Payot. Paris, 1968.
44. **SHAW, H.** - Handbook of English. McGraw-Hill International editions. New York. 4th Edn., 1986.
45. **STORK, F.C. and WIDDOWSON, J.D.A.** - Learning about Linguistics. Hutchinson. London, 1983.
46. **SWANSON, R. and MARQUARDT, C.**, On Communication. Glencoe Press. London, 1983.
47. **THE NEW ENCYCLOPAEDIA BRITANNICA.**
48. **TURNER, G.W.** - Stylistics. Penguin Books Ltd. England, 1973.

فهرس الأعلام

فهرس المصطلحات

المحتويات

الفصل الثاني: الدلالـــة

الفصل الثالث: التخاطـب

الفصل الرابع: الدلالة المركزية والدلالة الهامشية

الفصل الخامس: المستوى الصياتي

الفصل السادس: المستوى التصريفي

الفصل السابع: المستوى التركيبي

الفصل الثامن: المستوى المعجمي

الخاتمة



المعنى وظلال المعنى

أنظمة الدلالة في العربية

"يُعَدّ هذا الكتاب مقدّمة موسّعة لكل من يسعى إلى اقتحام غمار البحث الدلالي، وربما وجد الباحثون عن التعمق العلمي، والتنوّع الفكري، والتبصّر المعرفي فيه بعض ضالتهم؛ ذلك بأنه يمتاز بجمعه بين نظريات اللسانيين المحدثين، والنظرات الثاقبة لعلماء التراث من أصوليين ولغويين وبلاغيين، يشرح المصطلحات، ويغوص في المفاهيم، ويتعمق في تشعبات الأفكار، ويوضح علاقاتها بالمباحث المنطقيّة والفلسفيّة ذات الصلة. ولعلّه من المثير أن تشير إلى أنه على الرغم من التوسّع في البحث وتشعّبه، ووصفه الدلالي الشامل للعربيّة، فإن الأسلوب المنهجي السهل الذي كتب به الكتاب سيجذب شريحة واسعة من القرّاء الباحثين عن الدقّة العلمية، والمغرمين بالثقافة العامّة، واللاهثين وراء المتعة الفكريّة.

ينطلق الكتاب من منطلق التفريق بين المعنى وظلاله، بين إيحاءاته النفسيّة والاجتماعيّة، المرتبط بالتفريق بين الوظيفة الإبلاغيّة للغة ووظيفة التأثير، وينفرد بتشريحه المعنى المركزي إلى أنظمة دلالية مختلفة تشمل النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، والنظام المعجمي".

موضوع الكتاب لسانيات

ISBN 9959-29-383-1
9 789959 293831

موقعنا على الإنترنت
www.oeabooks.com

د. محمد محمد يونس علي

المعنى وظلال المعنى
أنظمة الدلالة في العربية